

تفسير السياسة الخارجية



تأليف

الدكتور لويد جنسن

ترجمة

الدكتور محمد بن أحمد مفتي

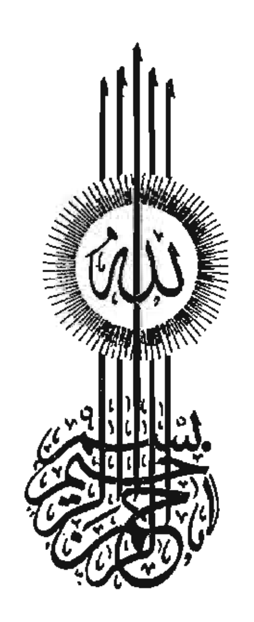
الدكتور محمد السيد سليم

١٤٠٩هـ



الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود - الرياض

١٩٨٩م









تفسير السياسة الخارجية

تأليـــف

الدكتور لويد جنسن

أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة تمبل ـ الولايات المتحدة الأمريكية

ترجمـــة

الدكتور محمد بن أحمد مفتي
أستاذ مشارك

الدكتور محمد السيد سليم
أستاذ مشارك

قسم العلوم السياسية

كلية العلوم الإدارية

جامعة الملك سعود

الناشر: عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الملك سعود

ص. ب: ٢٢٤٨٠ الرياض ١١٤٩٥ ـ المملكة العربية السعودية





الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م).

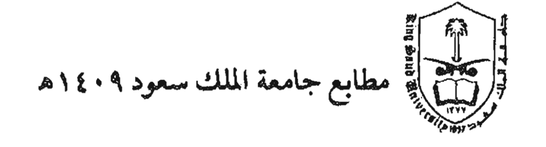
Explaining Foreign Policy by Lloyd Jensen. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1982.

٣٢٧,٠٧٢

ج ل ت جنسن، لويد

تفسير السياسة الخارجية/ تأليف لويد جنسن، ترجمة محمد أحمد مفتي، محمد السيد سليم

١ـ السياسة الدولية ٢ ـ العلاقات الخارجية أ. مفتي، محمد أحمد ب. سليم، محمد السيد جـ. العنوان



مطابع جامعة الملك سعود ١٤٠٩هـ



المحتويات

صفحة



تمهيد

خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورًا أساسيًّا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط إرتباطاً وثيقًا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. ومع تعدد القضايا العالمية، وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط العالمي، زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهة العامة للمجتمعات، وبالذات في الدول النامية.

إزاء هذا التطور لم يعد المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطور التاريخي لسياسات الدول الكبرى ومحاولة فهم هذا التطور في إطار الظروف المحيطة به، كافيًا لتفسير العديد من السياسات الخارجية، وبالذات السياسة الخارجية للوحدات الجديدة في النسق الدولي.

لذلك ظهرت محاولات لتقديم أطر علمية لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية تأخذ في اعتبارها هذا التطور. وقد تجسدت تلك المحاولات في مجموعات بحثية علمية يحاول كل منها أن يقدم إطارًا للتفسير. وقد بدأت تلك المحاولات بالجهود التي قادها هارولد ومارجريت سبراوت، ثم المجموعات البحثية الرائدة التي قادها ريتشارد سنايدر، وجيمس روزناو، وتشارلز هيرمان، والتي تفرع عنها العديد من المجموعات البحثية. وقد أثمرت تلك الجهود أدبًا متكاملاً يحاول أن يفسر السياسة الخارجية بمختلف أبعادها تفسيرات علمية.



والكتاب الذي بين يدي القارىء يقدم عرضًا متكاملاً للنماذج والنظريات العلمية التي حاولت أن تفسر ظاهرة السياسة الخارجية بشكل علمي مقارن. وينطلق مؤلف الكتاب من افتراض رئيس مؤداه أنه يمكن دراسة ظاهرة السياسة الخارجية دراسة علمية تحدد المتغيرات المؤثرة في تلك الظاهرة، والوزن النسبي لتلك المتغيرات في التأثير عليها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن انطلاقًا منها تفسير السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية، والتنبوء بها. ولذلك، ركز المؤلف على تحليل كل متغير من متغيرات السياسة الخارجية على حدة في فصل مستقل، مع عرض لنتائج الدراسات العلمية السلوكية المتعلقة بالوزن النسبي لهذا المتغير في التأثير على ظاهرة السياسة الخارجية، وانتهى إلى عرض الأثر التفاعلي لتلك المتغيرات على ظاهرة السياسة الخارجية.

ويتضمن الكتاب تسعة فصول يمثل أولها، مقدمة لفهم الدراسة العلمية للسياسة الخارجية ومختلف نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية، وتتناول الفصول السبعة التالية مختلف المتغيرات التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية. فالفصل الثاني يتناول أثر القائد السياسي في السياسة الخارجية، بينما يتناول الفصل الثالث العوامل المجتمعية وأثرها في السياسة الخارجية، والفصل الرابع يركز على أثر الأيديولوجية والنسق العقدي الوطني في صياغة السياسة الخارجية. أما الفصل الخامس، فإنه يدرس أبعاد النظام السياسي المختلفة وأثرها على صنع السياسة الخارجية، ويحلل الفصل السادس أثر العوامل الاقتصادية على السياسة الخارجية، بينما يركز الفصل السابع على أثر قوة الدولة في سياستها الخارجية. وإذ كانت الفصول السابقة تركز على متغيرات تنبع من داخل الدولة، فإن الفصل الثامن يتناول أثر المتغيرات النابعة من النسق الدولي على السياسة الخارجية للدولة. وأخيرًا فإن الفصل التاسع يقدم تصورًا كليًّا لكيفية تفاعل مختلف المتغيرات السالفة في التأثير على السياسة الخارجية.

وقد راعينا في محاولتنا تقديم الكتاب إلى القارىء العربي، ألا يقتصر الأمر على مجرد الترجمة الحرفية لسطور الكتاب، بل قمنا «بتعريب» الكتاب. وفي هذا الصدد، حاولنا التوفيق بين اعتبارين: أولهما، تسهيل قراءة الكتاب على القارىء العربي.

ولذلك، تصرفنا ـ أحيانًا ـ في ترجمة بعض الفقرات، إمّا بالحذف أو الشرح لكي يتحقق الترابط بين مختلف الأفكار(*). أما الاعتبار الآخر، فهو المحافظة على جوهر الكتاب وأفكار المؤلف فلم نتدخل إلا لتوضيح بعض الجمل والأمثلة والمصطلحات التي قد لا تكون مفهومة بالنسبة للقارىء العربي.

وعلى الرغم مما يتسم به الكتاب من عرض موضوعي لأهم الاتجاهات التحليلية في علم السياسة الخارجية فإنه ينبغي أن ننبه القارىء إلى أن رؤية المؤلف لعملية السياسة الخارجية هي في التحليل النهائي رؤية غربية تستند إلى الافتراضات الرئيسة لعلم السياسة الغربي، وتتصف بكل ما يتصف به هذا العلم من تحيزات. بيد أن الكتاب يقدم في هذا الإطار رؤية متكاملة لمناهج تحليل السياسة الخارجية، ولا يركز على منهج واحد على نحو ماهو موجود في معظم الكتب المنشورة في هذا الميدان.

وقد تقاسم المعرّبان عملية تعريب الكتاب، حيث قام الدكتور محمد أحمد مفتي بتعريب النصف الأول من الكتاب حتى نهاية الجزء الخاص بالمؤسسة العسكرية في الفصل الخامس، وقام الدكتور محمد السيد سليم بتعريب النصف الثاني من الكتاب. ويتحمل المعرّبان مسؤولية تعريب الكتاب كله. وأخيرًا، فإننا نشكر كل من عاوننا في عملية إخراج هذا التعريب إلى النور، ونخص بالشكر السيد عمر نايف الصفدي، سكرتير قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، الذي تحمل عبء نسخ هذا الكتاب ومراجعته عدة مرات.

(*) على سبيل المثال، فإن المؤلف في الفصل الثالث الذي يتناول المحددات المجتمعية قد أورد جدولاً بعنوان «الشعوب المحتمل أن تنال حق تقرير المصير.» وقد رأينا أن هذا الجدول لا يضيف كثيرًا إلى تحليل المحددات المجتمعية، فضلاً عن أنه ربما يشتت ذهن القارىء العربي عن الموضوع الرئيس للفصل. كذلك، فقد قمنا بإضافة بعض التعليقات التي توضح للقارىء العربي معنى بعض المصطلحات التي ربما تكون غير واضحة بالنسبة له، كما سيلاحظ القارىء في المتن. كذلك، فقد أضفنا في نهاية الكتاب ثبتًا بالمصطلحات الفنية الرئيسة الواردة في الأصل الإنجليزي وترجمتها باللغة العربية، حتى يستفيد منها القارىء الذي يود تنمية ثروته من المصطلحات الإنجليزية اللغوية.





الفصل الأول

مقدمـــــة

في ديسمبر ١٩٧٩م تدخلت القوات السوفيتية في أفغانستان بدعوى أن الحكومة الأفغانية المناصرة للماركسية قد طلبت منها ذلك، وقد فوجيء صانعو السياسة الخارجية الأمريكية بالتدخل السوفيتي لدرجة أن الرئيس كارتر صرح بأنه قد أعاد النظر في سياسته تجاه الاتحاد السوفيتي وتجاه الانفراج. إن تكرار مثل هذه الأحداث، وبهذه الصورة، يوضح أنه من الضروري تطوير أساليب تمكننا من فهم العوامل المحركة لسياسات الدول، أي معرفة الأسباب التي تدفع الدول إلى التصرف بالطريقة التي تنتهجها إزاء مشكلة معينة. فمثل هذه المعرفة ستمكننا من الاستعداد للتعامل مع الأحداث الدولية المختلفة.

ليس من السهولة بمكان تحديد الأسباب التي تستتر خلف اتخاذ قرارات السياسة الخارجية لأن هناك العديد من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار. ولنعد إلى حالة التدخل السوفيتي في أفغانستان. فالافتراضات المسبقة التي يحملها الباحث عن دوافع السلوك السوفيتي قد تدفعه إلى تفسير التدخل السوفيتي في أفغانستان من زوايا متعددة. فأولئك الذين يرون أن الأهداف السوفيتية تتحقق من خلال التوسع الشيوعي يفسرون التدخل السوفيتي في أفغانستان على أنه يهدف إلى تقديم يد العون لحكومة ماركسية في وضع متأزم وبالتالي نشر المبادىء الماركسية في دولة أفغانستان والمنطقة الإقليمية المحيطة بها. ومما يؤكد مركزية الدور الذي لعبته الاعتبارات العقدية محركة للسياسة السوفيتية تجاه أفغانستان، تزامن التدخل السوفيتي لأفغانستان مع قرار تغيير حفيظ الله أمين ببابراك كارمل الأكثر مناصرة للماركسية.

في حين يرى محللون آخرون أن الحاجة إلى الأمن والقوة هي التي دفعت قادة الاتحاد السوفيتي إلى التدخل في أفغانستان، والتي هددها ظهور مجموعة من الدول الإسلامية المناضلة على الحدود الجنوبية لروسيا. فأفغانستان هي حلقة الوصل المفقودة بين إيران وباكستان. ولذلك فربما تصور القادة السوفييت، لاعتبارات معينة، أن عدم الاستقرار السياسي في إيران بعد الإطاحة بالشاه والإهانة التي تلقتها الولايات المتحدة نتيجة حصار السفارة الأمريكية في طهران، قد يدفعان الولايات المتحدة إلى التدخل في إيران. ولذلك فإن الوجود المسبق للسوفييت في أفغانستان سيكون مفيدًا لهم في حالة حدوث مثل هذا الاحتمال، أو قد يؤدي هذا الوجود إلى إحباط محاولة الولايات المتحدة التدخل في إيران.

ومن ناحية ثالثة، يرى محللون آخرون أن التدخل السوفيتي في أفغانستان جاء امتدادًا للسياسة الروسية التقليدية التي تهدف للوصول إلى موانىء المياه الدافئة التي لا تتوافر لديهم. ومن ثم فإن أفغانستان يمكن أن تكون منفذا إلى الخليج العربي. ولكن مما هو جدير بالذكر أن إيران، نظرًا لمشكلاتها الحالية، كان يمكن أن تكون الطريق المباشر للخليج، إن كان الهدف هو الوصول إلى موانىء المياه الدافئة.

وهناك محللون آخرون يرون أن الاعتبارات الاقتصادية هي التي دفعت السوفييت إلى التدخل في أفغانستان. والواقع أننا إذا قصرنا التحليل على الموارد الأفغانية المحدودة فإننا نجد أن المكاسب الاقتصادية الناشئة من التدخل لا تتكافأ مع الأعباء الاقتصادية لهذا التدخل. أما إذا وسعنا نطاق التحليل لكي يشمل أهمية أفغانستان طريقًا موصلاً إلى منطقة الخليج الغنية بالبترول، فإن التفسير الاقتصادي للتدخل السوفيتي يكتسب مصداقية أكبر. فالوصول إلى الخليج يساعد على توفير الطاقة، ليس فقط في الاتحاد السوفيتي وإنما في أوروبا الشرقية أيضًا. ومن المحتمل أن يكون هدف القرار السوفيتي من التدخل هو منع وصول موارد الطاقة في الخليج إلى الدول الغربية والتحكم في طرق الملاحة البحرية في الخليج.



كذلـك، يرى بعض المحللين أن التدخل السوفيتي هو محاولة من جانب قوة عظمى لتعزيز هيبتها الدولية. فالإطاحة بحكومة ماركسية وإقامة نظام إسلامي معاد للاتحاد السوفيتي من شأنه الإضرار بسمعة السوفييت في الخارج مما قد يثير شكوك النظم الماركسية الأخرى في قدرة موسكو على تقديم يد العون لهم في حالة تهديد سيادتهم. بالإضافة إلى أن ذلك قد يثير التساؤلات عن فعالية الاتحاد السوفيتي كقوة في السياسة العـالمية بصفـة عامـة. وإن كان الأمـر كذلـك فإنه يمكن القول إن صانعي القرار السوفيتيين قد أساؤوا التقدير. فبدلاً من أن يعزز تدخلهم في أفغانستان من هيبتهم الدولية أدى إلى تشويه سمعتهم وإضعاف مكانتهم الدولية. فقد شجبت العديد من الـدول، حتى المحـايدة منها، تصرف الاتحاد السوفيتي علنًا في أروقة الأمم المتحدة وقاطعت دورة الألعاب الأوليمبية التي أقيمت في موسكو في صيف عام ١٩٨٠م.

تشـترك جميع التفسـيرات السـابقة في حقيقة واحدة هي أنها تهدف إلى تفسير السلوك السـوفيتي من منظور أهداف السياسة الخارجية وردود أفعالها. بيد أن هناك تفسيرات أخرى للقرار السوفيتي بالتدخل تركز على الاعتبارات السوفيتية الداخلية. ولعل أكثر هذه التفسيرات شيوعًا هو ذلك التفسير الذي يرى أن القادة السوفيتيين ربما أرادوا صرف الأنـظار عن المشكـلات الاقتصـادية الـداخلية بالدخول في مغامرات خارجية. ويؤكـد البعض أن الحكـومـات الدكتاتورية عمومًا تميل إلى التصرف بهذا الشكل. وقد كان الاتحاد السوفيتي يعاني في تلك الفترة من عدم استقرار داخلي تمثل في زيادة حدة القمع السياسي والركود الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك يرى البعض أن هناك عاملاً داخليًا آخر دفع صانعي القرار السوفيتيين إلى غزو أفغانستان، ألا وهو تخوفهم من أثر الصحوة الإسلامية في الدول الإسـلامية على المسلمـين في الاتحـاد السـوفيتي، فالمسلمون هم أكثر فئات الشعب السـوفيتي تزايدًا، وقد زاد عددهم بحوالي ١٠ ملايين نسمة خلال السبعينات حتى وصل ذلك العدد إلى ٤٠ مليونًا في تعداد عام ١٩٧٩م. ومن ثم، فإنه إن وصل أثر المـد الإسلامي في الدول الإسلامية المجاورة إلى داخل الاتحاد السوفيتي، فإن ذلك سيكون من عوامل تهديد الاستقرار الداخلي.



وربما كان القرار السوفيتي بالتدخل في أفغانستان نتيجة لمناورات بيروقراطية داخل القيادة السوفيتية انتصر فيها الائتلاف المحافظ. والواقع أن حيزا كبيراً من التصرفات السوفيتية التي عاصرت التدخل السوفيتي في أفغانستان كانت تتعلق بمن سيخلف ليونيد بريجينيف ـ المريض ـ في الحكم.

وأخيراً، فإنه يصعب تجاهل أثر الخصائص الفردية عند محاولة تفسير القرار السوفيتي. فربما أصيب بريجينيف ـ الذي راهن بسمعته على الانفراج وتطلع إلى التوقيع على معاهدة «الحد من الأسلحة الاستراتيجية» الثانية (سولت ٢) بصفتها رمزًا مميزًا لسياسته ـ بإحباط سببه عدم تصديق مجلس الشيوخ الأمريكي على تلك المعاهدة. ونتيجة لهذا الإحباط، ولتزايد الطابع العدائي لسياسة كارتر، رأى بريجينيف ومن حوله أنهم لن يفقدوا شيئًا بالتدخل العسكري في أفغانستان. فالانفراج كان يبدو ميتًا على أية حال. كذلك، فإن عدم التصديق على سولت ٢ ربما أثار استياء بريجينيف، فكان لزامًا عليه ـ من الناحية النفسية على الأقل ـ أن يعبر عن هذا الاستياء بطريقة مفاجئة ومثيرة في الوقت نفسه.

ومهما كان التفسير الحقيقي للتدخل السوفيتي ـ ولاشك أن هناك قدرًا من المصداقية في كل من التفسيرات التي عرضنا لها ـ فمن الواضح أن تفسير مثل هذه الأحداث يتطلب قدرًا كبيرًا من التأمل. فالمرء يستطيع أن يجد عددًا من الشواهد التي تؤيد كل واحد من هذه التفسيرات، ولكن من الصعب أن نصل إلى القناعة التامة بأنه قد تم التوصل إلى التفسير الحقيقي. ومن ثم، فإن القرار السوفيتي بالتدخل في أفغانستان ربما كان محصلة لمعظم تلك العوامل إن لم يكن محصلة لها كلها.

ولكن من الصعب في كثير من الحالات التوصل إلى العوامل المسببة لبعض قرارات السياسة الخارجية نظرًا لعدم توافر المعلومات الضرورية، ويصدق ذلك بالأخص على العوامل الفردية، مثل السمات الشخصية والدوافع الذاتية. فغالبًا ما

يكون صانعو القرار أنفسهم غير متأكدين من الدوافع التي دفعتهم إلى القيام بتصرف معين. وتزداد صعوبة الحصول على المعلومات في ظل النظم التسلطية نظرًا لأن حركيات عملية صنع القرار يكتنفها الغموض. وحتى في النظم الديمقراطية فإن عملية صنع القرار السياسي تتم من خلال عدد محدود من الأفراد يعملون في إطار من السرية التي تفرضها اعتبارات الأمن، زيادة على أن كثرة المعلومات، ربما كانت من العوامل التي تعرقل إمكان التوصل إلى العوامل التي تفسر خيارات السياسة الخارجية. ولهذا السبب يستطيع المرء أن يجد من المعلومات ما يؤيد أيًّا من التفسيرات المحتملة، كما اتضح لنا عند محاولة تحديد دوافع التدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩م. وعلى الرغم من تلك الصعوبات، فإن محاولة التوصل إلى تصور واضح للسبب الذي يدفع صانع القرار إلى تبني خيارات معينة ليست مجرد مسألة نظرية لا تهم سوى المختصين. فصانعو القرار أنفسهم يجب أن يهتموا بمعرفة الأسباب التي تدفع الدول الأخرى إلى تبني خيارات معينة كما يهتمون بمعرفة دوافعهم هم.

وترجع أهمية فهم دوافع السياسة الخارجية، إلى أن هذا الفهم يمكننا من التنبوء بالأحداث الدولية، ثم بالتعامل بشكل فعال مع تلك الأحداث. لكن محللي السياسة الخارجية لم يتمكنوا بعدُ من التنبوء بالأحداث الدولية وتوقعها بدقة مسبقًا. فقد أكد استطلاع لآراء ١٧١ خبيرًا في وزارة الخارجية، وفي المؤسسات الأكاديمية والصحافة الأمريكية أجرى عام ١٩٦٥م أن نسبة الدقة في التنبوء لم تتجاوز ٦٤٪، وذلك في ٢٥ تنبوءًا حول احتمال وقوع أحداث دولية معينة، وذلك في مدى للتنبوء يتراوح ما بين سنة وخمس سنوات.[١] ونظرًا لأن بعض هذه الأحداث يدور فقط حول إمكان التنبوء بحدوث صراع أو عدم حدوثه أو معاهدة مفترضة، فإن درجة الدقة لم تتجاوز الدرجة المتوقعة نتيجة لعامل الصدفة.

نماذج صنع السياسة الخارجية

لكي يتمكن المرء من التنبوء بسلوك السياسة الخارجية، عليه أن يطرح التساؤلات الصحيحة، ولابد له من اختيار المتغيرات المناسبة. ذلك أن مشكلة فهم



السياسة الخارجية لا تكمن غالبًا في عدم توافر المعلومات، ولكن في عدم القدرة على تصنيف المعلومات المتاحة بخصوص موقف معين. ولتسهيل هذه المهمة، فقد تطور العديد من النماذج التي تساعد الباحث في هذا المجال. ومن أهم هذه النماذج ما يلي.

النموذج الاستراتيجي أو الرشيد

ربما كان النموذج الاستراتيجي أو الرشيد أكثر النماذج شيوعًا في تحليل السياسة الخارجية. وقد استخدم مؤرخو الدبلوماسية هذا النموذج في وصف تفاعلات السياسات الخارجية للدول المختلفة وتصرفات زعماء تلك الدول تجاه بعضهم البعض. وطبقًا لهذا النموذج فإن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة العالمية. كذلك، فإن النموذج الاستراتيجي ينظر إلى وحدة صنع القرار على أنها «صندوق أسود»،(*) يصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة على خياراتها. وعليه فإن هذا النموذج يفسر السياسة الخارجية في ضوء الفعل ورد الفعل، حيث يحاول الباحث تفسير كل تصرف على أنه عملية حساب رشيدة لكل تصرف قام به الطرف الآخر. ويعتبر المحللون الاستراتيجيون الذين يحللون ظاهرة الردع العسكري ومنظرو المباريات، الذين يبنون نماذج أو تجارب لاختبار الحسابات الرشيدة من أهم الباحثين الذين يستعملون النموذج الاستراتيجي.

والواقع أن لاستعمال هذا النموذج مزايا معينة. فالنموذج الاستراتيجي يتسم ببساطته، كما أنه يقدم لنا تصويرًا غير مكلف للواقع يحاول الباحثون من خلاله التفكير فيما يمكن أن يفعلوه لو كانوا مكان صانع القرار في الدولة الأخرى. ويعد هذا النموذج مفيدًا وعلى وجه الخصوص في تمارين مباريات الحرب. زيادة على أن هذا النموذج يتسم بخاصيته الاقتصادية. ويقصد بذلك أنه يمكننا من فهم الظاهرة بأقل قدر ممكن من التعقيد.

(*) يستخدم «الصندوق الأسود» في الطائرات لجمع المعلومات حول كل ما يتعلق بمسار الرحلة، ويستخدم هذا التعبير في الأدب السياسي للدلالة على الظواهر التي لا نعلم عنها إلا القليل (المترجمان).

ومع هذا فإن لهذا النموذج عيوبًا خطيرة، الأمر الذي دفع كثيرًا من الباحثين إلى اقتراح نماذج أكثر تعقيدًا. ذلك أنه إن كانت السياسة الخارجية لا تتأثر فقط بسلوك الدول الأخرى ورد الفعل الرشيد على ذلك السلوك، فإن قيمة هذا النموذج ستكون محدودة في تفسير السياسة الخارجية. ومما لا شك فيه أن للعوامل الداخلية والدولية تأثيرًا واضحًا على السياسة الخارجية.

بيد أن أكبر نقاط الضعف في هذا النموذج تتمثل في تركيزه على الحسابات الرشيدة لصانعي القرار، وهي حسابات مثالية ونادرًا ما تتحقق. بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن ما يعد رشيدًا بالنسبة لفاعل معين يعد رشيدًا كذلك بالنسبة لفاعل آخر. فعلى سبيل المثال تصور صانعو القرار الأمريكيون والمحللون السياسيون أن تصعيد قصف فيتنام الشمالية سيؤدي إلى استسلام قادتها. ولكن على العكس من ذلك فقد أدى هذا التصرف إلى زيادة عزيمة الفيتناميين الشماليين، لأنهم كانوا أقدر على تحمل الضرر أكثر مما كان بإمكان الأمريكيين أن يتحملوه لو تعرضوا للظروف نفسها، ومن ثم، فنحن بحاجة إلى نموذج آخر يمكننا من فهم تلك الاختلافات.

وأخيرًا يجب أن نلاحظ أن معظم الباحثين الذين يستخدمون النموذج الاستراتيجي ـ أو الرشيد ـ يعتمدون بدرجة كبيرة على الحدس وعلى ملاحظة تعاقب الأحداث لتفسير سلوك السياسة الخارجية. فلو أن دولة «ب» قد قامت برد فعل عدائي تجاه دولة «أ» فإن الباحث سيفسر ذلك السلوك من الدولة «ب» في ضوء التصرفات العدائية التي قامت بها الدولة «أ» وسيؤدي التركيز على هذه المعطيات إلى تجاهل الباحث للسياسات التوفيقية التي تنتهجها دولة «أ». زد على ذلك أن الباحث يستخدم في هذه الحالة تقويمه الشخصي للظاهرة بدلاً من تحليل الأحداث من وجهة نظر الدولة التي قامت برد الفعل. ومن المحتمل ألا تكون هناك أية علاقة بين الأحداث التي توقع الباحث أن تكون ذات صلة وثيقة بالمشكلة، وبين رد فعل دولة «ب»، فلربما اتخذت دولة «ب» هذا الموقف العدائي ردًا على سلسلة من التصرفات السابقة على الحدث، أو ربما أن الدولة «ب» قد استجابت بطريقة عدائية حتى تصرف النظر عن أوضاعها الداخلية.

نموذج صنع القرار

أدرك ريتشارد سنايدر، وبروك، وسابين قصور النموذج الاستراتيجي وقدموا نموذجًا بديلاً لفهم صنع القرار في السياسة الخارجية.(٢) وتجاوز النموذج الذي قدموه مفهوم «الصندوق الأسود» الذي تبناه النموذج الاستراتيجي، وذلك بتقديم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر مباشرة على خيارات السياسة الخارجية. ويقوم ذلك النموذج على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين. فإذا ما أدركوا تلك العوامل فإنها تؤثر ـ في هذه الحالة فقط ـ في السياسة الخارجية.

تكمن ميزة هذا النموذج في أنه يأخذ في الاعتبار البعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية، فحسب وجهة نظر سنايدر وبروك وسابين فإن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية هي، دوافع صانعي القرار، ومدى توافر المعلومات لديهم، وتأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم. ولتحسين النموذج أضاف روبنسون وسنايدر مفهوم «مناسبة صنع القرار» والذي يشير إلى خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار مثل وجود أزمة أو عدم وجودها في تلك اللحظة.(٣)

نموذج السياسة البيروقراطية

بدلاً من التركيز على صانعي قرارات السياسة الخارجية يؤكد نموذج السياسة البيروقراطية على الدور الذي يلعبه العديد من البيروقراطيين من ذوي العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية.(٤) فنظرًا لأن هناك تغييرات واسعة ومستمرة في الحكومات وفي الأحزاب السياسية في كثير من الدول، ولافتقار السياسيين عادة للخبرة اللازمة في مجال السياسة الخارجية، فإنهم غالبًا ما يستعينون بموظفي الخدمة المدنية الدائمين للحصول على النصائح والمعلومات اللازمة. ومن ثم يزداد دور هؤلاء البيروقراطيين في السياسة الخارجية. زد على ذلك أن هؤلاء البيروقراطيين هم المسؤولون عن تنفيذ السياسة الخارجية ولذلك يكون بإمكانهم التأثير على تطبيقها إما بالتباطؤ في التنفيذ أو ربما برفض التنفيذ على الإطلاق. ذلك في الوقت الذي يكون فيه صانعو القرار قد توجهوا لمعالجة



قضايا أخرى، دون أن ينتبهوا إلى الحيل والذرائع التي قد تستخدمها البيروقراطية للحيلولة دون تنفيذ القرار.

ويمكن للمرء أن يبالغ في تصوير الدور الذي يلعبه البيروقراطيون في العملية السياسية. ولكن يجب ملاحظة أن معظم الذين يتبنون هذا النموذج كانت لديهم خبرة في العمل الحكومي وربما طوروا إحساسًا مبالغًا فيه لأهمية دورهم في صناعة القرار. ومع ذلك تظل لدى صانعي القرار الفرصة لاختيار المستشارين وسماع النصائح التي يرغبون فيها، وهم غالبًا ما يطورون نظمًا متعددة لجمع المعلومات، ووسائل لمراقبة تنفيذ القرارات. ولكن مع ذلك يجب ألا نغفل دور الجهاز البيروقراطي، كمفسر جزئي لعملية صنع السياسة الخارجية. وسنعود إلى مناقشة دور البيروقراطية بالتفصيل في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

النموذج التكيفي

يفضل بعض المنظرين الذين يعنون بدراسة سلوك السياسة الخارجية التركيز على كيفية استجابة الدول للقيود التي تفرضها أو الفرص التي توفرها البيئة الدولية.(٥) فبدلا من النظر إلى خيارات السياسة الخارجية للدول على أنها غير محدودة، كما يفعل أولئك الذين يستخدمون نموذج صنع القرار، يحاول هؤلاء المحللون تحديد خصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن التصرفات والأفعال التي يتحدث عنها صانع القرار. ويمكن للمرء على الأقل وباستخدام هذا النموذج، أن يستبعد بعض خيارات السياسة الخارجية للدول مستندًا إلى قدراتها المحدودة، وموقعها الجغرافي، وغيره. ويمكنه أيضًا ـ بتطبيق هذا النموذج ـ مقارنة سلوك الدول حسب الفرص المتاحة لها أو القيود المفروضة عليها، لأن تلك الفرص والقيود تختلف من دولة إلى أخرى. كذلك، فإن القدرات التكيفية للدولة لا تختلف فحسب طبقًا لمقدراتها، ولكن أيضًا طبقًا لإراداتها.



صنع القرار التدريجي

ربما يعتبر النموذج الذي ينظر إلى عملية صنع القرار على أنها عملية تدريجية من أكثر النماذج بعدًا عن النموذج الرشيد.(٦) فنظرًا لوجود عنصر عدم التأكد ونقص المعلومات المطلوبة في الشؤون الدولية، ولكثرة العوامل الخاصة والعامة المتعلقة بشؤون السياسة الخارجية فإنه من الصعب التوصل إلى قرارات شاملة وإجراء حسابات رشيدة. ومن ثم، فإن صانعي القرارات لا يفكرون في الخيارات العديدة المتاحة بل يركزون على إعادة تشكيل السياسات القائمة والعمل على إصلاحها. ومن ثم لا تبنى الخيارات في أغلب الأحوال على الحسابات الرشيدة، ولكنها تبنى على أساس ما يمكن أن يتفق عليه صانعو القرار. ولهذا فإن هذا النموذج لتحليل عملية صنع القرار يتضمن جوانب معينة من النموذج البيروقراطي والنموذج التكيفي.

ويعتمد اختيار أي من هذه النماذج لتحليل السياسة الخارجية على التفضيل الشخصي للباحث. وقد يكون من الأفضل في هذه المرحلة ـ وبسبب معرفتنا المحدودة للعوامل التي تحدد سياسات الدول ـ الاستفادة من كل تلك النماذج إذ أن أيًّا منها يتضمن جزءًا من الحقيقة. وحين تزداد معرفتنا بدوافع سلوك السياسة الخارجية يمكن لنا اختيار النموذج والمتغيرات التي تساعدنا على تفسير سلوك السياسة الخارجية والتنبوء به بصورة أفضل.

تفسير السياسة الخارجية

يتناول نموذج التحليل المستخدم في هذا الكتاب دراسة عدد من النظريات التي لم تختبر بعد، والتي تتعلق بدراسة العوامل المحركة لسياسات الدول في النسق الدولي. كذلك يتضمن الكتاب تلخيصًا لدراسات قامت باختبار فروض تتعلق بالعوامل المحددة للسياسة الخارجية. ونظرًا لأن هذه الدراسات مازالت في مراحلها الأولى، فإن الشواهد التي تعرضها على صحة الفروض المقدمة عادة ما تكون غير مؤكدة. بيد أن البيانات التي تستند إليها تلك الدراسات تكون عادة مستمدة من دول مختلفة، لأنه لايمكن فهم خيارات السياسة الخارجية إلا بمقارنة أنماط مختلفة من الدول.

وبما أن قرارات السياسة الخارجية يصنعها بالضرورة الأفراد، فإن الفصل الثاني يبين كيف يؤثر البعد الإنساني على خيارات السياسة الخارجية. ونتساءل في هذا الفصل عن العوامل المشتركة بين البشر، التي تؤثر في طريقة إدراكهم وردود أفعالهم لبيئتهم الدولية، وعن مدى تأثير العوامل الشخصية في تبني خيارات سياسية معينة.

ويتناول الفصل الثالث سلوك الأفراد في التكوينات الاجتماعية، أي في المجتمعات. ونحاول هنا فهم مدى تأثير انتماء الفرد لمجتمع معين على تصوراته، ومعرفة كيفية تأثير الأوضاع الاجتماعية على السلوك الدولي.

ونتناول في الفصل الرابع أثر تطوير المعتقدات التي تكونها المجتمعات عن نفسها وعن غيرها من المجتمعات على رؤيتها للواقع. فالواقع أن معظم هذه المفاهيم مستمدة من الأيديولوجيات، كالماركسية، والفاشية، والديمقراطية، والقومية، والمعتقدات الدينية المختلفة. كما أن الخبرات التاريخية لدولة ما تسهم في تكوين تلك المعتقدات.

وبما أن المجتمعات لا تطور فقط تلك المعتقدات، وإنما تخلق أيضًا هياكل لصنع السياسات وتنفيذها، فإن الفصل الخامس يهدف إلى تبيان كيف تختلف السياسات باختلاف تلك الهياكل. وهل تتبع الدول التسلطية والدول الديمقراطية سياسات مختلفة؟ وماذا عن النظم البرلمانية والرئاسية؟ ويتناول الفصل كذلك أثر البيروقراطية، وجماعات المصالح، والرأي العام على السياسة الخارجية.

ويتناول الفصلان السادس والسابع على التوالي أثر العوامل الاقتصادية وقوة الدولة على حسابات صانعي القرار. ويتم التركيز في هذين الفصلين على أثر توزيع الموارد الاقتصادية في السياسة الخارجية، مع بيان الدور الذي تلعبه جماعات المصالح الاقتصادية المختلفة في عملية صنع السياسة الخارجية. بالإضافة إلى بيان أثر الاعتماد الاقتصادي المتبادل على تلك السياسة.

أما مفهوم القوة، الذي يعتبره كثير من دارسي السياسة الخارجية بمثابة العامل الأساسي في تفسير هذه السياسة، فإننا سندرسه ليس فقط من منطلق ما إن كانت الدولة تملك أو لا تملك القوة، ولكن أيضًا من منطلق قدرة الدولة على تحويل تلك القوة إلى نفوذ في مجال السياسة الخارجية.

ومن الواضح أنه إن لم تكن هناك دول في النسق الدولي تضع سياسات يجب أن تتعامل معها الدولة محل التحليل، فإنه لن يكون لتلك الدولة سياسة خارجية. ومن ثم، فإن الفصل الثامن يتناول مدى تأثير سلوك الدول الأخرى على خيارات السياسة الخارجية لدولة معينة. والواقع أن مؤرخي الدبلوماسية ودارسي الاستراتيجية نادرًا ما يتخطون هذا المستوى من التحليل، بسبب الميل إلى عدم دراسة ما يحدث داخل كل دولة. ولذلك يركز هذا الفصل على تبيان مدى تأثير العوامل النسقية على خيارات السياسة الخارجية من خلال تبيان أثر البناء الكلي للقوة والوحدات الدولية الأخرى على سلوك السياسة الخارجية.

ويتناول الفصل الأخير محاولة الربط بين مختلف العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية. ولأن بعض تلك العوامل يؤثر على كل خيارات السياسة الخارجية، فإنه يجب النظر إليها على أنها تؤثر بالتفاعل بعضها مع بعض. هذا على الرغم من أنه قد يكون ضروريًا من الناحية التحليلية النظر إليها منفردة. وسنحاول تبيان الأثر النسبي لتلك العوامل على خيارات السياسة الخارجية بالنظر إلى القدرة التفسيرية النسبية لكل من تلك العوامل. بهذا الشكل يمكن أن نزيد من قدرتنا على التوصل إلى التفسيرات المحتملة لأحداث مثل التدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩م، والتنبوء بها، وفهم أسباب حدوثها. وقد يؤدي ذلك إلى صياغة استراتيجية أفضل للتعامل مع الأحداث الدولية.



التعليقـــات

(١) Lloyd Jensen, "Predicting International Events," *Peace Research Reviews,* 4 (August 1972), 1-65.

(٢) Richard C. Snyder, H.W. Bruck, and Burton Sapin, eds., *Foreign Policy Decision Making* (New York: Free Press, 1962).

(٣) James A. Robinson and Richard C. Snyder, "Decision-Making in International Politics," in Herbert C. Kelman, ed., *International Behavior: A Social-Psychological Analysis* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965), pp. 433-63.

(٤) The best statement of the bureaucratic politics approach can be found in Graham Allison, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis* (Boston: Little, Brown, 1971).

(٥) For a discussion of this approach see John P. Lovell, *Foreign Policy in Perspective* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1970), pp. 133-56.

(٦) Charles E. Lindblom, "The Science of Muddling Through," *Public Administration Reveiw,* 19 (Spring 1959), 79-88.





الفصل الثاني

العوامل الفردية والسياسة الخارجية

تتفاوت آراء المحللين حول تقويم دور المتغيرات الشخصية، كالاستعدادات النفسية والأنساق العقدية الفردية في عملية صنع السياسة الخارجية. فشابيرو وبونهام يريان أن «معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية هي أساس تحليل نتائج القرار. وربما تفسر هذه النتائج أكثر من أي عامل آخر بمفرده.»[١] أما كلمان، فإنه يقول: «من وجهة نظري الخاصة فإن الخصائص الشخصية ذات أهمية محدودة نسبيًا في التأثير على نتائج قرار السياسة الخارجية.»[٢] والواقع أن صفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسين تؤثر على نتائج قرارات السياسة الخارجية، لأن الدولة ليست إلا كيانًا قانونيًا مجردًا تقوم جماعة معينة باتخاذ القرارات باسمه. ولكن هناك من يقلل دور المتغيرات الشخصية. ويؤكد هؤلاء على القيود المفروضة على صانع القرار، ومنها القيود التي تنبع من الدور الذي يؤديه صانع القرار، والأيديولوجية، والتقاليد، والبيروقراطية، والبرلمان، بالإضافة إلى العديد من القيود التي تأتي من البيئة الدولية.

أثر العوامل الشخصية

إن كنا قد أشرنا إلى القيود التي تحد من دور صانع القرار في صنع السياسة الخارجية، فإن هناك مجموعة من المواقف التي تجعل من دور صانع القرار بمثابة الدور الرئيس في صنع تلك السياسة. ويمكن إجمال أهم تلك المواقف فيما يلي.

١ - كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.

يهتم بعض القادة بشؤون السياسة الخارجية بشكل أساسي. ومن هؤلاء القادة ديجول، ونيكسون، ونهرو، لكن بعضهم يفضل التركيز على الشؤون الداخلية. ومن هؤلاء أتلي، وبومبيدو. وهناك آخرون كانوا أكثر اهتمامًا بالشؤون الداخلية ولكن الظروف أجبرتهم على التركيز على الشؤون الدولية. فعلى سبيل المثال كان جونسون يهتم بالشؤون الداخلية ولكنه اضطر إلى توجيه جزء كبير من اهتماماته إلى حرب فيتنام وغيرها من القضايا الخارجية. وعلى العكس من ذلك كان بعض القادة يهتمون بالشؤون الخارجية ولكنهم اضطروا إلى تركيز اهتمامهم على الشؤون الداخلية حينما واجهوا ظروفًا طارئة وخطيرة كحدوث ركود اقتصادي أو ما شابه ذلك. فعلى سبيل المثال، أدى فشل الرئيس ديجول في معالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية المتدهورة إلى استقالته في عام ١٩٦٩م.

٢ - كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

تعد الأنظمة الدكتاتورية من أقل النظم التي يمكن التنبوء بتصرفاتها بسبب محدودية القيود الداخلية المفروضة عليها. ومن ثم فإن المتغيرات الشخصية لصانعي القرار تلعب الدور الأساسي فيها. كما يقل فيها عدد القوى المعارضة المنظمة التي يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بسبب المركزية الشديدة والخوف من السلطة الحاكمة، فإن السياسة الخارجية تنفذ بالشكل الذي رسمه صانع السياسة الخارجية المركزي.

أضف إلى ذلك الدور الكاريزمي للقائد السياسي. فالقائد الذي يتمتع بشخصية جذابة يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية، كما كان الحال بالنسبة لنهرو في الهند، ونكروما في غانا. والجدير بالذكر أن هذين الزعيمين، وغيرهما من زعماء الدول النامية قد وضعوا بصماتهم الشخصية على السياسات الخارجية لبلادهم بدرجة أكبر من تلك البصمات التي تركها زعماء الدول المتقدمة. ويرجع ذلك في جزء منه إلى تدني مستوى المؤسسية في معظم

الدول النامية، مما يقلل من فعالية تدخل البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها.

٣ ـ كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية

وجدَت بعض الدراسات أنه «في حالة التساؤل عما إن كانت العوامل الشخصية تؤدي دورًا أكبر من العوامل التنظيمية في السياسة الخارجية، يجيب المسؤولون الذين يشغلون وظائف دنيا بالنفي. لكن يجيب الذين يشغلون مراكز عليا بالإيجاب.»[٣] ويرجع ذلك الاختلاف في الإجابة بصفة أساسية إلى صعوبة تحديد المسؤوليات في المستويات العليا. نتيجة لذلك فإن القيود التنظيمية على شاغلي المستويات العليا في التنظيم تقل إلى حد كبير مما يسمح للعوامل الشخصية أن تؤدي دورًا مؤثرًا في عملية صنع القرار.

٤ ـ كلما كانت مواقف صنع القرار غير روتينية، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

تتميز السياسة الخارجية بوجود بعض المواقف غير الروتينية. ومن أمثلة تلك المواقف إعلان الحرب، وعقد المحالفات، وإنشاء برامج جديدة للمساعدات الخارجية. في مثل تلك المواقف يزداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية. كذلك فمن أمثلة المواقف غير الروتينية تلك المواقف التي تنطوي على وجود أزمة دولية. هذه المواقف تتيح للقادة السياسيين أن يؤدوا دورًا أكبر في صنع السياسة الخارجية. ففي أوقات الأزمات، يقل عدد المشاركين في صنع القرار بدرجة كبيرة مما يزيد من دور العوامل الشخصية لصانعي القرار.

٥ ـ كلما اتسمت المواقف بالغموض، وعدم التوقع، ووجود معلومات متناقضة، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

تتسم المواقف المذكورة بضعف المعارضة السياسية للخيار الذي يتبناه القائد السياسي، وذلك نتيجة لغموض الموقف أو عدم توقعه، أو تصور عدم أهميته بالنسبة للمعارضة. وإن أبدى بعض الأفراد اهتمامًا بالقضية فإن تضارب المعلومات سيقلل من قدرتهم على تقديم براهين تقنع صانعي القرار بالعدول عن الخيار الذي يميلون إلى اتخاذه.

٦ - كلما أصبحت المعلومات شديدة الوفرة أو شديدة الندرة، ازداد أثر العوامل الشخصية على صنع السياسة الخارجية.

تعوق وفرة المعلومات أو ندرتها إمكان التوصل إلى قرار رشيد. ففي حالة توافر حجم ضخم من المعلومات تصعب عملية تصنيف تلك المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى اختصارها، والاهتمام فقط بالمعلومات التي يفضلها أو يتوقعها صانع القرار. كذلك فإن ندرة المعلومات تدفع صانعي القرار إلى الاعتماد على العوامل الشخصية، إن كان الموقف يتطلب اتخاذ قرار.

٧ - كلما كان الموقف يتطلب تخطيطًا طويل الأمد، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

تلعب العوامل الشخصية دورًا كبيرًا في حالة اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا المستقبل البعيد، بسبب قلة اهتمام الرأي العام بتلك القضايا في تلك المواقف تزداد قدرة صانعي القرار على التخطيط. وبالعكس يزداد عدد المهتمين بالقضايا الراهنة لأن التعامل مع تلك القضايا يؤثر مباشرة في مصائرهم.

٨ - كلما تعلقت القضية بالبقاء الوطني، قل دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

يعمد القائد في الظروف الطارئة التي يكون فيها بقاء الدولة معرضًا للخطر، إلى قبول النصح من الآخرين وإشراكهم في مسؤولية اتخاذ القرار. كما يعمد صانع القرار إلى كبح جماح دوافعه الشخصية خوفًا على مكانته التاريخية وعلى بقاء الدولة.

يتفاوت تأثير المتغيرات الشخصية على صنع السياسة الخارجية طبقًا للظروف التي تصنع في إطارها تلك السياسة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف تؤثر بعض الدوافع الشخصية على السياسة الخارجية، على فرض أن الظروف تسمح ببعض التأثير. في الجزء المتبقي من هذا الفصل سنبحث دور الخصائص البيولوجية الفطرية، والسلوك المكتسب، ودور الدوافع، والسمات الشخصية، والإدراك في عملية صنع السياسة الخارجية.

التفسيرات البيولوجية

يعتقد بعض الخبراء المختصين أن السلوك الإنساني يمكن أن يفسر بصورة أفضل عن طريق دراسة السمات البيولوجية والتي تجعل الإنسان معدًّا للتصرف مسبقًا بشكل معين. وأكثر هذه السمات ارتباطًا بالعلاقات الدولية هي تلك التي تؤكد أن الإنسان عدواني بطبعه. وقد استفاد أصحاب هذا الرأي، وهم: لورنز، وأرورى، وموريس، من دراسة عالم الحيوان لفهم السلوك الإنساني.(٤) فقد طور لورنز بعض الافتراضات حول السلوك العدواني للإنسان أهمها أنه يوجد لدى البشر، مثل جميع الحيوانات، دوافع عدوانية فطرية لاتجد لها متنفسًا، كما أن البشر قد طوروا الوسائل الكفيلة بقتل بني جنسهم منذ اكتشاف الصخور والأدوات الحادة، والنار، كما طوروا الأساليب الفنية الكفيلة بإحداث الدمار والقتل من مسافات بعيدة، مما جعل من القتل والعدوان مسألة غير مرفوضة أخلاقيًا، بعكس الحال في القتال وجها لوجه.

إذا كان البشر عدوانيين بطبيعتهم، كما يدعي لورنز، فإنه يصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الإقلال من النزعة العدوانية عن طريق التعليم أو عن طريق

تخفيض درجة الإحباط. والعلاج الوحيد الذي يقدمه لورنز للسيطرة على العنف، يتمثل في محاولة توجيه النزعة العدوانية إلى المجالات التي لا تتسم بالعنف كالرياضة وأنشطة التنافس الأخرى.

ومع ذلك يظل هناك العديد من التساؤلات حول جدوى نظريات العدوان البيولوجية. فهذه النظريات فشلت في تفسير اختلاف النزعات العدوانية بين الأفراد والجماعات. وهذه الاختلافات أكبر من إمكان التغلب عليها بتوجيهها إلى المجالات التي لا تتسم بالعنف. كذلك، فإنه يمكن التساؤل عن مصداقية تحليل السلوك الإنساني انطلاقًا من تحليل السلوك الحيواني.

وقد استخلص فرويد، من دراسته للدوافع الإنسانية اللاشعورية، أن العدوان الإنساني موروث، وأن الفرد يمتلك مجموعة من الدوافع التي تعمل على تدميره.(٥) وقد رأى فرويد أن هذه الدوافع تستتر خلف الميول العدوانية للفرد سواء ضد النفس أو ضد الآخرين. وقد ذهب فرويد إلى أبعد من ذلك عندما رأى أن ارتكاب الأعمال الوحشية أثناء الحروب هو أكثر اتساقًا مع طبيعة البشر من السلوك المتحضر السلمي.

من ناحية أخرى ظهرت فرضية تربط بين الإحباط والعدوانية في عام ١٩٣٩م، على يد دولارد وزملائه لتضيف بعدًا آخر للنظرية الغريزية. وقد بنيت تلك الفرضية على أساس أن العدوان ينتج دائمًا من الإحباط،(٦) وأنه الاستجابة الأكثر احتمالاً للإحباط. وعلى الرغم من الجهود اللاحقة التي حاولت عدم التأكيد على حتمية العدوان، فإن هؤلاء الكتاب يفترضون أن كل تصرف عدواني يحدث نتيجة للإحباط.

وقد أكد بعض الباحثين أن الأفراد لا يستجيبون للإحباط باتباع سلوك عدواني، إن أدركوا أن القواعد المستقرة في المجتمع هي التي منعتهم من تحقيق أهدافهم،(٧) أو إن أيقنوا أن فشلهم في تحقيق تلك الأهداف إنما هو نتيجة لعوامل تتعلق بالقدر أو بتصرفاتهم الشخصية. وربما يؤدي الإحباط إلى ردود فعل لا تتسم بالعنف مثل اللامبالاة، والانسحاب، والكبت، والعزلة، والسمو الذاتي، والسخط المعنوي.



وقد أظهر العديد من الجماعات قدرًا كبيرًا من البراعة في التغلب على الإحباط دون اللجوء إلى العنف. ومن تلك الجماعات القبائل الهندية التي تتركز في الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنافست مع بعضها البعض في لعبة اللاكروس،(*) وتمكنت من القضاء على المنازعات الناشئة عن تكرار الخسارة بدعوة المتنافسين إلى تغيير أعدائهم بصفة دورية. وتمكنت بعض جماعات الإسكيمو من التخلص من الإحباط بالغناء الهجائي لبعضها البعض بحضور محكمين، واستطاعت القبائل الهندية في كولومبيا حل نزاعاتها بضرب الأفراد لصخرة أو شجرة كبيرة بعصًا أثناء شتمهم لخصومهم. وعلى الرغم من هذه الأمثلة، التي قد تثير التساؤل حول مصداقية الفرضية، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة إنه كلما ازداد مستوى الإحباط، ازداد احتمال اتجاه الفرد أو الجماعة نحو السلوك العدواني على افتراض أن الفرد أو الجماعة مهيئة مسبقًا للتصرف بطريقة عدوانية للتخلص من الإحباط.

التصرفات المكتسبة

بدلًا من النظر إلى السلوك الإنساني على أنه محصلة للحتمية البيولوجية، يرى بعض الخبراء أن هذا السلوك مكتسب. فالجماعات والأفراد يطورون وسائل مختلفة استجابة للإحباط. ويؤيد باندوا الفكرة القائلة بأن السلوك العدواني الناشىء عن عدم القدرة على تحقيق الأهداف هو نتيجة خبرة الفرد في الماضي التي علمته أن يتصرف بشكل عدواني في حالة الإحباط.(٨) كذلك فقد وجد الباحثون أن العدوان في مثل تلك الظروف قد يكون ذا منفعة إيجابية للفرد.

والواقع أن السلوك العدواني كغيره من أشكال السلوك، يمكن اكتسابه بالتعلم. وباستعراض دقيق لعدد كبير من الكتابات حول السلوك العدواني، استنتج زيلمان أن هناك من الشواهد ما يثبت أن السلوك المعادي والعدواني يمكن اكتسابه، والاحتفاظ به، وتقويته، وإضعافه، والتخلص منه بالسمو والمثالية.(٩) لذلك كثيرًا ما تقلق السلطات من تزايد عرض أعمال العنف على شاشة التليفزيون.

(*)لعبة يحاول المشتركون فيها تسديد كرة بمضارب طويلة المقابض إلى مرمى الخصم (المترجمان).



كذلك يمكن إثبات الفكرة القائلة إن السلوك العدواني هو استجابة مكتسبة، من واقع الدراسات التي تشير إلى أن معظم الأفراد العدوانيين يأتون من بيئة تمارس العقاب المادي، وأن المجرمين غالبًا ماكانوا عرضة لإيذاء جسدي في طفولتهم.[١٠] وقد أظهر البحث أيضًا أن الأفراد الذين يلومون ويهددون الآخرين في صراعاتهم اليومية يفضلون أيضًا لوم الدول الأخرى وتهديدها في صراعاتهم الدولية.[١١] كما تثبت دراسات بيرنارد أن الشعوب المنعزلة تتصف عادة بالود والكرم تجاه الأجانب، بينما تتصف الشعوب المحاطة بالقبائل الرجل والمعادية، بحب الحرب.[١٢] ويرى ليكى، والذي ساعدنا بأبحاثه الميدانية على فهم أصول البشرية، أن البشر قد تعلموا العنف فقط بعد أن طوروا الحضارة البدائية وبدأوا يعيشون في جماعات مشتركة.[١٣]

وتقدم نظرية التعلم بعض الأمل للبشر، بمعنى أن بإمكان الفرد عدم تعلم العنف كما أن بإمكانه تعلمه. فالأطفال الذين لا تقدم لهم نماذج أدوار عدائية يمكن أن تتكون لديهم عادة عدم الرغبة في العراك. إن الهدف من الحضارة هو الإقلال من السلوك العدواني شبه الحيواني للإنسان، سواء أكان غريزيًا أم مكتسبًا، وقد تم تحقيق تقدم ملموس في هذا الشأن. بيد أن اختراع أسلحة الدمار الشامل مازال يشكل تهديدًا لوجود البشرية ذاتها.

الـــدوافـــع

ليس من السهولة بمكان تحديد الدوافع التي تدفع بصانعي القرار إلى الأخذ ببعض الخيارات دون غيرها، كما أن صانعي القرار أنفسهم غالبًا لا يكونون على وعي بتلك الدوافع، ويزداد البحث عن دوافع صانعي القرار صعوبة لاستحالة الحصول على بيانات نفسية عن القادة. فمن غير المحتمل أن يخضع القادة للاختبارات النفسية ولا حتى للتحليل النفسي. ولذلك يجب الاستفادة من الوسائل غير المباشرة للحصول على تلك المعلومات من خلال تحليل الخطب، أو استنتاج تلك الخصائص والدوافع من تحليل السلوك، أو من خلال القياس والمقارنة بين الدراسات الإمبيريقية، ومقابلة مساعدي صانعي القرار. وعلى الرغم من صعوبة الملاحظة المباشرة، فإن معظم

الأبحاث النفسية التي أجريت حتى الآن يسمح للمرء بالتوصل إلى بعض النتائج فيما يتعلق بأثر الدوافع النفسية على سلوك الأفراد حينما يصلون إلى السلطة.

ومن أهم الدوافع المحركة لأغلب الزعماء السياسيين ـ إن لم يكن لكلهم ـ هي الحاجة إلى القوة. فدراسات علم النفس الاجتماعي عن الأفراد الراغبين في القوة تؤكد أن هؤلاء الأفراد أكثر تطلعًا من غيرهم إلى المراكز القيادية، وإلى السيطرة على الآخرين، وأكثر ولعًا بالجدل وأقل ميلاً نحو الاهتمام بالنواحي الإنسانية، كما أنهم ينزعون إلى الشك في الآخرين، وفي الوقت نفسه لا يحبون المخاطرة.

وقد يمثل البحث عن القوة لكثير من القادة محاولة لتعويض الحرمان الذي تعرضوا له في طفولتهم. فربما شعروا وهم أطفال بانعدام الحنان بسبب سيطرة الأب أو الأم عليهم. وفي بعض الحالات لم تتكون لهم علاقات جيدة مع رفاقهم بسبب بعض العيوب الجسدية، فهتلر، على سبيل المثال، كان «صغير الحجم، غير جذاب، وكان في طفولته سقيمًا منعدم الشخصية بسبب غطرسة والده». (١٤) وويدرو ويلسون كان طفلاً سقيمًا لم تربطه علاقة جيدة بوالده، وربما لم يؤثر هذا على رغبته في القوة فحسب ولكنه «ساهم في انهياره حينما تحدى قراراته الآخرون.» (١٥) (*)

وفي مواجهة الحاجة إلى القوة هناك الحاجة إلى الانتماء، والرغبة في الإنجاز فالشخص ذو الحاجة إلى الإنجاز يميل إلى قبول المخاطرة إن كان في ذلك فرصة لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها. ولكنه في الوقت نفسه ليس على استعداد للذهاب بالمخاطرة إلى حد بعيد، وإن تطلب ذلك الامتناع عن تحقيق تلك الأهداف. أما الشخص ذو الحاجة الشديدة إلى الانتماء، فإنه يحاول جاهدًا الحصول على موافقة الآخرين على ما يفعل. ويصعب على هذا الشخص، في مجال العمل السياسي، التخلص من مستشاريه وربما يميل إلى الولاء لهم حتى وإن اتضح له عدم جدوى هذا الولاء. وربما يقلل هذا الاستعداد المسبق من رغبة هذا الشخص في السيطرة بسبب

(*) الإشارة هنا إلى رفض الكونجرس الأمريكي التصديق على التزام الرئيس ويلسون دخول الولايات المتحدة عصبة الأمم عام ١٩١٩م (المترجمان).

غلبة اهتمامه بالآخرين على الاهتمام بالقضايا الكبرى. كذلك فإن مثل هذا الشخص يكون غير قادر على اتخاذ القرار بمفرده أو وفقًا لرأيه الشخصي.

وقد أظهرت دراسة حول أثر الحاجة للقوة، والانتماء، والرغبة في الإنجاز أجريت على رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، أن دافع القوة كان مرتبطًا بالميل إلى الدخول في حرب ومرتبطًا بالفشل في التوصل إلى اتفاقيات الحد من التسلح.[١٦] وبالعكس، فإن الرؤساء ذوي الحاجة للانتماء وذوي الرغبة في الإنجاز أقل ميلاً إلى التورط في حروب، وأكثر ميلاً نحو اتفاقيات الحد من التسلح. وتتطابق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات التجريبية حول العلاقات بين الأفراد التي أظهرت أن الأفراد الأكثر ميلاً إلى الإنجاز والانتماء هم أيضًا أكثر ميلاً إلى التعاون؛ أما الأفراد الأكثر ميلاً إلى القوة فنجدهم أيضًا أكثر ميلاً إلى السلوك الاستغلالي والصراعي.[١٧]

وقد وجد مكليلاند، من دراسته للدافع نحو القوة والانتماء على المستوى المجتمعي ككل، أنه إن ازداد الدافع نحو القوة في المجتمع ـ وبالذات إن ازداد على الدافع نحو الانتماء ـ فإنه من المحتمل إلى حد كبير أن يدخل المجتمع في حرب بعد حوالي خمسة عشر عامًا. كذلك، فقد توصل مكليلاند إلى أن الحاجة إلى القوة تزداد في النظم الشمولية، بينما تنخفض الحاجة إلى الانتماء، وأن ازدياد تلك الحاجة يدفع حتى القادة الإصلاحيين إلى تأييد استعمال العنف باسم التقدم. كذلك فإنه توجد لدى القادة ذوي الحاجة المنخفضة للانتماء، دوافع إيثار عالية ممزوجة بنزعة حب للإنسانية عمومًا. كما أنهم أكثر ميلاً إلى الأعمال الحماسية لرفع الغبن عن المظلومين. أضف إلى ذلك أن الإصلاحيين الذين يهدفون إلى مد مظلة حقوق الإنسان إلى الآخرين أو إلى تمدين الشعوب الأخرى، ربما يصبحون خطيرين، خاصة حين يحاولون تبرير استخدام العنف لإجبار الآخرين على التفكير والتصرف بطريقتهم هم.

تصور ماكليلاند أيضًا أن الرغبة المتزايدة في الإنجاز ربما تقدم بديلاً للحرب والتوسع الاستعماري.[١٨] فبدلاً من النظر إلى النزعة السلمية البريطانية خلال القرن

التاسع عشر على أنها نتيجة آلية لتوازن القوى، يفترض ماكليلاند أن سلام بريطانيا الداخلي والخارجي كان نتيجة انشغالها بالإنجاز في عالم التجارة والصناعة. وقد بلغت حاجة بريطانيا إلى الإنجاز أقصاها منذ عام ١٥٠٠م، بينما بلغت الحاجة إلى القوة أدناها في عام ١٦٠٠م.(١٩)

وقد أوضحت دراسة أجريت على ٣٦ قائدًا سياسيًّا أمريكيًّا في القرن الحالي أنه إن اجتمعت الحاجة إلى السيطرة مع النزعة الشخصية الانفتاحية، فإن سلوك السياسة الخارجية للقائد السياسي يتأثر بشكل معين.(٢٠) وتبين النتائج التي توصلت إليها الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم ٢-١، أن القادة الذين يتسمون بدرجة أعلى من السيطرة على الآخرين أكثر ميلاً إلى التهديد واستخدام القوة العسكرية، كما يقل تعاطفهم تجاه سياسة نزع السلاح وإجراءات التحكيم، كما أنهم أكثر ميلاً إلى زعامة الكتل والعالم. أما أولئك القادة الذين يتسمون بدرجة أقل من السيطرة فإنهم أكثر ميلاً إلى استمرار الأوضاع الراهنة، واتباع سياسات توفيقية. ويرتبط ميل هؤلاء القادة إلى

جدول ٢-١

تصنيف للتوجهات نحو النسق السياسي الدولي

	انعزالــــي	انفتاحــــي
سيطـرة محكمـة (إعادة تشكيل)	(قادة الكتل) دالاس، ويلسون، هوفر، هيوز، ستمسون، أتشيسون، هاوس، هل، رووت	(قادة عالميون) جونسون، تيودور روزفلت، فرانكلين روزفلت، بايرنز، هوبكنز، كينيدي
سيطرة محدودة (ثبات)	(استمراريون) هيرتر، كينان، مارشال، كولبي كنوكس، لانسنج، كوولدج، داى، شيرمان، كيللوج، رسك	(توفيقيون) باكون، مكينلي، ستيتنيوس، ستيفينسون، ترومان، بريان، تافت، ايزنهاور، هاى، هاردنج

المصدر: Lloyd S. Etheredge, *A World of Man* (Cambridge, Mass.: M.I.T.Press, 1978), p. 95. By permission of the M.I.T. Press.

التغيير بمستوى نزعتهم الشخصية الانفتاحية. فكلما ازدادت تلك النزعة، ازدادوا ميلاً إلى اتباع سياسات تنطوي على التغيير.

السمات الشخصية

بالإضافة إلى محاولة استنتاج الدوافع التي تحرك الأفراد للتصرف بشكل معين، سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية المختلفة وتصنيفها. وقد اعتمدت تلك الأبحاث على اختبارات شخصية معقدة يتعرض فيها المختبرون لتساؤلات واختبارات كشف الدوافع الشخصية للفرد والتقويم التحليلي. وعلى الرغم من أن صانعي القرار في السياسة الخارجية نادرًا ما يخضعون لهذه الاختبارات النفسية بشكل مباشر، فإن الأبحاث المتوافرة تتيح للمرء معرفة كيفية تصرف النماذج الشخصية المعينة حين تقوم بدور صانع القرار، ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة وأكثرها علاقة بالنسبة لتفسير سلوك السياسة الخارجية نموذج الشخصية التسلطية لأدورنو، ونموذج الشخصية المنفتحة والمنغلقة عقليًا لروكيتش، ونموذج تحقيق الذات لماسلو.

وقد تحددت سمات الشخصية التسلطية في عمل كلاسيكي لأدورنو وزملائه، حيث تم تطوير مقياس ف (مقياس الفاشية).[٢١] وقد أوضح كريستي وجاحود أن هذا النوع من الشخصية لا يقتصر فقط على اليمينيين المتطرفين، كما يرى أدورنو. فاليساريون المتطرفون، والمؤيدون للشيوعية، تظهر لديهم أيضًا الخصائص التسلطية.[٢٢] ومن سمات ذوي الشخصية التسلطية: النزوع إلى السيطرة على المرؤوسين، والإذعان لمن هم أعلى منهم مقامًا، والحساسية لعلاقات القوة، والحاجة إلى تصور العالم في إطار منظم، والاستعمال المفرط للنماذج النمطية في تصوير الأحداث والأشخاص، والتمسك بالقيم التقليدية.[٢٣] وينزع التسلطيون أيضًا إلى التعصب الوطني والعنصرية، وهي الصفات التي ترتبط بالنزعة إلى تأييد الحرب والعدوان. وتظهر الدراسات أن الشخصية التسلطية تفضل الخيارات الواضحة. وفي دراسة لردود الأفعال تجاه الحرب الكورية بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٣م، تبين أن الشخصية التسلطية اختارت إما انسحاب القوات الأمريكية أو تصعيد الحرب بقصف الصين، بينما فضلت

الشخصية الأقل تسلطًا سياسة غير متشددة قوامها السعي إلى تحقيق تسوية سلمية. (٢٤)

أما ميلتون روكيتش فإنه قد طور وسيلة لتحديد ما أسماه بالشخصية المنغلقة عقليًا أو «الدوجماتية». (٢٥) وقد وجد روكيتش أن صاحب الشخصية المنغلقة عقليًا يتميز بقدر كبير من القلق، واهتمام أكبر بمصدر المعلومات الجديدة بدلاً من مضمونها، وعدم القدرة على استيعاب المعلومات التي تتعارض مع نسقها العقدي. (٢٦) ولذلك يصعب على تلك الشخصية صنع قرارات رشيدة وفعالة في السياسة الخارجية. كذلك يقل احتمال دراسة هذه الشخصيات لعدد كبير من الخيارات عند اتخاذ قرار معين، وهذه الصفة تعرقل امكان انتقاء الخيار الأمثل. ويزداد احتمال تصور أصحاب الشخصية المنغلقة عقليًا للمؤامرات، الأمر الذي يدفعهم إلى تكوين «نماذج نمطية» للعدو حين يشعرون بأي تهديد. وقلما تحتمل هذه الشخصيات الغموض، ولذلك فهي أقل صبرًا في التعامل الدولي. كذلك وجد روكيتش أن الشخص المنغلق عقليًا أكثر استعدادًا لاستعمال القوة. (٢٧) وقد أشار البعض إلى أن هذه الشخصية أكثر ميلا إلى تصعيد الحروب المحدودة طويلة الأمد إلى حروب شاملة بغية إنهاء تلك الحرب بشكل حاسم. (٢٨) وإن واجه الشخص المنغلق عقليًا مشكلة دولية ـ كإغلاق السفارة الأمريكية في طهران ـ فإنه سيجد صعوبة في عدم اللجوء إلى القوة العسكرية لمدة تقرب من ستة أشهر، كما استطاع الرئيس كارتر قبل محاولة الإنقاذ الفاشلة في إبريل عام ١٩٨٠م. وفي النهاية، فإن الرئيس كارتر نفسه لم يستطع أن يصمد أمام هذا الموقف الغامض والخطير، واقتنع بضرورة المخاطرة باتخاذ إجراء عسكري لحل المشكلة.

وقد أجاد لانجر في تحديد معالم الشخصية المنغلقة عقليًا بوصفه لشخصية أدولف هتلر. فقد كتب يقول:

«إنه لا يفكر في الأشياء بطريقة منطقية ومترابطة... وبدلاً من دراسة المشكلة، كما يفعل المفكرون، فإنه يتجنبها ويشغل نفسه بأمور أخرى حتى تمده

عملية غير مقصودة بحل ما . . . حينئذ فإنه يبدأ في البحث عن الحقائق التي تدعم هذا الحل . »(٢٩)

وقد بحثت العلاقة بين الشخصية الدوجماتية ومواقف السياسة الخارجية في دراستين على مسؤولي السياسة الخارجية الأمريكية ، اعتمدت الدراسة الأولى على إجابات ٣٧ مسؤولاً في وزارة الخارجية ، و ٥٨ مسؤولاً في وزارة الدفاع ، وقد انتهت إلى أن هناك علاقة مهمة بين درجة الدوجماتية وبين درجة التشدد في العداء للشيوعية وعدم تأييد نزع السلاح ومهاجمة دول عدم الانحياز.(٣٠) أما الدراسة الثانية فقد اعتمدت على إجابة ٢٧٤ موظفًا في وزارة الخارجية ، ووجدت أن هناك علاقة مهمة بين المرونة النفسية وبين التوجه العالمي .(٣١) وقد أوضحت الدراستان أن موظفي الشؤون الخارجية أقل دوجماتية وأكثر مرونة من الناحية النفسية مقارنة بغيرهم من عامة الشعب .

وبينما تعتبر التسلطية والانغلاق العقلي من السمات التي تؤثر على السياسة الخارجية سلبًا ، فإن نمط تحقيق الذات لماسلو هو من سمات الشخصية التي تؤثر إيجابيًا على تلك السياسة .(٣٢) ولكي يتم تحقيق الذات ، فإنه من المتعين توافر بعض المتطلبات الأساسية للفرد منذ مرحلة نموه في الصغر. ويشمل ذلك توافر الحاجات الفسيولوجية ، والأمن والطمأنينة ، والعاطفة والانتماء ، واحترام الذات ، ويؤدي إشباع هذه الحاجات إلى خلق شعور بالثقة لدى الفرد. وهذا الشعور يدعم قدرة الفرد على التفاوض والتوصل إلى اتفاقات مع الآخرين . وقد رأى هنري كيسنجر أن انخفاض درجة الثقة في العلاقات بين الأشخاص لدى القادة السوفيتيين الذين عاشوا في عهد ستالين ، جعلهم ينزعون إلى الشك في نوايا الولايات المتحدة .(٣٣) «ومن الصعب جدًا أن يتوقع المرء منهم ثقة في الولايات المتحدة أكثر من ثقتهم في رفاقهم . »

ويؤثر الشعور باحترام الذات لدى القائد السياسي على سياسته الخارجية . ويعد بعض الدارسين انخفاض مستوى احترام الذات لدى القائد أحد العوامل المهمة التي تؤدي إلى الحرب والصراع . ويرى هارولد لاسويل أن الحروب والثورات هي وسائل تستعملها الشعوب وقياداتها للتخلص من الإحساس بعدم الأمن .(٣٤) ويميل الأفراد

الذين يتسمون بنقص احترام الذات إلى التطرف الوطني، وفي هذه الحالة يربط الفرد بين هويته والدولة. وبذا يستطيع أن يرفع من درجة احترامه لنفسه. كذلك، فإن تحقيق الدولة لنجاحات في مجال السياسة الخارجية، يؤدي إلى ارتفاع مستوى احترام الذات لدى الأمة وقادتها.

ويمكن أن يؤدي انعدام احترام الذات في شخص صانع القرار إلى مشكلات في عملية صنع السياسة الخارجية. فقد أظهرت أبحاث علم النفس الاجتماعي أن الأفراد الذين ينظرون إلى أنفسهم بسلبية يميلون إلى المساومة التنافسية بشكل يفوق أولئك الذين ينظرون إلى أنفسهم بإيجابية.(٣٥) ولذلك فإنهم يهربون من التسويات والاتفاقيات النهائية. كذلك، فإن من يتسمون بانخفاض مستوى احترام الذات، تزداد لديهم الحاجة إلى الإفراط في تعويض شعورهم بالقلق، وبالتالي يزداد احتمال تصرفهم بصورة عدوانية. كذلك، فهؤلاء الأفراد أكثر ميلاً إلى تبني وجهات نظر متطرفة تجاه قضايا السياسة الخارجية.(٣٦) وقد أظهرت دراسات المحاكاة حول العلاقات بين الدول أن المشاركين الذين يتسمون بقلة احترام الذات أكثر ميلاً إلى الرد على التحذير بالهجوم، منهم إلى تأخير الرد.(٣٧) وفي عالم يهدده الفناء النووي، فإن ذلك الاستعداد يعد أمرًا خطيرًا جدًا. وتؤكد تلك النتائج السلبية خطورة الاستعانة بصانعي قرار يقل لديهم احترام الذات، ولكن من سوء الحظ أن السلطة تستهوي مثل هؤلاء الأشخاص بالتحديد، لأن الدور القيادي يساعد على تنمية احترام الذات وتعزيزه.

وعادة ما يميل الشخص الذي يتسم بمحدودية احترام الذات إلى القلق وشدة الشك في الآخرين بالإضافة إلى العداء وعدم التعاون. ويرجح أن يكون لهذه الخصائص أثر سلبي بالغ على عملية صنع السياسة الخارجية. ويحتمل أن يسيء الشخص الذي يحمل هذه الصفات فَهْمَ نوايا الآخرين، لأنه يعتقد دائمًا بأنهم يكيدون له. ويصبح من الصعب التأثير على سلوك مثل هذا الشخص، فمحاولات إرضائه ستكون محدودة الأثر، كما أن التصرفات العدائية تجاه هذا الشخص تدفعه إلى تأكيد ما يميل إلى اعتقاده.

ومن ناحية أخرى، يميل الأفراد الذين يتسمون بارتفاع مستوى احترام الذات إلى الثقة بالآخرين، ويكون لذلك أثر إيجابي على عملية صنع السياسة الخارجية، كما أوضح باى في عرضه لتاريخ حياة ماوتسي تونج. فالزعيم الصيني كان يثق بالعالم إلى درجة أنه لم يشعر بحاجة إلى السيطرة على الآخرين لتحقيق أهدافه. (٣٨) أما الشخص الذي يشعر برغبة جامحة للتحكم بالآخرين فإنه نادرًا ما يستطيع أن يتخذ مواقف توفيقية. ووفقًا لما جاء في سيرة ويلسون التي قدمها جورج، وجورج فإن فعالية ويلسون في معالجة المواقف ازدادت حين فصل بين النجاح وبين حاجته إلى احترام الذات حينما شعر بضآلة دوره الشخصي. (٣٩)

وعلى الرغم من أن انخفاض احترام الذات يترك عادة أثرًا سلبيًا على إمكان صنع سياسة خارجية تتسم بالسلام والتعاون، فإن هناك افتراضًا يؤكد بأن الأشخاص الذين لديهم قدر عال من احترام الذات قد يكونون أقل تعاونًا. وتكمن المشكلة في أن أولئك الأشخاص يميلون إلى انتهاز المواقف التي يجدون أنفسهم أطرافًا فيها، كما أنهم أكثر ميلًا إلى المخاطرة، مما قد يدفعهم إلى تبني سياسة خارجية متشددة.

وقد أكدت ١٢٦ مقابلة أجريت مع مسؤولين بوزارة الخارجية الأمريكية طلب منهم فيها الإجابة على خمسة سيناريوهات تتعلق بمشكلات دولية، أن المجيبين الذين يتمتعون بقدر عال من إحترام الذات نزعوا في الغالب إلى معارضة استخدام القوة. ولكن حين جمع المجيبون بين احترام الذات المرتفع (والذي يكفي بمفرده لجعل الفرد ينزع إلى معارضة استخدام القوة) وبين الطموح القويّ لزيادة النفوذ، فإن المحصلة النهائية هي زيادة الميل إلى تأييد استخدام القوة. (٤٠)

وبصفة عامة، فإنه من المرجح أن يحمل صانعو القرار بعض السمات الشخصية التي تؤثر على سلوك السياسة الخارجية وخياراتها. ليس هذا فقط ولكن من المرجح أن يتولى المراكز القيادية شخصيات شاذة وعاجزة عن ضبط عواطفها مما يسبب مشكلات حقيقية بالنسبة لاستقرار النسق الدولي. وقد استنتجت إحدى الدراسات أن خمسة

وسبعين رئيس دولة على الأقل في القرون الأربعة الأخيرة كانوا يعانون من اضطراب عاطفي.(٤١) ومع أن الاضطرابات العاطفية الخطيرة لم تتفش في القيادات الحاكمة في النظم الديمقراطية ـ نظرًا لتوافر فرصة مراجعة أداء هذه القيادات بصفة دورية ومن خلال الانتخابات ـ فإن ذلك لم يمنع وجود قيادات تعاني من المرض والشيخوخة.

وفي العصر النووي، يزداد خطر احتمال إصابة القائد بهياج مفاجىء قد يدفعه إلى اتخاذ القرار النووي. ومن المحتمل ألا يلحظ أحد، حتى رفاق القائد، مؤشرات تدهوره العقلي، كما كان الحال مع كاسلريه،(*) الذي أدار دفة السياسة الخارجية البريطانية خلال الفترة الأولى من القرن التاسع عشر. وكذلك جيمس فوريستال(**) الذي كان أول وزير دفاع أمريكي عندما أنشىء ذلك المنصب في عام ١٩٤٧م، هذا مع العلم بأنه يتم عادة تغطية مثل هذه الحالات بادعاء أن القائد قد أصيب بإعياء نتيجة للعمل الشاق.

ولقد دفع سلوك عيدي أمين زعيم أوغندا الأسبق والإمبراطور بوكاسا الأول إمبراطور اتحاد أفريقيا الوسطى السابق ـ والذي انغمس في أهوائه الشخصية ـ العديد من الناس إلى التساؤل حول قواهما العقلية، ولم تستطع القوى الخارجية أن تحتمل تصرفاتهما وتدخلت لخلعهما من السلطة. ومن ثم فإن تدهور الأداء العقلي لقائد يتحكم في استعمال السلاح النووي هو أمر خطير يجعل التخلص منه أمرًا ضروريًا، ولكنه في الوقت نفسه أمر صعب وخطير.

كذلك، فالتعامل مع الشخصيات الشاذة في المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية هو أمر شديد الصعوبة. وعلى سبيل المثال، فقد قيل إن جنون العظمة الشديدة

(*) كان كاسلريه وزير خارجية بريطانيا وممثلها في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م وقد انتهى به الأمر إلى الانتحار أثناء وجوده في الحكم (المترجمان).

(**) قد أقدم فوريستال، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، على الانتحار نتيجة الضغوط الشديدة التي مارسها اللوبي الصهيوني عليه نظرًا لانتقاده العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية (المترجمان).

لستالين، قد جعل من الصعب التأثير على سياسته الخارجية.[٤٢] فستالين كان ينظر إلى كل سلوك توفيقي تجاهه بريبة شديدة. ومن ثم، فإنه يبدو أن الحرب الباردة كانت ضرورية مادام أن ستالين على قيد الحياة، حيث إن البديل الوحيد لها هو الحرب الساخنة.

الشخصية والبيئة

توفّر الشخصية للفرد استعدادًا مسبقًا لاتباع سلوك معين بيد أن نوع هذا السلوك يعتمد إلى حد كبير على البيئة المحيطة بالفرد. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من البيئة لهما علاقة خاصة بسلوك السياسة الخارجية، وهما الضغط وتأثير الشخصيات الأخرى. ويرى البعض أن «الضغط يعيق قدرة بعض الأشخاص على التفكير في البدائل، ويزيد من شعورهم بأن الآخرين يحملون نوايا معادية، ويمكن أن يقلل من احتمال استجابتهم للتهديدات الرادعة.»[٤٣] ويؤدي الضغط إلى تزايد نشاط الأفراد النشيطين، كما يؤدي إلى تزايد اضطراب الأشخاص المضطربين ومن المحتمل أن يؤدي إلى تزايد حالة التشوش لدى ذوي الشخصيات الشاذة. وحين تكون البيئة هادئة، يمكن في الغالب للشخص الذي يعاني من تقلبات نفسية أن يحتفظ برباطة جأشه، ولكن حين يزداد الضغط الآتي من البيئة فإن احتمال التصرف بحماقة يزداد كذلك. فقد خشي جيمس شليسنجر، وزير الدفاع في عهد نيكسون، من أن يتخذ الرئيس قرارات متهورة، نتيجة الضغوط التي تعرض لها بسبب فضيحة ووتر جيت ومطالبته بتقديم استقالته. وذلك لأن نيكسون كان قد بدأ يفتخر بقدرته على المبادأة بالضربة النووية خلال عشرين دقيقة. وبسبب هذه المخاوف أصدر شليسنجر أمرًا إلى الجيش بعدم تنفيذ الأوامر الخاصة بالضربة النووية، حتى وإن صدرت من الرئيس نيكسون نفسه.

وتؤثر فترات الضغط على قدرة صانع القرار في الإدراك السليم. ففي مثل هذه الظروف يفقد صانع القرار القدرة على دراسة الأبعاد المختلفة للمشكلة، ويصبح أقل تحملًا للغموض، ويميل إلى التركيز على النتائج قصيرة المدى للقرارات، كما يصبح أكثر تصلبًا وتمسكًا بفهمه للمشكلة، ويميل كذلك إلى فقدان الثقة في أي قرار يتخذه.

ومع تزايد الضغوط على صانع القرار يزداد احتمال اتخاذ قرارات غير حكيمة، بهدف التخفيف من حدة التوتر المتزايد عليه. وبالتالي يصبح أي قرار ـ مهما كان غير حكيم ـ أفضل من احتمال استمرار التوتر. ولعل ذلك يفسر ردود فعل قيصر ألمانيا غليوم الثاني للأحداث المحيطة بالحرب العالمية الأولى. فبالرغم من إدراكه لوضع ألمانيا العسكري المتدهور في ذلك الوقت، إلا أنه تحت تأثير هذا الضغط إتخذ قرارًا بدخول ألمانيا الحرب ضد دول الوفاق الثلاثي. وفي أثناء فترة الضغوط المتزايدة التي عاصرت الحرب الفيتنامية، بدا أن الأمريكيين كانوا يتصرفون لا لهزيمة الشيوعيين كما كان متوقعًا، لكن لمجرد أن يفعلوا شيئًا، أو لمجرد تشجيع الفيتناميين الجنوبيين.(٤٤) ويتساءل المرء أيضًا عما إن كانت مهمة إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران في إبريل عام ١٩٨٠م، مدفوعة بالضغط الشديد الذي شعر به الرئيس كارتر، الذي كان يواجه أزمات دولية أخرى ومشكلات اقتصادية داخلية حادة وتحديًا انتخابيًا صعبًا.

وعلى الرغم من أن للضغط بصفة عامة آثارًا سلبية متزايدة على إمكان التوصل إلى سياسة خارجية رشيدة، فإن قدرًا يسيرًا من الضغط ربما كانت له فائدة في حفز صانع القرار على التفكير الفعال للتوصل إلى حلول. أما إن ازداد هذا الضغط إلى حد خلق حواجز نفسية تعوق التفكير الرشيد، فإنه ينتج آثارًا سلبية على عملية صنع القرار. وقد أظهرت بعض الدراسات، أن قدرًا من التوتر ربما كان مفيدًا في خلق مناخ يمكن من خلاله التوصل إلى ترتيبات مشتركة حول نزع السلاح.(٤٥)

تعود أهمية دراسة السمات الشخصية لصانعي القرار إلى أن هذه السمات تؤثر بالفعل في طريقة تعاملهم مع بعضهم البعض. وفي زمن تزايد فيه تفاعل واتصال زعماء الدول بعضهم ببعض من خلال لقاءات القمة، ومن خلال الاتصالات الشخصية، فإن توافق العلاقات بين هذه الشخصيات ربما يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول، ولذلك، فإن نيكسون ربما أصاب كبد الحقيقة حينما أكد أثناء أزمة ووتر جيت أهمية استمراره في منصبه، لأن تغيير القيادة في هذا الوقت سيؤثر على العلاقات الشخصية الإيجابية التي طورها مع قادة الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، ولأن خليفته سيحتاج

إلى بعض الوقت حتى يتمكن من أن يطور علاقات مماثلة. ومن ناحية أخرى فقد أثرت غطرسة ستالين وعزلته في قدرة القادة الآخرين على التفاهم مع الاتحاد السوفيتي، كما أزعج تبلد خروشوف، وأسلوبه الشاذ، وفظاظته عددًا من الدول، وخاصة الصين وزعيمها ماوتسي تونج وغيره من القادة، في حين مهد أسلوب خلفاء خروشوف الأقل فظاظة، الطريق أمام الدول الأخرى لإقامة علاقات دبلوماسية أفضل مع الاتحاد السوفيتي.

ومن الأمثلة الأخرى التي تبين مدى تأثير المواقف والدوافع الشخصية بين القادة على علاقات دولهم الخارجية، تأييد الرئيس نيكسون لباكستان أثناء حرب بنجلاديش في عام ١٩٧١م. فقد كان واضحًا أن الرئيس نيكسون وأنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند يتبادلان العداء الشخصي، في الوقت الذي كانت تربط الرئيس نيكسون والرئيس الباكستاني يحيى خان علاقة مودة قوية. وعلى الرغم من أن السياسة الحكيمة كانت تقتضي الوقوف إلى جانب الهند، الأقوى في ذلك الموقف، إلا أن نيكسون أمر مساعديه بتأييد باكستان. وخلال فترة حكم كينيدي تأزمت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا خلال فترة رئاسة جون ديفينيكر للوزارة الكندية، ولكنها تحسنت بعد وصول ليستر بيرسون للحكم، إذ استطاع كينيدي أن يتفاهم معه بسهولة. كما أن نجاح التعاون الأمريكي الألماني في الخمسينات كان مرتبطًا بالثقة المتبادلة بين المستشار الألماني أديناور ووزير الخارجية الأمركي دالاس. وبالعكس فان انعدام الثقة المتبادلة بين الرئيس كارتر والمستشار هيلموت شميث، تسبب في تدهور مستوى العلاقات الأمريكية ـ الألمانية.

الإدراك

على الرغم من أن المرء يستطيع أن يتحدث عن عدد من العوامل الخاصة بهيكل صنع القرار وموقف صنع القرار، التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، إلا أنه من المؤكد أن هذه الخيارات تبنى انطلاقًا من إدراك صانعي القرار لمواقف السياسة الخارجية. إذ لا تتحدد خيارات السياسة الخارجية بناء على قوة الدولة، وأوضاعها

السياسية والاقتصادية، أو نسقها العقدي الوطني ولكنها تتحدد على أساس تصور صانعي قرارات السياسة الخارجية لهذه العوامل المختلفة وأثرها في تحديد خيارات السياسة الخارجية.

ويتأثر إدراك صانعي القرار للأحداث الدولية بتصوراتهم عن العالم الخارجي. وتتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانع القرار والعقائد العامة والتقاليد السائدة في المجتمع. ويتضح أثر هذه التصورات على قرارات السياسة الخارجية من الأبحاث التي أجريت حول السياسة الخارجية النرويجية، حيث وجد أن هناك علاقة مباشرة بين مفاهيم وتصورات النخبة الحاكمة وبين سلوك السياسة الخارجية. [٤٦] وقد أمكن التنبوء على سبيل المثال بفشل محادثات الدفاع الإسكندنافية، وقرار النرويج اللاحق بالانضمام إلى حلف شمال الاطلنطي عن طريق تحليل التصورات الاستراتيجية للنخبة الحاكمة في صيف عام ١٩٤٨م. أما العوامل الوسيطة، مثل الأوضاع الداخلية والتحركات الدبلوماسية فلم يكن لها أثر يذكر على القرار.

وقد أوضحت الدراسة التي أجراها هولستي عن جون فوستر دالاس ــ الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية الأمريكي في عهد أيزنهاور ــ الدور الذي يمكن أن تلعبه تصورات صانع القرار في عملية صنع السياسة الخارجية. [٤٧] فعن طريق تحليل مضمون التصريحات الرسمية المتاحة التي أدلى بها دالاس حول الاتحاد السوفيتي، اكتشف هولستي أن دالاس كان لديه تصور ثابت عن الاتحاد السوفيتي على أنه مصدر للشر في النسق الدولي. وقد أدى نسق دالاس العقدي إلى تصوره أن الاتحاد السوفيتي مال إلى تخفيف حدة عدائه للولايات المتحدة فقط عندما انخفضت إمكاناته مقارنة بالإمكانات المتوافرة للولايات المتحدة. واتخذ دالاس هذه الحجج لتفسير استجابة الاتحاد السوفيتي لمعاهدة النمسا في عام ١٩٥٥م، والتي أنهت السيطرة العسكرية للحلفاء عليها وعملت على توطيد السلام مع النمسا. وبناء على ذلك التصور للسلوك السوفيتي، يصبح التصرف الأمثل للولايات المتحدة هو مواصلة الضغط على

الاتحاد السوفيتي والاحتفاظ بالتفوق العسكري عليه. كذلك، فقد نظر المستشار الألماني أديناور إلى الزعماء الشيوعيين كقادة خداع ومكر، ومن ثم نظر إلى أي تصرف سوفيتي غير عدواني على أنه خدعة.

وعلى الرغم من أن بعض صانعي القرار قد يفسر تصرفات العدو بطريقة سلبية، كما فعل دالاس وأديناور، فإن من المحتمل أيضًا أن يؤدي ما يسمى «التفكير بالأماني» بصانع القرار إلى سوء فهم نوايا العدو. وعلى سبيل المثال فإن تشامبرلن، رئيس وزراء بريطانيا، الذي أيّد سياسة الاسترضاء في مؤتمر ميونخ عام ١٩٣٨م، قد نجح في أن يجد شعاعًا من الأمل في كل أقوال وأفعال هتلر وموسوليني، رغم نواياهما التوسعية. (٤٨)

بيد أنه من المحتمل أن يغير صانعو القرار تصوراتهم عن الواقع كلية عندما تظهر أحداث غير متوقعة على الإطلاق. فقد بين الرئيس كارتر كيف أن التدخل السوفيتي في أفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م قد أصابه بحالة ذعر جعلته يتخذ موقفًا أكثر حذرًا تجاه الاتحاد السوفيتي. وبدا أنه قد غير اتجاه سياسته تمامًا، وذلك بطلب زيادة الإنفاق على التسليح، وتجميد معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية. ويميل القادة الذين يشعرون بالخديعة نتيجة للتغيير المفاجىء لسياسات الزعماء الآخرين الذين وثقوا فيهم إلى اتخاذ ردود فعل عدائية لهذا التغيير.

وقد أجريت العديد من الأبحاث حول كيفية تطوير صانعي القرار لتصوراتهم حول السياسة الخارجية، وعلى وجه الخصوص حول العوامل التي تؤدي إلى تفسير الواقع بصورة خاطئة في بعض الأحيان. (٤٩) فإدراك المرء للأحداث الخارجية ولكيفية التصرف إزاءها يتأثر كثيرًا بتصور المرء للسوابق التاريخية. فالحرب العالمية الثانية والأحداث التي أدت إليها قدمت أهم مثال تاريخي لصانعي القرار الذين شاركوا في صياغة سياسات مابعد الحرب، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولأن معظم صانعي القرار كانوا ممن شاركوا في العملية السياسية في الثلاثينات، فقد تركت بعض الأحداث المعينة كمؤتمر ميونيخ انطباعًا ثابتًا في أذهانهم. وقد لفت الرئيسان هاري



ترومان وليندون جونسون النظر في مناسبات عديدة، إلى ما تصوراه من أسباب فشل سياسة الترضية البريطانية تجاه هتلر. واستخدماه كذريعة لتبرير مواقفهما المتشددة تجاه ما رأياه من محاولات الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية بسط سيطرتهما على آسيا وأوروبا. كذلك، فإن سلوك هتلر إزاء أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية كان من العوامل التي جعلت «لنظرية الدومينو»(*)(نظرية التتابع) تلك الأهمية في سياسة الولايات المتحدة تجاه آسيا. فقد افترض صانعو السياسة الأمريكيون أن نجاح الشيوعية، كنجاح هتلر، سيدفع الزعماء الشيوعيين إلى الاستمرار في سياستهم العدوانية، من ثم فإنه من الضروري عدم تقديم أي تنازلات لهم لأن ذلك سيؤدي إلى تنازلات أخرى.

وربما لا تؤثر الخبرة السابقة في القرارات اللاحقة بسبب مشكلة عدم القدرة على استخلاص النتائج المناسبة. وقد قدم لنا بولدنج مثالا على ذلك من قبائل الأزتيك.(**) فهذه القبائل اعتادت على تقديم القرابين البشرية توقعًا لزيادة المحاصيل.(٥٠) ولم تتوقف عن هذه العادة حتى وإن كان المحصول منخفضًا بل إنها زادت من عدد القرابين البشرية المقدمة متصورة أن سبب انخفاض المحصول يعود إلى أن عدد القرابين المقدمة في السنوات السابقة لم يكن كافيًا.

كذلك تؤثر توقعات الفرد على إدراكه للأحداث الجديدة. ولذلك فصانعو القرار الغربيون يسرعون إلى الحكم على الدول الأخرى بالعدوانية إذا تسلم مقاليد السلطة فيها دكتاتور، بعكس ما إذا وصل النظام الجديد للحكم عن طريق الانتخابات الحرة. ولذلك أدى خوف الرئيس جونسون ومستشاريه من وجود نظام شيوعي آخر في نصف الكرة الغربي إلى استنتاج أن التمرد الذي نشب عام ١٩٦٥م في جمهورية الدومينيكان، الذي خطط لإعادة جوان بوش إلى السلطة، كان يقوده الشيوعيون، الأمر الذي يبرر تدخل الولايات المتحدة عسكريًا. وقد افترض الساسة الأمريكيون أن التنظيم الجيد

(*) تتحصل هذه النظرية في أنه إذا سقطت إحدى دول جنوب شرق آسيا تحت السيطرة الشيوعية فإن باقي الدول ستسقط تباعا (المترجم).

(**) قبائل كانت تسكن المكسيك قبل أن يفتحها الأسبان عام ١٥١٩م، (المترجم).

لحركة التمرد دليل على تورط الشيوعيين فيها. ولكن الدلائل كانت تؤكد أن معظم المشاركين في التمرد كانوا من الطلاب الذين أعربوا عن استيائهم من الانقلاب العسكري الذي أطاح ببوش المنتخب ديمقراطيًّا.

ولا يحتاج صانعو القرار الغربيون إلى شواهد كثيرة لكي يستنتجوا أنه إذا كان النظام شيوعيًّا، فإنه يتصرف بطريقة عدوانية، على الرغم من أن ذلك الاستنتاج قد لا يكون صحيحًا في كل الحالات، كما يتضح من سلوك السياسة الخارجية للرئيس اليوجوسلافي تيتو. مثل هذه الافتراضات السطحية تتحول إلى أداة لتأكيد «التنبؤات المحققة لذاتها»، وذلك عندما يتصرف الساسة الغربيون بطريقة عدائية انطلاقًا من تصورات غير صحيحة للموقف. ومما يزيد المشكلة تعقيدًا أن تصور قادة النظم الشيوعية من النظم الرأسمالية يشبه تصور قادة النظم الرأسمالية عن النظم الشيوعية، وخاصة فيما يتعلق بوجهة نظر القادة الشيوعيين القائلة إن الدول الرأسمالية ستسلك سلوكًا إمبرياليًّا ومن ثم لايمكن الثقة فيها.

وحينما تتعدد التفسيرات المحتملة للأحداث الدولية، فإن صانع القرار يختار التفسير، ثم البديل الأكثر اتفاقًا مع تصوراته. وقد قيل إن أحد الأسباب التي جعلت من الهجوم الألماني على النرويج عام ١٩٤٠م، مفاجأة للنرويج وبريطانيا على الرغم من أنهما قد تابعتا تحرك السفن الألمانية تجاه النرويج هو توقعهما أن الألمان كانوا يخططون لتفجير الصراع في المحيط الأطلنطي.

ويؤثر الدور الذي يلعبه الفرد في عملية صنع السياسة الخارجية أيضًا في تصوره للعالم الخارجي. فدور الفرد يؤثر على حجم المعلومات التي يحصل عليها. والأهم من ذلك، أن تغيير الأدوار يؤثر على إدراك الفرد للمسؤولية ويدفعه في الغالب إلى تغيير الجماعات التي ينتمي إليها.

وبصفة عامة، فإنه كلما ارتفع المستوى الذي يصنع القرار في إطاره زاد احتمال أن يعكس القرار المصالح العريضة وطويلة الأمد ولعل ذلك يفسر تغيير السياسيين



لطبيعة الوعود التي يقدمونها إلى الناخبين أثناء الانتخابات بعد وصولهم إلى السلطة. فالدور الجديد الذي يؤديه صانع القرار يخلق لديه شعورًا جديدًا بالمسؤولية. ويتضح ذلك من سياسة الأدميرال دارلان الفرنسي، والذي أعلن أن الأسطول الفرنسي لن يقع في أيدي الألمان بأي حال من الأحوال. وعندما بدأت مؤشرات الهزيمة الفرنسية تتضح، أعلن عن رغبته في إصدار أوامره للأسطول الفرنسي للإبحار تجاه بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولكنه غير موقفه عندما عين وزيرًا للبحرية في حكومة فيش الجديدة، فقد أصبح عليه الآن واجب سياسي وحكومي يفرض عليه الإبقاء على الأسطول كما هو.(٥١)

ومع ذلك فإنه يصعب الجزم بتغيير التصورات كلما تغير الدور الذي يقوم به الفرد. فهناك اختلافات واضحة بين الأفراد في تصورهم لمقتضيات كل دور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشخصية القوية التي لديها مفهوم واضح ومحدد لأبعاد السياسة الخارجية لا تتأثر كثيرًا بتغيير الدور الذي تلعبه، وذلك بعكس الشخصية التي ليس لها مفهوم محدد للعالم.

ويحتمل أن تؤثر الأدوار التي أداها المرء في الماضي على نظرته للعالم. فصانعو السياسة الخارجية الذين أمضوا معظم حياتهم الوظيفية في المؤسسة العسكرية لديهم تصور عن القضايا الأكثر أهمية، والأكثر ارتباطًا بالمصلحة الوطنية يختلف عن تصور أولئك الذين وصلوا إلى مواقعهم في السلطة بعد أن أمضوا وقتًا طويلاً في وزارة الاقتصاد أو التجارة.

وقد أجريت العديد من الدراسات الإمبيريقية لمحاولة فهم أثر الدور الذي يقوم به الفرد على قضايا السياسة الخارجية. فقد أجري مسح على ما يقرب من أربعة وستين موظفًا في وزارة الخارجية الأمريكية. وقد أظهر المسح أن الوظائف التي شغلها الأفراد داخل الوزارة أثرت على سياساتهم تجاه المنظمات الدولية بدرجة تفوق تأثير خلفياتهم الاجتماعية أو خصائص مهنتهم.(٥٢) إذ وجدت الدراسة أن الموظفين الذين خدموا في قطاعات تتعلق بالمنظمات الدولية قد تبنوا سياسات تختلف عن أولئك الذين خدموا في

قطاعات أخرى من الوزارة. وكذلك أمكن قياس مدى اختلاف تصور الأفراد الذين يشغلون مناصب مختلفة للأحداث عن طريق مسح أجري عام **١٩٧٢**م على مايقرب من **٢١٤** عسكريًا ومدنيًا أمريكيًا. وقد تبين أن الدبلوماسيين والمتخصصين في السياسة الداخلية الذين شملتهم الدراسة رأوا أن الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي قد ازداد منذ عام **١٩٥٤**م، بينما رأى العسكريون أن الأمن القومي للولايات المتحدة خلال الفترة ذاتها قد تدهور.(٥٣)

وفي دراسة أخرى أجريت على أثر العضوية في الحزب وفي لجان الكونجرس على آراء أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي تجاه وزيري الخارجية السابقين أتشيسون، ودالاس تأكد الفرض القائل إن الدور الذي يقوم به الفرد يؤثر على تصوره وسلوكه.(٥٤) وقد بينت النتائج النهائية لتلك الدراسة أن الديمقراطيين فضلوا أتشيسون، المنتمي إلى الحزب الديمقراطي بينما فضل الجمهوريون دالاس المنتمي إلى الحزب الجمهوري، في حين أدت عضوية لجنة الشؤون الخارجية إلى تبني موقف إيجابي تجاه وزير الخارجية، بصرف النظر عن انتماء أعضاء مجلس الشيوخ إلى أي من الحزبين. وقد أعاد ستاسن دراسة هذه البيانات بمقارنة المعتقدات الفردية لأعضاء مجلس الشيوخ مع أدوارهم في الحزب واللجان.(٥٥) وبتصنيف أعضاء مجلس الشيوخ حسب معتقداتهم الأساسية للعلاقات بين الشرق والغرب، وجد أن تلك المعتقدات أثرت على مواقفهم تجاه أتشيسون ودالاس، بصورة أكبر من أثر الأدوار التي يقومون بها. فقد وجد أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين أنصار سياسة العزلة صعوبة في تأييد اتشيسون، كما تقضي بذلك ضرورات الانتماء الحزبي، بينما أيد الجمهوريون المعتدلون أتشيسون على الرغم من انتمائه إلى الحزب الديمقراطي.

وقد اتضحت أهمية التصورات الشخصية مقارنة بالدور في دراسة اهتمت بتصويت مجلس الشيوخ على نظام مضاد للصواريخ، وقد كشفت هذه الدراسة أن الاتجاه الأيديولوجي الأساسي لأعضاء مجلس الشيوخ كان أكثر أهمية في تفسير تصويتهم على هذه المسألة من انتمائهم الحزبي أو من العوائد المادية التي يمكن أن تحصل عليها

ولاية العضو من عقود وصفقات الدفاع.[٥٦] وفي دراسة أخرى مشابهة اتضح أن المتغيرات المتعلقة بالدور كالانتماء الحزبي، وعضوية اللجان، والإقليم الجغرافي الذي ينتمي إليه العضو، كانت ذات أثر ضئيل في تفسير مواقف الكونجرس المتغيرة تجاه مسألة المساعدات للهند إذا ما قورنت بتصورات أعضاء الكونجرس الأساسية عن الهند.[٥٧]

وبصرف النظر عن مصدر المعلومات التي تكوّن تصورات الفرد عن الواقع، فإن الفرد يجد نفسه أمام ضغوط قوية لتحقيق نوع من الاتساق بين شتى مكونات تلك التصورات. فعندما يتلقى أى فرد معلومات جديدة، يبدأ في محاولة تفسيرها بطريقة تجعلها تتسق مع المعتقدات والتصورات القائمة. وقد حدد علماء علم النفس الاجتماعي العديد من الأساليب التي يمكن للفرد من خلالها أن يقلل من التضارب الذهني، الذي يظهر حين يتلقى الفرد معلومات تتضارب مع تصوره، وربما يصبح الإدراك الانتقائي هو الأداة الرئيسة التي يستخدمها الفرد للإقلال من حجم التناقض بين المعلومات الجديدة وتصوراته، حيث يميل الأفراد إلى التركيز على المعلومات التي تؤيد تصوراتهم بينما يتغاضون عن المعلومات المتناقضة مع تلك الاستعدادات.

ونستطيع أن نجد شاهدًا على صحة تلك الظاهرة في دراسة أجريت لإجابات طلبة جامعيين على استبانة سئلوا فيها أن يقوّموا أنفسهم وأساتذتهم في العلاقات الدولية على مقياس المحافظة ـ الليبرالية. وقد تضمن المقياس أسئلة تتعلق بالموقف من قضايا كالأمم المتحدة، ونزع الأسلحة النووية، والمعونات الخارجية.[٥٨] وقد أظهرت النتائج أن الطلبة مالوا إلى إعطاء أساتذتهم الدرجة نفسها التي أعطوها لأنفسهم، بحيث أصبح الأستاذ محافظًا في نظر الطلاب المحافظين وليبراليا في نظر الطلاب الليبراليين. واتضح أن المجيبين كانوا ينتقون المعلومات التي تدعم آراءهم المسبقة، وفي الوقت نفسه يتغاضون عن المعلومات المخالفة لآرائهم. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن الطلاب قد اتخذوا تصورات محددة عن القضايا الدولية حتى قبل دخولهم الجامعة. كما أكدت دراسة أخرى حول التنشئة السياسية أن العديد من المواقف السياسية، سواء الوطنية أو الدولية، تتكون لدى الطفل حتى قبل أن يذهب إلى المدرسة.

فالإدراك الانتقائي هو أحد الأدوات التي تساعد الفرد على تحقيق الاتساق بين مختلف أبعاد تصوراته، وهو يؤدي إلى عدم قدرة الفرد على إدراك المعلومات المتناقضة مع تصوراته. ويستطيع الفرد أن يحقق هذا الاتساق عن طريق إنكار المعلومات المستقبلة. ويتضح ذلك من رد القيادة السوفيتية لحظة وصول رسالة من الجبهة الألمانية في ٢٢ يونيو ١٩٤١م، تؤكد أنه قد تم إطلاق النار على القوات السوفيتية. فقد رفضت القيادة السوفيتية قبول تلك الرسالة لأنها لم تكن تتصور احتمال الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي. كذلك، فإنه حين أخبر جورنج، مساعد هتلر، بأن إحدى مقاتلات الحلفاء قد قصفت آخن ــ وهذا يثبت أن الحلفاء قد أنتجوا مقاتلة بعيدة المدى ــ كان رد فعل جورنج، بناء على خبرته كقائد طائرات مقاتلة، بأن ذلك يعد مستحيلاً. وأضاف «لقد أكدت لكم رسميًا أن الطائرات الأمريكية المقاتلة لم تصل إلى آخن.. ولذا فأنا أعطيكم أمرًا رسميًا بأنها لم تكن هناك.»(٥٩)

أما الأداة الثالثة للتغلب على مشكلة استقبال معلومات متناقضة فهي تجزئة تلك المعلومات. ولذلك يفصل القائد بين الأعمال الوحشية التي يرتكبها قائد حليف ضد شعبه وبين سلوك هذا القائد الإيجابي في مجال السياسة الخارجية. وتساعدنا هذه الظاهرة في تفسير سبب عدم سخط الولايات المتحدة من الأعمال الوحشية التي ارتكبها شاه إيران. كذلك فإن قدرة صانعي القرار على تقبل المعلومات المتضاربة وتصنيفها تظهر في قبول مفهوم «العالم الحر» والاعتراف في الوقت نفسه بأن هذا العالم الحر يتكون من عدد كبير من الدول التي يحكمها زعماء دكتاتوريون.

أما الوسيلة الرابعة فهي إعادة صياغة المعلومات المتضاربة بعد وصولها. فحين أخبر وزير البحرية الأمريكي بأن بيرل هاربر قد قصفت، أجاب بأن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحًا وأنه لابد أن الرسالة كانت تقصد الفلبين. وتظهر الحاجة عادة لإعادة صياغة المعلومات وتبريرها حين يتحول العدو الأيديولوجي إلى صديق، كما حدث مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية ومع جمهورية الصين الشعبية مؤخرًا.

وأخيرًا يمكن لصانع القرار تعزيز عملية الاتساق الذهني بالميل إلى تأييد آرائه وخياراته.(٦٠) فصانعو القرار يبذلون الكثير من الجهد لإقناع أنفسهم بصحة أي

موقف اتخذوه، لأن الاعتراف بالخطأ له ثمن نفسي فادح. ويبدو أن هناك خوفًا خاصًا من الظهور بمظهر الضعف أو الغباء. فإن كان الأمر يتطلب رد فعل يميل صانعو القرار إلى المبالغة في مزايا الموقف المتخذ مع الإقلال في الوقت نفسه من النتائج السلبية المحتملة. ويمكن أن يسعوا أيضًا إلى الإقلال من مسؤوليتهم الشخصية بالإصرار على أنه لم يكن لديهم أي خيار آخر.

وتؤدي محاولة الإبقاء على الاتساق الذهني إلى سوء فهم الأحداث الدولية. فحين تستبعد المعلومات أو يعاد تأويلها من أجل المحافظة على الاتساق الذهني، يزداد احتمال الوقوع في الخطأ بشكل كبير. ولكن هناك العديد من وسائل الدفاع النفسية الأخرى التي تؤدي إلى تشويه تصور الشخص للواقع. ومن هذه الوسائل ميل الفرد إلى فرض إحساسه الشخصي على الموضوع محل التعامل. فالأفراد الذين يشعرون بغضب شديد، يميلون إلى رؤية الآخرين على أنهم غاضبون أو عدوانيون، بينما ينظر الأفراد الأكثر ثقة إلى الآخرين بطريقة مماثلة.

وكذلك يؤدي ميل المرء إلى رؤية سلوكياته على أنها تهدف إلى تحقيق أهداف نبيلة، في الوقت الذي يتصور فيه سلوكيات العدو على أنها تهدف إلى تحقيق أهداف خبيثة، إلى سوء فهم الواقع، فحين تتدخل الولايات المتحدة في شؤون دولة أخرى، يصور الأمريكيون سلوكهم على أنه وسيلة لتحقيق الاستقرار، ولكن إذا فعل السوفييت الشيء نفسه، صوره الأمريكيون على أنه وسيلة لتحقيق عدم الاستقرار. وبصرف النظر عن مدى كراهية الإنسان لتدخل السوفيتيين في شؤون الدول الأخرى، فإنه يمكن القول إنه في بعض الحالات، مثل حالتي المجر في عام ١٩٥٦م، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م، أدى التدخل السوفيتي إلى استقرار أوضاع كان يمكن لها أن تدفع الولايات المتحدة إلى حرب رغما عنها.

ويمكن أن ينتج سوء الإدراك إن فهم صانع القرار رسالة معينة على أنها موجهة إليه، وهي في الواقع موجهة إلى جمهور آخر. وينطبق ذلك على الرسائل الموجهة للجمهور الداخلي التي يلتقطها الطرف الخارجي ويتصرف بمقتضاها. فعلى سبيل

المثال وجد صانعو القرار الأمريكيون صعوبة بالغة في فهم التعليقات الملتهبة التي أطلقتها أنديرا غاندي رئيسة الوزراء الهندية على الولايات المتحدة لصرف النظر عن مشكلات الهند الداخلية وذلك بتحميل الولايات المتحدة مسؤولية تلك المشكلات.

ويمكن أن تشوه تصورات صانع القرار عن الدول الأخرى نتيجة لصدور تصرفات وتصريحات من مسؤولين يشغلون مواقع ثانوية في تلك الدول ويتصرفون دون تفويض رسمي. فمثلاً كان من المستحيل التوصل إلى فهم صحيح للنوايا الإيرانية فيما يتعلق بالرهائن الأمريكيين في عام ١٩٧٩-١٩٨٠م، بسبب تعدد المسؤولين، على الرغم من أن عددًا كبيرًا منهم لم يكن يمثل الدولة.

أضف إلى ذلك أن الحكومات الأخرى غالبًا ما تسعى إلى تضليل صانعي القرار. ولاشك أن هذا الإخفاء المتعمد للنوايا يتطلب من صانع القرار أن يبذل جهدًا كبيرًا للتوصل إلى النوايا الحقيقية لتلك الدول.

ومهما كان تفسير سوء إدراك القائد السياسي للأحداث الدولية، فمن الواضح أنه كثيرًا ما يؤدي إلى نشوب الحرب، وإلى تصعيد الصراعات الدولية. فقد قدر دويتش أن من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من قرارات إعلان الحروب كانت نتيجة لسوء الإدراك وللخطأ في الحكم على نوايا وإمكانات الدول الأخرى.(٦١) وأكدت دراسة لسياسات الردع التي قامت بها جمهورية الصين الشعبية فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إدراك نوايا الصين تجاه كوريا في عام ١٩٥٢م. وقد تكررت الظاهرة نفسها إبان صراع الحدود بين الهند والصين عام ١٩٦٢.(٦٢) حيث فشلت الهند في النظر إلى سلوكها على أنه يشكل تهديدًا للصين، واعتقدت أن الصين لن ترد على هذا السلوك بسبب مشكلاتها الداخلية. وقد استنتج أحد الدارسين من دراسة ما يقرب من إحدى عشرة حربًا أن سوء الإدراك كان العامل الرئيس في تفسير الصراع في كل حالة.(٦٣)



الخاتمـــــــــة

أثـار هذا الفصل تساؤلاً جوهريًا حول أثر القادة السياسيين على عملية صنع السياسـة الخارجية. وقد بدأنا بتحديد الظروف التي تؤدي إلى زيادة أثر الخصائص الشخصية للقائد السياسي على السياسة الخارجية، وانتهينا إلى أن هذا التأثير يرتبط بدرجة الاهتمام بالسياسة الخارجية، ونفوذ صانع السياسة الخارجية وتمركزه الشخصي في هيكل صنع القرار. ويزداد احتمال تأثير المتغيرات الشخصية أيضًا في الحالات التي يكثر فيها عدم التأكد وفي الظروف الجديدة والغامضة، في حالات التخطيط طويل المـدى. وفي الـوقت نفسه، ربما يعمد القادة إلى الحد من ترك بصمات خصائصهم الشخصية على الحالات الطارئة والخطرة بإشراك الآخرين في اتخاذ القرار. وقد حاولنا في الجزء التالي من الفصل أن نوضح ما إن كان السلوك الإنساني فطريًا أم مكتسبًا، وكيف تؤثر بعض العوامل النفسية مثل الإدراك، والدوافع، والسمات الشخصية على خيارات السياسة الخارجية. وقد تبين لنا أن السلوك العدواني هو استجابة مكتسبة أكثر من كونه سلوكًا فطريًا. فالإحباط يمكن أن يزيد من احتمال السلوك العدواني، ولكن العـدوانية لا تمثـل الاستجـابـة النفسية الوحيدة للإحباط، حيث يستطيع الفرد أن ينسحب أو ينكـر أو يعيد صياغـة الخـبرة المكتسبة. وقد تبين أيضًا أن بعض أنواع الشخصيات أكثـر ميلاً للسلوك العدواني من غيرها، وأن القادة العدوانيين يتسمون بحاجة أكبر إلى القوة، وبالنزعة التسلطية وعدم الثقة في الآخرين، مع الميل إلى تبسيط الأمـور، والتعصب الوطني، كما أنهم أكثر انغلاقًا ودوجماتية. ويفسر ضعف احترام الـذات سلوك القـائد العدواني، كما أن الشعور بالقدرة على السيطرة على الأحداث يمكن أن يؤدي إلى صياغة سياسة خارجية عدوانية. بيد أن القادة الذين يتسمون بقدر كبـير من احـترام الـذات قد يتبعون سياسات خارجية أقل تعاونية، نظرًا لميلهم إلى الاستفـادة من الأوضـاع المحيطة بهم. أمـا القادة التوفيقيون فيتميزون بالحاجة إلى الانتماء، وبدرجة كبيرة من الثقة والميل إلى التفكير التركيبي في الأمور، كما أنهم أقل تعصبًا لأوطانهم وأكثر انفتاحًا وأقل دوجماتية.

وعلى الرغم من أن اختلاف السمات الشخصية يؤدي إلى اختلاف في السياسات الخارجية، فإن تصور القائد السياسي للعالم يؤثر في السياسة الخارجية. ويتأثر تصور

القائد السياسي للعالم الخارجي بعدد من العوامل منها الذكريات والأحداث السابقة، والتوقعات، والأدوار التي يقوم بها. ويميل القائد السياسي إلى تشكيل المعلومات الجديدة ووضعها في إطار نسقه العقدي. ويؤدي هذا إلى تكوين معتقدات متطرفة وصعبة التغيير. وربما يؤدي إلى سوء إدراك سلوك الدول الأخرى والأحداث الدولية بصفة عامة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عوامل تؤدي إلى سوء الإدراك وهي تشمل «التصور المشابه» الذي يحدث عندما يرى كل طرف نفسه مسالمًا، بينما يرى الطرف الآخر عدوانيًّا. وتشمل كذلك الميل إلى سوء فهم الرسائل الموجهة إلى الجمهور الداخلي أو البيانات الصادرة عن أشخاص غير مسؤولين رسميًّا.

إذا تأملنا مجموعة العوامل النفسية سالفة الذكر، التي تعرقل الاختيار الرشيد، فإننا يجب أن نتساءل عن مصداقية نموذج الاختيار الرشيد الذي قدمناه في الفصل السابق. ففي ضوء تلك العوامل، يبدو من العسير تفسير سلوك السياسة الخارجية والتنبوء به انطلاقًا من حسابات النفقة والمنفعة الشاملة لكل من البدائل المتصورة، وذلك من وجهة نظر دارس السياسة الخارجية. وتدلنا الشواهد المقدمة في هذا الفصل على أن العوامل النفسية الرشيدة، وغير الرشيدة تؤدي دورها في تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، كما أن نماذج التحليل التي تأخذ تلك العوامل في الحسبان أكثر مصداقية من غيرها من النماذج.





التعليقـــــــــــــات

(١) Michael J. Shapiro and G. Matthew Bonham, "Cognitive Processes and Foreign Policy Decision-Making," *International Studies Quarterly*, 17 (June 1973), 61.

(٢) Herbert C. Kelman, "The Role of the Individual in International Relations," *Journal of International Affairs*, 24, No. 1 (1970), 7.

(٣) Richard C. Synder and James A. Robinson, *National and International Decision-Making* (New York: Institute for International Order, 1961), p. 158.

(٤) Konard Lorenz, *On Aggression,* trans. Marjorie Kerr Wilson (New York: Bantam Books, 1967); Robert Andrey, *The Territorial Imperative* (New York: Atheneum, 1966); Desmond Morris, *The Naked Ape* (New York: McGraw-Hill, 1967).

(٥) Sigmund Freud, "Why War," in Robert A. Goldwin *et al.*, eds., *Readings in World Politics* (New York: Oxford University Press, 1959), pp. 31-44.

(٦) John Dollard *et al.*, *Frustration and Aggression* (New Haven: Yale University Press, 1939).

(٧) Leonard Berkowitz, "Whatever Happened to the Frustration-Aggression Hypothesis," *American Behavioral Scientist*, 21 (May-June 1978), 696-97.

(٨) Albert Bandura, *Aggression: A Social Learning Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973).

(٩) Dolf Zillmann, *Hostility and Aggression* (Hillsdale, N.J.: Lawrence Erlbaum, 1979), p. 239.

(١٠) Edwin I. Megargee and Jack E. Hokanson, *The Dynamics of Aggression* (New York: Harper & Row, 1979), p. 43.

(١١) Lloyd S. Etheredge, *A World of Men* (Cambridge, Mass.: M.I.T. Press, 1978), p. 11.

(١٢) Luther Lee Bernard, *War and Its Causes* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1944), p. 119.

(١٣) نقلا عن Edward E. Azar, *Probe for Peace* (Minneapolis: Burgess, 1973), p. 7.

(١٤) James MacGregor Burns, *Leadership* (New York: Harper & Row, 1978), p. 57.



(١٥) Betty Glad, "Contributions of Psychobiography," in Jeanne N. Khutson, ed., *Handbook of Political Psychology* (San Franscisco: Jossey-Bass, 1973), p. 299.

(١٦) David G. Winter and Abigail J. Stewart, "Content Analysis as a Technique for Assessing Political Leaders," in Margaret G. Hermann, ed., *A Psychological Examination of Political Leaders* (New York: Free Press, 1977), p. 60.

(١٧) Kenneth Terhune, "Studies of Motives, Cooperation, and Conflict Within Laboratory Microcosms," *Buffalo Studies*, 4 (1968), 29-58.

(١٨) David C. McClelland, *Power: The Inner Experience* (New York: Halsted Press, 1975), p. 318.

(١٩) Ibid., p. 319.

(٢٠) Lloyd S. Etheredge, "Personality Effects on American Foreign Policy, 1898-1968," *Americ:n Political Science Review*, 72 (June 1978), 434-51.

(٢١) T.W. Adorno *et al.*, *The Authoritarian Personality* (New York: Harper & Row, 1950).

(٢٢) Richard Christie and Marie Jahoda, *Studies in the Scope and Method of the Authoritarian Personality* (New York: Free Press, 1954).

(٢٣) W. Raymond Duncon, "Development Roles of the Military in Cuba: Modal Personality and Nation Building," in Sheldon W. Simon, ed., *The Military and Security in the Third World* (Boulder, Col.: Westview Press, 1978), p. 82.

(٢٤) Robert E. Lane, "Political Personality and Electoral Choice," *American Political Science Review*, 49 (March 1955), 173-90.

(٢٥) Milton Rokeach, *The Open and Closed Mind* (New York: Basic Books, 1960).

(٢٦) Jeanne M. Knutson, *The Human Basis of Polity* (Chicago: Aldine, 1972), p. 7.

(٢٧) Milton Rokeach, "The Nature and Meaning of Dogmatism," *Psychological Review*, 61 (May 1954), 200.

(٢٨) J. David Singer, "Man and World Politics: The Psycho-Cultural Interface," *Journal of Social Issues*, 24 (July 1968), 143.

(٢٩) William Langer, *The Mind of Adolph Hitler* (New York: Basic Books, 1972), pp. 74-75.

(٣٠) Bernard Mennis, *American Foreign Policy Officials: Who They Are and What They Believe Regarding International Politics* (Columbus: Ohio State University Press, 1971).

(٣١) David C. Garnham, "Attitude and Personality Patterns of United States Foreign Service Officers, "*American Journal of Political Science*, 18 (August 1974), 525-47.

(٣٢) Abraham Maslow, *Motivation and Personality* (New York: Harper & Row, 1954).

(٣٣) Henry A. Kissinger, "Domestic Structure and Foreign Policy," in James N. Posenau, ed., *International Politics and Foreign Policy,* rev. ed. (New York: Free Press, 1969), p. 271.

(٣٤) Harold Lasswell, *World Politics and Personal Insecurities* (New York: McGraw-Hill, 1935), p. 25.

(٣٥) Jeffrey Rubin and Bert R. Brown, *The Social Psychology of Bargaining and Negotiation* (New York: Academic Press, 1975), p. 178.

(٣٦) Paul Sniderman and Jack Citrin, "Psychological Sources of Political Belief: Self-Esteem and Isolationist Attitudes," *American Political Science Review,* 65 (June 1971), 401-17.

(٣٧) Charles F. Hermann, Margaret G. Hermann, and Robert A. Cantor, "Counter-Attack on Delay," *Journal of Conflict Resolution,* 18 (March 1974), 75-106.

(٣٨) Lucian W. Pye, *Mao Tse-Tung: The Man in the Leader* (New York: Basic Books, 1976), p. 57.

(٣٩) نقلا عن Michael P. Sullivan, *International Relations: Theories and Evidence* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976), p. 33.

(٤٠) Lloyd S. Etheredge, "Personality and Foreign Policy" *Psychology Today* (March 1975), pp. 37-90.

(٤١) Jerome Frank, *Sanity and Survival* (New York: Vintage Books, 1967), p. 59.

(٤٢) Morton Schwartz, *The Foreign Policy of the U.S.S.R.: Domestic Factors* (Encino, Calif.: Dickenson, 1975), p. 193.

(٤٣) Partick M. Morgan, *Deterrence* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1977), p. 156.

(٤٤) Jeffrey S. Milstein, *Dynamics of the Vietnam War* (Columbus: Ohio State University Press, 1974), p. 175.

(٤٥) Lloyd Jensen, "Military Capabilities and Bargaining Behavior," *Journal of Conflict Resolution,* 9 (June 1965), 155-63.

(٤٦) Philip M. Burgess, *Elite Images and Foreign Policy Outcomes* (Columbus: Ohio State University Press, 1968).

(٤٧) Ole R. Holsti, "The Belief System and National Images," *Journal of Conflict Resolution,* 6 (September 1962), 608-17.

(٤٨) Glenn H. Snyder and Paul Diesing, *Conflict Among Nations* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1977), p. 332.

(٤٩) من أفضل هذه الدراسات كتابان نشرهما Robert Jervis entitled *The Logic of Images in International Relations* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970) and *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976). Most of the examples in this section are from the latter. Also see John Stoessinger, *Why Nations Go to War,* 2nd ed. (New York: St. Martin's Press, 1978), and Ralph K. White, *Nobody Wanted War: Misperception in Vietnam and Other Wars* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1970).

(٥٠) نقلا عن: J.D. Armstrong, *Revolutionary Diplomacy: Chinese Foreing Policy and the United Front Doctrine* (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 19.

(٥١) Glen H. Fisher, *Public Diplomacy and the Behavioral Sciences* (Bloomington: Indiana University Press, 1972), p. 66.

(٥٢) Andrew K. Semmel, "Some Correlates of Attitudes to Multilateral Diplomacy in the U.S. Department of State," *International Studies Quarterly,* 20 (June 1976), 301-24.

(٥٣) Etheredge, *A World of Men,* p. 25.

(٥٤) James N. Rosenau, "Private Preferences and Political Responsibilities: The Relative Potency of Individual and Role Variables in the Behavior of U.S. Senators," in J. David Singer, ed., *Quantitative International Politics* (New York: Free Press, 1968), pp. 17-50.

(٥٥) Glen H. Stassen, "Individual Preferences vs. Role Constraint in Policy-Making: Senatorial



Responses to Secretaries Acheson and Dulles," *World Politics*, 25 (October 1972), 96-119.

(٥٦) Robert A. Bernstein and William W. Anthony, "The ABM Issue in the Senate, 1968-70," *American Political Science Review* (September 1974), 1198-1206.

(٥٧) Joanne Loomba, "The Relationship of Images and Political Affiliations to Orientations Toward Foreign Aid for India," *International Studies Quarterly*, 16 (September 1972), 351-71.

(٥٨) Jane S. Jensen, "Attitudinal Selectivity in International Relations Courses," *Teaching Political Science*, 1 (April 1974), 249-52.

(٥٩) Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), p. 144.

(٦٠) لمناقشة استعمال «تأييد الآراء» في اتخاذ القرار انظر: Irving Janis, *Decision Making* (New York: Free Press, 1977), pp. 82 ff.

(٦١) نقلا عن : Etheredge, "*Personality and Foreign Policy,*" p. 38.

(٦٢) Allen S. Whiting, *The Chinese Calculus of Deterrence: India and Indochina* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1975), p. 220.

(٦٣) Stoessinger, *Why Nations Go to War.*





الفصل الثالث

المحددات المجتمعية

مع أننا نستطيع تقديم تفسير جزئي للسلوك الدولي ـ بالتركيز على الأفراد صانعي القرار وعلى دوافعهم وتصوراتهم ـ فإنه يمكننا أيضًا تعزيز فهمنا لهذا السلوك بالنظر إلى الخصائص المجتمعية المختلفة. فصانعو القرار، هم نتاج للمجتمعات التي يعيشون فيها، ويشتركون بصفة عامة في القيم والأهداف السائدة في المجتمع. ويمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا ونجادل بأنه إن كان صانعو القرار نتاجًا لمجتمعاتهم، فوجود أي فرد منهم في موقع السلطة لن يغير كثيراً من طبيعة القرارات المتخذة، لأن المجتمع هو الذي يحدد معايير السلوك المقبولة وغير المقبولة. ومع وجود بعض الفوارق الفردية في الأسلوب بين بعض صانعي القرار، إلا أن جوهر السياسة الخارجية سيبقى كما هو، نتيجة للفرص والقيود العديدة التي تفرضها الخصائص المجتمعية المختلفة.

وسنناقش في هذا الفصل بعض الخصائص المجتمعية الأساسية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية. وبالتحديد، فإننا نريد فهم ما إن كان للشخصية الوطنية والخصائص الثقافية أثر مهم في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى معرفة ما إن كان للقومية، والتركيبة الاجتماعية والاستقرار السياسي أثر على تلك السياسة.

الشخصية الوطنية

لا يستطيع المرء حين يتحدث عن «الشخصية الوطنية» الادعاء بأن كل عضو في المجتمع يشترك في الصفات نفسها. وعلى النقيض، فإن الكتّاب الذين حللوا الشخصية الوطنية يفترضون أن هناك نمطًا عامًّا من الشخصية يوجد في كل دولة،

بمعنى أنه نمط يشترك فيه أغلبية السكان في الدولة المعنية. وقد يوجد داخل وطن معين نوعان أو ثلاثة أنواع من الشخصيات، ولكن يتوقع المرء وجود نمط واحد من الخصائص في المجتمعات التي تتمتع بالتكامل والاستقرار، لأن معظم المواطنين يشتركون في بعض السمات التي تميزهم عن شعوب المجتمعات الأخرى.

ويرى عدد من دارسي الشخصية الوطنية أنه من خلال التنشئة الاجتماعية تتبلور تدريجيًا شخصية وطنية محددة للمجتمع. ومن هذا المنطلق تقدم نظرية «اللف المحكم للطفل» تفسيراً لسلوك الفرد السوفيتي. وتقول هذه النظرية بأن اللف المحكم للأطفال الروسيين معظم أوقات النهار والليل في فترة الشهور التسعة الأولى يؤدي إلى إحباط شامل، وهذا يؤدي بدوره إلى اتباع الطفل سلوكًا عدوانيًا في السنوات التالية من حياته.[١] ومن ناحية أخرى تسبب التدريب القاسي على استخدام الحمام عند اليابانيين، في وجود ظاهرة الخضوع لديهم، هذا على الرغم من أن أحد الكتّاب أكد بأن ظاهرة الإكراه لدى اليابانيين هي محصلة خضوعهم للحكم التسلطي عبر مئات السنين.[٢] وقد فسر البعض سلوك الشعب الألماني العدائي بأنه نتيجة للتركيبة الأسرية التسلطية. وقدمت دراسة أجريت على الألمانيين إثباتًا للفرض القائل إن عملية التنشئة والتركيبة الأسرية يمكن أن تؤثر على سلوك الكبار، حيث وجدت هذه الدراسة أن الألمانيين المعادين للنازية ـ مقارنة بغيرهم من الألمانيين ـ لم يتعرضوا للتركيبة الأسرية التقليدية والتنشئة القاسية التي تميز المجتمع الألماني بصفة عامة.[٣] وقد استخدم نمط التركيبة الأسرية ـ التي تتسم بالمساواة في الولايات المتحدة ـ لتفسير قبول الأمريكيين اختلاف المصالح، واحترامهم حقوق الآخرين.[٤]

وقد أعطى بعض العلماء أهمية خاصة لخبرات الشعب التعليمية، كعامل مساعد في تحليل الشخصية وتفسير الثقافة التي تتطور في بيئة وطنية محددة. فالدولة تتحكم عادة في نظم التعليم، وتبذل الكثير من الجهد لإعداد رعايا وطنيين ذوي تفكير وطني متحضر، فالقيم الوطنية تتخلل المواد المقدمة للطلاب، حتى في مواد كالرياضيات والعلوم التي لا يتوقع المرء أن يجد فيها اهتمامًا بالقيم الاجتماعية.

وبصرف النظر عن تلك العوامل التي تؤثر على تطور بعض الخصائص في كل مجتمع وطني، فإن هناك سؤالاً مهمًا يتعلق بإمكان تحديد تلك الخصائص وتحديد أيها أكثر أهمية؟ هذا إن استطعنا أن نفسر السياسة الخارجية انطلاقًا من بعض الخصائص الوطنية. لأن محاولة وصف هذه الخصائص أمر يثير الجدل والخلاف، في الغالب، بسبب الانحيازات الشخصية للباحثين. فإن كانوا مهيئين مسبقًا للنظر إيجابيًا إلى مجتمع ما، فإنه من المحتمل أن يركزوا على الخصائص الإيجابية، والعكس بالعكس. كما أن كثيراً من الأبحاث عن الشخصية الوطنية تتسم بطابع انطباعي غير منهجي.

وعلى الرغم من هذه التحفظات، فإن أفضل إثبات لوجود أنماط وطنية متميزة، قد اتضح من مسح مقارن سئل فيه عدد من الأفراد من دول مختلفة أن يحددوا خصائص شعب ما. وقد بينت نتائج هذا المسح تشابه تصورات الأفراد لخصائص الشعوب ماعدا الحالات التي تميزت بالحب الشديد أو الكراهية الشديدة لشعب معين.

وقد برزت تلك الظواهر في استقصاء للرأي العام أجري عام ١٩٤٨م في تسع دول غربية، طلب فيه من بعض الأفراد أن يختاروا من قائمة تتضمن اثنتي عشرة صفة من تلك الصفات التي يعتقدون أنها تمثل أفضل وصف لمواطني دولة أخرى.[٥] وأظهرت النتائج تأكيد البعض، في تقويمهم للشخصية الروسية بأنها شخصية «مستبدة» بالإضافة إلى تأكيدهم أن السوفيتي «يعمل بجد،» وكانت هذه النتيجة ضمن الخيارات الثلاثة الأولى لأفراد العينة في ست من الدول التسع. وفي دولتين أخريين، اتضح أن وصف الشخصية السوفيتية بأنها «مستبدة» كانت ضمن الخيارات الثلاثة الأولى، أما «تعمل بجد» فأتت في المركز الرابع. وأشارت التقويمات إلى أن الشخصية الأمريكية «تقدمية» و «عملية» وكان ذلك ضمن الخيارات الثلاثة الأولى في خمس من الدول التسع. وعلى الرغم من أن الصفات البارزة المتشابهة ربما لا تستخدم اليوم ــ نظرًا للتغيرات في عواطف الشعوب تجاه الشعوب الأخرى ــ إلا أن النتائج تظهر أن الشعوب تميل إلى رؤية الشعوب الأخرى من خلال سمات نمطية معينة.

وإذا افترضنا أنه من الممكن تحديد الشخصية الوطنية لشعب، وأن النخبة التي تصنع السياسة الخارجية تشترك في خصائص هذه الشخصية، فالسؤال هنا هو كيف تؤثر خصائص الشخصية الوطنية على السياسة الخارجية؟ من ناحية يبدو أن تلك الخصائص تؤثر بشكل معين على كيفية صنع قرارات السياسة الخارجية. ويقدم الأسلوب الإجماعي لصنع القرار الذي يفضله اليابانيون مثالاً لما نقول. ذلك، أن هذا الأسلوب يتطلب الكثير من الوقت والجهد، بعكس أسلوب صنع القرار بالأغلبية، ولقد قيل إن قرار اليابان بخوض الحرب ضد روسيا في عام ١٩٠٤م، وقرار الهجوم على بيرل هاربر في عام ١٩٤١م، قد أخذ كل منهما أكثر من ستة أشهر ما بين التوصية المقدمة من الهيئات المشاركة وبين القرار النهائي الذي اتخذته الحكومة.[٦] ويقل احتمال إعادة مناقشة هذه القرارات المبنية على الإجماع المضني، لأن معظم المشاركين في عملية صنع القرار ليس لديهم أي استعداد للمشاركة مرة أخرى في هذه العملية المضيعة للوقت. وعلى الرغم مما يؤدي إليه ذلك الإجماع من ثبات الهدف، إلا أنه يؤدي إلى التضحية بجانب المرونة في عملية صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يزداد احتمال أن تصبح القرارات التي تتطلب إجماعًا، غامضة وغير متوقعة، نظرًا للرغبة الملحة في التوصل إلى سياسات تبرز حدًّا أدنى مشتركًا يمكن الاتفاق عليه.

من ناحية أخرى، يفضل صانعو القرار الأمريكيون أسلوبًا عمليًّا قصير المدى لحل المشكلات. ويفسر كيسنجر هذا التفضيل في ضوء الخلفية القانونية لأعضاء هيكل صنع القرار الأمريكي، والتي تتحصل في التعامل مع حالات واقعية محددة وليس مع أوضاع محتملة.[٧] «ويؤكد» الأمريكيون أيضًا الاعتماد على الذات، وتحقيق الذات، مما يؤدي إلى الإيمان القوي بالمساءلة الفردية في عملية صنع القرار، التي لا تتلاءم بصورة مباشرة مع الأسلوب الإجماعي في صنع القرار.

وقد يظهر نمط مختلف من أنماط صنع القرار في الدول التي تؤمن بالسيطرة التسلطية. ففي الصين يتم التركيز على عملية صنع القرار من أجل مصلحة المجموعة لا من أجل مصلحة الفرد. فالثقافة الصينية خَلَقَتْ داخل الفرد إحساسًا كبيرًا بضرورة

الاعتماد على الهيكل التسلطي وتأييده. وتمنح هذه الخصائص قدرًا كبيرًا من المرونة لصانعي القرار، حيث يمكنهم الاعتماد على إذعان مرؤوسيهم لهم. كذلك فإن للتقاليد والطقوس الدينية المتوارثة أثرًا مهمًا في القدرة على التغيير والتكيف. ففي دراسة أجراها سولومون عن ماوتسي تونج والثقافة الصينية، أوضح أن الصعوبات التي تواجه الصين في الاستجابة لمتغيرات عالم القرن الماضي تعود إلى الخصائص الثقافية والنفسية سالفة الذكر، أكثر منها إلى العوامل الاقتصادية أو المؤسسية.(٨) وترى دراسات أجريت حول الشخصية الروسية أن تلك الشخصية تتمتع بخصائص مماثلة لخصائص الشخصية الصينية، مع توقع قيام القادة بإصدار أوامر تفصيلية ومطالبة المرؤوسين بالإذعان لها، ومراقبة أداء هؤلاء المرؤوسين.(٩) وقد تُعطِّل تلك الخصائص مشاركة المستويات الدنيا في صنع القرار نظرًا لانتظار هذه المستويات الأوامر الصادرة من المستويات العليا، ومن ثم تصبح روح المبادرة الفردية غير ذات قيمة في تلك المجتمعات.

بالإضافة إلى تأثير الخصائص الوطنية على عملية صنع القرار، فإنها يمكن أن تؤثر أيضًا على ميل الدول للدخول في الصراعات الدولية. ويرجع ذلك إلى مايلي:

١ ـ ربما يعد الصراع أحد خصائص الجماعة الوطنية.

٢ ـ ربما يؤدي تعدد ثقافات الشعوب إلى الصراع بينها بسبب الخوف من الأفكار الدخيلة، مما يؤدي إلى التعصب الثقافي. ويبدو أن بعض المجتمعات تؤيد الصراع أكثر من غيرها. ويظهر ذلك بوضوح في الثقافة الأفريقية، والتي تتميز بالقدرة على التأقلم مع الصراع بشكل يفوق الثقافتين الأوروبية والأمريكية.(١٠) فالأفريقيون يعدّون الصراع مصدرًا للقيمة، خاصة أنه يساعد على تحقيق التكامل وتسوية المشكلات. وبالمثل، فقد تمتعت الفئات العسكرية (الساموراى)(*) بهيبة كبرى في المجتمع الياباني، على الأقل قبل هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.(١١)

(*) الساموراى هم فئة النبلاء العسكريين اليابانيين في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الفئة تتسم بشعور وطني عميق، وقادت الشعب الياباني لمقاومة التدخل الاستعماري الغربي في اليابان في الربع الثالث من القرن التاسع عشر (المترجمان).

من ناحية أخرى، عملت الثقافة الصينية على كبت الصراع والعدوان. وقد تطور في الصين اتجاه معاد للعسكرية منذ زمن مبكر. وتعكس تلك الحقيقة النظرة العدوانية التي يوليها الصينيون للمحاربين، حيث ينظرون إليهم غالبًا على أنهم أقل مرتبة وأهمية من العلماء والتجار. كذلك تتميز الثقافة الصينية بقدر كبير من الخضوع وطمس دور الفرد. وقد كان أحد أهداف ماوتسي تونج الثورية، يدور حول توجيه الغضب المكبوت، الناتج عن الإحساس بطمس دور الفرد، ضد أعداء الحزب الشيوعي.(١٢)

ويرى مورجنثاو أن العداء للعسكرية وللجيوش العاملة، وللخدمة العسكرية الإجبارية هي سمات ثابتة للشخصيتين الأمريكية والبريطانية.(١٣) كذلك، يرى مورجنثاو أن العسكرية هي إحدى سمات الشخصيتين الروسية والألمانية. بيد أنه من الصعب الزعم بأن الولايات المتحدة أو بريطانيا قد استخدمتا القوة خارج حدودهما الإقليمية بمعدلات تقل عن معدلات استخدام السوفيتيين للقوة في السنوات الأخيرة.

وإن لم تكن العسكرية هي إحدى سمات الشخصية الأمريكية، فكيف يمكن أن نفسر تورط الولايات المتحدة المتزايد في صراعات عسكرية في كل مكان من العالم خلال السنوات الأخيرة؟ الواقع أنه يمكن تفسير هذه الظاهرة بالنظر إلى بعض الخصائص الأخرى التي تميز المجتمع الأمريكي. ومن تلك الخصائص التصور الأمريكي المتفائل بالقدرة على التحكم بالأحداث، والمصحوب بإحساس جامح بأن لأمريكا رسالة في العالم. وقد أكد الرؤساء الأمريكيون هذه التصورات. فقد أكد جيفرسون أن الولايات المتحدة الأمريكية «كتب عليها أن تكون المثل الأعلى لتغيير وضع الإنسان على سطح الكرة الأرضية» كما أكد لنكولن، أن الولايات المتحدة هي «آخر أفضل أمل على وجه الأرض.»(١٤)

وربما يؤدي الاختلاف بين الشخصيات الوطنية في مختلف الشعوب إلى سوء تفاهم بين تلك الشعوب وبالتالي إلى الصراع بينها. فعلى سبيل المثال يشعر الأمريكي

اللاتيني المتعود على الحديث عن قرب مع غيره من اللاتينيين بالإهانة حين يبتعد غير اللاتيني عنه أثناء المحادثة. وكذلك يميل اليابانيون إلى الابتسام أثناء تعرضهم للتأنيب القاسي. ولاشك أن الذين لم يتعودوا على هذا النوع من السلوك قد يعتبرونه نوعًا من الوقاحة. والواقع أن عدم معرفة تلك الخصائص يمكن أن يؤدي إلى تكوين آراء سلبية عن الشعوب الأخرى. وتأتي الطامة الكبرى إن لم يدرك الدبلوماسيون هذه الاختلافات الثقافية.

وبصفة عامة، فإن كل إنسان يخشى المختلفين عنه في المعتقدات وطرق السلوك. وغالبًا ما تؤدي الاختلافات بين البشر، سواء أكانت عنصرية أم عرقية، أم أيديولوجية، أم دينية، إلى التفكير الانطباعي العنصري ويصبح من السهل إلقاء اللوم على الآخرين، بدلاً من تحمل المسؤولية. وعادة ما يشجع القادة السياسيون وقادة الرأي الجماهير على تبني مواقف نمطية وعنصرية تجاه الأعداء. وربما يكون من الخطأ تصور أن المواقف الانطباعية والعنصرية هي الدافع الحقيقي وراء الصراع بين الدول. وكما قال كانترل: «يعادي شعب ما الشعوب الأخرى ليس لأن لديه انطباعات سلبية عنها. ولكن تتكون لديه هذه الانطباعات نتيجة لشعوره أن الشعوب الأخرى تتدخل في تحقيق أهدافه.(١٥)

ولا تؤثر الخصائص الوطنية فقط على ميل الشعب إلى الدخول في الصراعات الدولية، ولكنها تؤثر أيضًا على أسلوب التفاوض وعلى جهود تسوية الصراعات الدولية. وتختلف الجماعات الوطنية في مدى اتسامها بالانفتاح الذهني والمرونة، اللذين يسمحان بتقديم حلول وسطى. وقد أوضحت دراسة أجريت حول التفاعل الأمريكي اليوناني بأنه بينما يبدي الأمريكيون استعدادهم للتوصل إلى حل وسط من بين الحلول المطروحة يميل اليونانيون إلى تصوير التنازل على أنه هزيمة محققة. فاليونانيون يعتبرون مطالبهم بمثابة ثوابت لايمكن التنازل عنها.(١٦) وقد وجدت دراسات أخرى أن العرب أقل استعدادًا للتوصل إلى حلول وسطى من الأمريكيين، وأن أطفال الريف أكثر استعدادًا للتوصل إلى تلك الحلول من أطفال المدن، كما أن أطفال القرى في المكسيك أكثر تعاونًا من أقرانهم في الولايات المتحدة، ومن أقرانهم الذين يقيمون في المدن المكسيكية.(١٧)

وقد وجدت دراسة حول مفاوضات نزع السلاح الأمريكية ـ السوفيتية أن المفهوم الاستبدادي والاستنباطي الذي يميز الشخصية السوفيتية قد اصطدم دائمًا مع المنطق العملي والقانوني للمفاوضيين الغربيين. [١٨] وقد اتضحت مرونة المفاوضين الأمريكيين في دراسة مفصلة لسبع جولات من مفاوضات نزع السلاح بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أظهرت أن الاتحاد السوفيتي قد قدم ٧٥٪ من تنازلاته في الثلث الأخير من المفاوضات مقارنة بالولايات المتحدة التي قدمت ٨٢٪ من تنازلاتها في الثلث الأول من تلك المفاوضات. [١٩]

بالإضافة إلى ذلك يعرف اليابانيون والروسيون باهتمامهم المتزايد بالمكانة في تعاملهم بعضهم مع بعض وفي تعاملهم مع غيرهم من الدول. وهذا بدوره يجعلهم أكثر اهتمامًا بالرسميات وبتقارب المكانة في مفاوضاتهم الدبلوماسية، من الدبلوماسيين الأمريكيين الذين ينتمون إلى ثقافة ديمقراطية تقوم على أساس المساواة. ويمكن أن يترك الاهتمام بالشكليات ـ بدلاً من التركيز على القضايا الملحة ـ أثرًا سلبيًا على المفاوضات الدبلوماسية.

وقد يقف اهتمام الشرقيين بحفظ ماء الوجه عقبة أمام عملية تسوية مشكلة معينة، كما يظهر بوضوح في الدبلوماسية اليابانية. وقد أظهرت دراسة حديثة عن السلوك الياباني في المفاوضات، اعتمدت على دراسة ثماني عشرة حالة في الفترة من عام ١٨٩٥م حتى ١٩٤١م، أن لدى اليابانيين «ثقافة تميل إلى المعارضة أكثر من الاقتراح، وإلى السلبية أكثر من الإيجابية، وإلى الدفاع أكثر من الهجوم، وإلى التراجع أكثر من الإقدام.»[٢٠] ويصعب حينئذ التوصل إلى تعهدات ملزمة، كما أنه إذا فرض عليهم ضرورة التوصل إلى حلول وسطى فإنهم يحتجون بأن الموقف قد أجبرهم على قبول هذه الحلول.

ومن ناحية أخرى، توصلت دول كثيرة إلى طرق مختلفة لحل صراعاتها. فالمفهوم القانوني الأمريكي ـ والذي يؤكد على التحكيم ـ يؤدي بالولايات المتحدة إلى تأييد

المحاكم الدولية والقضاء الدولي. وعلى العكس من ذلك يشك الأفريقيون في التحكيم، نظرًا لأن عاداتهم وممارساتهم الدينية تميل إلى التأكيد على الوساطة أداة لحل الصراعات. ويهتم القضاة في المجتمعات الأفريقية بتهدئة الأطراف المتنازعة أكثر من اهتمامهم بتحديد من هو على صواب ومن هو على خطأ.(٢١) والواقع أن الدول الحديثة، والتي لم تشترك في وضع القانون الدولي، تنظر إلى القانون الدولي على أنه متحيز للغرب، ومن ثم تفضل عادة اللجوء إلى الوساطة والتوفيق عن اللجوء إلى القضاء الدولي.(٢٢) وينطبق الشيء ذاته على جمهورية الصين الشعبية التي توصف بأنها دولة بدون محامين.(٢٣)

وبعد... ما الذي يمكن أن نستنتجه من تلك الأمثلة لأثر خصائص الشخصية الوطنية في السياسة الخارجية، وخاصة ما يتعلق منها بالصراع والتعاون؟ استنتج أحد الكتاب الذين لخصوا ما كتب عن دور الخصائص الوطنية، أنه لا يوجد «سبب محدد، للاعتقاد بأن الشخصية الوطنية تحدد السياسة أكثر من تحديد السياسة للشخصية الوطنية.»(٢٤) وكذلك، يجب ألا نفترض أن صانعي القرار يتشابهون مع غيرهم من عامة الشعب في الخصائص الوطنية العامة. فنظرًا لخبرتهم في الوصول إلى السلطة والاستمرار فيها، ولتفاعل بعضهم مع بعض، فإنهم قد يتشابهون في الخصائص بدرجة تفوق مشابهتهم لمواطنيهم. وعلى أقل تقدير، فإن نخب السياسة الخارجية تتميز بنظرة أكثر عالمية من نظرة مواطنيها. ولكن نظرًا إلى الصعوبات التي تعوق قياس الشخصية الوطنية، فليس من المستغرب أن يفقد مفهوم الشخصية الوطنية قدرته على تفسير سلوك السياسة الخارجية. ولكنه يظل مع ذلك عاملاً لا يمكن إغفاله تمامًا.

القومية

يمكننا القول، بصفة عامة، إن الدول التي نجحت في تطوير شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة. فالقومية تعني الإحساس النفسي بالانتماء إلى الدولة القومية. وقد عرف البعض القومية بأنها «مجموعة من البشر متحد بعضها مع بعض نتيجة لخطأ مشترك من أسلافهم، ولكرههم المشترك جيرانهم.» وقد تطورت في الدول

النامية، بالذات تلك الدول التي حصلت على استقلالها منذ عام ١٩٦٠م، قومية معبرة موجهة ضد القوى الاستعمارية السابقة. ولكن تلك القومية تتسم بالضعف، ويرجع ذلك إلى ضعف الشعور العام بالانتماء وقلة مشاركة قطاعات عريضة من المجتمع في الحياة العامة، وبالتالي ضعف تأثيرها السياسي. وربما لا يتحمل هذا النوع من القوميات الصدمة التي قد تنشأ نتيجة لعجز النخب الحاكمة عن إشباع الحاجة المجتمعية الرئيسة. وعلى نقيض ذلك تطور في المجتمعات المتقدمة ـ بالذات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ـ نمط من القومية تأسس على درجة عالية من المشاركة العامة وأصبح أكثر قدرة على تحمل التحديات الداخلية والخارجية.

والقومية ـ قوة في السياسة الدولية ـ تعتبر حديثة العهد. ويربط بعض العلماء ظهورها بالثورة الفرنسية. فقبل ذلك لم تكن الدول تتردد في استئجار خدمات مستشاري السياسة الخارجية أو الاستعانة بالعسكريين من بين مواطني الدول الأخرى. ففي عام ١٨١٥م تضمنت هيئة السياسة الخارجية الروسية اثنين من الألمانيين، ويونانيًا، وكورسيكيًا، وسويسريًا، وبولنديًا، وروسيًا واحدًا. وبسمارك، الذي عمل سفيرًا لبروسيا في سان بطرسبرج، دعي بعد ذلك ليعمل لدى القيصر الروسي، كذلك كان حوالي ثلثي جيش فردريك العظيم ملك بروسيا من المرتزقة.(٢٥) ولكن ذلك النمط من التجنيد لمراكز السياسة الخارجية والعسكرية الحساسة أصبح مستحيل التحقيق في عهد القومية المعاصر.

ويمكن القول بصفة عامة إن للقومية أثرًا إيجابيًا وآخر سلبيًا على السياسات الداخلية والخارجية. فالقومية يمكن أن تساهم في توحيد الشعوب، ولكن تلك الوحدة يمكن أن تظهر فقط إن كانت الدول تشترك في هوية قومية واحدة. وهذا الشرط لا يتوافر في كثير من الحالات. كما أن الانحياز إلى قومية معينة في دولة «متعددة القوميات» قد يؤدي إلى تفرقة الجماعة بدلا من توحيدها. وقد عانت الدول النامية بصفة خاصة من صراعات شديدة بين الجماعات العرقية. كما يظهر من التاريخ الحديث للهند، ونيجيريا، وقبرص، والكونغو (زائير)، وباكستان، والحكومة السوفيتية التي تعتمد على



القومية الروسية لبناء قاعدة من التأييد لها، تجد أنها بذلك تنفر الجماعات غير الروسية داخل الاتحاد السوفيتي. ويصدق ذلك بالذات على الأوكرانيين والمسلمين. فتعداد الروس يبلغ أقل من نصف سكان الاتحاد السوفيتي. وربما كانت سويسرا من أكثر الدول المتعددة القوميات نجاحًا في خلق شعور قومي جامح للتغلب على الضغوط الانفصالية، بينما عانت دول مثل كندا وبريطانيا في الأعوام الأخيرة من مشكلات عديدة أثارتها الجماعات الانفصالية.

وعلى الرغم من محاولة كثير من القادة تطوير عاطفة القومية واستغلالها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، إلا أنه لايوجد اتفاق تام حول ما إن كان بإمكان القومية أن تكون قوة إيجابية أو سلبية في السياسة الدولية. فبعض الدارسين يرى القومية قوة خلاقة، بفضل تأكيدها على الكيانات القومية المستقلة، وقد استفاد العالم من خبرات مختلفة لحل المشكلات التي تواجهها الدول مما يسمح لأي دولة بالاستفادة من خبرات الدول الأخرى. ويمكن النظر في الوقت ذاته إلى القومية بصفتها قوة غير خلاقة بسبب عدم رغبة الشعب في معارضة الطريقة التي تنفذ بها الحكومة سياستها. ويمكن للقومية أن تسبب عادة انعدام النقد العام، بسبب الرغبة الشديدة في تأييد الدولة سواء أكانت على خطأ أم على صواب.

ويعتقد بعض المنظرين أن القومية تساعد على تحقيق الديمقراطية، وينظر آخرون إليها على أنها أداة تستخدمها الدكتاتوريات للحصول على التأييد والدعم الشعبيين. وتشجع القومية أيضًا على المشاركة السياسية، لأنها تسعى إلى تعبئة المجتمع، وتقضي على العلاقات التقليدية، وتعمل على بناء مجتمع جديد. ولكن الدكتاتوريات تعتمد أيضًا على القومية لمحاولة إدماج الجماهير في شعارات الدولة القومية. وإن كانت إحدى الأدوات المفضلة لدى الزعماء التسلطيين هي استخدام أسلوب الاستفتاء الشعبي لتأكيد الولاء المباشر للقائد، فإن الدولة الديمقراطية تعمل على أساس تعددي تسعى فيه الأحزاب وجماعات الضغط إلى تحديد مصالحها الخاصة وتجميعها وتناضل من أجل تحقيق تلك المصالح من خلال العملية السياسية.

وأخيرًا، يبدو أنه ليس هناك اتفاق على ما إن كانت القومية تؤدي إلى الحرب أو السلام. فقد نظر الرئيس ويلسون إلى حق تقرير المصير القومي على أنه وسيلة لتحقيق السلام. ويعود السبب في رأيه إلى أنه إن سنحت للشعب فرصة الاختيار، فإنه سيتطلع إلى الديمقراطية، لأن النظم الديمقراطية أكثر حبًا للسلام من النظم التسلطية. ولكن هناك ما يثبت أن القومية تؤدي إلى الحرب، لأنها تؤدي إلى المبالغة في التعصب للوطن، والعرقية، والخوف من الأجانب وكرههم، كما كان الحال بالنسبة للقومية الفرنسية المؤيدة لمحاولة نابليون بناء امبراطورية عالمية. وبالإضافة إلى ذلك يؤدي وجود قوميات متنافسة داخل الدولة في الغالب إلى نشوب حروب أهلية. ونتيجة لغرس الشعور القومي والهوية القومية، تورط الزعماء في الصراعات الخارجية، كما سيتضح في الجزء الأخير من هذا الفصل.

وكما ذكرنا آنفًا، فإن إحدى صعاب تطوير شعور بالوحدة القومية، هي أن عددًا محدودًا من الدول يتميز بوجود قومية واحدة داخل حدوده الإقليمية. أما معظم الدول، فإنها تتميز بوجود العديد من الأقليات، لكل منها وعي قومي خاص، حتى إنه يمكن وصفها بأنها دول «متعددة القوميات»، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي والهند والصين. وطبقًا لإحدى الدراسات، فإن أقل من ١٠٪ فقط من ١٠٧ دول تم تحليلها يمكن عدها متجانسة من الناحية القومية. وفي حوالي ثلثي الحالات فإن أكبر شريحة قومية منها لم تبلغ حتى نصف سكان الدولة.[٢٦]

وقد أدى الانفراج بين الشرق والغرب إلى بعض التدهور في الوحدة القومية للدول. ذلك أنه مع تناقص أهمية التهديدات الخارجية الموجهة لأمن الدول ومصالحها، بدأت الأقليات العرقية وغيرها في الضغط لتحقيق مصالحها الخاصة. كذلك فإن نجاح بعض الدول الصغرى في تحدي الدول الكبرى ـ كما حدث في حالة حرب أيسلندا الباردة مع بريطانيا ـ قد أكد قدرة الدول الصغرى على تحقيق أهدافها تجاه الدول الكبرى.



كذلك، شجعت الأوضاع الاقتصادية المتفاوتة على تزايد النزعات الانفصالية في بعض الدول. فسكان مقاطعة كويبيك الناطقة بالفرنسية في كندا، أبدوا قلقهم بسبب عدم حصولهم على نصيب عادل من الثروة الاقتصادية، كما عبر الكاثوليكيون في ألستر عن المخاوف نفسها. ويعتقد الوطنيون الاسكتلنديون أن الانفصال يمكن أن يعود عليهم بالنفع اقتصاديًا لأنه يتيح لهم الحصول على عوائد أكبر من نفط الشمال الواقع بالقرب من الشواطىء الاسكتلندية.

وعلى الرغم من انبعاث القومية العرقية، التي أدت إلى إثارة العديد من الحركات الانفصالية، فإنها لم تحقق إلا قدرًا ضئيلاً من النجاح. ومن أمثلة الحالات التي حققت فيها تلك القوميات نجاحًا، انفصال شطري باكستان في عام ١٩٧١م، والذي نتج عنه تكوين دولة بنجلاديش، وحصول الأقلية التركية على إقليم قومي مؤقت على الأقل في أعقاب الغزو التركي لجزيرة قبرص عام ١٩٧٤م، والذي مكن القبارصة الأتراك من السيطرة على ٤٠٪ من مساحة الجزيرة. وقد أدت بعض الحركات الانفصالية الناجحة الأخرى إلى تفكيك اتحادات قصيرة الأجل، كما هو الحال في ماليزيا، التي تكونت حين انفصلت سنغافورة عن ولايات المالايا بعد عامين من الاتحاد. كذلك فقد دام الاتحاد بين مالي والسنغال مدة شهرين فقط. والجمهورية العربية المتحدة، التي تكونت من مصر وسوريا، لم يكتب لها البقاء طويلاً. بيد أن معظم الدول الحديثة بقيت دون مساس بكيانها القومي. وحتى الحدود الوهمية في أفريقيا بقيت كما هي.

وربما يتساءل المرء عن سبب استمرار الحدود الوطنية، رغم أنه ليس لها علاقة في معظم الحالات بالتجمعات القومية. قد يكمن السبب الرئيس لهذه الاستمرارية في أن حكومات الدول الأخرى قد وجدت أنه من المفيد تعزيز الوضع الراهن في دولة معينة، لأن تغيير هذا الوضع ربما يؤدي إلى تشجيع الحركات الانفصالية الداخلية في تلك الدول ذاتها. فقليل من الدول ـ ومنها دول كان يتوقع منها أن تساند «الإبو» في نيجيريا بسبب هويتهم الإسلامية والقبلية المشتركة ـ أيدت محاولات بيافرا الانفصال عن نيجيريا. وقد أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية رسميًا بأنها لن تمدّ يَدَ العون

للحركات الانفصالية داخل الدول الأفريقية. وقد حدد الرئيس التنزاني نيريري المشكلة بدقة حين أكد أن «الحدود الأفريقية سيئة للغاية لدرجة أنه يجب النظر إليها باعتبارها مقدسة.»(٢٧) ولا يجروء أحد في مثل تلك الظروف على فتح ملف الحدود، خشية أن يؤدي ذلك إلى تفجر الصراعات العرقية. إلا أن القادة الذين يتمتعون بشعبية كبيرة يستطيعون المخاطرة في هذا الصدد. وهذا ما قد يفسر جزئيًا تصميم ديجول على دعم الأقلية الكويبيكية، في حين أن القادة الذين يحكمون دولاً أقل تجانسًا يترددون في انتهاج السياسة نفسها.

وحين ينظر المرء إلى مستقبل القومية بوصفها قوة في السياسة الخارجية، يجد أن الثقافات العالمية قد بدأت تتطور وتؤدي دورًا على حساب الثقافة القومية، وذلك نتيجة لتقدم وسائل الاتصال والتكنولوجيا. فقد بدأت المدن في العالم كله في تطوير أنماط متشابهة للحياة، حتى إنه ربما يجد بعض سكان المدن سهولة كبيرة في التقارب مع غيرهم من سكان المدن عبر الحدود الوطنية. وقد تطور نمط من الحياة يعرف باسم «ثقافة المدينة.» وهذا يعني أن ما يربط بين سكان نيويورك من ناحية وبين سكان باريس أو لندن من ناحية أخرى يفوق ما يربط سكان نيويورك بأبناء وطنهم الذين يعيشون في المناطق النائية من الولايات المتحدة.

يعمد بعض المحللين إلى رسم حدود ثقافية بصورة أكثر اتساعًا من الحدود الإقليمية للدول. فهناك مثلاً الثقافة الأوروبية، التي يشترك فيها الأوروبيون بصرف النظر عن الدول التي ينتمون إليها. وقد كتب العديد من الكتّاب حول إمكان نشوء قومية أفريقية. كذلك فالنمو الواضح للإسلام واللغة السواحلية في أفريقيا يعدان مثالاً للنمو الثقافي في أفريقيا. كما أشار أحد الكتّاب إلى أن «القومية الأفريقية لديها نزعة قومية تجاه الوحدة القارية، بدرجة أكبر مما يوجد في آسيا.»(٢٨)

وبينما اتسمت القومية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالطابع العدواني العرقي، نجد أن بعض القوميات الراهنة تتسم بالطابع الدفاعي والتركيز على

الذات.[٢٩] وعلى الرغم من تأكيد أنصار هذه القومية الجديدة على الرفاهية الداخلية، إلا أنهم أدركوا أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول. ولذلك أفصحوا عن عزمهم على تنسيق سياساتهم الاقتصادية مع غيرهم من الدول عن طريق المؤتمرات والمنظمات الإقتصادية. ومن ثم، فإن هذه القوميات تؤكد على تنسيق السياسات بدلاً من الاندماج الاقتصادي، والذي كان يمثل أمل العديد من الأوروبيين في الخمسينات والستينات. وتنعكس هذه «القومية الجديدة» أيضًا في استبدال الزعماء الشجعان الأوائل من أمثال ديجول، وأديناور، وخروشوف من قبل شعوبهم الاقتصاديين أمثال ديستان، وشميت، وبريجينيف.[٣٠]

الخصائص المجتمعية

أظهر العديد من الأبحاث الكمية اهتمامًا كبيرًا بقياس العلاقة بين الخصائص المجتمعية للدولة وبين سياستها الخارجية. فإذا نظرنا أولاً إلى الدراسات المقارنة نجد أن النتائج لا تساعدنا على فهم السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال ربط هاس، بين ما يقرب من ٢٠٠ خاصية مجتمعية وبين الحرب ووجد أن عددًا ضئيلاً من العلاقات قد تجاوز علاقة الارتباط + ٤ر٠ أو - ٤ر٠.[٣١] وقد ظهرت نتائج سلبية مشابهة في تحليل رمل الذي ربط بين ٢٣٠ خاصة وطنية يمكن عد معظمها متغيرات مجتمعية، وبين السلوك الصراعي الخارجي.[٣٢] وخوفًا من أن ينخدع المرء بتلك النتائج، والتي يبدو أنها لا تفسر شيئاً على الإطلاق، فلابد من تذكر أن الخصائص المجتمعية يمكن أن تؤثر على سلوك السياسة الخارجية لبعض الدول وليس لكل الدول. وإن كان هدف العلوم الاجتماعية ينصب على فهم: متى، وأين، ولماذا تؤثر بعض المتغيرات على خيارات السياسة الخارجية، فإن الأمر يتطلب تحليلاً مفصلاً لمختلف المتغيرات.

وحين يربط المرء بين الخصائص المجتمعية لدولة ما، وبين الخصائص المجتمعية لدولة أخرى بشكل ثنائي، فإنه يتوصل إلى نتائج أفضل بالنسبة لتفسير السياسة الخارجية. فقد وجد رمل أن التشابه الثقافي كان عاملا مؤديًا للسلام بين المجتمعات التي تشترك في الخصائص نفسها كنوع الحكومة، والدين، والثروة،[٣٣] وأظهرت دراسة



أخرى، علاقة بين التجانس الاجتماعي لدولتين وبين الاتصال المتبادل بينهما. بمعنى آخر، يزداد احتمال أن تسلك الدول المتشابهة سلوكًا تعاونيًا اندماجيًا.(٣٤) ولكن البيانات التي جمعت عن القرنين التاسع عشر والعشرين أظهرت علاقة محدودة بين تشابه الدين (باستثناء الكونفوشية) وبين تشابه اللغة والسلام.(٣٥) وعلى الرغم من أن العلاقة الكاملة بين اللغة المشتركة والسلام لم تكن كبيرة، إلا أن اللغة الصينية ترتبط إيجابًا بالنزعة السلمية، بينما ترتبط اللغة الأسبانية بالنزعة الحربية.

وقد حاولت عدد من الدراسات تحديد ما إن كانت درجة تنافر البنية الاجتماعية للدول من العوامل التي تؤدي إلى زيادة السلوك الصراعي لتلك الدول أم لا. وقد افترض أولئك الباحثون أن ذلك التنافر قد يصعد الصراع، لأنه يعطي الحكومات الأخرى فرصًا أكبر للتغلغل داخل هذه الدولة عن طريق اتصالها بالأقليات العرقية والثقافية، والأيديولوجية الموجودة داخلها. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى تدهور العلاقة بين الدولتين. ولكن النتائج لا تؤيد هذه الفرضية بشكل مطلق. فقد وجدت إحدى الدراسات التي تناولت سلوك اثنتين وثمانين دولة، أنه ليس هناك علاقة بين درجة التنافر العرقي والسلوك الصراعي أو التعاوني للدولة.(٣٦) وتوصلت دراسة استخدمت بيانات من العالم القديم ــ (٢٨٠-١٥٠ قبل الميلاد)، ومن الهند (١٣٤٧-١٥٢٦م)، وأوروبا (١٥٢٩-١٥٥٩)، وأمريكا اللاتينية (١٨١٠-١٩١٤م) ــ إلى أنه ليست هناك علاقة للتنافر الثقافي بين الدول بالانقسام الداخلي المدعوم خارجيًا، عدا حالة العالم القديم.(٣٧) ويقصد بالانقسام الداخلي المدعوم خارجيًا، في تلك الحالة، التحالف أو التعاون بين الفئات المتناحرة داخليًا وبين الأعداء الخارجين للدولة.

وتعد الأبحاث التي تقوم بدراسة تورط النخبة في الصراع الخارجي لصرف النظر عن المشكلات الاجتماعية الداخلية، من أهم الدراسات التي تتناول الارتباط بين البنية الاجتماعية والسلوك الدولي، حيث وجد بليني أنه خلال الفترة من عام ١٨١٥م حتى عام ١٩٣٩م كانت إحدى وثلاثين حربًا على الأقل ــ أو أكثر من نصف الحروب التي نشبت في هذه الفترة ــ تسبقها قلاقل داخلية حادة في إحدى الدول المتحاربة.(٣٨) وقد



ذهب أحد الباحثين إلى أبعد من ذلك ليؤكد شكوكه في عدم إمكان بقاء النظم الشمولية دون الدخول في صراعات خارجية.(٣٩) ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة التي أكد الخبراء فيها فرضية التورط في صراع خارجي لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية. ومن أهمها دخول لويس نابليون حرب القرم ليصرف النظر عن المعارضة الداخلية، ودخول روسيا الحرب اليابانية الروسية في عام ١٩٠٤م لأسباب مماثلة. كذلك، فقد قيل إن وزير الخارجية الأمريكي سيوارد، قد اقترح على الرئيس لنكولن إشعال حرب ضد فرنسا أو أسبانيا لتوحيد الولايات المتحدة. وقد اتهم الرئيس الأندونيسي سوكارنو بأنه قد صعد العداء تجاه ماليزيا عندما زادت حدة الخلافات الداخلية في أندونيسيا، وادعى البعض أن بوتو زعيم باكستان قد فعل الشيء نفسه تجاه الهند عام ١٩٧١م لصرف أنصار البنغاليين عن مطالبهم بالاستقلال. ولكن يجب أن نوضح أن هذه الادعاءات قد صدرت في معظم الحالات من مواطنين أو قادة دول غير صديقة في محاولة للطعن في دوافع قادة الدول الأخرى.

وقد ظهرت دراسات منهجية في مطلع الستينات تركز على تحليل العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي. وكانت أولى هذه الدراسات مجموعة أبحاث أجراها رمل وتانتر. وقد انتهيا إلى أن هناك علاقة محدودة بين أنماط الصراع الداخلي والخارجي بناء على المؤشرات المطبقة على حوالي ثمانين دولة خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠م.(٤٠) ومن المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة لقياس درجة الصراع الداخلي أعمال الشغب، والانقلابات، وغيرها. أما المؤشرات التي استخدمت لقياس درجة الصراع الخارجي، فكان منها الاحتجاجات الخارجية، التهديدات الخارجية، وعدد القتلى في الحروب الخارجية، وغيرها. وفي دراسة مقارنة شملت الفترة من ١٩٠٠ـ١٩٦٠م، وجد هاس أن المشكلات الاجتماعية، مثل الانتحار وإدمان الخمر وغيرهما، ليست مرتبطة بالصراع الخارجي. كذلك فقد استخلص تيريل، وباستخدام بيانات مقارنة من الخمسينات، أنه ليست هناك علاقة وثيقة بين عدم الاستقرار السياسي وبين القدرة العسكرية مقاسة بحجم الإنفاق على التسليح وحجم القوات المسلحة.(٤١)



بيد أن الدراسات المتعمقة اللاحقة أوضحت أن العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي هي علاقة مركبة تظهر في نظم معينة وفي ظروف معينة. فقد أشرنا آنفًا إلى الفرض القائل إن النظم الشمولية تميل إلى التورط في صراعات خارجية لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية. كذلك فقد وجد ويلكنفيلد، بعد إعادة تحليل البيانات المقارنة التي جمعها رمل وتانتر أن العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي تختلف باختلاف النظم السياسية. وفي هذا الصدد، ميز ويلكنفيلد بين ثلاثة أشكال من النظم السياسية: النظم المشخصنة، النظم التسلطية، النظم الديمقراطية.(٤٢) وجد ويلكنفيلد أن النظم المشخصنة(*) ـ وهي توجد بشكل محدد في أمريكا اللاتينية ـ تتسم بوجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين مؤشرات الصراع الداخلي، وبين مؤشرات السلوك الصراعي في المجال الدبلوماسي، مثل الاحتجاجات والتهديدات، ولكن تلك العلاقة لا تنطبق على أشكال العنف الأخرى للصراع الخارجي. كذلك فقد أوضحت النتائج أن النظم التسلطية أكثر ميلاً من النظم الديمقراطية إلى التورط في الصراعات الخارجية خلال فترات الأزمات الداخلية.

وتؤكد بعض الدراسات أن الدول النامية أكثر ميلا من الدول المتقدمة للتورط في صراعات خارجية، تصرف بها الأنظار عن مشكلاتها الداخلية. وقد اكتشفت دراسة مشابهة للدراسات التي أجراها رمل وتانتر باستخدام بيانات عن أربع وثمانين دولة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٢م، أن الدول النامية كانت أكثر ميلا من الدول المتقدمة للتعبير عن إحباطاتها الداخلية في شكل سلوك عدواني خارجي.(٤٣) ووجدت دراسة للدول الأفريقية علاقة مماثلة بين عدم الاستقرار الداخلي والسلوك الصراعي الخارجي في عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥م ولكن العلاقة لم تتأكد في السنوات اللاحقة.(٤٤) وقد افترضت هذه الدراسة أن الزعماء الأفريقيين بدأوا في اكتشاف الدور الضئيل للقوة، وإدراك أن الصراع الخارجي يمثل عقبة قوية أمام تحقيق أهداف التنمية. ولكن نظرًا لندرة الموارد الاقتصادية، والمهارات الفنية والتكنولوجية، ربما يصبح لزامًا على بعض الدول النامية أن تلجأ إلى وسيلة سريعة لإيجاد كبش فداء لمشكلاتها الداخلية.

(*) يقصد بالنظم المشخصنة تلك النظم التي تتمحور حول شخصية زعيم سياسي واحد (المترجمان).

وتؤكد الدراسات المقارنة، خاصة تلك التي تشمل الدول التسلطية والدول النامية، فرضية صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية. فقد كشفت دراسة أجريت على جمهورية الصين الشعبية للفترة من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠م، عن علاقة متوسطة بين مؤشرات الصراعين الداخلي والخارجي، وانتهت إلى أنه من الممكن تفسير الصراع الخارجي للدولة في ضوء صراعاتها الداخلية، وأن العكس غير صحيح.(٤٥) وقد تأكدت تلك النتائج في دراسة أخرى لسياسة الصين الخارجية، اتضح منها أنه خلال فترة الثورة الثقافية الكبرى وجه قادة الصين الصراع الخارجي، المعبر عنه في وسائل الإعلام والاحتجاجات المعادية للأجانب، لخدمة أغراضهم الشخصية.(٤٦) وكذلك أكدت دراسة عن العلاقات الهندية الباكستانية، شملت الفترة من ١٩٤٧م حتى ١٩٧١م، العلاقة بين عدم الاستقرار الداخلي وبين السلوك الصراعي الخارجي، خاصة بالنسبة لباكستان.(٤٧) أما الدراسات التي أجريت على دول الشرق الأوسط، فقد أظهرت نتائج متفاوتة عن العلاقة بين مؤشرات السلوك الصراعي الداخلي والصراع الخارجي. ففي دراسة لأربع دول في الشرق الأوسط تأكدت العلاقة بين مؤشرات السلوك الصراعي الداخلي والخارجي في الأردن، وإلى حد ما في مصر لكن هذه العلاقة لم تتأكد في سوريا وإسرائيل.(٤٨) وقد تأكدت النتيجة المتعلقة بسوريا في دراسة أخرى استخدمت فيها بيانات من الستينات.(٤٩)

وتفترض بعض الدراسات أنه، بينما قد لا يكون هناك ارتباط بين السلوك الصراعي الداخلي والسلوك الصراعي الخارجي في كل أشكاله، فإن الارتباط ربما يكون قائمًا بين السلوك الصراعي الداخلي وبين أشكال معينة من السلوك الصراعي الخارجي. وعلى سبيل المثال، تبين من إحدى الدراسات أن هناك علاقة ارتباطية بين السلوك الصراعي الداخلي وبين السلوك الصراعي الخارجي اللفظي، ولكن ليس هناك علاقة بين السلوك الصراعي الداخلي وبين السلوك الصراعي الخارجي الذي يتخذ شكل الأعمال العدائية الفعلية.(٥٠) وقد توصلت الدراسة أيضًا إلى أن الدول التي تعاني من مشكلات داخلية حادة تعمد إلى الحد من تورطها في صراعات خارجية لانشغالها بمشكلاتها الداخلية.

وعلى الرغم من النتائج المتناقضة المتعلقة بفرضية اللجوء إلى السلوك الصراعي لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية، فإنه يمكن القول إن الدول النامية والشمولية أكثر ميلاً من الدول المتقدمة والدول الأقل شمولية إلى استخدام الصراع الخارجي لتحويل الأنظار عن المشكلات الداخلية. ولكن يقل احتمال استخدام هذه الوسيلة، إذا تفاقمت المشكلات الداخلية وأصبحت تشكل خطرًا، مما يستوجب ضرورة التركيز على حل هذه المشكلات. فالتطورات السياسية التي حدثت في روسيا بين عامي ١٩٠٥م و ١٩١٧م، وفي ألمانيا عام ١٩١٨م، وربما في الولايات المتحدة بعد عام ١٩٧١م (إبان حرب فيتنام) تشير إلى أن الشقاق الخطير داخل الدولة يدفع القادة نحو السلام بدلاً من الحرب.(٥١)

إن القول بلجوء صانعي القرار إلى استراتيجية الصراع الخارجي لتوحيد شعوبهم، لا يعني أن تلك الاستراتيجية ستنجح دائمًا، فتورط بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ساعد على توحيد إنجلترا وأسكتلندا، ولكنه أثر سلبيًا على العلاقات الإنجليزية ـ الإيرلندية. وكذلك، فالصراع بين الهند والباكستان حول كشمير لم يؤثر في تدعيم وحدة باكستان الشرقية وباكستان الغربية قبل انفصالهما عام ١٩٧١م، لأن باكستان الشرقية لم تنظر إلى كشمير على أنها قضية جديرة بالاهتمام. وحتى يحقق الصراع الخارجي الوحدة الداخلية فإنه من الضروري أن تنظر جميع أقاليم الدولة إلى المشكلة الخارجية باعتبارها تمس مصالحها جميعًا بصورة مباشرة.

والواقع أن العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي قد لا ترجع بالضرورة إلى محاولة الدولة تحويل الأنظار عن مشكلاتها الداخلية. فهناك العديد من العوامل التي قد تفسر العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي أهمها:

أولاً: تأثير الصراع الداخلي في دولة معينة على الصراع الداخلي في دولة أخرى مما يؤدي إلى حدوث صراع بين الدولتين. فالصراع بين المسلمين والهندوس في الهند وفي باكستان يؤثر على معاملة كل دولة للأقلية الدينية التي تعيش في إقليمها، وبالتالي يؤدي إلى زيادة حدة الصراع الهندي ـ الباكستاني.

ثانيًا: كثيراً ما تنتهز الدولة فرصة وجود اضطرابات داخلية في الدول المعادية لها لإضعاف تلك الدول عن طريق الغزو العسكري، كما حدث في تدخل الهند في الحرب الأهلية في باكستان عام ١٩٧١م.

ثالثًا: غالبًا ما يؤدي دخول دولة في حروب خارجية ـ وتبريرها لمشروعية تلك الحروب، وما ينتج عنها من عنف، أمام شعبها ـ إلى تأكيد مشروعية العنف أمام سكان هذه الدولة، وبالتالي إلى زيادة مستوى الصراع الداخلي.(٥٢) وعلى سبيل المثال، فقد زاد معدل العنف الداخلي في الولايات المتحدة مع زيادة تورطها في الحرب الفيتنامية.

رابعًا: قد تؤدي الفوضى والاضطرابات التي تولدها الحرب الدولية، إلى حروب أهلية وإلى اضطرابات داخلية، ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى ما خلفته الحرب العالمية الأولى. فالثورة البلشفية في روسيا حدثت أثناء تلك الحرب. كذلك يشير بيهار جيف إلى أن هناك اتفاقًا على أن الكارثة التي أصابت باكستان مع الهند عام ١٩٦٥م قد أسهمت بشكل واضح في أحداث عام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩م. فالتاريخ مليء بالحروب التي مهدت لاندلاع الثورات، كما أن النظم المهزومة في الحروب الخارجية تتعرض أكثر من غيرها للعصيان الداخلي.(٥٣)

خامسًا: ربما ترجع العلاقة الإيجابية بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي إلى تصعيد الحروب الأهلية وجعلها حروبًا دولية. فالقوى الخارجية تسعى إلى دعم أحد الأطـراف الداخلة في الحرب الأهلية ضد الأطراف الأخرى، كما يظهر من الحروب الأهلية في اليونـان والكونجو (زائير) وفيتنام. وكذلك، فربما حاولت باكستان توسيع دائرة الحرب الأهلية الباكستانية عام ١٩٧١م، لتشمل الهند على أمل أن يدفع ذلك صانعي السلام الدوليين إلى التدخل، كمحاولة أخيرة من باكستان للإبقاء على وحدتها الإقليمية.

وأخيراً، ربما يرجع تصعيد الصراعات بين الدول إلى صعوبة حل تلك الصراعات خلال فترات عدم الاستقرار السياسي. ففي أثناء فترات عدم الاستقرار

الداخلي يتردد القادة السياسيون في دخول مفاوضات مع الدول الأخرى لتسوية المنازعات معها لأنهم في هذه الحالة سيتفاوضون من مركز ضعف. وفي الوقت نفسه، فإن خصوم هؤلاء القادة يحاولون انتهاز فترات عدم الاستقرار الداخلي بفرض مطالب متشددة، مما يجعل الوصول إلى اتفاق أمرًا صعب المنال. كذلك، فإن الدول تتردد في الالتزام باتفاقات مهمة مع الدول التي تعاني من عدم استقرار داخلي نظرًا لتخوفها من احتمال عدم قدرة القائد على إلزام دولته بالاتفاقية. ومن أمثلة ذلك تردد القادة السوفيتيين في التوصل إلى أي اتفاق مهم مع الرئيس نيكسون خلال مؤتمر القمة الذي عقد في موسكو صيف عام ١٩٧٤م، على الرغم من رغبة نيكسون الشديدة في تحقيق سياسة خارجية ناجحة لصرف الأنظار عن فضيحة ووتر جيت. وبعد أن قرر الرئيس جونسون في عام ١٩٦٨م عدم خوض معركة انتخابية جديدة تعرض لصعوبات مماثلة في التفاوض بشكل جدي حول قضية فيتنام نظرًا لموقفه الداخلي الحرج.

وبصرف النظر عن وجود أو عدم وجود علاقة قوية بين الصراع الداخلي والخارجي، أو عن كون تلك العلاقة مرتبطة بفرضية صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية، لا يمكن إنكار أن بعض صانعي القرار يلجأون إلى استخدام الصراع الخارجي لصرف الأنظار عن مشكلاتهم الداخلية ولتوحيد دولهم. وقد تفشل تلك المحاولات في بعض الأحيان، كما حدث مع الزعيم الجزائري بن بيللا، الذي هاجمته المعارضة الداخلية وأجبرته على التخلي عن منصبه عام ١٩٦٥م بحجة أنه ركز كل اهتمامه على قضايا السياسة الخارجية على حساب المشكلات الاقتصادية الداخلية.(٥٤) أضف إلى ذلك أن محاولة صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية بتصعيد الصراع الخارجي قد يدفع الدول الأخرى الموجه إليها هذا التصعيد، إلى تحويل الأمر لحرب شاملة ربما لا ترغب الدولة في دخولها.

كذلك، فالصراع لا يمثل الطريقة الوحيدة لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية. فالنجاح في التوصل إلى اتفاق دولي، أو التوسط لحل الصراعات يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الهدف نفسه من خلال زيادة شعبية صانع القرار. فقد ساعدت

محاولات نهرو في التوسط لحل المنازعات الدولية، على إعطاء الشعب الهندي شعورًا بالفخر، الأمر الذي كان من المستحيل تحقيقه لو ركز نهرو على المشكلات الداخلية فقط. وقد وجد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية أنه في إمكانهم زيادة شعبيتهم من خلال المشاركة في مؤتمرات القمة والالتقاء برؤساء الدول. ومثل هذه الأنشطة تظهر بشكل بارز في الصحافة وتعطي انطباعًا باستمرار حيوية صانع القرار. ويرى البعض أن رئيس وزراء جمهورية ألمانيا الاتحادية السابق برانت وقد واصل سياسة الانفراج مع الكتلة السوفيتية في أواخر الستينات لأسباب تتعلق بشعبيته في الداخل.(٥٥) كما أصبح نجاح تلك السياسة شرطًا لبقاء برانت وحزبه الديمقراطي الاشتراكي في الحكم، حيث كان الإصلاح السياسي الداخلي مستحيلاً بسبب اختلاف الآراء بين الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وحليفه الحزب الديمقراطي الحر. ولذلك أصبحت السياسة الخارجية المجال الوحيد الذي يمكن الحصول فيه على تأييد شعبي.

وبدلاً من أن يؤدي الصراع الداخلي المتفاقم إلى صراع خارجي، فإنه يمكن أن يدفع إلى انكماش السياسة الخارجية للدولة. وكان هذا بالتحديد هو وضع جمهورية الصين الشعبية خلال الثورة الثقافية الكبرى في الفترة من ١٩٦٦-١٩٦٩م. ففي تلك الفترة تفجر العديد من الصراعات الداخلية، وتم استدعاء جميع السفراء من الخارج، وأصبحت الصين معزولة تمامًا عن العالم الخارجي. كما دفعت إضرابات داخلية مماثلة المكسيك إلى الابتعاد عن قضايا السياسة الخارجية في الفترة ١٩١٠-١٩٣٠م. كذلك فقد اضطرت الأرجنتين، بسبب القلاقل السياسية المتكررة ابتداء من عام ١٩٥٥م إلى التخلي عن الدور الفعال الذي كان يمكن أن تلعبه في السياسة الخارجية.(٥٦)

الخاتمـــــة

نظرًا لأن صانعي القرار يتأثرون بمجتمعاتهم، فإنه يمكن وباستخدام المتغيرات المجتمعية تفسير السياسة الخارجية. وقد أشرنا في هذا الفصل إلى العديد من تلك العوامل المجتمعية، بما فيها الشخصية الوطنية، والقومية، والتركيبة الاجتماعية، واستقرار الدولة. ومن الثابت أن المجتمعات تتميز بوجود شخصيات وطنية متفاوتة،

ولكن الشيء الذي لايمكن التأكد منه هو كيف يؤثر ذلك التفاوت في السياسات الخارجية لتلك المجتمعات، حتى أنه يمكن القول إن السياسة الخارجية تؤثر على الشخصية الوطنية بالقدر نفسه الذي تؤثر فيه الشخصية الوطنية على السياسة الخارجية. ولكن بما أن الشخصية الوطنية تبدو أكثر استقرارًا من السياسة الخارجية، فمن المفترض أنها هي العامل المستقل الذي يؤثر على السياسة الخارجية.

وتعد القومية قوة يحسب حسابها في السياسة الخارجية، ولكن من الصعب تحديد طبيعة تأثيرها في تلك السياسة. فالقومية قد تكون عامل توحيد أو تفرقة داخل الدولة، ويمكن أن تصبح قوة خلاقة لأنها تؤدي إلى خلق تجارب قومية متعددة، كما يمكن لها أن تحبط الإبداع بتشجيع عادة الولاء للوطن. وبالمثل، فإن العلاقة بين القومية والديمقراطية، والسلام، والحرب ليست واضحة تمامًا.

وقد لفت بعض المراقبين النظر إلى بروز «قومية جديدة» تؤكد على القضايا الداخلية بدلاً من المشكلات الخارجية، بينما تنبأ آخرون بانفصال الدول القائمة وتجزئتها إلى أجزاء صغيرة. ويبدو أنه ليس من الميسور إحلال القومية بالقوى «عبر القومية». فستظل الدولة القومية هي الفاعل الأهم في السياسة الدولية خلال المستقبل القريب.

يبدو أنه من الصعب في الوقت الراهن التوصل إلى تعميمات شاملة عن أثر الهياكل المجتمعية على السياسة الخارجية. فنتائج الدراسات الإحصائية توضح أن التباين العرقي بين الدول وداخل الدول، يؤدي إلى زيادة مستوى الصراع الخارجي. وبالرغم من تفاوت نتائج التحليلات الإحصائية لأثر عدم الاستقرار الداخلي على الصراع الخارجي، فإن هناك ما يكفي من الشواهد للبرهنة على أن أنماطًا معينة من الدول تميل إلى استخدام الصراع الخارجي باعتباره أداة لصرف النظر عن عدم الاستقرار الداخلي، ومن أهم تلك الأنماط الدول التسلطية، والدول النامية. كذلك يجب أن نتذكر أن العلاقات الإحصائية بين مؤشرات الصراع الداخلي والصراع



الخارجي لاتكفي وحدها لإثبات وجود علاقة بين تلك المؤشرات، إذ أنه من الضروري على الباحث أن يفسر تلك العلاقات. وقد قدمنا تفسيرات جزئية لتلك العلاقة توضح أن هناك علاقة معينة بين السلوك الصراعي الداخلي والسلوك الصراعي الخارجي في المدى القصير على الأقل.





التعليقــــــــات

(١) Geoffrey Gorer, *The People of Great Russia* (London: Cresset Press, 1950), pp. 97-101.

(٢) Douglas G. Haring, "Japanese National Character: Cultural Anthropology, Psychoanalysis, and History," *Yale Review,* 42 (March 1953), 382.

(٣) David M. Levy, "Anti-Nazis: Criteria of Differentiation," in Alfred H. Stanton and Stewart E. Perry, eds. *Personality and Political Crisis* (New York: Free Press, 1951).

(٤) Eric Erikson, *Childhood and Society* (New York: Norton, 1950), pp. 244-83.

(٥) William Buchanan and Hadley Cantril, *How Nations See Each Other* (Urbana: University of Illinois Press, 1953), pp. 51-52.

(٦) Chihiro Hosoya, "Character of the Foreign Policy Decision-Making System in Japan," *World Politics,* 26 (October 1973), 364.

(٧) Henry A. Kissingeı, "Domestic Structure and Foreign Policy," in James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy,* rev. ed. (New York: Free Press, 1969), p. 268.

(٨) Richard H. Solomon, *Mao's Revolution and the Chinese Political Culture* (Berkeley: University of California Press, 1971), p. 3.

(٩) Alex Inkeles, Eugenia Harfmann, and Helen Beier, "Model Personality and Adjustment to the Soviet Socio-Political System," *Human Relations,* 11 (February 1958), 9.

(١٠) Adda B. Bozeman, Conflict in Africa (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), p. 370.

(١١) Ruth Benedict, *The Chrysanthemum and the Sword* (Boston: Houghton Mifflin, 1946).

(١٢) Nathan Leites, "On Violence in China," in Elizabeth Wirth Marvick, ed., *Psychopolitical Analysis: Selected Writings of Nathan Leites* (New York: Halsted Press, 1977), pp. 214-46.

(١٣) Hans Morgenthau, *Politics Among Nations,* 5th ed., rev. (New York: Knopf, 1978), p. 138.

(١٤) Theodore Geiger, *The Fortunes of the West* (Bloomington: Indiana University Press, 1973), p. 73.



(١٥) Hadley Cantril, *The Human Dimension: Experiences in Policy Research* (New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1967), p. 128.

(١٦) E.E. Davis and H.C. Triandis, *An Exploratory Study of Intercultural Negotiations,* Technical Report 26 (Urbana: University of Illinois Group Effectiveness Research Laboratory, 1965).

(١٧) لخصت هذه الدراسات في: Daniel Druckman, "The Person, Role, and Situation in International Negotiations," in Margaret G. Hermann, ed., *A Psychological Examination of Political Leaders* (New York: Free Press, 1977), pp. 409-56.

(١٨) Bryant Wedge and Cyril Murromcew, "Psychological Factors in Soviet Disarmament Negotiation," *Journal of Conflict Resolution,* 9 (March 1965), 31.

(١٩) Lloyd Jensen, "Soviet-American Bargaining Behavior in the Postwar Disarmament Negotiations," *Journal Of Conflict Resolution,* 7 (September 1963), 529.

(٢٠) Michael Blaker, *Japanese International Negotiating Style* (New York: Columbia University Press, 1977), p. 60.

(٢١) Bozeman, *Conflict in Africa,* p. 259.

(٢٢) P.J. Boyce, *Foreign Affairs for New States* (New York: St. Martin's Press, 1977), p. 172.

(٢٣) Victor H. Li, *A Nation Without Lawyers* (Boulder, Col.: Westview Press, 1978).

(٢٤) Bernard C. Hennessy, "Psycho-Cultural Studies of National Character: Relevances for International Relations," *Background,* 6 (Fall 1962), 44.

(٢٥) Robert G. Wesson, *State Systems* (New York: Free Press, 1978), p. 120-23.

(٢٦) Walker Connor, "Nation-Building or Nation-Destroying," *World Politics,* 24 (April 1972), 320.

(٢٧) Bozeman, *Conflict in Africa,* p. 24.

(٢٨) G.H. Jansen, *Afro-Asia and Non-Alignment* (London: Faber and Faber, 1966), p. 271.

(٢٩) Geiger, *The Fortunes of the West;* Werner Link and Werner J. Feld, eds., *The New Nationalism* (New York: Pergamon Press, 1979).

(٣٠) James Caporaso, "What is the New Nationalism?" or Is There a New Nationalism?" in Link and Feld, *The New Nationalism,* p. 9.

(٣١) Michael Hass, *International Conflict* (Indianapolis, Ind.: Bobbs-Merrill, 1974).

(٣٢) Rudolph J. Rummel, "The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict," in J. David Singer, ed., *Quantitative International Politics* (New York: Free Press, 1968), pp. 187-214.

(٣٣) Rudolph J. Rummel, *National Attributes and Behavior* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979), pp. 98-100.

(٣٤) Roger W. Cobb and Charles Elder, *International Community* (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1970).

(٣٥) Lewis F. Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels* (Chicago: Quadrange, 1960), introduction.

(٣٦) Maurice A. East and Phillip M. Gregg, "Factors Influencing Cooperation and Conflict in the International System," *International Studies Quarterly*, 11 (September 1967), 266.

(٣٧) Alan Dowty, "Foreign-Linked Factionalism as a Historical Pattern," *Journal of Conflict Resolution*, 15 (December 1971), 429-42.

(٣٨) Geoffrey Blainey, *The Causes of War* (New York: Free Press, 1973), p. 71.

(٣٩) Quincy Wright, *A Study of War*, 2nd ed. (Chicago: University of Chicasgo Press, 1965), p. 272.

(٤٠) Rudolph J. Rummel, "Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations," *General Systems Yearbook*, 8 (1963), 1-50; Raymond Tanter, "Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations, 1958-1960," *Journal of Conflict Resolution*, 10 (March 1966), 48-64.

(٤١) Michael Haas, "Social Change and National Aggressiveness, 1900-1960," in Singer, *Quantitative International Politics*, pp. 215-46; Louis M. Terrell, "Societal Stress, Political Instability, and Levels of Military Effort," *Journal of Conflict Resolution*, 15 (September 1971), 329-46.

(٤٢) Jonathan Wilkenfeld, "Domestic and Foreign Conflict," in Jonathan Wilkenfeld, ed., *Conflict Behavior and Linkage Politics* (New York: McKay, 1973), pp. 107-23.

(٤٣) Ivo K. Feierabend and Rosalind L. Feierabend, "Level of Development and International Behavior," in Richard Butwell, ed., *Foreign Policy and the Developing Nation* (Lexington: University of Kentucky Press, 1969), p. 163.



(٤٤) Raymond W. Copson, "Foreign Policy Conflict Among African States, 1964-68," in Patrick J. McGowen, ed., *Sage Foreign Policy Yearbook*, vol.1 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973), pp. 189-217.

(٤٥) Andres D. Onati, "The Conflict Interactions of the People's Republic of China, 1950-70," *Journal of Conflict Resolution*, 18 (December 1974), 578-94.

(٤٦) Kuang-Sheng Liao, "Linkage Politics in China: Internal Mobilization and Articulated External Hostility in the Cultural Revolution," *World Politics* 28 (July 1976), 590-610.

(٤٧) Lloyd Jensen, "Levels of Political Development and Interstate Conflict in South Asia," in Butwell, *Foreign Policy and the Developing Nation*, pp. 189-208.

(٤٨) Jonathan Wilkenfeld, "A Time Series Perspective on Conflict Behavior in the Middle East," in McGowan, *Sage Foreign Policy Yearbook*, Vol. 3, pp. 177-212.

(٤٩) Robert Burrowes and Bertram Spector, "The Strength and Direction of Relationships Between Domestic and External Conflict and Cooperation: Syria, 1961-67," in Wilkenfeld, *Conflict Behavior and Linkage Politics*, pp. 294-321.

(٥٠) Leo Hazlewood, "Dimension Mechanism and Encapsulated Processes: The Domestic Conflict-Foreign Conflict Hypothesis Reconsidered," in McGowan, *Sage Foreign Policy Yearbook*, vol.3, pp. 213-43.

(٥١) Blainey, *The Causes of War*, p. 81.

(٥٢) Dave Archer and Rosemary Gartner, "The Myth of the Violent Veteran," *Psychology Today*, 10 (December 1976), 110.

(٥٣) G.S. Bhargave, *Pakistan in Crisis* (New Delhi: Vikas, 1969), p. 143.

(٥٤) Robert L. Rothstein, *The Weak in the World of the Strong* (New York: Columbia University Press, 1977), p. 109.

(٥٥) Norman A. Graham, "Linkage Politics and Peace Settlements: The Soviet Union and Germany in Search of a Peace Settlement," in David S. Smith, ed., *From War to Peace* (New York: Columbia University Press, 1974), p. 137.



(٥٦) G. Pope Atkins, *Latin America in the International Political System* (New York: Free Press, 1977), p. 31.



الفصل الرابع

الأيديولوجية والتقاليد التاريخية

لا تنبثق السياسة الخارجية فجأة في أذهان صانعي القرار. فالسياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية والأيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن. ويمكن النظر إلى تلك المعتقدات كعوامل مكونة «لنسق الدولة الأسطوري.» ونحن لا نفترض حين نستخدم كلمة «أسطورة» أن تلك المعتقدات زائفة. فالمعتقدات تمثل حقيقة ثابتة بالنسبة للذين يؤمنون بها. وقد أوضح ماكليفر أن «كل مجتمع يتوحد من خلال نسق أسطوري، وهذا النسق هو مركب من الأفكار التي توجه حركة المجتمع.»[1]

كذلك فقد أكد عدد من الكتاب أننا نعيش في عصر الأيديولوجية. وتأتي في طليعة الأيديولوجيات المعاصرة الشيوعية، والفاشية، والديمقراطية. وتختلف الأيديولوجيات عن النسق العقدي في أنها حركية ومبنية على مجموعة أفكار مترابطة منطقيًا. ويمكن في الغالب تحديد بعض الكتابات التي تبرز الأيديولوجية بوضوح، كما هو الحال في كتابات ماركس وإنجلز، وهتلر، وموسوليني، وغيرها.

وتتخطى الأيديولوجيات في الغالب الحدود الوطنية للدول، وتنتشر من دولة إلى أخرى، إما عن طريق التبشير، أو عن طريق القوة. ومع انتشار الأيديولوجية من دولة إلى أخرى، فإنها تتكيف لتلائم ثقافة المجتمع وقيمه التاريخية. فقد فسرت الشيوعية بطرق مختلفة في الدول التي تبنتها. ولذلك لم تنجح الأيديولوجيات دائمًا في توحيد الشعوب ذات السلالات والثقافات المتباينة، بل ربما يحتدم الصراع بين الدول التي

تعتنق أيديولوجية واحدة، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية. كذلك فإن الروابط الأيديولوجية لم تؤد إلى تطوير علاقات ودية بين الصين وفيتنام، نظرًا لتاريخ الصراع الطويل بينهما.

كذلك تنتج الخبرات الجماعية لشعب معين مجموعة من التقاليد التاريخية التي تصبح جزءًا من النسق العقدي والتي تؤثر على مسار سياسته الخارجية. ومن ثم يمكن للمرء معرفة الكثير عن مستقبل السياسة الخارجية لدولة معينة بمعرفة بعض خبراتها الماضية. فصانعو القرار يحكمون على الحاضر بناء على تصورهم للماضي وإدراكهم لنتائج القرارات السابقة.

وظائف الأنساق العقدية

يؤثر النسق العقدي، لدولة معينة ـ سواء استمد من الأيديولوجية أو من تقاليد شعبها ـ على عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها بطرق مختلفة:

أولًا: يؤثر النسق العقدي للدولة على تصورها لما يحدث في النسق الدولي. فهو يمثل شاشة إدراكية يتم من خلالها تجاهل بعض الأحداث الدولية أو إعادة تفسيرها بحيث تتوافق تلك الأحداث مع النسق العقدي، حتى أن بعض الكتاب شبهوا النسق العقدي بمنشور ينظر صانعو القرار من خلاله إلى الواقع، وكما هو معروف فإن المنشور مجسّم تميل أي نقطة ضوء داخله إلى الانكسار فتخرج بشكل مغاير لحالتها الأولى، أي أن الأحداث الجديدة تتبلور وتتغير من خلال منشور الأيديولوجية والخبرات السابقة.

ثانيًا: يضع النسق العقدي للدولة قيودًا على خيارات السياسة الخارجية. فصانعو القرار، حتى في الدول التسلطية، يجدون صعوبة بالغة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعوبهم. وغالبًا ما تشعر الزعامة السياسية في الدول الديمقراطية بعدم القدرة على اتخاذ قرارات تهدف إلى السيطرة غير العادلة على النظام السياسي لدولة أخرى، نتيجة لرفض الشعب تلك القرارات. لذا تصرف الدول النظر

عن بعض التحالفات التي يمكن أن تخدم أغراض السياسة الخارجية، إن كان الطرف الآخر يتبنى أيديولوجية منافسة. وإن وقعت معاهدة بين الدول التي تتبنى أيديولوجيات متعارضة، فإن الالتزامات الواردة فيها غالبًا ما تكون هشة، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا في عام ١٩٣٩م، أو التحالف المؤقت بين الدول الديمقراطية والاتحاد السوفيتي بهدف الوقوف في وجه هتلر أثناء الحرب العالمية الثانية.

ثالثًا: يساعد النسق العقدي للدولة على استمرار سياستها الخارجية. وكلما كان النسق العقدي للدولة شاملاً، أصبحت سياستها الخارجية أكثر استقرارًا. ولذلك فإن للدول ذات التقاليد التاريخية العريقة القدرة على صياغة سياسة خارجية تتميز بالاستمرار. ولكن يؤدي افتقار الدول الحديثة إلى تلك التقاليد إلى زيادة قدرتها على تغيير سياستها الخارجية.

رابعًا: تقدم الأنساق العقدية الوطنية أداة لتبرير خيارات السياسة الخارجية. فهذه الخيارات تبنى عادة على تفسير مصالح الأمن الوطني، ولكنها تقدم للجماهير على أساس أنها تمثل مجموعة من القيم المشتركة. ولذلك يؤكد صانعو القرار السوفيتيون على أن أي خيار في السياسة الخارجية السوفيتية لابد وأن يسترشد بالمبادىء الماركسية، كما تميل الولايات المتحدة إلى تبرير خياراتها على أساس «حماية العالم الحر»، وجعل العالم «آمنًا من أجل الديمقراطية» أو «ضمان إقامة حكومة نيابية».

خامسًا: تستخدم الأنساق العقدية الوطنية استخدامًا دعائيًا لتبرير السياسات المتبعة وإقناع الآخرين، من خلال هذا الاستخدام، بصحة سياسات الدولة.

سادسًا: تدعم الأنساق العقدية الوحدة الوطنية للدولة. ولذلك فهي تعد من العوامل المهمة في تطور القومية والهوية الوطنية المستقلة وبالذات في الدول النامية، التي لا تمتلك هوية وطنية راسخة بسبب حداثتها، ولذلك يعمل القادة على تمجيد الماضي

كوسيلة لزيادة التأييد الشعبي. ومن ذلك تمجيد الرئيس عبدالناصر للحضارة الفرعونية، وتمجيد نهرو للإمبراطورية الهندوسية القديمة، وتركيز موسوليني على نجاح الإمبراطورية الرومانية، وإشادة ديجول بأمجاد فرنسا الماضية في محاولة بناء شعور بالفخر الوطني.

وقد يتوقع البعض أن يساعد وجود نسق عقدي ـ أو أيديولوجية مشتركة ـ على وحدة الدول التي تؤمن بعقائد مماثلة. فمصطلحات العالم الحر والعالم الشيوعي تفترض وجود وحدة بين الدول ذات الأيديولوجيات المتشابهة. ولكن الأيديولوجية فشلت في معظم الأحوال في أن تكون قوة تماسك بين الدول. وقد وجد سوليفان ـ الذي قام بتصنيف عدة دول بناء على أيديولوجياتها المشتركة خلال الفترة ١٨١٥ـ١٩٣٩م ـ أن التشابه الأيديولوجي لا يفسر استقرار الأحلاف.(٢) والدليل على أن القيم الأيديولوجية لا تؤدي إلى توطيد العلاقات بين الدول، هو ذلك الانشقاق بين الدول الشيوعية كالاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية. فقد أصبحت الصين الشعبية عقبة بالنسبة للاتحاد السوفيتي لأنها تبنت النسق العقدي الشيوعي وهددت زعامة الاتحاد السوفيتي للعالم الشيوعي. وهناك ما يثبت أن انهيار العلاقة الأيديولوجية بين دولتين، يؤثر على كل أشكال العلاقات بينهما، كما حدث أثناء الخلاف الصيني ـ السوفيتي. وعلى النقيض، فإن التحالف الذي لا يقوم على أيديولوجية واحدة ـ كالذي ربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ـ قد لا يتعرض للانهيار الكامل. فقد استمرت الدولتان في الاتفاق على العديد من القضايا حتى بعد أن رفض الرئيس ديجول التعاون مع الولايات المتحدة وقام بسحب القوات الفرنسية من حلف شمال الأطلنطي.(٣)

وربما يظهر أثر النسق العقدي الوطني في السياسة الخارجية بصورة أوضح، إذا درسنا الدور الذي يؤديه في العديد من الدول ذات الأهمية في العلاقات الدولية. ولهذا السبب فإننا سنتناول خبرات الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وجمهورية الصين الشعبية، والهند، وإيران. وستعكس معالجتنا ترابط الأنساق العقدية ووضوحها عند بعض تلك الدول، وامتلاك بعضها الآخر خبرة تاريخية عريقة، وافتقار بعض الدول

إلى كليهما، مما يدفع القيادة إلى العمل على خلق نسق عقدي وطني جديد، ومع أننا سنركز على أكثر المعتقدات ثباتًا، فإننا سنأخذ بعين الاعتبار التقاليد الحديثة السائدة، كتلك التي انبثقت من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

النسق العقدي السوفيتي

تبدأ نقطة الانطلاق في تحليل النسق العقدي للاتحاد السوفيتي من الأيديولوجية الماركسية اللينينية. وبعكس النظرية الديمقراطية فالنظرية الشيوعية محددة المعالم، لأن هناك عددًا محدودًا من الكتابات التي كونت قاعدة للتفسيرات النظرية والعملية.

وتختلف آراء الباحثين حول الدور الذي تؤديه الأيديولوجية في التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية السوفيتية. فبعض الكتاب يرى أن السلوك السوفيتي يتأثر أساسًا بالقيم الشمولية التي ظهرت منذ عهد القيصر، ولكن يرى آخرون أن ذلك السلوك يتحدد انطلاقًا من الفكر الماركسي ـ اللينيني. وهناك من يعتبر الماركسية اللينينية أداة لتبرير سياسات تحققت في إطار المصلحة الوطنية للاتحاد السوفيتي، أو أداة للدعاية في الداخل والخارج.

وبصرف النظر عن صحة تلك الآراء، فإنه يبدو أن الأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية تؤثر على خيارات السياسة الخارجية السوفيتية. ذلك أنها تؤثر على تصور القادة السوفيتيين للعالم، وعلى الأشياء التي يرونها مهمة أو غير مهمة، وعلى الدوافع التي تدفعهم إلى الاستجابة لقضية معينة. ويبدو أن العديد من جوانب الأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية قد بلورت طريقة تصور القادة السوفيتيين للعالم الخارجي، ومن ثم تصرفاتهم تجاهه. إن إحدى الركائز المهمة في الماركسية هي الاعتقاد بأن هناك طبقتين أساسيتين في المجتمع: طبقة العمال، وطبقة أصحاب رأس المال. وقد تفسر وجهة النظر تلك جزئيًا سبب تباطؤ القادة السوفيتيين في استثمار عداء العالم الثالث للإمبريالية من أجل تحقيق مكاسب سياسية. ذلك لأنهم يرون أن دول العالم الثالث

إما أن تكون مع الثورة العمالية أو ضدها، ولايمكن أن يكون هناك موقف وسط بين هاتين الحالتين.

كما أن الاعتقاد الماركسي بأن الدولة مفارقة تاريخية ستصير حتما إلى الزوال، ربما دفع لينين إلى افتراض أنه لا يحتاج إلى سياسة خارجية، ولكن ظهور الدولة الوطنية لم يؤد فقط إلى إيجاد وزارة خارجية ولكنه أدى أيضًا إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الرأسمالية ذاتها.

كذلك، فقد أثرت الحتمية التاريخية، التي تؤمن بها الأيديولوجية الماركسية، على طريقة تصرف الاتحاد السوفيتي ازاء العالم. فالإيمان بالتسلسل التاريخي للإقطاع، والرأسمالية، والاشتراكية، والشيوعية، أثر على التنبوء بمكان حدوث الثورة الاشتراكية، وازداد أمل الماركسيين في نجاح ثورات أوروبا الغربية، حيث حلت الثورة البرجوازية محل الإقطاع. ونظرًا لأن النظرية الماركسية لم تؤهل القادة السوفيتيين لتوقع نجاح ثورة شيوعية في الصين، فإن ستالين قد دعم تشانج كاي تشيك بدلاً من الشيوعيين الصينيين نظرًا لتصوره أن الصين ليست مستعدة بعد للثورة الشيوعية، مع أن التفسير الأكثر ترجيحًا هو أنه قد تصرف بطريقة قائد الدولة المتخوف من ظهور قوى المحور في الشرق الأقصى.

إن الإيمان الراسخ بديمومة الصراع بين الطبقات في الفكر الماركسي اللينيني، يجعل من الصعب على الاتحاد السوفيتي السعي لتحقيق الاستقرار العالمي كهدف، ما بقيت الطبقات المتصارعة في النسق الدولي. وقد تؤكد تلك المعتقدات استمرار الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، رغم محاولات تحقيق الانفراج. كما أن الاعتقاد بحتمية الصراع بين الرأسمالية والشيوعية يجعل أنصار الشيوعية يؤكدون دائمًا أن القضاء على الرأسمالية ليس مرغوبًا فيه فحسب وإنما هو ضرورة للبقاء.

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي أصبح من الدول المؤيدة لاستمرار الوضع الدولي الراهن ـ خاصة وأنه يرغب في الحد من انتشار الأسلحة النووية والإبقاء على

وضعه الدولي كقوة عظمى ـ فإن نظرته الأيديولوجية تجعل من الصعب عليه قبول الاستقرار هدفًا رئيسًا لنظام الردع النووي. وقد يفسر هذا قلة اهتمام الاتحاد السوفيتي ـ موازنة بالولايات المتحدة ـ بمخاطر نشوب حرب نووية عن طريق الصدفة أو نتيجة لخطأ في التقدير.

أما السمة الأخرى للماركسية التي يحتمل أن تؤثر على نظرة صانعي القرار السوفيتيين للأحداث الخارجية فهي فكرة الحتمية الاقتصادية. فالاقتصاد يعد ـ وفقًا للأيديولوجية الماركسية ـ العامل الأساسي المحدد للسلوك الاجتماعي، وما السياسة إلا جزء من البنية الفوقية. ومن هذا المنطلق يتم تفسير السلوك الخارجي للدول الرأسمالية على أساس الدوافع الاقتصادية، وينصب التركيز على الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية، والإمبريالية الاقتصادية، ومفهوم المركب الصناعي ـ العسكري كمحاولة لفهم وتفسير سلوك السياسة الخارجية للدول الغربية. وتستخدم العوامل الاقتصادية لتفسير دوافع أي حرب، وذلك بسبب أهمية تلك العوامل في الأيديولوجية الماركسية.

ويصعب تحديد الأثر الذي يضفيه الاعتقاد الماركسي بحتمية التحول إلى الشيوعية على السياسة الخارجية. فقد يدفع مثل هذا الاعتقاد بالدولة إلى تبني سياسات تتسم بالمخاطرة أحيانًا وبعدم المخاطرة في أحيان أخرى. فقد يغري الإيمان بحتمية النصر إلى اتباع سياسات تتسم بطابع المخاطرة تحت تأثير التصور أنه مهما كانت درجة المخاطرة فإن النصر سيتحقق في النهاية. ومن ناحية أخرى، فإن الدولة قد تتصرف بحذر شديد، لاعتقادها بأنها تستطيع تحقيق نصر أكيد دون بذل كثير من الجهد. وربما كان هذا ما هدف إليه خروشوف حين أبلغ القادة الغربيين «بأننا سوف ندفنكم» ولم يكن هناك أي دليل على أنه كان ينوي تحقيق ذلك الهدف عن طريق اتباع سياسة خارجية متهورة.

حتى وإن كانت الأيديولوجية الماركسية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية السوفيتية، فيبدو أن هناك إجماعًا على انحسار أهميتها بمرور الوقت، حيث اتبع الاتحاد

السوفيتي العديد من السياسات التي تبدو غير متلائمة مع الأيديولوجية الماركسية. فقد عقد لينين اتفاقية برست ليتوفيسك، التي قبل فيها إقامة سلام منفرد مع ألمانيا عام ١٩١٨م، كما أنه لم يدعم نظام بيلاكون الشيوعي في المجر، والذي بدأ ينهار في صيف عام ١٩١٩م. وقد عد لينين مثل هذه السياسات التي لا تتفق مع الأيديولوجية الماركسية ضرورية لبقاء النظام البلشفي. كما قام لينين بإحياء بعض عناصر الرأسمالية في إطار «السياسة الاقتصادية الجديدة» في بداية العشرينات من القرن الحالي.

وعلى الرغم من أن فكرة لينين القائلة إنه يمكن للمرء التراجع خطوة إلى الخلف ليتحرك خطوتين إلى الأمام قد تفسر تلك السياسات، فإن الميل إلى التضحية بالأيديولوجية الماركسية لصالح المصلحة الوطنية قد استمر خلال عهد ستالين. وقد اتضح ذلك في محاولة مواجهة التهديد المتزايد لهتلر ولقوى المحور عن طريق الاعتماد المؤقت على عصبة الأمم، وعلى التحالف الروسي ـ الفرنسي في عام ١٩٣٥م، وعلى اتفاق مولوتوف ـ ربنتروب في عام ١٩٣٩م ـ والذي عقدت بموجبه ألمانيا والاتحاد السوفيتي معاهدة عدم اعتداء بين الدولتين ـ وعلى تأييد العديد من الزعماء غير الشيوعيين، بدلاً من خصومهم الشيوعيين، على غرار تأييد ستالين لتشيانج كاي شيك ضد ماوتسي تونج.

كذلك، فقد استعمل خروشوف تفسيرات متفاوتة للأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية كأداة لإسقاط خصومه السياسيين في الحزب الشيوعي السوفيتي، بعد وفاة ستالين، كما أعلن عن تغييرات أساسية في الخط الأيديولوجي للحزب الشيوعي السوفيتي في المؤتمر العشرين للحزب المنعقد عام ١٩٥٦م، حين صرح بأن الحصار الرأسمالي للاشتراكية قد انتهى رسميًا وأن معسكرًا ثالثًا من الدول المعادية للإمبريالية أصبح جزءًا من النسق الدولي. وبهذا التغيير الأيديولوجي، كان خروشوف يأمل في أن يكون الاتحاد السوفيتي قائدًا لدول العالم الثالث. ولكن التعديل الجذري للأيديولوجية الماركسية اللينينية جاء حين أعلن خروشوف أن الحرب بين الرأسمالية والشيوعية لم تعد حتمية. وقد تزامن هذا الإعلان مع برنامج خروشوف الذي هدف إلى طمس معالم الستالينية بمهاجمة شخصية ستالين التسلطية.



وقد شهدت فترة حكم بريجينيف، والتي بدأت في عام ١٩٦٤م، واستمرت حتى عام ١٩٨٢م، مزيدًا من الانتقاد للأيديولوجية الماركسية حيث احتلت سياسة الانفراج مع الغرب مركز الصدارة في السياسة السوفيتية، كما قل الاهتمام بإضفاء الطابع الأيديولوجي على السياسة الخارجية السوفيتية، وأرجأ بريجينيف ظهور «المجتمع الشيوعي الحقيقي» وأكد «بأننا نحتاج إلى وقت طويل جدًا، لأن نفسية الإنسان يعاد تشكيلها ببطء أكثر من أسس الحياة المادية للإنسان.»(٤)

وانصب اهتمام الاتحاد السوفيتي في عهد بريجينيف على دعم النفوذ السوفيتي في النسق الدولي، ولذلك امتنع عن تأييد عدد من الحركات الثورية خاصة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية نظرًا لتركز المصالح الأمريكية في هاتين المنطقتين. وقد ذهب السوفيتيون إلى أبعد من هذا بإدانتهم الصريحة لاقتراحات كاسترو دعم أعمال التدمير والعنف. ولكن على الرغم من انحراف القادة السوفيتيين عن الأيديولوجية الماركسية اللينينية، فإنهم مازالوا يصورون سياساتهم الخارجية على أنها سياسات ماركسية خالصة.

وقد حاول تريسكا وفينلي تحليل أثر الأيديولوجية الماركسية على السياسة الخارجية السوفيتية من خلال تحليل مضمون الخطب التي ألقيت في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في عام ١٩٦١م. وقد وجد الباحثان أن الصيغ الأيديولوجية كانت أكثر وضوحًا في خطب أعضاء النخبة من كبار السن وممن يعملون في الحزب.(٥) وكانت تلك الصيغ أقل ظهورًا لدى الشباب وأولئك الذين يشغلون مناصب حكومية. أما على المستوى الفردي، فقد حصل خروشوف على مركز متوسط بين ثلاثة عشر عضوًا قياديًا فيما يتعلق بالتزامه الأيديولوجي. وحصل خليفته بريجينيف على مركز أقل وجاء وزير الخارجية أندريه جروميكو بعدهما بمسافة كبيرة.

وتؤكد النتائج التي توصل إليها تريسكا وفينلي أن الصيغ الأيديولوجية لم تستخدم بكثرة لمعالجة المشكلات العاجلة، بينما استخدمت تلك الصيغ في الغالب لتحليل

الاتجاهات العامة بدرجة أكبر من استخدامها لتفسير قضايا معينة. فقد استخدمت الصيغ الأيديولوجية في التخطيط الطويل المدى، أما بالنسبة للأزمات البسيطة والسياسات القصيرة المدى، فإن أثر الصيغ الأيديولوجية كان محدودًا. كذلك أوضحت النتائج أن استخدام الصيغ الأيديولوجية كان أكثر وضوحًا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية عنه فيما يتعلق بالسياسة الداخلية. وربما يرجع ذلك إلى أن الأخيرة أكثر ارتباطًا بحياة المواطن السوفيتي اليومية، كما أن هذا المواطن لا يمتلك إلا قدرًا ضئيلاً من المعلومات الموضوعية التي يبني عليها حكمه على قضايا السياسة الخارجية.

وقد أكد هوف انحسار الحماسة الأيديولوجية في الاتحاد السوفيتي، بدراسة مقارنة لطبعتين من كتاب سوفيتي رسمي. وقد بين تحليله أن حركة الابتعاد عن التشدد الأيديولوجي، التي بدأت في الستينات، قد استمرت في السبعينات، كما أنها اتسعت لتشمل كثيرًا من القضايا. واختتم هوف تحليله بقوله «إن من يعتقدون أن الزعامة السوفيتية لديها خطة شاملة للسيطرة على العالم على أساس القواعد الأيديولوجية المتشددة، لا يفهمون الاتحاد السوفيتي المعاصر.»(٦)

وقد افترض بعض الكتاب وجود علاقة ارتباطية بين ضعف التزمت الأيديولوجي وبين عملية التصنيع، ولاحظوا أن هناك تشابهًا في القيم بين الدول الصناعية سواء أكانت ماركسية أم غير ماركسية، لكن رفض البعض الآخر هذا الافتراض، وقدموا افتراضًا مضادًّا مؤداه أن عملية التصنيع تولد شعورًا بالإنجاز يعزز الولاء للأيديولوجية الماركسية، وأن الالتزام السياسي بالتصنيع من شأنه إعادة تأكيد الالتزام بالأيديولوجية، وأنه إن هدد التصنيع بتقويض دعائم الأيديولوجية فمن المحتمل أن تصبح السياسة الخارجية السوفيتية أكثر عدوانية في محاولة منها لخلق ولاء داخلي عن طريق تحقيق النجاح في المجال الخارجي.

ومن الصعب التوصل إلى إجابة محددة بالنسبة لأثر الأيديولوجية الماركسية اللينينية في السياسة الخارجية السوفيتية. وقد أثبت فورتي أن الأيديولوجية الماركسية ـ

اللينينية لها أثر كبير في تحريك السياسات السوفيتية تجاه السوق الأوروبية المشتركة. فقد لاحظ أن الأيديولوجية السوفيتية قدمت ماهو أكثر من مجرد تبرير فلسفي للسياسات، خاصة وأن التغيرات في المنطلقات الأيديولوجية كانت دائمًا تسبق التغيرات في السياسات، أي أن «التغيرات الأيديولوجية مهدت الطريق لاتباع سياسة عملية جديدة.»(٧) وللبرهنة على ذلك يقدم فورتي العديد من الدراسات الأيديولوجية التي قدمت تفسيرات مذهبية مناسبة للأوضاع الجديدة ممهدة بذلك الطريق نحو تغييرات في السياسات. وقد كان أهم معالم التغيرات في السياسات السوفيتية تجاه السوق الأوروبية المشتركة، هو عدم المبالاة في البداية، تأسيسًا على التوقع الماركسي بأن السوق ستفشل على كل الأحوال. وفي مرحلة لاحقة، عندما اتضح خطأ التوقعات الماركسية، تحولت السياسة السوفيتية نحو معاداة السوق، ولكنها في مرحلة تالية تحولت نحو القبول ومحاولة الاحتواء.

ويمكن النظر أيضًا إلى أثر تزايد الانفراج بين الشرق والغرب على مستقبل الأيديولوجية الماركسية. فمن المحتمل أن تؤدي سياسة الانفراج إلى تقلص أثر الأيديولوجية. ذلك أن تزايد التفاعل بين الشرق والغرب سيؤدي إلى تزايد تغلغل القيم الغربية، خاصة في دول أوروبا الشرقية، كما أن سياسة الانفراج ذاتها قد تشكل تهديدًا لتحكم الزعامة السوفيتية في المجتمع مما يؤدي إلى اللجوء إلى سياسات قمع المنشقين. كذلك فإنه نظرًا إلى أن سياسة الانفراج قد تؤدي إلى تآكل الرؤية السوفيتية للعالم الرأسمالي على أنه مصدر تهديد مستمر للاتحاد السوفيتي، فإنه من المحتمل أن يتضاءل التفاف الشعوب السوفيتية حول قيادتها مما قد يحتم تشديد السيطرة الداخلية.

ولا يستمد النسق العقدي السوفيتي جذوره من الأيديولوجية الماركسية ــ اللينينية فقط، ولكن من التاريخ والتقاليد الروسية أيضًا. ولذلك، يرى بعض الكتاب السلوك السياسي السوفيتي امتدادًا للسياسة الخارجية الروسية القيصرية. فالتوسع السوفيتي الخارجي، هو استمرار للسياسة القيصرية التي كانت تهدف إلى الوصول للمياه الدافئة والحصول على مناطق عازلة لتعزيز الأمن الروسي. فقد حاولت بعض النظم القيصرية

السيطرة على أوروبا الشرقية وآسيا، وكان ذلك انعكاسًا للرغبة في الوصول إلى موانىء المياه الدافئة من فلاديفوستك إلى المضايق التركية، وفي استخدام البحار لبناء القوة البحرية السوفيتية، في مرحلة لاحقة.

كذلك يتأثر القادة السوفيتيون بالمنافسات التقليدية، كما هو الحال بالنسبة للعداء الروسي التقليدي نحو الصين. فنزاع الحدود والتدخل المسلح في أراضٍ تدعي الدولة الأخرى أنها تابعة لها، ليس بالشيء الجديد في العلاقات الروسية ـ الصينية. كذلك، فإن ذكرى الغزوات الثلاث التي شنها الغرب على روسيا في فترة لم تتجاوز القرن ونصف القرن، يمكن أن تؤثر على هواجس الاتحاد السوفيتي الأمنية في أوروبا. ففي عام ١٨١٢م، غزا نابليون بونابرت الأراضي الروسية ولم يتراجع إلا تحت تأثير الدفاعات الروسية، وحلول فصل الشتاء. وفي أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية عبرت القوات الألمانية الأراضي السوفيتية. وفي خلال الغزوة الأخيرة فقد الاتحاد السوفيتي ما يقرب من ٢٠ مليون مواطن سوفيتي. ولذلك، فإن قضية الأمن على الجبهة الغربية تحتل مكانة مركزية في اهتمامات القادة السوفيتيين.

كذلك، فإن أسلوب صنع السياسة الخارجية السوفيتية، الذي يتم من خلال هيكل يتسم بدرجة عالية من المركزية، يعد استمرارًا للأسلوب الأوتوقراطي الذي استخدمته النظم القيصرية. فمن الناحية العملية لايوجد ثمة فارق بين أسلوب صنع القرارات في السياسة الخارجية للقيصر ألكسندر الأول وفي السياسة الخارجية لسكرتير عام الحزب الشيوعي ستالين.

وكلما اكتسب الاتحاد السوفيتي خبرة في التعامل الدولي، طور تقاليد محددة في مجال صياغة السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن الفجوة بين نظام ما والنظام الذي يليه تكون أكبر في النظم التسلطية منها في النظم الديمقراطية، فقد لوحظ أن هناك درجة عالية من الاستمرار في السياسة الخارجية السوفيتية، وحتى الاختلاف بين ستالين والنظم التي أتت بعده لم يكن جوهريًا كما كان البعض يفترض. فقد تبين بعد إعادة

تقويم سياسة ستالين الخارجية أن ستالين نفسه أصبح أكثر إيجابية، تجاه العالم الخارجي مع بداية عام ١٩٤٩م، لكي يتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية المتغيرة.(٨)

النسق العقدي الأمريكي

تطور النسق العقدي الأمريكي من خلال كثير من الكتابات والخبرات، ولذلك فإنه لايمكن استخلاصه من خلال تحليل مجموعة واحدة من الوثائق. وقد أثر مؤسسو الأمة الأمريكية تأثيراً بارزًا في بلورة بعض المفاهيم التي أصبحت بمثابة مسلمات في السياسة الخارجية الأمريكية. ولعل أبرز جذور السياسة الخارجية الأمريكية هو فكرة العزلة، التي نشأت نتيجة عوامل عديدة، منها الانفصال الجغرافي، والانفصال الروحي والفلسفي، والخصائص السياسية والأيديولوجية الأساسية المميزة للأمة الأمريكية، والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، والأمن العسكري النسبي لنصف الكرة الغربي.(٩) بيد أن العزلة لم تكن تعني كما أوضح الرئيس واشنطن، عدم الاهتمام بالشؤون الأوروبية. فقد قبل الرئيس واشنطن فكرة التحالف المؤقت مع الدول الأخرى وكان انتقاده في خطاب الوداع موجهًا أساسًا إلى فكرة إقامة محالفات دائمة مع قوى خارجية.

وقد أثّرت ظروف عديدة في بلورة قدرة الولايات المتحدة على اتخاذ سياسة العزلة فترة طويلة من تاريخها. ومن هذه الظروف وضعها الجغرافي المتميز وانفصالها الجغرافي عن بقية العالم بالمحيطين الهادي والأطلنطي. وقدمت بريطانيا ـ القوة البحرية المسيطرة في ذلك الوقت ـ الحماية للنظام الأمريكي، بالوقوف في وجه محاولات أي قوة أوروبية الاستيلاء على أراضٍ تمتلكها الولايات المتحدة. كما أتاح مركز الولايات المتحدة المرموق في نصف الكرة الغربي، وكذلك استقلالها الاقتصادي، اتخاذ مثل هذه السياسة. وأخيراً، فإن الولايات المتحدة وهي دولة حديثة النشأة لم تكن مصدر تهديد للدول الأخرى في النظام الدولي، ومن ثم لم تكن مضطرة إلى التورط في الشؤون الدولية.

وقد أتاحت سياسة العزلة للولايات المتحدة العديد من المزايا. ومن تلك المزايا أنها لم تكن بحاجة إلى تخصيص جزء كبير من مواردها للإنفاق على الدفاع، وكانت نسبة ما أنفق على أغراض الدفاع تقدر بحوالي ١٪ فقط من إجمالي الناتج القومي خلال تاريخها الطويل، مقارنة بحوالي ٧٪ في السنوات الأخيرة. وقد أتاح لها عدم تورطها النسبي في مشكلات خارجية، الفرصة للتركيز على احتياجاتها الداخلية وعلى الامتداد عبر القارة. ومن بين العوامل التي جعلت أثر الولايات المتحدة ضئيلاً في الشؤون الدولية، أن معظم سكانها مهاجرون من مختلف الدول الأوروبية. وهذا يعني أن انحياز الولايات المتحدة لأي دولة أوروبية سوف يؤدي إلى إثارة القلاقل الداخلية. ولم يكن واضحًا على الإطلاق بالنسبة للولايات المتحدة إلى أين ستتجه حين تلبدت غيوم الحرب على أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. حتى إن عددًا كبيراً من المواطنين الأمريكيين انحازوا آنذاك إلى صف الإمبراطورية الألمانية.

بيد أن سيطرة مبدأ العزلة على السياسة الخارجية الأمريكية طوال قرن ونصف القرن، لم يمنع الولايات المتحدة من التدخل في مناطق أخرى بحثًا عن مصالحها، وبالذات بعد الحرب الأهلية الأمريكية التي انتهت عام ١٨٦٥م. وقد بدأ ذلك بتكوين جماعات تبشيرية دينية في الصين، واتسع ليشمل التوسع الاقتصادي مع نهاية القرن التاسع عشر في إطار سياسة الباب المفتوح تجاه الصين حيث أصرت الولايات المتحدة على أن يسمح لها باقتسام استغلال السوق والموارد الصينية مع الدول الأوروبية.

وقد برزت سياسة التدخل بصورة أوضح في أمريكا اللاتينية، حيث أكد مبدأ مونرو الصادر عام ١٨٢٣م أن العالم الأوروبي غير مرغوب فيه في نصف الكرة الغربي. وبناء على ضغط عدد من جماعات المصالح الداخلية، أخذت الولايات المتحدة تلعب دورًا أكثر نشاطًا في شؤون أمريكا اللاتينية. وبلغ هذا الدور قمته مع نهاية القرن التاسع عشر بتورط أمريكا في الحرب الأسبانية ـ الأمريكية عام ١٨٩٨م، ثم ازداد تورطها خلال فترة رئاسة ثيودور روزفلت في إطار ما عرف باسم «دبلوماسية الدولار»، والتي أكد فيها أن للولايات المتحدة حقًا يكفل لها التدخل في شؤون أمريكا اللاتينية

لتعزيز مصالح الشركات الأمريكية الاقتصادية. وقد أكد ويلسون خلال فترة رئاسته أن هناك التزامًا أخلاقيًّا يفرض على الولايات المتحدة ضرورة التدخل لإقامة حكومات نيابية في أمريكا اللاتينية، حتى لو استدعى ذلك استخدام القوة العسكرية كحل أخير. وقد تحقق ذلك بالفعل في عام ١٩١٢م عندما أرسلت الولايات المتحدة قوة عسكرية إلى نيكاراجوا، وإلى جمهورية الدومينيكان، وإلى هاييتي في عام ١٩١٥م. وفي الوقت الحاضر تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريًّا في لبنان عام ١٩٥٨م، وفي جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥م، وتورطت الولايات المتحدة في عدد كبير من الحروب الأهلية في مختلف أنحاء العالم، كما أنها أرسلت الجيش الأمريكي إلى الخارج ـ دون إعلان حرب ـ في أكثر من مائة حالة. وكان السبب المعلن في معظم الحالات هو الرغبة في دعم حكومة نيابية. وقد أبرزت حرب فيتنام أن التدخل الأمريكي قد يهدف إلى دعم الحكومات غير الديمقراطية، وإلى خدمة مصالح الولايات المتحدة ودعم موقفها تجاه الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة.

وقد حاولت الولايات المتحدة تغطية هذا الاتجاه التدخلي من خلال تقديم حجج قانونية وأخلاقية. فقد عمد الرئيس ويلسون إلى تبرير تورط الولايابات المتحدة في الحرب العالمية الأولى على أساس أن هذه الحرب ستكون آخر الحروب، وستجعل العالم آمنًا من أجل الديمقراطية. وقد ظهر هذا التبرير مرة أخرى حين أنشئت عصبة الأمم عام ١٩١٩م، والتي لعب الرئيس ويلسون دورًا في إنشائها، ولكن الكونجرس الأمريكي رفض الانضمام إليها.

وقد أدى رفض الكونجرس انضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم، ثم هزيمة الرئيس ويلسون في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٢٠م إلى عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة في فترة ما بين الحربين. ثم عادت إلى اتباع سياسة تدخلية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لعبت الولايات المتحدة على أثرها دور شرطي العالم، مما دفع السيناتور السابق فولبرايت إلى التساؤل عام ١٩٦٦م عما إذا كان هناك تقليد جديد قد تكون حين تركت الولايات المتحدة سياسة العزلة وتبنت سياسة الغطرسة بتورطها في

قضايا ومشكلات شملت مختلف أنحاء العالم ليست بذات أهمية تذكر بالنسبة لها.(١٠) وهكذا انتقد فولبرايت محاولة الولايات المتحدة تنصيب نفسها وكيلاً عن الله في الأرض ورأى، أن الولايات المتحدة تسير قدمًا نحو الدمار، كما حدث بالنسبة للاثينيين ضد سراكيوز، أو نابليون وهتلر ضد روسيا.

وربما يرجع التقليد الذي اتبعته الولايات المتحدة بالتدخل في مختلف شؤون العالم إلى أنها لم تمر بالظروف نفسها التي مر بها معظم الأوروبيين الذين واجهوا حروبًا شاملة على أراضيهم مرتين خلال هذا القرن. فالأوروبيون أقل تفاؤلاً بما يتعلق بقدرتهم على توجيه العالم. بينما يتسم الأمريكيون بنزعة قوية للسيطرة على العالم وقد ذكر هارتز أن عدم تعرض الولايات المتحدة لتجربة الثورة الاجتماعية ـ كما حدث بالنسبة لمعظم دول أوروبا ـ يفسر عدم إحساس الولايات المتحدة الكافي بالاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، وبالحركات الثورية في آسيا، ويفسر كذلك اتخاذها وجهات نظر تتسم بالريبة والشك الجنوني من تهديد الشيوعية،(١١) ويرى هارتز أن الخصائص الأخلاقية للأمريكيين تدفعهم إما إلى الابتعاد الكامل عن الشؤون الخارجية أو إلى التدخل الكامل فيها عملاً على تغييرها. فمحاولتا الولايات المتحدة التحكم في حركة الأحداث بدخولها الحرب العالمية الأولى وتدخلها في فيتنام، تلاهما على الفور اتجاه قوي نحو العزلة عن الشؤون الدولية.

وهناك من يرى أن الولايات المتحدة لم تقم بدور فعال في الرد على الاتحاد السوفيتي أثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهم يفسرون ذلك في ضوء النسق القيمي الأمريكي والذي يجعل السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بظاهرة رد الفعل أكثر من اتسامها بالمبادأة، أو بوجود خطة كبرى تحرك تلك السياسة. فقد لاحظ كيسنجر، أن الأمريكيين أميل إلى التجريب العملي في مجال السياسة الخارجية. وتفرض هذه السمة على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة تتسم برد الفعل تجاه الاتحاد السوفيتي، بينما يؤكد السوفيتيون على المعطيات النظرية مما يعطيهم القدرة على التصرف، والمراوغة، ومواجهة المخاطر.(١٢)

وقد أدى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تستجيب فقط للأحداث، إلى طرح اقتراح بأن تعلب دورًا أكثر فعالية في التعامل مع الاتحاد السوفيتي. واتضحت تلك الرغبة في عام ١٩٥٢م، حين بدأ الحزب الجمهوري في تبني سياسة تحرير أوروبا الشرقية من الهيمنة السوفيتية كبديل لسياسة الاحتواء. ولكن حين سنحت الفرصة لإدارة أيزنهاور لمساندة حركة التحرر خلال الثورة المجرية في عام ١٩٥٦م، فإنها لم تستطع أن تستفيد منها، وحدث الشيء ذاته إبان أزمة التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨م. ومن ثم، فالسياسة الخارجية التي تتسم «برد الفعل» وتقوم على مفهوم «الاحتواء،» هي كل ما يمكن أن يتوقعه المرء من دولة تمارس سياسة المحافظة على الوضع الراهن في السياسة الدولية.

وبينما يشترك معظم الأمريكيين في نسق عقدي يتأسس على المفاهيم الديمقراطية الليبرالية، فإن الولايات المتحدة كدولة تعددية يوجد بها كثير من الآراء حول طبيعة التهديد السوفيتي. وقد استمرت هذه الآراء رغم تقلب سياسة الحرب الباردة مما يؤكد أهمية الأنساق العقدية كشاشات إدراكية يتم من خلالها رؤية الواقع، الأمر الذي يساعد على تجاهل المعلومات المتناقضة أو إعادة تفسيرها. وتتراوح هذه الآراء بين آراء محافظة ــ كما هو الحال بالنسبة لأليوت جودمان ــ والذي يرى أن التهديد للولايات المتحدة يأتي من الماركسية الثورية، إلى آراء يسارية تلقي باللائمة على الولايات المتحدة في إشعال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي. ففي كتاب بعنوان *المشروع السوفيتي لدولة عالمية* يرفض جودمان سياسة «التعايش السلمي» السوفيتية، ويعدها أداة أيديولوجية لتضليل الغرب.(١٣) ويستعين جودمان بالكتابات الماركسية والسوفيتية ليؤكد وجهة نظره التي تتعلق باستمرار محاولات الاتحاد السوفيتي تحويل العالم إلى الشيوعية.

وهناك وجهات نظر محافظة تقدم تفسيرات مشابهة للسياسة الخارجية السوفيتية، يقدمها بعض الكتاب الذين يرون أن مصدر التهديد الأساسي يأتي من الطبيعة الشمولية للدولة السوفيتية. ويرى هؤلاء الكتاب أن خصائص هذه القيادة إذا ما



قورنت بتعاليم الفكر الماركسي ـ اللينيني فهي العامل الرئيس المحدد لعدوانية السياسة السوفيتية. (١٤)

ووفقًا لنظرية الصراع الممتد التي قدمها ستروس ـ هوبيه وزملاؤه، فإن الاتحاد السوفيتي تحركه دوافع عدوانية رئيسة، كما أن الأيديولوجية ليست هي العامل المحدد الأساسي للسياسة السوفيتية. (١٥) طبقًا لهذه النظرية، فإن الحرب العالمية الراهنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ستنتهي بانتصار الأخير لأنه استطاع أن يطور وسائل جيدة لإدارة الصراع، ولأن التاريخ يقف إلى جانبه مالم يتعلم الغرب مقاومة استراتيجية الصراع الممتد، التي تمكن السوفيتيون بموجبها من اختيار مكان الصراع وزمانه. وتضيف النظرية أن الاتحاد السوفيتي هو المحرك الرئيس لكل الصراعات العالمية في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية، وأنه سيصعب على الغرب الانتصار في الصراعات العالمية التي تتفجر في آسيا وأفريقيا، وبالتالي فلابد أن يسعى إلى مواصلة الضغط على الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية، التي تعد إحدى نقاط الضعف بالنسبة للاتحاد السوفيتي.

وهناك رأي وسط يتبناه هانز مورجنثاو، مؤداه النظر إلى الصراع الأمريكي ـ السوفيتي على أنه منافسة كبيرة للسيطرة على عقول الشعوب. (١٦) ولكن مورجنثاو يرفض الرأي القائل إن الأحلاف والاحتواء العسكري هما أفضل استراتيجية للرد على التحدي السوفيتي، ويرى بدلا من ذلك أن على الولايات المتحدة أن تقلل من استخدام الأدوات العسكرية في السياسة الخارجية، وأن تركز على الدعاية، والمعونات الخارجية، والتجارة.

ويرى بعض الدارسين أن الصراع الأمريكي ـ السوفيتي يرجع إلى سباق التسلح بين هاتين القوتين المسيطرتين، والذي يلعب فيه إدراك التهديد والخوف دورًا كبيرًا. (١٧) ويكمن الحل من وجهة نظر هؤلاء في ضبط سباق التسلح. ونظرًا لأن هناك عملية فعل ـ ورد فعل، يرى هؤلاء أنه يمكن للولايات المتحدة البدء في ذلك بإعلانها تقييد برنامجها التسلحي.

وفي مقابل ذلك يلقي العديد من الكتّاب اللوم الأكبر على الولايات المتحدة كمسبب رئيس للحرب الباردة. وعلى الرغم من اعتراف جون لوكاش بأن الاتحاد السوفيتي هو الذي بدأ الحرب الباردة بتدخله في أوروبا الشرقية، فإنه يرى أن الولايات المتحدة ـ عن طريق رد الفعل المبالغ فيه من جانبها، والتوسع المقابل للتوسع السوفيتي ـ ساهمت بشكل فعال في استمرار الصراع.[١٨] هذا في حين رأى آخرون أن اللوم يقع على الولايات المتحدة والغرب في إشعال الحرب الباردة، كما يتضح من عدم الاعتراف بالنظام البلشفي ومحاولات التدخل في الحرب الأهلية الروسية.[١٩] وقد ازدادت شكوك الاتحاد السوفيتي في نوايا الغرب بعد أن تبنى الغرب سياسة استرضاء هتلر خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، إذ عمد قادة الغرب إلى استرضاء الزعيم الألماني في مؤتمر ميونخ عام ١٩٣٨م. بينما فضل ستالين اتباع سياسة متشددة تجاه هتلر نظرًا لمحاولاته السيطرة على تشيكوسلوفاكيا. وقد رد الاتحاد السوفيتي على سياسة الاسترضاء هذه بتوقيع معاهدة عدم اعتداء مع هتلر في عام ١٩٣٩م، والتي لم تدم طويلاً بسبب غزو هتلر الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤١م. ويرى فلمنج أن الدرس المستفاد من تلك الخبرة هو أن الاتحاد السوفيتي لم يعد يثق في القوى الغربية لتحقيق أمنه، وأصبح من الضروري بالنسبة إليه بناء مناطق عازلة حول إقليمه. ولذلك كان التقدم الروسي في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية مدفوعًا بصفة رئيسة باعتبارات مصالح الأمن الوطني وليس بالاعتبارات الأيديولوجية.

هذا وتلقي مجموعة أخرى من الكتّاب اللوم على الولايات المتحدة كمسبب للحرب الباردة، بحجة أنها مارست أنشطة إمبريالية عسكرية لتحقق مصالح رأسمالية. ووفقًا لوجهة النظر تلك فإن المصالح الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسية تتحكم في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية. وسيتم مناقشة آراء هؤلاء الكتاب في الفصل السادس، الذي يتناول العوامل الاقتصادية المحددة للسياسة الخارجية.

النسق العقدي الصيني

يتطلب فهم السياسة الخارجية الصينية الذهاب إلى ماهو أبعد من تحليل النظرية الماركسية ـ اللينينية، التي كان لها تأثير ضئيل على سياسة الصين الخارجية إن قورن

بتأثيرها على سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية. ولا يعد النسق العقدي الذي يجسد سياسة الصين الخارجية محصلة للأيديولوجية الشيوعية فقط وإنما للقوى التاريخية أيضًا، والأهم من ذلك لمعتقدات ماوتسي تونج، الذي رأس الحزب الشيوعي الصيني ما يقرب من ٤١ عامًا قبل وفاته في عام ١٩٧٦م.

لم يكن تحول الصين إلى دولة شيوعية في عام ١٩٤٩م يعزى في الواقع إلى انتشار المبادىء الماركسية ـ اللينينية. فقد كان نجاح الثورة الشيوعية في الصين راجعًا إلى الوعد بالإصلاح الزراعي وعجز وفساد نظام تشيانج كاي تشك. ويرى البعض أن ماو وصل إلى الحكم نتيجة «شن حرب قومية، حيث كان ماو قوميًا قبل أن يكون شيوعيًا، وكانت الصين أكثر أهمية بالنسبة إليه من الثورة العالمية.»[٢٠]

وقد راود ماو الأمل في خلافة ستالين بعد موته في عام ١٩٥٣م، كمفسر رسمي للمذهب الماركسي ـ اللينيني، وكان نقده لاذعًا لمحاولات خروشوف التصحيحية ــ خاصة الابتعاد عن الستالينية ــ في مؤتمر الحزب الشيوعي لعام ١٩٥٦م. ولكن ثارت الشكوك حول قدرة ماو على تحمل دور الناطق الرسمي العالمي باسم الماركسية، لأن إسهاماته في الفكر الماركسي ـ اللينيني كانت محدودة حتى إن ويسون أكد أن «الماوية هي في الغالب مجموعة من المواعظ الأخلاقية والنصائح التي لا تشكل نسقًا قيميًا، وأن ماو لا يرقى إلى درجة المنظر، بل من الجائز أنه لم يقرأ كتب ماركس وأنجلز أبدًا، وأن معظم تصريحاته النظرية مستمدة من المصادر السوفيتية.»[٢١]

وعلى الرغم من أن محاولات ماو إقامة الكوميونات (الوحدات الزراعية) خلال «القفزة الكبرى للأمام» وتأكيده على عملية التصنيع كانت تتفق مع الماركسية، إلا أنها لا تكفي لتنصيبه ناطقًا أيديولوجيًا باسم الماركسية. إضافة إلى أن العديد من آراء ماو تتعارض مباشرة مع الفكر الماركسي. ففي حين أكد ماركس أن التناقض الطبقي المتأصل في النظم الإقطاعية والرأسمالية قد تسبب في اضطهاد قسم من البشر، فإن ماو أكد على دور العوامل المعنوية في إطار البنيان الطبقي. كذلك، فإن الطريقة التي حقق



بها ماو ثورته في الصين تتعارض مع الأيديولوجية الماركسية، لأن الصين لم تكن قد وصلت إلى مرحلة النضج الرأسمالي الذي هو شرط ضروري لاندلاع الثورة في نظر الماركسية، ولأنه اعتمد على الفلاحين بدلاً من العمال لتحقيق الثورة الصينية.

لقد كان اهتمام ماو بالماركسية ينبع من اهتمامه بالمجتمع الصيني. ومن المعروف أن المجتمع الصيني يؤكد على السلام والوئام بين الأشخاص كقوة قادرة على التصدي لتحديات التحديث. وكانت الماركسية بالنسبة لماو مجرد أيديولوجية ثورية توفر له أداة يمكن استخدامها لتفسير الظلم الراهن في المجتمع، ولإعطاء الشعب الصيني الأمل في إمكان التغيير، ومن ثم، أضحت الماركسية مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى. ولذلك فربما كان بإمكان أيديولوجيات غيرها أن تخدم أغراض ماو بالدرجة نفسها.

وقد قامت الصين بدعم الحركات الشيوعية في العالم بحماسة ثورية تفوق الحماسة السوفيتية، ودعمت بذلك أكثر الأهداف الثورية الماركسية - اللينينية بشكل يفوق الدعم السوفيتي. وربما تتغير هذه التوجهات الخارجية مع اهتمام الصين المتزايد بتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة. غير أنه يلاحظ أن أغلب تحركات الصين في الجبهة الثورية الخارجية كانت قولية أكثر منها عملية، ولم تجنح الصين في غالب الأحيان إلى المخاطرة في مجال السياسة الخارجية. وقد نصحت الصين أتباعها الثوريين في الخارج بالاعتماد على الذات لتحقيق أهدافهم.

وقد استنتج أحد الكتاب، بعد دراسته لعدد من قرارات السياسة الخارجية الصينية أن تلك القرارات لم تبن على أساس أيديولوجي، وبالتالي يجب اعتبار الأيديولوجية عاملاً مساعدًا فقط في عملية صنع السياسة الخارجية الصينية.[٢٢] وأضاف أن الأيديولوجية الماركسية الصينية لم تكن مرشدًا للعمل، لأنه وجد أن هناك انقسامًا دائمًا بين صانعي القرار حول جميع قرارات السياسة الخارجية المهمة منذ عام ١٩٤٩م. والواقع أن المذهب الماركسي - الصيني ـ كأي مذهب آخر ـ قد تبدل لمواكبة الأوضاع الدولية المتغيرة.

وقد أظهرت دراسة أجريت لتطبيق مبدأ «الجبهة الموحدة» تجاه أندونيسيا، وباكستان، وكمبوديا، وتنزانيا، أن هذا المبدأ الأيديولوجي قد ارتبط بصياغة السياسة الصينية تجاه الدول التي لا تتمتع بأهمية استراتيجية، وتجاه الدول البعيدة جغرافيا، وتلك التي لا تتوافر عنها معلومات كافية.(٢٣) ومن المنطقي أن يلجأ صانع القرار ــ إذا افتقر إلى المعلومات عن دولة أخرى ــ إلى التفكير الأيديولوجي العام في صياغة سياسته. ولكن إذا كانت تلك الدولة مهمة استراتيجيًا، فإنه قد يضطر إلى تجنب التفكير الأيديولوجي، ويبدأ في صياغة سياسة عملية أكثر واقعية.

وحتى هذا الولاء القولي الصيني للأيديولوجية الماركسية تضاءل بمرور الزمن. ففي مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني عام **١٩٧٣**م، قدمت الصين نفسها على أنها حامية مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة وقائدة للعالم الثالث، الذي ادعت الانتماء إليه بدلاً من العالم الشيوعي. وأظهر تحليل مضمون الموضوعات الأيديولوجية في جريدة *الشعب اليومية*، انخفاضًا حادًّا في استخدام الصيغ الأيديولوجية، لذا فالإشارة إلى الشيوعية ــ التي حققت **١١٥** و**١٠٩** نقط في عامي **١٩٧٢** و**١٩٧٣**م على التوالي ــ انخفضت إلى **١٦** نقطة فقط في السنوات اللاحقة.(٢٤) كذلك، فقد انخفضت الإشارة إلى الإمبريالية، والعنصرية، والاستعمار، إلى النصف بين عامي **١٩٧٢** و**١٩٧٤**م.

كذلك، بدأ رفاق الرئيس المقربون خلال الستينات في التركيز بدرجة أكبر على فكر ماوتسي تونج، والإقلال من الحديث عن الماركسية. ولم يعد المصدر الرئيس المحدد للسياسة مرتكزًا على تعاليم ماركس وأنجلز ولينين، ولكن على «الكتاب الأحمر» الصغير للرئيس ماو. ولذلك اتهم الاتحاد السوفيتي جمهورية الصين الشعبية بأنها معادية للماركسية.

ويبدو أن للقيم الكونفوشية التقليدية المستوى نفسه من الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية من الماركسية في التأثير على سلوك الصين الخارجي. ويلاحظ أن هناك توافقًا بين الكونفوشية والماركسية، لأن كليهما يؤكد على دور التناقضات. فالماركسية، بمفهومها

عن الفكرة ونقيضها، منسجمة مع استعداد الصينيين لتقبل المتضادات. فالصينيون يؤيدون النزعة السلمية الكونفوشية من ناحية، ومن ناحية أخرى يحترمون التقاليد الحربية في الصين القديمة، التي استمرت في الفترة من عام ٤٠٣ حتى ٢٢١ قبل الميلاد.

وتعد السلطة هي الركيزة الأساسية في الفكر الكونفوشي. وقد ساعد احترام الصينيين التقليدي للسلطة على وضع ماوتسي تونج في مركز الصدارة خلال فترة طويلة من حياته. ولم يتوان ماو في استغلال تلك التقاليد لتدعيم حكمه. وقد أكد ماو أن مشكلة خروشوف، التي تسببت في تنحيته عن السلطة، كانت فشله في إقامة «عبادة الفرد.»

كذلك، فإن السياسة الخارجية الصينية هي نتاج التقاليد التاريخية والثقافية العريقة. فقبل قيام نظام دولة المدينة الإغريقي بعدة قرون، كانت هناك حضارة على قدر عال من التطور في ظل أسرة «التشو» وكان هناك ملك مسيطر ينظر إليه على أنه «أمين السماء،» عامل اللوردات الإقطاعيين المحيطين به كمرؤوسين. وكانت الصين تعد بمثابة المملكة الوسطى التي يجب أن يحترمها الآخرون. وقد احتفظت آخرة حكام الصين ــ وهي الامبراطورة تسورهسي التي حكمت حتى أصبحت الصين جمهورية في عام ١٩١٣ ــ بأسطورة «حاكم العالم أجمع» في أوامرها الرسمية. وقد تحدثت في تصريحاتها الإمبراطورية عن واجبات الإنجليز والفرنسيين، وكأنهم جزء من تركيبة المملكة الوسطى.[٢٥]

وقد تلا قرون السيطرة والمكانة الدولية في عهد المملكة الوسطى، قرن الذل الذي بدأ في عام ١٨٣٩م مع حرب الأفيون الأولى، واستمر مع الاحتلال الأجنبي، وفرض المعاهدات غير المتكافئة على الصين. وقد أنشأت تلك المعاهدات نظام «عدم إقليمية القوانين» التي أعطت للمواطنين الأجانب حق المحاكمة أمام قناصل دولهم وبالتالي عدم خضوعهم للقوانين الصينية، إذا ارتكبوا جرائم على الأرض الصينية، مما كان يعد تدخلاً سافرًا في سيادة الشعب الصيني.



وقد رسخت الخبرة المستمدة من هذا القرن في أذهان زعماء الصين الذين سعوا إلى إعادة مكانة الصين في المجتمع الدولي. ونتيجة لهذا الإحساس، لم يكن من المستغرب أن يرد شوان لاي بعنف شديد على جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي رفض مصافحته في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤م. وقد بذلت الولايات المتحدة المحاولات كافة لمنع تكرار تلك الإهانة في عام ١٩٧٢م، حين زار الرئيس نيكسون الصين. ولاشك أن الإهانات التي لقيتها الصين من الدول الأخرى تفسر اهتمام الصين بالاعتماد على ذاتها في محاولتها بناء اقتصادها، حيث عارضت ـ حتى وقت قريب ـ التكنولوجية الأجنبية، أو الدعم الاقتصادي الخارجي، على الرغم من أنه قد يساعدها في اكتشاف موارد حيوية، كالبترول. وقد امتنعت جمهورية الصين الشعبية عن قبول ماهو أقل من الاعتراف التام بها حكومة للصين بأسرها، مع سحب الاعتراف من تايوان. كما أكدت أهميتها كعضو رئيس في النظام الدولي عام ١٩٧١م، بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ولكن الولايات المتحدة لم تعترف بالصين الشعبية اعترافًا دبلوماسيًا كاملاً إلا بعد مرور ثماني سنوات على ذلك التاريخ.

كذلك تساعدنا العلاقات التاريخية على تفسير سياسة الصين نحو بعض الدول، فقد كان للصراع الطويل مع الاتحاد السوفيتي بشأن قضايا الحدود أثر في تدهور العلاقات الصينية ـ السوفيتية. وتساعدنا الشكوك المتأصلة بين الصين وفيتنام على فهم الصراع الحالي بين الدولتين. ولا تزال المطالب التاريخية على الأقاليم تؤثر على علاقة الصين بالدول المجاورة. فوفقًا لخرائط الصين الرسمية، والتي تستند إلى المطالب المقدمة عام ١٨٤٠م، فإن الصين تشمل كل جنوب شرقي آسيا ماعدا الفلبين وأندونيسيا، مع بعض أجزاء من الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من هذه الادعاءات، فإن الدعوة التحررية الوحدوية الصينية (الاهتمام بإعادة الحصول على الأراضي المفقودة) كانت محدودة الأثر. فقد تم التوصل إلى تسوية بخصوص عدد من المطالب الإقليمية عن طريق الاتفاقات حول الحدود مع منغوليا، وأفغانستان، ونيبال، وبورما، كما انسحبت الحكومة الصينية من منطقة شرق الهيمالايا المتنازع عليها، التي استولت عليها قواتها خلال حرب عام ١٩٦٢م مع الهند.

ويحتمل أن تستمر حساسية الصين للغزو الخارجي، نتيجة لمعاناتها من سلسلة الغزوات التي تعرضت لها من قبل الشعوب الصفراء الأخرى. وكانت أولى تلك الغزوات هي غزوة الهون، التي أدت إلى بناء السور العظيم. بعد ذلك تعرضت الصين لغزو المغول الذين حكموها مدة تقرب من مائة عام، وسيطرت أسرة المانشو على الدولة حوالي ثلاثمائة عام. وجاء الغزو الرابع من قبل اليابانيين، الذين احتلوا أجزاء كبيرة من الصين في الفترة بين عام ١٩٣١م حتى عام ١٩٤٥م.

وسيحدد المستقبل ما إن كانت الماركسية، أو الماوية، أو التقاليد الصينية هي التي ستشكل سياسة الصين الخارجية. وقد بدأت محاولات تقليص دور ماو بالإزاحة القسرية لهوا كوفنج ــ الذي اختاره ماو ليخلفه في رئاسة الحزب ــ وبمحاكمة زوجة ماو، جايانج كنج، ورفاقها، وبشن حملة شعبية ضد ماو نفسه. وأصبحت سياسة الصين الخارجية تجاه الغرب أكثر مرونة مما كانت عليه سعيًا إلى التحديث. فنظرًا إلى صعوبة إصلاح علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، لم يكن لدى الصين من خيار سوى الحصول على المساعدات الفنية والتجارة من الغرب الصناعي، واليابان، إذا رغبت في تحديث اقتصادها.

النسق العقدي الهندي

تتميز الدول النامية بضعف رسوخ التقاليد السياسية والأيديولوجية. ويرجع ذلك إلى فترة الانقطاع التي أحدثتها السيطرة الاستعمارية، حيث عمد المستعمر إلى تغيير القيم الاجتماعية، وإلى فرض لغته على العديد من تلك الدول. كذلك فإن حالة التخلف في تلك الدول تعطل نمو الأنساق العقدية الوطنية. وحينما ترتفع نسبة الأمية وتقل المشاركة السياسية ــ كما هو الحال في الدول النامية ــ ينحصر اهتمام السكان بالقرية أو المنطقة القريبة أكثر من اهتمامهم بالدولة. ونتيجة لحالة التخلف، وضآلة القدرة على الاتصال بالشعب، وانخفاض درجة التعليم، يصعب على القيادة الوطنية تنمية الشعور بالوحدة والهوية الوطنية من خلال توظيف المعتقدات السائدة في الدولة.

وعلى الرغم من التجربة التي مرت بها الهند وهي مستعمرة بريطانية، فقد استلهم القادة الهنود التقاليد الهندية التي تعود إلى خمسة آلاف سنة لتطوير نسق عقدي وطني. وقد ساعد كون الهند مهدًا للهندوسية والبوذية على انتشار القيم الهندية في أجزاء كثيرة من آسيا، وبذلك أصبحت الهند مركزًا رئيسًا للإشعاع الديني. كما أن التراث التاريخي الهندي العريق، كان مصدرًا مهمًا للوحدة. وربما كان هذا الاعتزاز بالتقاليد أحد الأسباب التي دفعت جواهر لال نهرو ليؤثر تأثيرًا مهمًا في السياسة الدولية لا يستند إلى قوة الهند العسكرية أو الاقتصادية الضعيفتين.

لقد تعرضت الهند للعديد من الفتوحات الإسلامية مع بداية القرن الحادي عشر والثاني عشر. وقد أدت تلك الفتوحات إلى إقامة الإمبراطورية المغولية. ثم جاء الغزو الاستعماري الأوروبي، الذي انتهى إلى الاستعمار البريطاني. وقد استمر الحكم البريطاني حتى عام ١٩٤٧م. وحين حصلت شبه القارة الهندية على الاستقلال قسمت إلى دولتين هما الهند وباكستان.

وعلى الرغم من ثراء التقاليد التارخية الهندية، فقد اضطرت ــ كأي دولة نامية أخرى ــ إلى الالتزام بالنسق الدولي الذي يسيطر عليه الغرب في صياغة سياستها الخارجية بعد الاستقلال بدلاً من العمل بمقتضى القواعد الثابتة التي أرساها فلاسفة هنود مثل كاتيليا في القرن الرابع قبل الميلاد، فقد أرسى كاتيليا قواعد مفصلة لكيفية تصرف الدول التي تمتلك درجات مختلفة من القوة، في النسق الدولي، تشبه إلى حد ما القواعد التي وضعها ميكافيللي، مستشار أمراء إيطاليا، الذي جاء بعده بحوالي ألفي سنة.

وقد أثرت التجربة الاستعمارية على الهند بطرق مختلفة: أولاً، أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للهند، ولغة التعامل اليومي بين الهنود، وعلى الرغم من محاولات جعل اللغة الهندوسية اللغة الوطنية، استمرت الإنجليزية لغة للحكومة وللنخبة المتعلمة. وقد عارضت العناصر التي لا تتحدث الهندوسية محاولة جعل الهندوسية اللغة الوطنية للبلاد.

كما أدى الارتباط بالقوى الاستعمارية السابقة إلى اقتباس نظم المؤسسات السياسية الغربية، وإلى استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية مع الغرب، فالهند عضو في الكومنولث وتتعاون مع بريطانيا في العديد من الأنشطة الاقتصادية والثقافية. وقد حذا العديد من المستعمرات البريطانية حذوها، وكذلك الحال بالنسبة لمعظم المستعمرات الفرنسية السابقة التي لاتزال تحتفظ بروابط اقتصادية وسياسية متينة مع فرنسا.

أما السمة الأخرى للحكم الاستعماري التي أثرت في صياغة سياسة الهند الخارجية، فقد تمثلت في العنصرية الصريحة للفترة الاستعمارية التي حصل فيها الأوروبيون على مزايا عنصرية، كتخصيص أماكن معينة لهم في الحافلات، والحدائق والأندية الاجتماعية، وتوليتهم المناصب العليا في الدولة الهندية. ولا حاجة إلى القول إن تلك التجارب قد أثرت على نظرة الهند إلى التفرقة العنصرية في الدول الأخرى، وعلى سياستها تجاه الصراع الدولي بين الشعوب المختلفة. وربما يرجع الهجوم العنيف الذي شنته الهند على السياسة الأمريكية في فيتنام إلى ذكريات الفترة الاستعمارية في الهند.

ويعتبر عدم العنف من التقاليد الراسخة التي ارتبطت بالتطور السياسي للهند عبر العصور. ويرى بعض الكتاب الهنود أن ذلك التقليد يرجع إلى عهد الإمبراطور آشوكا، والذي حكم معظم أرجاء شبه القارة الهندية خلال القرن الثالث قبل الميلاد. بيد أن قبول آشوكا لسياسة عدم العنف جاء بعد أن فتح الهند وذاق ويلات الحرب، ثم عاد إلى التقليد البوذي الذي يحرم القتل وبدأ ينادي بعدم العنف. بينما يرجع آخرون أصل تقليد عدم العنف في السياسة الهندية إلى تعاليم المهاتما غاندي. فقد دافع غاندي عن التمرد غير العنيف كوسيلة للضغط على الحكومة لتغيير القوانين العنصرية، وأخيراً كوسيلة تجعل بريطانيا «تتخلى عن الهند.» وقد تحقق هذا الهدف عام ١٩٤٧م. هذا في حين أوضح شودري تشككه في تقليد عدم العنف الهندي، وأكد على عكس ذلك، حيث قال إن هناك نزعة عسكرية قوية لدى الحكام الهندوس والبوذيين.[٢٦]

كذلك، فقد نظر إلى الأدب السنسكريتي (لغة الهند الأدبية القديمة) كمجموعة من الملاحم التي تبتهج بالحرب. إضافة إلى أن الميراث الإسلامي في الهند خلال فترة الإمبراطورية المغولية يتناقض مع التقليد الهندي في المقاومة السلبية. فالإسلام من الأديان المكافحة.

وعلى الرغم من أن جواهر لال نهرو ـ أول رئيس وزراء للهند ـ قد تأثر بغاندي، فإنه اختلف عنه في بعض الأحيان. فعلى العكس من غاندي، فضل نهرو زيادة الإنفاق العسكري، وإحكام السيطرة الهندية على كشمير، وإقامة دولتين منفصلتين في شبه القارة الهندية هما الهند وباكستان. وربما استمد نهرو توجهه السلمي المحدود من كتابات اليساريين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الأولى أكثر من التقاليد الهندية أو من تعاليم غاندي.

وعلى الرغم من ميل نهرو إلى التركيز على المعيار الأخلاقي في تعامله مع الدول الأخرى، فإنه لم يستبعد استخدام القوة العسكرية. وقد تجسد ذلك في غزو الهند لجزيرة جوا في عام ١٩٦١م، والذي تمكنت الهند بمقتضاه من إعادة السيطرة على الحدود الواقعة على الساحل الغربي للهند الذي حكمه البرتغاليون حوالي أربعمائة سنة. وربما أدى التزام نهرو بسياسة عدم العنف إلى إهمال تحديث القوات المسلحة الهندية قبل حرب الحدود مع الصين في عام ١٩٦٢م. وربما تكون الهند قد تخلت عن تقليد عدم العنف بتفجيرها الذري في عام ١٩٧٤م، مع أنه يمكن القول إن عدم العنف في التقاليد الهندية كان أسطورة أكثر منه واقعًا في التقاليد الهندوسية.

كذلك يعتبر عدم الانحياز أحد التقاليد الرئيسة في السياسة الخارجية الهندية منذ الاستقلال. فمفهوم عدم الانحياز لم يكن يعني لنهرو عدم الاهتمام بالسياسة الدولية، أو عدم تبني سياسات محددة وفعالة نحو الدول الأخرى. بل كان يعني فقط الامتناع عن الدخول في محالفات الحرب الباردة. وقد أفاد تقليد عدم الانحياز الهند، لأنها استطاعت الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من كلا القوتين المسيطرتين، والتقليل في الوقت نفسه من احتمال جرها إلى صراعات الحرب الباردة.

ونتيجة لتبني سياسة عدم الانحياز، ازداد نشاط الهند في العديد من مؤتمرات حركة عدم الانحياز، حيث سلك خلفاء نهرو النهج نفسه الذي رسمه، على الرغم من الدهشة التي أصابت البعض، حين وقعت ابنته ـ رئيسة الوزراء أنديرا غاندي ـ على معاهدة سلام وصداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في ٩ أغسطس عام ١٩٧١م، ولكن الهند أعادت التأكيد على التزامها الرسمي بعدم الانحياز في فبراير ١٩٨١م، حين استضافت نيودلهي مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة.

النسق العقدي الإيراني

تؤثر القومية والدين على السياسة الخارجية الإيرانية المعاصرة بشكل معين. ففي خلال فترة حكم محمد رضا بهلوي، الذي نال لقب شاه إيران بعد تنازل والده عن العرش في عام ١٩٤١م، كان هناك تركيز على الرموز الوطنية الفارسية والتراث العريق لحكام فارس. وعلى الرغم من أن سلالة بهلوي الحاكمة لم تشمل سوى رضا بهلوي وابنه محمد، إلا أنها ادعت ارتباطها بالملكيات الفارسية القديمة التي نشأت منذ ما يقرب من ٢٥٠٠ عام. وكان الشاه يشير دائمًا في خطبه إلى مؤسس الإمبراطورية الفارسية سايروس الثاني، الذي استطاع إقامة حكم فارسي في منطقة شاسعة خلال جيل واحد. كما حصل الشاه على الألقاب القديمة مثل شاهنشاه (ملك الملوك)، وظل الله، ونائب الله، ومركز الكون، حتى أن الحرس الشخصي للشاه سمى العشرة آلاف خالد تيمنا بحرس سايروس الثاني.

كذلك، فقد صيغت محاولات الشاه لتحديث إيران وإعادة بناء «حضارة عظمى»، على غرار التجارب السابقة في التاريخ الفارسي، كما أن حركة «الثورة البيضاء» الإصلاحية التي أعلن عنها في عام ١٩٦١م، كانت تشبه محاولات سايروس إقامة مملكة يعمها الخير دون إراقة الدماء. وقد سعى الشاه، نتيجة لتأثره بالماضي المجيد، إلى جعل إيران واحدة من أقوى خمس دول في العالم قبل نهاية هذا القرن.[٢٧] ولكي يتمكن من بناء حضارته الجديدة، بدأ الشاه في توجيه أكبر قدر من الموارد للإنفاق العسكري، وساعده على ذلك تزايد دخل إيران من البترول وموافقة إدارة نيكسون على

بيع السلاح له بكميات كبيرة. ووصل إجمالي تلك الصفقات إلى ٦٫٧ بليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤ـ١٩٧٨م، وبذلك أصبحت إيران أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية في تلك الفترة. وتضاعف معدل الإنفاق على التسليح في الفترة من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٧٦م.[٢٨]

بيد أن تأثير الإسلام على السياسة الخارجية للشاه كان محدودًا. وقد أكد أحد الدارسين المتخصصين في الشؤون الإيرانية أن تأثير الإسلام على السياسة الخارجية الإيرانية في فترة حكم رضا شاه (١٩٢٥ـ١٩٤١م) كان منعدمًا تقريبًا.[٢٩] وقد اصطدم البهلويون مع الزعماء الدينيين المسلمين نتيجة لسياسة التحديث، حيث استاء هؤلاء الزعماء من تأكيد الشاه في عام ١٩٧٦م «نحن، سلالة البهلوي، الحاكم لا نكن أي محبة إلا لإيران، ولا حماسة إلا لإجلال الإيرانيين، ولا نعترف بأي واجب إلا خدمة دولتنا وأمتنا.»[٣٠] وجاء استياؤهم هذا لتعارض الرأي بوضوح مع المفهوم الإسلامي للأمة، الذي يعطي الولاء للدين أولوية على الولاء للوطن.

وعلى الرغم من أن أقوال الشاه وأفعاله كانت تبدو مناقضة للفكر الإسلامي، فقد حاول في مناسبات عديدة توظيف الإسلام لتحقيق أغراضه. إذ أعلن أن لديه رؤية دينية معينة في ثلاث مناسبات على الأقل، وغالبًا ما كان يؤكد بأن الدين هو مرشده في سياساته، كما أنه سعى إلى الحصول على تأييد الزعماء الدينيين لنظامه السياسي في بداية حكمه وحاول توظيف الرابطة الإسلامية في تعامله مع الدول الأخرى، كما يتضح من تأكيده على الوحدة الإسلامية لمنع تصدع العلاقات بين إيران والدول العربية.[٣١] وقد حاول الشاه في الفترة من عام ١٩٦٩ حتى ١٩٧٥م استخدام الدين لإثارة الأغلبية الشيعية في العراق ضد قادتها الذين ينتمي معظمهم إلى الأقلية السنية.[٣٢]

ومع وصول آية الله خوميني إلى الحكم في عام ١٩٧٩م، أصبح الدور الذي يقوم به رجال الدين في عملية صنع السياسة الخارجية أكثر وضوحًا. وقد أدرك الشعب الأمريكي أثر الدين على الحياة السياسية حين رأى على شاشات التليفزيون المسلمين

الإيرانيين وهم ينشدون شعارات معادية لأمريكا خارج السفارة الأمريكية في طهران، التي أصبحت سجنًا لحوالي خمسين من الرهائن الأمريكيين ابتداء من نوفمبر عام ١٩٧٩م، ثم هجوم الجماعات الإسلامية على المنشآت الأمريكية في دول أخرى، وكان ذلك بمثابة تذكير لهم بأن الدور السياسي للإسلام لم يكن مقصورًا على إيران. ومع وجود ما يقرب من ٧٥٠ـ٩٠٠ مليون مسلم في أرجاء العالم المختلفة، يحتمل أن يظل الإسلام قوة فعالة في السياسة الدولية. ومما يدعم هذا الاتجاه تزايد المسلمين الملفت للنظر في مناطق أخرى كأفريقيا. فمنذ حوالي ٢٥ سنة كان حوالي ربع أو ثلث سكان أفريقيا مسلمين، ويتوقع خلال فترة الثمانينات أن يشكل المسلمون أكثر من نصف سكان أفريقيا.

وحين تحصل الزعامة الدينية على السلطة السياسية، كما هو الحال بالنسبة لإيران تحت حكم خوميني ومجلس الثورة، يزداد أثر الدين في السياسة الخارجية. وقد عمد العديد من القادة العلمانيين الآخرين إلى إقامة جمهورياتهم الإسلامية على أساس تعاليم القرآن الكريم، كما حدث في حالة الزعيم الباكستاني ضياء الحق، والزعيم الليبي معمر القذافي. فقد استخدم القذافي معظم دخل ليبيا من البترول لدعم القضايا الإسلامية في العالم. وادعى بأنه كان أول من ساعد آية الله الخوميني في محاولاته الوصول إلى السلطة في إيران، كما قيل إنه دعم محاولة باكستان الحصول على قنبلة نووية «إسلامية.»

وهناك بعض المفاهيم الإسلامية التي قد تؤثر على السياسة الخارجية الإيرانية وسياسات الدول الإسلامية. فالإسلام دين حركي يبرر استخدام القوة لنشر الدين. ويرتبط بذلك مفهوم الجهاد الذي برز بصفة خاصة في المذهب الشيعي المسيطر في إيران. وقد تحدث الزعماء الإيرانيون عن الجهاد في حربهم مع العراق عام ١٩٨٠م، كما قدم هذا المفهوم كذلك عدد من الزعماء العرب تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

كذلك، فإن المفهوم الإسلامي للاستشهاد يلعب دورًا مهمًا في تقوية الروح المعنوية للمقاتلين، وتحديد الطرف المنتصر في المعركة. فالعزم على التضحية بالروح في

سبيل الهدف يمكن أن يعوض النقص في العدد والعتاد. وحين يجتمع العزم على التضحية، والترحيب بالاستشهاد، مع خاصة أخرى تميز الفكر الإسلامي ــ وهي احترام السلطة ــ فإن سلطة القيادة السياسية تقوى إلى حد كبير. ويتضح ذلك في حالة الزعيم الإيراني الخوميني الذي جمع في يديه السلطتين الدينية والسياسية، وقد انعكس ذلك على الدستور الإيراني الذي وضع في نهاية عام ١٩٧٩م، وآلت فيه السلطة الفعلية إلى أيدي رجال الدين بزعامة الخوميني، الذي أنيطت به مهمة حماية «المؤسسات الحكومية المختلفة من أي انحرافات عن وظائفها ومسؤولياتها الإسلامية الصحيحة.» وطبقًا للدستور فإنه من سلطة الخوميني وخلفائه عزل رئيس الجمهورية، وإعلان الحرب، واختيار القادة العسكريين والقضاة.

ويؤمن القادة السياسيون الدينيون، أمثال الخوميني، بأن الله معهم وبأنهم يملكون الفهم الكامل والمعرفة التامة للحقيقة. ومن ثم، يصبح من الصعب عليهم أن يساوموا في قضية معينة. وتوضح قضية احتجاز الرهائن الأمريكيين مدة ٤٤٤ يومًا صعوبة تنازل المؤمن عن الحق. ولكن الجدير بالذكر، أن تصلب الخوميني لم يكن نتيجة لمعتقداته الدينية فقط، ولكنه نتيجة للسنوات التي قضاها في المنفى، والتي خلقت لديه الشعور بالسخط والاستياء من الشاه وحلفائه.

ومع أن أمل كل مسلم مخلص هو توحيد الشعوب الإسلامية، فإن المسلمين تعرضوا لانقسامات عديدة لعل أهمها هو الانقسام بين السنة والشيعة. وربما تفسر العقيدة الشيعية لإيران عدم تأييد بعض الدول الإسلامية ذات العقيدة السنية إيران في صراعها مع العراق، كما أن الرئيس المصري السادات كان منزعجًا من الاتجاهات الدينية للخوميني، بل دخل معه في صراع سياسي حاد.[٣٣]

كذلك، فإن نمو المذاهب القومية في العديد من الدول الإسلامية يشكل تحديًا كبيرًا لدور الإسلام في السياسات الخارجية للدول الإسلامية. ويلاحظ أن الدول التي توجد بها أقليات دينية كبيرة، تؤكد على دور القومية العلمانية، كما هو الحال في سوريا،

بينما يلاحظ أن دولاً أخرى تؤكد على أهمية العامل الديني الإسلامي في سياساتها الخارجية كما هو الحال في المملكة العربية السعودية. وفي كل الأحوال، فإن المسلم الحق لابد أن يعطي قضية الوحدة الإسلامية الأولوية على قضية الولاء الوطني.

وقد عمدت الدول العربية والإسلامية إلى تكوين منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٧٢م، وجعلت مقر الأمانة العامة للمنظمة مدينة جدة بالسعودية، وأصبحت تعقد لقاءات دورية لوزراء خارجية الدول الإسلامية. وقد عقد أحد هذه الاجتماعات في إسلام آباد بباكستان في يناير عام ١٩٨٠م، على أثر التدخل السوفيتي في أفغانستان. وقد أظهر ذلك الاجتماع وحدة إسلامية لا مثيل لها. حيث أدانت ست وثلاثون دولة الغزو السوفيتي، وكانت تلك الإدانة أقوى إدانة للسياسة السوفيتية تعلنها مجموعة من دول العالم الثالث. هذا وقد ظهرت الخلافات بين الدول الإسلامية في المؤتمر نتيجة محاولات إيران إدانة الولايات المتحدة لفرضها عقوبات اقتصادية عليها، حيث شعرت بعض الدول أن إيران قد بالغت في إصرارها على احتجاز الرهائن.

وعلى الرغم من محاولات الوحدة الإسلامية، فإن الفرقة، بل الحرب أصبحت ظاهرة مألوفة بين الدول الإسلامية، كما يتضح من حرب العراق وإيران منذ عام ١٩٨٠م، وحرب الحدود بين ليبيا ومصر عام ١٩٧٧م، وهجوم سوريا على الأردن عام ١٩٧٠م. وتدخل سوريا في الحرب الأهلية اللبنانية.

وسيحدد المستقبل وحده ما إن كان الفكر الإسلامي سيلعب دورًا مهمًّا على المسرح الدولي أم لا. فربما تكون الأحداث الراهنة مجرد استثناء، وربما يشهد المستقبل عودة إلى التأكيد على القومية. فالملاحظ أنه حتى في الدول الإسلامية المتشددة ـ كالبكستان وإيران ـ كان هناك تأكيد على المفهوم العلماني. وقد حدث ذلك في إيران أثناء حكم الشاه، كما أكد أيوب خان، الذي كان رئيسًا لباكستان خلال معظم الستينات، على أن الإسلام لم يعد يمثل رابطة قوية بين الشعوب الإسلامية.(٣٤)

أثر الأنساق العقدية الوطنية

بعد أن حددنا وظائف الأنساق العقدية الوطنية والأثر الذي تجلبه في دول مختلفة، سنحاول تقويم أثر هذه المعتقدات في السياسة الخارجية بصفة عامة. لقد قدم ليفاي حالتين تؤثر فيهما الأنساق العقدية الوطنية تأثيرًا مهمًا في صياغة خيارات السياسة الخارجية. (٣٥) الحالة الأولى تبرز أثناء الثورات. أما الحالة الآخرة فهي حالة النظم التي تتركز فيها سلطة اتخاذ القرار في يد مجموعة قليلة من الأفراد، وعلى وجه التخصيص إن كانت تلك المجموعة تعتنق أيديولوجية ثورية. وترى كاتارينا برودن أن الأيديولوجية لا تؤثر تأثيرًا كبيرًا في الدول المتقدمة التي طورت بيروقراطيات ضخمة بينما يتضح هذا التأثير في الدول المتقدمة التي لم تطور فيها تلك البيروقراطيات. (٣٦) بمعنى آخر، إن النسق العقدي هو المرشد إن كانت نخبة صنع القرار صغيرة ومتماسكة، لكنه هو الضابط لتصرفات صانعي القرار في الدول ذات البيروقراطيات الضخمة.

وفي دراسة للسلوك التفاوضي خلال مفاوضات دورة كيندي التجارية في الفترة (١٩٦٣-١٩٦٧م)، لاحظ وينهام موقفًا آخر تصبح فيه الأيديولوجية عاملاً محددًا للسياسة الخارجية، وذلك في حالة تعقد القضية المطروحة وعدم التأكد من أبعادها. (٣٧) ففي تلك الحالات يعتمد صانعو القرار كثيرًا على أنساقهم العقدية، وعلى ردود أفعال الدول الأخرى. ولولا سيطرة العقائد المفضلة لحرية التجارة ـ التي شجعت المشاركين على تحرير التجارة، بصرف النظر عن إمكان الحصول على تعويضات ـ ما حققت دورة كيندي النجاح الذي حققته.

ويعتمد الأثر الذي تؤثره الأيديولوجية، على العناصر المكونة لهذه الأيديولوجية. فالأيديولوجية الديمقراطية مثلاً تؤكد على فكرة حق تقرير المصير للشعوب، وهذا يعني ميل صانعي القرار المؤمنين بتلك الأيديولوجية إلى انتقاء البدائل السلمية التي تحقق قدرة الشعوب على الاختيار الحر، على الرغم من أنها لا تستبعد تمامًا إمكان لجوء صانعي القرار هؤلاء إلى توظيف القوة في السياسة الخارجية.

كذلك يميل المدافعون عن الأيديولوجية الكفاحية إلى استخدام وسائل عدوانية لتحقيق أهدافهم، حتى إن بعض الأيديولوجيات تستخدم تبرير القتل والعنف ثمنًا يجب على البشر أن يدفعوه للتمتع بمستقبل أكثر إشراقًا. ويرجع السلوك العدواني للزعماء الفاشيين إلى نظرة الفاشية العضوية للدولة، التي تؤمن بأن الدولة يجب أن تتوسع وإلا فإنها ستضعف. فقد صرح موسوليني أثناء غزوه لأثيوبيا أن «الفاشية ترى في الإمبريالية مصدرًا لحيويتها.»[٣٨] ويفسر ذلك أيضًا اهتمام هتلر بالمجال الحيوي لألمانيا.

وربما يؤدي اختلاف الدول في الأيديولوجيات إلى نشوب الصراع بينها، وذلك لسببين: الأول هو الخوف الذي يتولد لدى دول من دول أخرى تتبنى أيديولوجيات مختلفة، والثاني هو التهديد الذي تشعر به دول نتيجة وجود أيديولوجيات تتعارض مع أيديولوجياتها، نظرًا لأن هذا التعارض يثير احتمال خطأ الأيديولوجيات التي تتبناها تلك الدول. ولذلك، فقد وصف البعض العالم المعاصر بأنه ساحة للصراع بين الديمقراطية والشيوعية.

وقد استنتجت دراسات متعددة، أن الأيديولوجية أكثر أهمية من المتغيرات الاقتصادية في تحديد خيارات السياسة الأمريكية الخارجية، خاصة حين يرتبط الأمر بقضايا متعلقة بالتهديد السوفيتي. ففي تحليل لتصويت مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار الصواريخ المضادة، وجد برنشتاين وآنتوني أن القيم الأيديولوجية لكل من أعضاء المجلس تؤثر على تصويت العضو بدرجة تفوق تأثير انتمائه الحزبي، أو تأثير الفائدة المتوقعة التي قد تعود على ولايته من الإنفاق على التسلح.[٣٩] وقد اكتشف موير أيضًا أن الاتجاهات الأيديولوجية كانت أكثر أهمية من مدى اعتماد اقتصاد الولاية التي ينتمي إليها عضو المجلس على العقود العسكرية في تفسير تصويته على قضايا الإنفاق العسكري.[٤٠] وفي دراسة لرجال الأعمال وجد رست وهانسون أن الاعتبارات الأيديولوجية تفوق الاعتبارات الاقتصادية.[٤١]



وقد أكد كوثام ــ خلافًا للرأي السابق ــ أن مصالح القوة والأمن أكثر أهمية من المصالح الأيديولوجية.(٤٢) فالولايات المتحدة مثلاً، تجيز انتهاك حقوق الإنسان حين يتفق ذلك مع مصالحها الأمنية. ففي عام ١٩٧٧م ــ وعلى الرغم من دعم إدارة كارتر اللفظي لحقوق الإنسان، وطلب الكونجرس وقف المعونات عن الدول التي تنتهك حقوق الإنسان ــ فإن الولايات المتحدة منعت المعونة عن ثلاث دول فقط هي الأرجنتين، وأثيوبيا، وأورجواي، وتغاضت عن النظم القمعية الأخرى كنظام شاه إيران، ونظام بارك في كوريا، ونظام ماركس في الفلبين، حيث عدت هذه الدول مهمة للغاية لمصالح أمريكا الأمنية. وظهرت المعاملة غير العادلة المبنية على المصالح الأمنية في تعليقات جريدة *النيويورك تايمز* على نظامين متعاقبين في إيران. ففي منتصف الخمسينات عندما حاول مصدق إجراء استفتاء عام للاحتفاظ بمركزه في مواجهة الضغوط الأمريكية والبريطانية، وصفت جريدة *التايمز* ذلك بأنه يهدف إلى إقامة نظام شمولي، ولكن حين فعل الشاه، الشيء ذاته بعد ذلك بحوالي عشر سنوات، وحصل على ٩٨٪ من الأصوات، هنأته الجريدة على شعبيته العريضة.(٤٣) وفي عام ١٩٧٨م، حين ازداد السخط الشعبي ضد الشاه، أبقت الولايات المتحدة دعمها القوي لنظامه خوفًا من أن يؤدي سقوطه إلى زيادة النفوذ الروسي في المنطقة.

ومما هو جدير بالذكر أن صانعي القرار يبذلون قصارى جهدهم للإبقاء على المعتقدات القائمة حتى حين تتوافر الشواهد القوية على خطأ تلك المعتقدات. فالولايات المتحدة تصنف الدول الدكتاتورية كجزء من «العالم الحر» وكذلك ذهب المدافعون عن هتلر إلى حد وصف اليابانيين بأنهم جزء من العنصر الآري بعد قيام محور برلين ـ طوكيو. وكثيراً ما أعاد القادة السوفيتيون تفسير معتقداتهم الأيديولوجية الماركسية سعيًا وراء تحقيق الانسجام بين تلك المعتقدات وبين الواقع القائم، وذلك حين يتطلب الأمر عقد تحالفات مؤقتة قد تتعارض مع تلك المعتقدات، بهدف الإبقاء عليها منسجمة مع متطلبات الواقع الحاضر.



الخاتمـــة

يؤثـر النسق العقـدي الـوطني، المبني على المعتقـدات الأيديولـوجية والتقاليد التاريخية المختلفة، على السياسة الخارجية. وينتج هذا الأثر من الفعل الذي تفعله المعتقـدات في التأثير على كيفية إدراك العالم، وفي تحديد الخيارات، وتعزيز استمرار السياسـة، وإعـطاء صانعي القرار الفرصة لتبرير الخيارات المتبناة، وخدمة أهداف دعـائية، وتعـزيز الوحدة الوطنية. وتعد المعتقدات الأيديولوجية التي تتخطى حدود الدولة الوطنية أقل تأثيراً على سياسات الدول الخارجية، لأنها تتنافس مع أنساق عقدية وطنية أخرى.

وقد أظهر استعراضنا للأنساق العقدية لدول محددة، أن بعض الدول، كتلك التي تعتنق الماركسية، تتسم بوجود أيديولوجية محددة أكثر من غيرها. ولكن ذلك لا يمنع من القول بأن المعتقدات الوطنية والخبرات التاريخية قد أثرت على تلك الأنساق بما في ذلك التأثير على تفسير الماركسية. فغالبًا ما استخدم القادة السوفيتيون الماركسية لتـبرير قرارات السياسـة الخارجية. وقد أصبح الاتحاد السوفيتي والصين أقل تمسكًا بالأيديولوجية الماركسية اللينينية، ولذلك يجب النظر إلى سياستهم الخارجية من منظور خبراتهم التاريخية الخاصة إضافة إلى منظورهم الأيديولوجي.

ويبدو أن هناك نسقًا عقديًا أمريكيًا مميزًا تبلور مع مرور الزمن، وهو نتاج للقيم الديمقراطية والخبرات التاريخية أيضًا. وقد ظهر اتجاهان واضحان هما اتجاه العزلة واتجاه التدخل. وقد أدى تورط الولايات المتحدة الكبير في الشؤون الدولية منذ الحرب العالمية الثانية بالبعض إلى اقتراح تطوير تقليد جديد في السياسة الخارجية الأمريكية يقوم على أساس الاهتمام بالتهديد الشيوعي.

وتعد عملية تطوير نسق عقدي متماسك مشكلة كبيرة بالنسبة للدول النامية. وقـد سعت إيران والهنـد إلى بلورة نسق عقـدي بالإشارة إلى فترات المجد التاريخي السالف. وبالنسبة للهند، فقد تطور تقليد جديد، وهو عدم الانحياز. وتوضح حالة



إيران كيف يمكن للدين أن يؤثر في السياسة الخارجية بحجم تأثير الأيديولوجية نفسها. فالإسلام دين عالمي، يسعى إلى تخطي حدود الدولة الوطنية من أجل توحيد جميع الشعوب، ولكن الاختلافات الوطنية حالت دون تحقيق ذلك الهدف.

وعلى الرغم من أن صانعي القرار يستطيعون التلاعب بالمعتقدات الوطنية لتبرير القرارات التي يتخذونها، إلا أن تلك المعتقدات تؤثر على القرارات أيضًا. وتؤثر المعتقدات الوطنية تأثيراً أكبر في المواقف بالغة التعقيد، والمواقف التي لا تتوافر فيها المعلومات، وحين لا تكون المصلحة الوطنية محددة بوضوح. وقد أوضحت دراسات عديدة، أجريت على اتجاهات صانعي القرار والمشرعين الأمريكيين أنه حين يتعلق الأمر بالتهديد الشيوعي، فإن القيم الأيديولوجية الأمريكية تسبق المصالح الاقتصادية؛ أما حين يتعلق الأمر بقضية حقوق الإنسان، فإن اعتبارات الأمن القومي يصبح لها الأولوية على القيم الأيديولوجية.



التعليقـــــــات

(١) نقلا عن : Mostafa Rejai, "Political Ideology: Theoretical and Comparative Perspectives," in Mostafa Rejai, ed., *Decline of Ideology* (Chicago: Aldine-Atherton, 1971), p. 5.

(٢) John D. Sullivan, "International Alliances," in Michael Haas, ed., *International Systems* (New York: Chandler, 1974), pp. 100-22.

(٣) انظر: Ole R. Holsti and John D. Sullivan, "National Linkages: France and China and Nonconforming Alliance Members," in James N. Rosenau, eds., *Linkage Politics* (New York: Free Press, 1969), pp. 147-95, for empirical evidence supporting this general pattern.

(٤) Morton Schwartz, *The Foreign Policy of the U.S.S.R.: Domestic Factors* (Belmont, Calif.: Dickenson, 1975), p. 199.

(٥) Jan F. Triska and David D. Finley, *Soviet Foreign Policy* (New York: Macmillan, 1968), pp. 119-27.

(٦) Jerry F. Hough, "The Evolution in the Soviet World View," *World Politics,* 32 (July 1980), 529.

(٧) David Forte, "The Response of Soviet Foreign Policy to the Common Market," *Soviet Studies,* 19 (January 1968), 373-87.

(٨) Marshall D. Shulman, *Stalin's Foreign Policy Reappraised* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1963).

(٩) Cecil V. Crabb, Jr., *Policy Makers and Critics* (New York: Praeger, 1976), p. 7.

(١٠) William J. Fulbright, *The Arrogance of Power* (New York: Random House, 1966).

(١١) Louis Hartz, *The Liberal Tradition in America* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1955), pp. 286, 306.

(١٢) Henry A. Kissinger, *Nuclear Weapons and Foreign Policy* (New York: Harper & Row, 1957), p. 425.

(١٣) Elliott Goodman, *The Soviet Design for a World State* (New York: Columbia University Press, 1960).

(١٤) أفضل مرجع يعبر عن وجهة النظر تلك هو: Bertram D. Wolfe, "Communist Ideology and Soviet Foreign Policy," *Foreign Affairs,* 41 (October 1962), 152-170.

(١٥) Robert L. Strasz-Hupe *et al., Protracted Conflict* (New York: Harper & Row, 1959).

(١٦) Hans Morgenthau, *A New Foreign Policy for the United States* (New York: Praeger, 1969).

(١٧) J. David Singer, "Threat Perception and the Armament-Tension Dilemma," *Journal of Conflict Resolution,* 2 (March 1958), 90-105.

(١٨) John Luckacs, *A History of the Cold War* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1961).

(١٩) F.L. Schuman, *The Cold War: Retrospect and Prospect* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1962), and D.F. Fleming, *The Cold War and Its Origins, 1917-1960* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1961).

(٢٠) Robert G. Wesson, *Why Marxixm?* (New York: Basic Books, 1976), p. 107.

(٢١) Ibid., p. 112.

(٢٢) Donald S. Zagoria, "Ideology and Chinese Foreign Policy," in George Schwab, ed., *Ideology and Foreign Policy* (New York: Cyrco Press, 1978), p. 116.

(٢٣) J.D. Armstrong, *Revolutionary Diplomacy: Chinese Foreign Policy and the United Front Doctrine* (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 238.

(٢٤) Davis B. Bobrow, Steve Chan, and John A. Kringen, *Understanding Foreign Policy Decisions* (New York: Free Press, 1979), pp. 168-69.

(٢٥) Alain Preyrefitte, *The Chinese* (Indianapolis, Ind.: Bobbs-Merrill, 1977), p. 246.

(٢٦) Nirad C. Chauduri, *The Continent of Circe* (Bombay: Jaico, 1965).

(٢٧) R.K. Karanjia, *The Mind of a Monarch* (London: George Allen and Unwin, 1977), p. 243.

(٢٨) U.S. Arms Control Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1969-1978* (Washington: A.C.D., 1980), pp. 52 and 160.

(٢٩) Rouhallah K. Ramzani, *The Foreign Policy of Iran, 1500-1941* (Charlottsville: University of Virginia Press, 1966), p. 305.

(٣٠) William H. Forbis, *Fall of the Peacock Throne* (New York: Harper & Row, 1980).





(٣١) Shahran Chubin and Sepehr Zabih, *The Foreign Relations of Iran* (Berkeley: University of California Press, 1974), p. 299.

(٣٢) A.I. Dawisha, "The Middle East," in Christopher Clapham, ed., *Foreign Policy in Developing States* (Westmead, England: Saxon House, 1977), p. 55.

(٣٣) Christopher S. Wren, "Cairo Said to Worry About Islam's Image," *New York Times,* November 12, 1979.

(٣٤) Arif Hussain, *Pakistan: Its Ideology and Foreign Policy* (London: Frank Cass, 1966), pp. 149-50.

(٣٥) Werner Levi, "Ideology, Interests, and Foreign Policy," *International Studies Quarterly,* 14 (March 1970), 1.

(٣٦) Katarina Brodin, "Belief Systems, Doctrine, and Foreign Policy," *Cooperation and Conflict,* 7, no.2 (1972), 109.

(٣٧) Gilbert A. Winham, "Complexity in International Negotiations," in Daniel Druckman, ed., *Negotiation: Social-Psychological Perspectives* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1977), p. 364.

(٣٨) Robert W. Tucker, *The Inequality of Nations* (New York: Basic Books, 1977), p. 24.

(٣٩) Robert A. Bernstein and William W. Anthony, "The ABM Issue in the Senate, 1968-70," *American Political Science Review,* 68 (September 1974), 1198-1206.

(٤٠) Wayne Moyer, "House Voting on Defense: An Ideological Explanation" in Bruce M. Russett and Alfred Stepan, eds., *Military Force and American Society* (New York: Harper & Row, 1973), pp. 106-41.

(٤١) Bruce M. Russett and Elizabeth C. Hanson, *Interest and Ideology: The Foreign Policy Beliefs of American Business* (San Francisco: Freeman, 1975).

(٤٢) Richard W. Cottam, *Foreign Policy Motivation* (Pittsburgh, Pa.: University of Pittsburgh Press, 1977), p. 87.

(٤٣) Ibid., p. 88.









الفصل الخامس

عملية صنع القرار

تتأثر السياسة الخارجية بعوامل أخرى بالإضافة إلى المعتقدات والأوضاع الاجتماعية، لأن تلك السياسة لابد أن تصنع في إطار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره عليها. فالعقائد الوطنية والأوضاع الاجتماعية تؤثر على صياغة أهداف السياسة الخارجية وعلى بلورة نظرة نخبة السياسة الخارجية الكلية إلى العالم الخارجي. ولكي تتحقق تلك الأهداف لابد من أن تبنى القرارات على أساس الانتقاء من بين خيارات معينة. وتؤثر طريقة صنع القرارات ونوعية المشاركين في صنعها على مضمون الخيارات المتبناة. ولذلك سنعالج في هذا الفصل العوامل الداخلية المحددة للسياسة الخارجية، مع التركيز على تأثير الأوضاع المؤسسية، والفاعلين الداخليين على إدارة السياسة الخارجية ومضمونها. وسنبدأ بمقارنة أثر الهياكل الديمقراطية والتسلطية على السياسة الخارجية.

الهياكل الديمقراطية في مواجهة الهياكل التسلطية

انتقد عدد من الكتاب الطرق الديمقراطية في السياسة الخارجية، على أساس أنها أقل فاعلية من الطرق التسلطية. فعلى سبيل المثال، أوضح دي توكفيل أن الإدارة الفعالة للشؤون الخارجية تتطلب السرية والتخطيط والمثابرة، وهذه القيم لا تتوافر إلا في النظم التسلطية.(١) كذلك انتقد والتر ليبمان العملية الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية بدعوى أن الجماهير ليس لديها الدراية الكافية بشؤون السياسة الخارجية، وتسعى دائمًا لاتباع الطريق السهل للتخلص من الأوضاع التي تتطلب تفكيرًا وتصرفًا حاسمًا.(٢) وانتقد ريموند آرون أيضًا الديمقراطية في عملية صنع القرار لأنها تؤدي إلى الشلل وما يصاحبه من عدم القدرة على التصدي للمشكلات الملحة.(٣)



وإذا نظرنا إلى مدى فعالية السياسة الخارجية وكفاءتها، نجد أن هناك عدة أسباب تؤدي بنا إلى توقع فعالية الهيكل التسلطي في مجال السياسة الخارجية. فمن ناحية، ينتج الهيكل التسلطي قرارات سريعة، نظرًا لأنه لا يستجيب للضغوط العامة، ولأنه يضم عادة عددًا محدودًا من الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، تقل عملية المساومة داخل هذا الهيكل، لأن بإمكانه تخطي المعارضة أو قمعها من داخل الجهاز البيروقراطي لصنع القرار.

من ناحية ثانية، تزداد فعالية الهيكل التسلطي وكفاءته لأنه يضمن الإذعان لقرارات السياسة الخارجية. فالهيكل التسلطي يقوم على مبدأ التسلسل الواضح في القيادة، ومن ثم فإن جزاء عدم الإذعان قد يكون شديدًا. فمن النادر أن نجد في دولة تسلطية، كالاتحاد السوفيتي، حالة مشابهة لعدم تنفيذ المرؤوسين أوامر الرئيس كيندي بإزالة الصواريخ القاذفة متوسطة المدى من تركيا قبل عدة أشهر من أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر ١٩٦٢م. وقد أثر عدم تنفيذ القرار المشار إليه بصورة سلبية على السياسة الخارجية الأمريكية، لأنه أعطى الاتحاد السوفيتي مبررًا لوضع صواريخ في كوبا كعقاب لوضع الولايات المتحدة صواريخ مشابهة قرب حدود الاتحاد السوفيتي.

من ناحية ثالثة، تمكن مركزية عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، التي يتميز بها الهيكل التسلطي، من تشكيل جبهة موحدة في مجال السياسة الخارجية. وعلى العكس من ذلك، يصعب على الهيكل الديمقراطي أن يشكل مثل تلك الجبهة لأنه يتميز بالطابع التعددي. وربما أدى ذلك إلى الإضرار بالمصلحة الوطنية، خاصة حين تحاول الدولة أن تقدم رادعًا يتمتع بالمصداقية، أو حتى وعدا بمكافأة، حيث يعمد بعض العاملين في صياغة السياسة الخارجية، إلى إعاقة تنفيذ مثل تلك السياسة.

وفي الوقت نفسه يتمكن الهيكل التسلطي من ضمان تمثيل خارجي قوي لسياسته الخارجية، فيعزز من ثم من الثقة في الرسالة التي يوجهها إلى الآخرين. كذلك يتمتع هذا الهيكل بميزة رابعة، وهي أنه يستطيع أن يتبع سياسة خارجية قابلة للتكيف بحيث



تستجيب للأوضاع المتغيرة، لأن الهيكل التسلطي أقل تقيدًا بآراء الجماهير، وبجماعات المصالح، كما أنه ليس بحاجة إلى مواكبة التغير في اتجاهات النخبة أو الجماهير. ففي حين وجد الرئيس فرانكلين روزفلت نفسه مقيدًا في تنفيذ رغبته أن تقف الولايات المتحدة إلى جانب القوى الأوروبية قبل الحرب العالمية الثانية، وفي حين شعر عدد من الرؤساء الديمقراطيين، الذين أرادوا إقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية قبل مبادرة الرئيس نيكسون في عام ١٩٧٢م، بأن المعارضة الشعبية تعوق تحقيق ذلك الهدف، نجد أن الاتحاد السوفيتي قد تمكن من تغيير سياسته الخارجية تمامًا دون أثر داخلي يذكر، كما هو الحال بالنسبة لتصريح خروشوف المتعلق بالتعايش السلمي مع الرأسمالية، الذي أعلنه في مؤتمر الحزب الشيوعي العشرين في عام ١٩٥٦م.

أما الميزة الخامسة للهيكل التسلطي فهي القدرة على اتباع سياسات متناقضة في وقت واحد، إن كان ذلك يؤدي إلى تحقيق هدف ما في السياسة الخارجية. وقد اشتكى جيمس شليسنجر خلال فترة عمله وزيرًا للدفاع من أنه بعكس الولايات المتحدة، «فإن الاتحاد السوفيتي مجتمع مغلق لايجد صعوبة في اتباع سياسة الانفراج وتقوية قدراته الدفاعية في الوقت نفسه.»(٤) أما في النظام الديمقراطي فحين تزيد الدعاية لسياسة الانفراج يصعب من الناحية الأخرى إقناع الشعب بضرورة زيادة الإنفاق على التسليح.

وتستمد معظم ميزات النظم التسلطية هذه من حرية التصرف التي تتمتع بها تلك النظم، نظرًا إلى حاجتها المحدودة للاستجابة لمطالب الشعب وجماعات المصالح. ولكن قد يبالغ المرء في تحديد حجم المرونة التي يتمتع بها الدكتاتوريون في عملية صنع السياسة الخارجية. فعلى الرغم من محدودية النخبة التي تقوم بهذه العملية في النظم التسلطية، إذا قورنت النخبة نفسها في النظم الديمقراطية، إلا أن الخبراء لاحظوا أن خلافات مماثلة لتلك التي تجري في العملية السياسية في المجتمع الديمقراطي قد ظهرت داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي وبين أجنحة البيروقراطية وجماعات المصالح.

وربما يكمن عجز النظام التسلطي في أنه قد لا يستطيع تطوير سياسات ابتكارية، وذلك بسبب مركزية السلطة، والنزعة نحو اضطهاد أصحاب الآراء المخالفة له، ولأن النظم التسلطية تخلق في العادة رجالاً مطيعين، يقبلون كل ما يشتهيه الدكتاتور (أو أي شيء يعتقد التابع أن الدكتاتور يرغب فيه). ولذلك فإن روح المبادرة تنعدم في مثل ذلك النظام، ولا توجد فرصة لاكتشاف بدائل متعددة. كذلك فإن الاعتماد على هياكل شديدة المركزية، بتأكيدها على السرية والعزلة عن النقد الخارجي، يضيع فرصة اكتشاف الآراء الجديدة والحصول على معلومات جديدة. ولذلك فإن النظام التسلطي يميل في سياسته الخارجية إلى الاعتماد على الأحداث السابقة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الثانوية، حين يكون صانع القرار المركزي مشغولاً بقضايا أخرى، ويكون صانع القرار الثانوي مفتقرًا إلى سلطة اتخاذ القرار، مما يؤدي إلى جمود السياسة الخارجية.

ويقدم والتز أسبابًا أخرى لعدم تميز النظم التسلطية عن النظم الديمقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية، منها أن النظم التسلطية لا توفر آلية للخلافة السياسية، كما أنها لا تمتلك حصانة معينة ضد ضغوط جماعات المصالح، وتتميز بقلقها الدائم على مصيرها السياسي من عواقب السياسة المتبعة. ولذلك، فقد استخلص والتز أن «الديمقراطيات لا تتمتع بالنجاح الباهر الذي قد تجلبه التصرفات الجريئة المعدة سرًا والمنفذة بقوة. ولكن نتيجة لإعداد العدة للعمل، ولخضوع مضمون السياسة لمناقشات مستفيضة، فإن احتمال تعرضها لفشل ذريع يقل إلى حد كبير.»[٥]

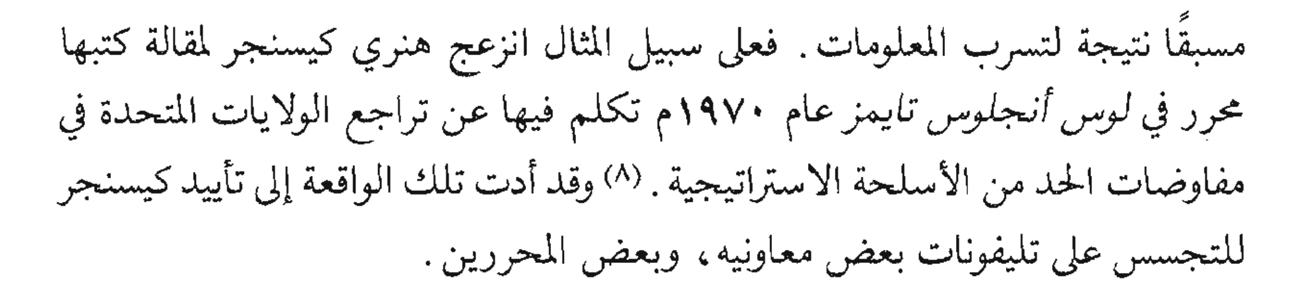
وقد أجريت بعض الدراسات الإمبيريقية للكفاءة والفعالية النسبية لكل شكل من أشكال النظم المذكورة. فقد اهتم بتلر وتايلور بأثر تباين هياكل صنع القرار على اتساق السياسة الخارجية، وعلى مدى تكيفها مع الأوضاع المتغيرة.[٦] وبناء على نتائج البيانات التي جمعت بواسطة مشروع كريون في جامعة أوهايو، والتي شملت ما يقرب من اثنتين وثلاثين دولة خلال الفترة من ١٩٥٩-١٩٦٨م، وجدا أن النظم الديمقراطية قد أظهرت اتساقًا أكبر في سياستها الخارجية، كما أنها كانت أكثر قدرة على التكيف مع



المتغيرات الجديدة في النسق الدولي من النظم التسلطية. وتوصل الباحثان إلى النتيجة نفسها عندما بحثا في حجم ومستوى تطور الدولة، اللذين يعتقد بأنهما يؤثران في اتساق سياسة الدولة الخارجية وتكييفها. وقد توصلت دراسة أخرى في إطار مشروع كريون إلى نتائج مماثلة. فقد تبين أن القيود التشريعية على النظام السياسي تفسر إلى حد بعيد حركته في مجال السياسة الخارجية واتباعه سياسة خارجية حذرة، أقل توسعًا وأقل فجائية من النظم التي لا تخضع لتلك القيود.(٧)

وبالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالاتساق، والتكيف، والكفاءة العامة في مجال صنع السياسة الخارجية، يؤكد الدارسون أن النظم التسلطية أكثر قدرة على الاحتفاظ بسرية موقفها التفاوضي، وأكثر كفاءة في مجال المفاوضات الدولية. فمن ناحية يؤدي الضغط الديمقراطي الرامي إلى إعلان مواقف صانع السياسة الخارجية في المفاوضات، إلى خلق قيود على قدرة صانع القرار إعطاء التنازلات، أو إلى إجباره على رفض مشروع اتفاق يشعر أن الرأي العام قد يرى فيه كثيراً من التنازلات. وعلى سبيل المثال، فإن موقف الولايات المتحدة التفاوضي من مشروع معاهدة حظر التجارب النووية في أوائل الستينات، قد تأثر سلبيًا بانتقادات المعارضة الداخلية لموقف الولايات المتحدة. فقد رأت المعارضة أن تحول الولايات المتحدة من المطالبة بإنشاء ٢٠ مركزًا للتفتيش إلى إنشاء ٦ مراكز فقط، مقابل مطالب الاتحاد السوفيتي التي تراوحت ما بين عدم إنشاء مراكز للتفتيش وإنشاء ٣ مراكز فقط، يمثل تراجعًا أمريكيًا أمام الاتحاد السوفيتي. ويتمتع المفاوضون السوفييت بمرونة أكثر في عملية التفاوض، لتمكنهم من المحافظة على سرية تنازلاتهم، بالإضافة إلى عدم اضطرارهم إلى الاستجابة لمطالب الرأي العام، أو البرلمان، أو جماعات المصالح. ويمكن للاتحاد السوفيتي من خلال تلك المرونة، اتباع سياسة توفيقية، وفي الوقت ذاته يمكن له اتباع سياسة غير مرنة حين يرى أنها تخدم مصالحه.

ومن ناحية أخرى، فإن المشكلة الأساسية التي يواجهها النظام الديمقراطي في تحقيق أهدافه التفاوضية هي احتمال وصول خطة التفاوض الاستراتيجية إلى العدو



مسبقًا نتيجة لتسرب المعلومات. فعلى سبيل المثال انزعج هنري كيسنجر لمقالة كتبها محرر في *لوس أنجلوس تايمز* عام ١٩٧٠م تكلم فيها عن تراجع الولايات المتحدة في مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية.(٨) وقد أدت تلك الواقعة إلى تأييد كيسنجر للتجسس على تليفونات بعض معاونيه، وبعض المحررين.

وهناك اختلاف كبير في الرأي حول ما إن كانت الديمقراطيات أقل عدوانية من النظم التسلطية في سلوكها السياسي الخارجي أم لا، فقد رأى البعض أن النظم التسلطية أكثر استعدادًا وقدرة على الشروع في الحروب، وذلك لعدة أسباب أهمها أنه يمكن لتلك النظم حشد قوة عسكرية كبيرة، كما أنها أميل إلى اتباع سلوكيات متطرفة وإلى التورط في الحروب لأسباب اقتصادية، هذا بالإضافة إلى أنها تتمتع بالمقدرة على انتهاز المواقف وإعلان الحروب دون موافقة الشعب.(٩) لكن ذلك لا يعني أن النظم الديمقراطية أميل إلى السلام من النظم التسلطية. فقد قيل إن أثينا الديمقراطية تورطت في غزوات خارجية أكثر من منافستها التسلطية إسبرطة. وعلى الرغم من انتشار الروح العسكرية في المجتمع الياباني، فقد عاش اليابانيون قرونًا طويلة في عزلة. كذلك فإن يوغوسلافيا تحت حكم تيتو، وأسبانيا تحت حكم فرانكو كانتا مسالمتين في علاقاتهما الخارجية، بينما اتبعت النظم الديمقراطية ــ كبريطانيا وفرنسا ــ سياسات إمبريالية، خاصة خلال القرن التاسع عشر. ويذكرنا لوارد أن بريطانيا وفرنسا لم تتبعا سياسات توسعية لأنهما من الدول الديمقراطية، ولكن تزايد مستوى الرفاهية الاقتصادية، والتجارة وروح المغامرة، ربما زاد من تطور الدولة الديمقراطية، ومن الرغبة في التوسع في الوقت نفسه.(١٠)

وتتباين نتائج الدراسات الإمبيريقية حول العلاقة بين النظم الديمقراطية والتسلطية والصراع الخارجي. فقد توصل كونسي رايت من دراسته عن الحرب ــ التي شملت القرون الستة الماضية ــ إلى أن النظم الديمقراطية أكثر ترددًا في دخول حرب، ولكنها بمجرد أن تدخل حربًا فإنها تقاتل بشراسة تعادل أو تزيد على شراسة النظم التسلطية.(١١) وربما يعود ذلك التردد إلى خوفها من قيام حزب معارض بإثارة حماسة





الشعب ضد تلك الحرب، خاصة إذا كان هناك إحساس بأن الحرب ستكون طويلة وغير حاسمة. ويشبه ذلك الموقف حالة صانعي القرار في الشركات، حيث إن المساهمين عادة ما يكونون أكثر استعدادًا لمعاقبتهم نتيجة الفشل في اتخاذ القرارات المناسبة، أكثر من ميلهم إلى مكافأتهم على اتخاذ القرارات المناسبة.(١٢) ولذلك، فقد افترض رست ومونش أن الحكومات الديمقراطية أقل استعدادًا للدخول في حرب، لأن وجود تلك الحكومات في السلطة قد يصبح مهددًا إن امتد أمد الحرب، كما حدث في حربي كوريا وفيتنام. بيد أن اختباراتهما الإمبيريقية لم تؤكد صحة هذا الفرض.

ووجدت عدة دراسات كمية أخرى أن الحكومات الديمقراطية أقل ميلاً إلى التورط في سلوك صراعي خارجي من النظم التسلطية، كما سبق القول في الفصل السابق. ومن ذلك تحليل هاس لبيانات مجموعة من الدول خلال الفترة من عام ١٩٠٠م حتى عام ١٩٦٠م، ودراستان قام بهما سالمور شملت تحليل بيانات عن عدد من الدول تغطي الفترة ١٩٠٠-١٩٦٠م، وتوصلتا إلى أن النظم الديمقراطية أكثر تعاونًا وأقل نشاطًا في المجال الخارجي من النظم غير الديمقراطية. وأظهر تحليل ولكنفيلد، أن صانعي القرار في النظم الديمقراطية قلما يلجأون إلى افتعال صراع خارجي لصرف أنظار الشعب عن المشكلات الداخلية.(١٣)

ومن ناحية أخرى، وجدت دراسة أجريت لسبع وسبعين دولة في الفترة ما بين عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٧م، أنه ليست هناك علاقة بين درجة الشمولية والسلوك الصراعي الخارجي.(١٤) وقد اكتشف روزناو وهوجارد ــ باستخدام بيانات جمعت من جريدة *النيويورك تايمز* للفترة من ١٩٦٦ - ١٩٦٩م - أن هناك علاقة إيجابية بين الهياكل الديمقراطية وبين السلوك الصراعي.(١٥) كما وجدت دراستان استخدمتا بيانات عن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أن الديمقراطيات لم تكن أكثر ميلاً للسلم أو أكثر حبًا للحرب من الدول الأوتوقراطية.(١٦)

وربما يعود ميل الدول الديمقراطية نحو الاتجاهات السلمية إلى أن القيم الديمقراطية تنمي الاعتقاد بأهمية الحلول الوسط، والتي تطبق بعد ذلك في المجال

الدولي. وقد تأكد الاتجاه التوفيقي للنظم الديمقراطية في دراسة أخرى انتهت إلى أن النظم السياسية الديمقراطية، تفضل اللجوء إلى المحاكم الدولية والمنظمات الدولية العامة أكثر من النظم غير الديمقراطية.(١٧) وكذلك قلما تلجأ النظم الديمقراطية إلى التصرفات غير الإنسانية أو غير الأخلاقية. وقد لاحظ بريجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي كارتر لشؤون الأمن القومي، أنه من العسير حدوث تناقض بين المعايير الأخلاقية للمجتمعات الديمقراطية وبين سلوكها الخارجي، لأن الاتصال الجماهيري غالبًا ما يكشف هذا التناقض ويحجب تأييده عن مثل تلك السياسات.(١٨) وكل ما يحتاجه المرء هو أن ينظر إلى السخط الشعبي في الولايات المتحدة في حالة الكشف عن دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في مؤامرات اغتيال الزعماء الأجانب. وكذلك فإن الاتجاه الليبرالي الديمقراطي يدفع بصانع القرار إلى عدم اللجوء إلى أساليب المقاطعة الغذائية والحصار الاقتصادي كوسائل لتنفيذ السياسة الخارجية، إلا في حالة الضرورة القصوى.

ولبيان أثر الهياكل السياسية الداخلية على السياسة الخارجية، يجب علينا أن ندرس تلك الهياكل بشيء من التفصيل. وسنفعل ذلك بالنظر أولاً إلى الهياكل الفيدرالية والاتحادية، وبعدها نناقش أثر السلطتين التنفيذية والتشريعية والمجموعات البيروقراطية في عملية صنع القرار. وسندرس أيضًا دور المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والرأي العام.

الهياكل الاتحادية والموحدة

تختلف درجة مركزية هياكل صنع القرار من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال هناك فارق أساسي بين الهياكل السياسية الموحدة ــ كتلك التي توجد في معظم الدول الأوروبية (باستثناء سويسرا) والهياكل الاتحادية ــ كتلك التي توجد في كندا، والولايات المتحدة، ونيجيريا، واستراليا. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي دولة اتحادية من الناحية الشكلية، بل إن ستالين ذهب في عام ١٩٤٥م إلى حد تعديل الدستور السوفيتي بإعطاء الست عشرة جمهورية حق السيطرة على سياساتها الخارجية على أمل

أن يحصل الاتحاد السوفيتي على ستة عشر مقعدًا في الأمم المتحدة، فإن عملية صنع السياسة الخارجية السوفيتية تتم في إطار شديد المركزية. وقد حقق هذا التصرف من ستالين نتيجة إيجابية لصالح الاتحاد السوفيتي، حيث حصل الاتحاد السوفيتي نتيجة لتسوية يالتا على مقعدين لأوكرانيا وبيلو روسيا بالإضافة إلى مقعده الأساسي. ولم يتوقع أحد أن يفعل الرئيس فرانكلين د. روزفلت إلا الشيء نفسه بعد أن طالب بثمانية وأربعين مقعدًا للولايات الأمريكية في الأمم المتحدة.

أما في مجال سياسة الأمن الوطني، فليس هناك فارق بين النظام الاتحادي والنظام الموحد، حيث إن السلطة المركزية هي التي تصوغ تلك السياسة. وعلى الرغم من أن الحكومة المركزية في الولايات المتحدة تسمح للولايات بتكوين حرس وطني خاص، إلا أن للحكومة المركزية حق استخدامه في أي وقت تشاء.

أما في مجال السياسة التجارية، فإن النظم الاتحادية تختلف عن النظم الموحدة. ففي أستراليا وكندا، ترسل المقاطعات مبعوثيها إلى الخارج لتطوير مصالحها الاقتصادية الإقليمية، كما أن الولايات الأمريكية ترسل بعثات تجارية إلى الخارج بحثًا عن مصالحها الخارجية الخاصة.

ويزداد الضغط في النظم الاتحادية من أجل مشاركة الأقاليم في الشؤون الخارجية، خاصة في تلك النظم التي تلعب فيها الاختلافات العرقية دورًا مهمًا. ومن أمثلة ذلك كندا، حيث توجد مقاطعة ناطقة بالفرنسية (كيبيك) بجانب المقاطعات الناطقة بالإنجليزية، وكذلك نيجيريا حيث حاولت قبيلة الإيبو إقامة دولة منفصلة في إقليم بيافرا. وقد ازدادت الاختلافات بين الأقاليم النيجيرية إلى حد أن بعض الحكومات الإقليمية كانت تعلن عن تصريحات سياسية خارجية تتناقض مع السياسة الخارجية للحكومة المركزية. فعلى سبيل المثال أعلن رئيس وزراء المقاطعة الشمالية أن «دولة إسرائيل لا وجود لها،» رغم وجود سفارة إسرائيلية في لاجوس. وفي عام ١٩٦١م زار رئيس وزراء المقاطعة الشرقية نيودلهي وأعلن تأييده لمنظمة التضامن الأفرو آسيوي التي تعارضها الحكومة المركزية.[١٩]

وتزيد التركيبة الاتحادية من عدم استطاعة الدولة السيطرة على شؤونها الخارجية . ففي عام ١٩٦٧م، أدلى شارل ديجول حين زار مقاطعة كيبيك الناطقة بالفرنسية، بتصريحات رسمية مؤيدة لانفصال مقاطعة كيبيك عن كندا. كذلك حاولت الولايات المتحدة أن تستغل النظام الاتحادي في البرازيل لعرقلة سياسات حكومة جولارت اليسارية، وذلك بتقديم معونات مباشرة إلى حكام الولايات المعارضين لسياساته. (٢٠)

السلطة التنفيذية

سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية، اتحادية أو موحدة، فإن السلطة التنفيذية، باحتوائها أهم صانعي القرار ـ كالرئيس، أو رئيس الوزراء ـ تلعب الدور الرئيس في عملية صنع السياسة الخارجية. ويتضح دور السلطة التنفيذية في النظم التسلطية بصفة خاصة. ففي تلك النظم ينحصر دور الهيئة التشريعية ـ إن وجدت ـ في الموافقة الشكلية على القرارات التي يتخذها القادة التنفيذيون، كما هو الحال بالنسبة لمجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفيتي، الذي يجتمع مرة واحدة لعدة أيام في السنة. وحتى في المجتمعات الديمقراطية فإن هناك عدة عوامل تؤدي إلى إعطاء السلطة التنفيذية مرونة أكثر في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، ومن هذه العوامل:

١ ـ أدى تزايد أهمية الشؤون الدولية، ومناخ الأزمات الدولية الدائمة، إلى تزايد الحاجة إلى مركزية عملية السياسة الخارجية.

٢ ـ أدى تقدم وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة إلى مشاركة صانعي القرار المركزيين مباشرة في عملية السياسة الخارجية عن طريق اجتماعات القمة واستخدام خطوط الاتصال المباشرة كالتليفون أو القمر الصناعي. وهذا بدوره أدى إلى تقلص دور الدبلوماسيين بحيث أصبحت مهمتهم تقتصر على نقل الرسائل.

٣ ـ يمكن للسلطة التنفيذية أن تلعب دورًا بارزًا في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها نظرًا لما يتوافر لديها من قنوات اتصال ممتازة. فالممثلون السياسيون



والعسكريون والاقتصاديون للدولة في الخارج يقدمون تقارير مباشرة لرؤسائهم في السلطة التنفيذية. ولكن تقل قدرة السلطة التشريعية على الحصول على معلومات مستقلة بسبب صغر حجمها وضآلة مواردها.

٤ ـ يمكن لشخص واحد ـ كرئيس الهيئة التنفيذية ـ أن يرسم السياسة بصورة أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان.

٥ ـ يتطلب التعامل مع المشكلات الدولية تدخل العديد من الوحدات البيروقراطية ذات المكانة المتساوية في الغالب. ونظرًا لعدم استطاعة أي منها السيطرة على الوحدات الأخرى، فإن المستويات العليا من السلطة التنفيذية تتدخل للبت في تلك المشكلات.

٦ ـ تحبذ التقاليد أن يكون للسلطة التنفيذية دور قوي في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، لأن الشعب لا يهتم كثيرًا بقضايا السياسة الخارجية، وليس على دراية بها، لذلك فإنه غالبًا لا يكون للهيئة التشريعية دور في قضايا السياسة الخارجية. بيد أن دورها قد بدأ في الزيادة منذ أن اتضحت العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والرفاهية الاقتصادية للدول.

تختلف السلطات التنفيذية في طريقة صنع قرارات السياسة الخارجية. وربما يعود ذلك إلى شخصية الفرد الذي يتولى منصب رئاسة السلطة التنفيذية، فبعض القادة يبدي اهتمامًا أكبر بالشؤون الدولية، كما أن هيكل عملية صنع القرار في النظام الرئاسي يختلف عن نظيره في النظام البرلماني.

ويختلف الدارسون حول ما إن كان النظام البرلماني أو النظام الرئاسي أفضل بالنسبة لرسم سياسة خارجية متسقة ومترابطة. فبعض الدارسين يرى أن النظام الرئاسي أكثر قدرة على رسم تلك السياسة بسبب انتظام الانتخابات واستمرارية

السياسة. فرئيس السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي يضمن بقاءه في منصبه لمدة أربع سنوات على الأقل، وهو لا يخشى السلطة التشريعية لأنها لا تستطيع أن تسحب الثقة منه. ومع ذلك فإن هناك كثيراً من العوامل التي تؤدي إلى استمرار السياسة في النظام البرلماني. أول هذه العوامل هو وجود أحزاب سياسية على درجة كبيرة من الانضباط. وبما أن رئيس الوزراء يتمتع بأغلبية برلمانية، فإنه يستطيع الاعتماد على التأييد البرلماني المستمر للسياسات التنفيذية ولا يحتاج إلى تعديلها لأنه يضمن عدم رفضها في البرلمان.

ثانيًا، يتميز النظام البرلماني بالاستمرار البيروقراطي. فتغير الوزارة لا يؤدي إلى تغيير الموظفين المدنيين، إذ أنهم يستمرون في أداء وظائفهم في ظل الوزارة الجديدة. أما في النظام الرئاسي، فحين يتغير الرئيس، يتغير معظم الموظفين الحكوميين، مما يعوق استمرارية السياسة. كذلك يقدم السفراء استقالاتهم حين يصل رئيس جديد إلى السلطة.

ثالثا، مما يساعد على استمرار السياسة الخارجية في النظام البرلماني أن رؤساء الوزارة ينتخبون بعد أن يكونوا قد أمضوا فترة طويلة في خدمة الحزب. وفي معظم الحالات، لا يرقى إلى المناصب العليا إلا أولئك الذين تتوافر لديهم القدرة والعزم على الالتزام بالخطوط العريضة للحزب الحاكم. ويصبح من الصعب في النظام البرلماني أن يصبح المرء رئيسًا للوزارة عن طريق حملة انتخابية كتلك التي قام بها جيمي كارتر في عام ١٩٧٦م. والاستثناء الوحيد الذي قد يحدث لا يكون إلا خلال فترات الطوارىء الداخلية الحادة، كما حدث أثناء تولي تشرشل للسلطة بعد الفشل الذريع الذي منيت به سياسة تشامبرلين الاسترضائية لهتلر.

وعلى الرغم من تفضيل البعض للنظام البرلماني بالنسبة لاستمرار السياسة الخارجية، فإن الدراسة الإمبيريقية الوحيدة التي ألقت الضوء على الموضوع استنتجت أنه في الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٨م كانت النظم الرئاسية أكثر ميلاً إلى الاستمرار في مجال السياسة الخارجية من النظم البرلمانية. وبلغ التغيير أقصاه عندما تغيرت الحكومات

بوسائل غير قانونية.[٢١] وربما يرجع ذلك إلى أن بعض النظم البرلمانية التي شملتها الدراسة تعرضت لتقلبات متعاقبة، كما كان الوضع بالنسبة لإيطاليا بعد الحرب، حيث لم يتعد متوسط عمر الحكومة سنة واحدة.

وقد توصل والتز، بعد عقد مقارنة بين بريطانيا والولايات المتحدة، إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة بنظامها الرئاسي تتمتع بعدة مزايا تمكنها من تطوير سياسة خارجية مبدعة وقابلة للتكيف.[٢٢] ففي بريطانيا ذات النظام البرلماني تتوزع السلطة بين رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، والحزب. ونظرًا لتوزع السلطة بهذا الشكل، فإن الحكومة البريطانية تعمد إلى تجنب المشكلات، وتسعى إلى تحقيق اتفاق عريض حولها، وعادة ما يلقي اللوم على رئيس الوزراء في حالة حدوث أي فشل في مجال السياسة الخارجية، مما قد يؤدي إلى سحب الثقة من الحكومة في البرلمان. أما في النظام الأمريكي، فإنه يصعب تحديد الخطأ، لأن الناخب الأمريكي لا يستطيع أن يحدد المسؤول عن الخطأ. ويضيف والتز أن التركيبة التنافسية بين مراكز القوى في النظام الأمريكي تشجع على الابتكار وظهور القيادات النشيطة، وعلى اتخاذ المخاطرات. وعلى العكس من ذلك تعاني السياسة الخارجية البريطانية من البطء الشديد في التكيف مع الأوضاع المتغيرة، وصعوبة التصرف حيال المشكلات العويصة. وفي حين اتجه البريطانيون إلى التعتيم على قضايا سياستهم الخارجية، اتجه الأمريكيون إلى إظهار الخلافات ومواجهة المشكلات بصورة مباشرة لحلها.

وهناك إجماع على أن الهيئة التشريعية، سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، تلعب دورًا محدودًا في عملية صنع السياسة الخارجية. وعلى الرغم من الاختلافات بين الدول، فإن السلطات التشريعية، في المجتمعات الديمقراطية على الأقل، تشترك في إقرار المعاهدات وتعيين المسؤولين عن السياسة الخارجية. وتلعب السلطات التشريعية دورًا مهمًا في رسم الميزانية، وتشترك في قرار إعلان الحرب، ولكن الاتجاه الغالب في معظم الدول يميل إلى زيادة قوة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وغيرها من الهيئات.

ويتضح المركز المتميز للسلطة التنفيذية مقارنة بالسلطة التشريعية في الولايات المتحدة، حيث تضطلع السلطة التنفيذية بمهمة رسم السياسة الخارجية. وفي تحليل لاثنين وعشرين قرارًا من قرارات السياسة الخارجية المهمة في الفترة ما بين عام ١٩٣٠ و١٩٦١م، تبين أن ثلاثة منها فقط نشأت من الكونجرس، وكان تأثير الكونجرس أكبر من تأثير السلطة التنفيذية في ست حالات فقط.(٢٣) ولم تغير محاولة الكونجرس إعادة التوازن بالموافقة على «قانون سلطات الحرب» في عام ١٩٧٣م من هذا الوضع شيئًا، لأن الرئيس مازال يحتفظ بسلطة استخدام القوة العسكرية دون الحاجة إلى موافقة الكونجرس، وإن لم يوافق الكونجرس على استخدام القوة العسكرية، أمكنه أن يستخدم سلطته المالية، ولكن متى ما أرسل الرئيس القوات إلى الخارج يصبح أثر السلطة التشريعية قليل الفاعلية.

غير أن الدراسات المتاحة لا تؤيد الفرض القائل إن السلطة التنفيذية قد أنهت دور الكونجرس في مجال السياسة الخارجية. ففي تحليل لتعهدات السياسة الخارجية المعلنة في الفترة من عام ١٩٤٦م حتى عام ١٩٧٢م، تبين أن هناك ستة آلاف اتفاقية دولية اتخذ ٧٪ فقط منها شكل اتفاقيات تنفيذية لم تتطلب موافقة الكونجرس.(٢٤)

يبدو أن للسلطة التشريعية في النظم البرلمانية تأثيرًا محدودًا في عملية صنع السياسة الخارجية مقارنة بدور الكونجرس. ذلك أن السلطة في النظم البرلمانية تتركز في مجلس الوزراء. فعلى سبيل المثال يقل الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية في المناقشات البرلمانية في فرنسا وبريطانيا، ويمثل حجم الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية أقل من ٥٪ من المناقشات في الجمعية الوطنية الفرنسية، وحوالي ٥٪ من الأسئلة المطروحة في مجلس العموم البريطاني.(٢٥) وعلى الرغم من تمتع البرلمان بسلطة إلزام رئيس الوزراء أو وزرائه العاملين في ميدان السياسة الخارجية بالإجابة على الأسئلة التي يطرحها الأعضاء، فإن أثر تلك السلطة محدود، خاصة إن كان رئيس الوزراء يتمتع بأغلبية قوية. ولعل النفوذ الوحيد الذي يملكه البرلمان في مواجهة السلطة التنفيذية يكمن في قدرته على سحب الثقة من الحكومة، ولكن هذا الإجراء ربما يؤدي

إلى حل البرلمان، مما يضطر أعضاؤه إلى خوض معركة انتخابية جديدة، هم في غنى عنها. وإن كانت أزمات السياسة الخارجية قد ساهمت في الإطاحة بالحكومات في الماضي، فإن تلك التغيرات كانت محصورة غالبًا في تغيير أعضاء الوزارة، في حين ظلت السياسة الحزبية على ماهي عليه، كما حدث حين حل تشرشل محل تشامبرلين بعد ميونخ، وحين تولى ماكميلان السلطة خلفا لإيدن بعد أزمة السويس في عام ١٩٥٦م.

البيروقراطية

تشمل السلطة التنفيذية، بجانب الرئيس ومستشاريه، عددًا من البيروقراطيين يشترك عدد منهم في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها. وقد تزايد الاهتمام بالدور الذي يلعبه البيروقراطيون في عملية صنع السياسة الخارجية حتى أن بعض الدارسين يعدهم بمثابة المخططين الرئيسين للسياسة الخارجية ونظرًا لمحدودية فترة حكم رئيس السلطة التنفيذية ومستشاريه، فإن عليهم الاعتماد على البيروقراطية للتزود بالنصائح ولتطوير السياسة الخارجية وتنفيذها. ولأن البيروقراطية تمتلك المهارات الأساسية للتعامل مع الحكومات الأجنبية فإنه يصبح من الضروري الرجوع إليها في رسم تلك السياسة. وزيادة على ذلك، تقوم البيروقراطية بجمع المعلومات، وتحديد المعلومات التي ترفع إلى المستويات العليا.

وإن لم تكن الخبرة، والتجربة، والتحكم في المعلومات كافية لإعطاء البيروقراطية دورًا مهمًا في عملية صنع القرار، فإن أهميتها تزداد في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية. فالبيروقراطيون هم الذين ينفذون السياسات. وربما لا تنفذ السياسات التي يتخذها صانع السياسة الخارجية نتيجة التسويف، أو عدم الإصغاء للتعليمات، أو التخريب المتعمد للسياسات، وعادة ما يكون الرئيس مشغولاً بقضايا أخرى. ومن ثم يعجز عن مراقبة تحركات البيروقراطيين المكلفين بتنفيذ القرار. ومن أمثلة ذلك؛ انزعاج الرئيس كينيدي حين سمع أن قراره الخاص بسحب الصواريخ من تركيا لم ينفذ. ولذلك فقد نصح الرئيس ترومان خليفته أيزنهاور بأنه لا يكفي إصدار القرارات لكي تنفذ تلك القرارات. وكان ترومان بذلك يشير إلى اختلاف خلفية أيزنهاور العسكرية التي تتسم بالإذعان والطاعة وتنفيذ أوامر الرؤساء، مع الخبرة العملية لصنع السياسة الخارجية.

وربما يكون من المفيد قبل تقويم دور البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية، تحليل بعض خصائص البيروقراطية المعاصرة. إن أكثر تلك الخصائص وضوحًا هو التزايد الهائل في حجم البيروقراطية المهتمة بقضايا السياسة الخارجية. ويظهر ذلك من تزايد عدد المستشارين والمحللين داخل إدارة الشؤون الخارجية نفسها. ففي عام ١٨٧٠م كان مكتب بسمارك للشؤون الخارجية يضم أربعة موظفين دائمين، وكان هذا العدد هو السائد تقريبًا في وزارات الخارجية آنذاك.(٢٦) وحتى عام ١٩٣٩م كان عدد العاملين بوزارة الخارجية الأمريكية أقل من عدد أعضاء سفارة أمريكية كبرى اليوم. أما اليوم فقد بلغ عدد الأعضاء العاملين في مجال الشؤون الخارجية الآلاف، وأصبحوا يوجدون ـ بجانب وجودهم في وزارة الخارجية ـ في وزارات الدفاع، والزراعة، والمالية، والعمل وغيرها. وحتى الدول النامية أوجدت بيروقراطيات كبيرة الحجم للعناية بشؤون السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، احتفل كوامي نكروما باستقلال غانا بفتح ما يقرب من سبعين سفارة، تطلبت أعدادًا كبيرة من الموظفين في الداخل والخارج.

ويتمثل الاتجاه الثاني المتعلق بدور البيروقراطية في مجال السياسة الخارجية، في الزيادة الملحوظة في حجم وثقل البيروقراطيات الداخلية التي تعنى بالشؤون الخارجية. ففي بعض النظم تحدت وزارتا الاقتصاد والدفاع دور وزارة الخارجية البارز في عملية صنع السياسة الخارجية. فمع تزايد التفاعل الاقتصادي الدولي، أصبحت الرفاهية الاقتصادية تتأثر إلى حد كبير بالأنشطة الاقتصادية الخارجية. وما القوة التي تمتلكها الأوبك في التأثير على الاقتصاد الوطني في دول العالم عن طريق السيطرة على سعر البترول، إلا مثالاً واحدًا يوضح أثر القرارات الاقتصادية الخارجية على دولة أو دول معينة. وينطبق الشيء ذاته على القرارات الحكومية الخاصة بتطبيق التعريفات الجمركية، وتحديد قيمة العملة، وتصدير المنتجات بسعر منخفض إلى الخارج، وما على شاكلتها، فلجميع هذه الإجراءات أثر كبير على المصالح الاقتصادية لدول العالم، ولذلك، فقد تزايد عدد خبراء العلاقات الدولية في مختلف الوزارات كالزراعة، والمالية، والتجارة، والعمل، وأصبح هؤلاء الخبراء يشتركون في المفاوضات الدولية

المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، كما عين العديد منهم في سفارات دولهم لرعاية مصالحها. وقد أكد أحد التقارير أن هناك ممثلين لما يقرب من ثلاث وعشرين وكالة أمريكية في السفارة الأمريكية بطوكيو وحدها. (٢٧)

كذلك تزايد الدور الذي تلعبه وزارة الدفاع في السياسة الخارجية بشكل ملحوظ. ففي الماضي كانت وزارة الدفاع تلعب دورًا مهمًّا في السياسة الخارجية أثناء الحروب والأزمات الدولية فقط. ولكن زيادة الاهتمام بشؤون الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، زادت من حجم مؤسسات الدفاع وقوتها. ولم يسبق أن استمرت التحالفات العسكرية، كحلف الأطلنطي، وحلف وارسو، في وقت السلم بالدرجة نفسها التي استمرت بها بعد الحرب العالمية الثانية. كما لم يسبق أن انتشرت الجيوش الاحتياطية كما هو الحال اليوم. ولذلك أدى تزايد الاهتمام بشؤون الأمن الوطني وتزايد الموارد المتاحة لوزارة الدفاع، إلى جعل صانعي القرار يصغون إليها في الكثير من شؤون السياسة الخارجية.

أما الاتجاه الثالث لدور البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية، فيتعلق بزيادة عنصر التخصص. فقد أصبحت السياسات الخارجية الحديثة بالغة التعقيد، وأصبحت تشتمل على عوامل سياسية، واقتصادية، وتكنولوجية، وثقافية، الأمر الذي تطلب وجود أفراد ذوي مهارات متخصصة. وعلى الرغم من أن المرء لايزال يرى عددًا من غير المتخصصين يشغلون مناصب مهمة في الدوائر الخارجية، إلا أن التوسع الكبير في بيروقراطية السياسة الخارجية قد جاء بخبراء متخصصين في قضايا أعم وأشمل من الشؤون السياسية والدبلوماسية.

وهناك من يشجع الاتجاه نحو «بقرطة» عملية صنع السياسة الخارجية. ويرى هؤلاء أن للبقرطة مزايا إيجابية منها أنها تسهل عملية التوصل إلى سياسة خارجية رشيدة. وقد لخص كيجلي و ويتكوف مختلف الآراء التي توضح أهمية البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية في النقاط الآتية:

١ ـ تزداد الفعالية الإدارية بسبب التخصص، الذي يسهل تقسيم العمل ويوفر الخبرة.
٢ ـ تعود فعالية البيروقراطيات إلى هياكلها الهرمية.
٣ ـ تنشأ هياكل صنع القرار لقضاء مهام محددة، وللإقلال من خطر التقلب في عملية صنع القرار والمساعدة على تحقيق الاتساق في مجال السياسة الخارجية.
٤ ـ توفر البيروقراطية سجلات وذاكرة جماعية من الأحداث السابقة، مما يسهل ويرشد عملية حل المشكلات الراهنة.
٥ ـ تؤكد البيروقراطية على معيار الكفاءة في اختيار الموظفين.
٦ ـ تبني عملية الترقيات على أساس الاستحقاق والإنجاز.
٧ ـ يشجع تعدد الأجهزة في الهيكل البيروقراطي على النظر في بدائل متعددة.[٢٨]

وقد لاحظ بعض الكتاب أن هناك عددًا من الجوانب السلبية لدور البيروقراطية في صنع القرار، منها أن وجود بيروقراطيات ضخمة يؤدي إلى تفتيت السياسة الخارجية. ومع تزايد عدد الأجهزة المشاركة ـ التي تتبنى طرقًا مختلفة لإنجاز أعمالها بالإضافة إلى ارتيابها في الآخرين ـ يصبح من الصعب التوصل إلى سياسة خارجية مترابطة. وبما أن قضايا السياسة الخارجية تؤثر على كثير من الأجهزة، فإنه إن أتيحت الفرصة لكل تلك الأجهزة لإبداء رأيها في عملية اتخاذ القرار فإن ذلك سيؤدي إلى البطء الشديد في عملية اتخاذ القرار. كذلك، فإن عدم استشارة كل الأجهزة المعنية قد يؤدي إلى كارثة، خاصة إن كان لدى أي من تلك الأجهزة معلومات مهمة تتعلق باتخاذ القرار أو كان لها دور أكبر في تنفيذ القرار.

كذلك، فإن وجود مستويات متعددة لصنع القرار يعني أن المعلومات المتعلقة باتخاذ قرار رشيد قد تتوزع بين عدد من الأجهزة، الأمر الذي يجعل الحصول على صورة متكاملة للمشكلة شبه مستحيل. فلو كانت جميع المعلومات المتناثرة والمتعلقة بالهجوم المفاجىء على بيرل هاربر عام ١٩٤١م متوافرة ومتناسقة في جهاز واحد، لأمكن حتمًا تفادي الفشل الذي وقعت فيه أجهزة المخابرات الأمريكية.

وقد يؤثر تفتت الهياكل البيروقراطية لاتخاذ القرار على علاقة الدول الأخرى بالدولة المعنية. فالدول تفضل التعامل مع الحكومات المركزية، لأن ذلك يساعد على التنبوء بقراراتها وعلى التعجيل بتنفيذ الاتفاقات. كذلك فإن تفتت الهياكل البيروقراطية يعطي القوى الخارجية الفرصة لكسب الأنصار داخل الهياكل البيروقراطية، مما يمكن تلك القوى من التأثير على سياسة الدولة أو حتى تعطيل تنفيذ القرارات المتخذة. وقد يؤدي الاتصال الخارجي بين البيروقراطيات إلى التأثير على سياسات الدول الخارجية. فعلى سبيل المثال يتفاوض البيروقراطيون الممثلون لوزارة الزراعة في دولة معينة مع زملائهم في الدول الأخرى مباشرة لتحديد كميات القمح المصدرة بدلاً من استخدام القنوات الدبلوماسية.(٢٩)

أما المشكلة الأخرى التي تتعلق بدور البيروقراطية في صنع القرار فتتمثل في طغيان مصالح البيروقراطية الضيقة على المصلحة العامة. حيث تهتم البيروقراطيات بمصالحها الخاصة وتميل إلى رؤية المشكلات من هذا المنظور الضيق. كما أنها تفضل السياسات التي تؤدي إلى تقوية دورها وزيادة ميزانياتها. وبالفعل، تظهر المناورات بين البيروقراطيات المختلفة عند تقديم مشروع الميزانية السنوية، حيث تتفق البيروقراطيات ضمنيًا أو رسميًا على عدم معارضة بعضها بعضًا أملاً في أن تحصل كل منها على الموافقة على مطالبها. وفي هذه الحالة، يصعب على صانع القرار الحصول على آراء موضوعية من تلك البيروقراطيات، كما أنه يضطر إلى الاعتماد على آرائها المتميزة للتوصل إلى البديل الأمثل.

ويعتبر اهتمام الفرد بمصالحه الشخصية إحدى المشكلات التي تواجه البيروقراطية. ذلك أن حرص الفرد على الارتقاء في سلم البيروقراطية يدفعه إلى عدم معارضة رئيسه أو الاصطدام به حتى ولو تعارض ذلك مع مصلحة العمل. وبالمثل يميل البيروقراطيون إلى التحرك ببطء في مواجهة القضايا المجهولة، وذلك حتى يتأكدوا أن هذا التحرك لن يضر بمصالحهم. وقد وجد أرجريس من دراسة لوزارة الخارجية الأمريكية، أن هناك ميلاً شديدًا بين موظفي الوزارة نحو حماية الذات مما يعرقل المبادرات الخلاقة التي قد تؤدي إلى المعارضة والجدل.(٣٠)



وقد كتب هنري كيسنجر، عندما كان أستاذًا في جامعة هارفارد، مقالاً انتقد فيه دور البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية. وذكر أن بقرطة المجتمع الأمريكي قد أدت إلى تنشئة القادة على قيم الإحساس بعدم الأمن، والتقليد، مما يعوق إمكان التوصل إلى سياسات إبداعية في مجال السياسة الخارجية.[٣١] وقد رأى أنه متى تم اتخاذ قرار، فإن درجة المرونة تقل في السياسة الخارجية بسبب عدم الرغبة في المخاطرة بالإجماع الداخلي الذي تم التوصل إليه بصعوبة بين مختلف البيروقراطيات.

وقد شارك الرئيس الأمريكي نيكسون مستشاره كيسنجر خيبة أمله في البيروقراطية واستعان به أولاً كمستشار للأمن القومي ثم كوزير للخارجية. وتمكن كيسنجر وهو في منصبه الأول من تحييد البيروقراطية بشكل فعال، وذلك بسبب طلبه أن تمر كل القرارات عبر مجلس الأمن القومي الذي كان يديره. وبذلك استطاع تقديم الخيارات مباشرة لنيكسون في الاجتماعات الصباحية اليومية، مما ساعد الأخير على الاختيار من بين بدائل مدروسة بعناية.

وقد بذلت محاولات مماثلة في بريطانيا للتقليل من اعتماد الهيئة التنفيذية على البيروقراطية، حيث زاد عدد العاملين في مجال السياسة الخارجية في مكتب رئيس الوزراء بشكل ملحوظ نتيجة شكوى قادة حزب المحافظين وحزب العمال من تجاهل موظفي وزارة الخارجية للتوجيهات السياسية. كما أن بعض الدول النامية قد سار في اتجاه تقليص دور بيروقراطية السياسة الخارجية، إذ قام نكروما في الستينات، مثلاً، بالسيطرة على رسم السياسة الخارجية بسبب عدم ثقته في البيروقراطية.[٣٢] ويمكن القول إن الخوف من الدور الذي تلعبه البيروقراطية في عملية صنع السياسة ليس حديث العهد، فقد أكد أحد قياصرة روسيا في القرن الثامن عشر أنه لا يحكم روسيا، ولكن يحكمها عشرة آلاف موظف.

وينصب جزء من النقد الموجه لدور البيروقراطية في عملية صنع القرار على دور اللجان في تلك العملية. فالقرارات تخضع لجولات لا تنتهي من المناقشات داخل

اللجان سواء في كل جهاز أو بين الأجهزة المختلفة العاملة في مجال صنع السياسة الخارجية مما يجعل من الصعب التوصل إلى الخيار الاستراتيجي الرشيد. وقد لاحظ دالاس هذه المشكلة في بريطانيا وكتب يقول إن «الاستخدام المتزايد للجان الإدارية التي يجب فيها على الموظفين المدنيين التوصل إلى حل وسط يعني أن الآراء تفقد قيمتها قبل أن تصل إلى صيغتها النهائية.»[٣٣]

وقد اعترض آخرون على عملية صنع القرار بواسطة اللجان بحجة أن ذلك يضعف المسؤولية الفردية ويعوق القدرة على الإبداع بسبب الحاجة الدائمة إلى التوصل لحل وسط بين تلك اللجان. وقد انتقد جانيس عملية صنع القرار بواسطة المجموعات الصغيرة في المراكز السياسية العليا بسبب ميلها إلى تطوير ما أسماه «بالتفكير الجماعي.»[٣٤] حيث توصل، بعد دراسة ما أسماه فشل السياسة في قضايا خارجية كخليج الخنازير، وكوريا، وبيرل هاربر، إلى افتراض مؤداه أنه يوجد داخل كل جماعة صغيرة من جماعات صنع القرار «العديد من العوامل الاجتماعية النفسية التي تعوق التفكير الانتقادي المستقل، وتؤدي إلى التصرف بطريقة غير رشيدة وغير إنسانية ضد الخارجين على الجماعة.» ومن بين أعراض التفكير الجماعي التي لاحظها جانيس ما يلي:

١ ـ يوجد في تلك الجماعات وهم بمناعة الجماعة، الأمر الذي يخلق إحساسًا متزايدًا بالتفاؤل يؤدي إلى الميل نحو اتخاذ المخاطرات المتطرفة.
٢ ـ التقليل من أهمية التحذيرات التي قد تدفع الجماعة إلى إعادة النظر في افتراضاتها.
٣ ـ الاعتقاد الجازم بصحة أخلاقيات الجماعة، الأمر الذي يؤدي بأعضائها إلى التغاضي عن النتائج غير الأخلاقية لسياساتهم.
٤ ـ تكوين الانطباعات الثابتة عن العدو بأنه شرير، وضعيف، وغبي.
٥ ـ الضغط على أي عضو يخالف الانطباعات الثابتة أو افتراضات الجماعة.
٦ ـ التوهم بوجود اتفاق جماعي بين أعضاء الجماعة (حيث يصور الصمت على أنه موافقة).
٧ ـ المراقبة الذاتية لأي انحرافات عن إجماع الجماعة.

٨ ـ ظهور من يعينون أنفسهم «حراس عقول» مهمتهم التأكد من عدم انحراف أعضاء الجماعة عن القواعد العامة والإجماع الراسخ .

ويؤكد جانيس أن هذه العمليات موجودة ليس فقط في النظم التسلطية ، وإنما في النظم الديمقراطية أيضًا . وتظهر المشكلة الكبرى حين يصبح أعضاء جماعة صنع القرار الصغيرة متوادين ومتمتعين بروح التضامن ، لأن كل واحد منهم يطمئن الآخر بأن هذا التصرف مرغوب فيه وبأنه ليست هناك حاجة إلى طرح أية تساؤلات أخرى .

وعلى الرغم من تعدد الآراء التي تؤيد أو تعارض فائدة البيروقراطية في صنع سياسة خارجية رشيدة وفعالة ، فإن القضية المهمة بالنسبة لمحددات السياسة الخارجية هي القوة التفسيرية للنموذج البيروقراطي في فهم السياسة الخارجية . إذ يرى بعض الكتاب أن البيروقراطيات ليست هي المخطط الرئيس للسياسات الخارجية في معظم الدول ، وأن زيادة حجم البيروقراطيات ونشاطها لا يعني بالضرورة تأثيرها على الخيارات النهائية . ومن الملاحظ أن بعض الذين يؤيدون النموذج البيروقراطي قد شاركوا بالفعل في السياسات الحكومية ولذلك فإنهم يميلون إلى إعطاء دورهم أهمية أكبر مما يستحق .

وتركز الدراسات الخاصة بالدور السياسي للبيروقراطية على القرارات التي يظهر فيها تأثير البيروقراطية واضحًا على القرارات ، وتغفل بالتالي القرارات التي تتم بإجماع عام أو التي تتخذها المستويات العليا ، والتي لا تؤثر فيها البيروقراطية بشكل ملحوظ . ومن ثم تستطيع تلك الدراسات أن توثق العديد من المساومات والمناورات التي تحدث بين شتى الأجهزة البيروقراطية . غير أن مثل هذا التوثيق لا يعني بالضرورة أن البيروقراطية قد أثرت أو حددت القرارات النهائية للسياسة الخارجية . زيادة على أن لصانع القرار سلطة اختيار مستشاريه وسلطة قبول أو رفض أي من النصائح التي يقدمونها إليه . وبما أن الفرد يميل بطبعه إلى سماع الآراء التي تتفق ورأيه ، فإن المستشارين عادة ما يقدمون المعلومات والنصائح التي يعتقدون أن رؤساءهم يرغبون سماعها .

كذلك فإن القيود الداخلية على رئيس السلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية أقل من القيود التي يواجهها في مجال السياسة الداخلية، وذلك لأن السياسة الخارجية تتميز بقلة اهتمام الرأي العام، ومحدودية جماعات المصالح، وسهولة الحصول على المعلومات والسيطرة عليها من قبل السلطة التنفيذية. كما أن هناك علاقة عكسية بين اهتمام رئيس السلطة التنفيذية بقضايا السياسة الخارجية، وبين تأثير البيروقراطية عليها. فكلما زاد اهتمام رئيس السلطة التنفيذية بقضايا السياسة الخارجية قلت قدرة البيروقراطية في التأثير عليها.

من ناحية أخرى، فإن السياسة البيروقراطية قد لا تكون أكثر النماذج دقة في تخطيط السياسة الخارجية، وصنع القرارات، كما أنها قد لا تتمتع بأهمية كبرى في مرحلة تنفيذ القرارات. ولا يمكن الادعاء بأن أي فشل في تنفيذ السياسة الخارجية هو دليل على تأثير البيروقراطية. فقد يكون فشل البيروقراطية أو قصورها ناشئًا عن اختلال القيم الاجتماعية، وربما يعود ذلك إلى عدم رغبة رئيس السلطة التنفيذية في تنفيذ قرار معين، رغم أنه قد يفضل لأسباب داخلية أو خارجية إعطاء الانطباع بأن هناك إجراء ما سيتخذ لمعالجة المشكلة.

ونظرًا لأن النموذج البيروقراطي يعتمد أساسًا على دراسات الحالة فإن عدد الأبحاث الإمبيريقية المنهجية التي تتعلق بدور البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية ضئيل. وقد استنتجت إحدى الدراسات التي ربطت بين السمات البيروقراطية وسلوك السياسة الخارجية ــ بالنظر إلى سلوكيات اثنتين وثلاثين دولة خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٦٩م ــ أن السمات المميزة للبيروقراطية تؤثر تأثيرًا محدودًا على سلوك الدولة الخارجي.(٣٥) ولم تتوصل الدراسة إلى استنتاج علاقة مهمة بين حجم البيروقراطية وبين اختلاف مخرجات السياسة الخارجية، على الرغم من أن عمر البيروقراطية ودرجة مؤسسيتها كان لهما أثر واضح، حيث إن البيروقراطيات الحديثة الأقل مؤسسية تميل إلى إظهار درجة أكبر من عدم الاستمرار والإبداع في سياساتها الخارجية.

وقد وجدت الدراسة الإمبيريقية التي قام بها رست ومونسن ــ والتي استشهدنا بها في دراسة المجتمعات المفتوحة والمغلقة ــ أن لحجم البيروقراطية تأثيرًا قويًا في قرارات السياسة الخارجية.[٣٦] وقد تبين من تلك الدراسة أن الاستنتاج القائل بأن النظم ذات البيروقراطيات الكبيرة أكثر استعدادًا للدخول في حرب من النظم ذات البيروقراطيات المحدودة، هو الاستنتاج الوحيد الذي له دلالة إحصائية في الدراسة. وحتى في هذه الحالة، فإنه يجب على المرء أن يتساءل عما إن كانت تلك العلاقة ترجع إلى حجم البيروقراطية أم إلى حجم الدولة. وذلك لأن الدول الكبيرة يوجد بها بيروقراطيات أكبر من تلك الموجودة في الدول الصغيرة.

المؤسسة العسكرية

من بين الجماعات البيروقراطية المتعددة، يجب التركيز بصفة خاصة على دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية. فكلما ازدادت حدة الصراع الدولي وأصبحت قضايا الأمن الوطني تحتل مركز الصدارة، توقع المرء أن تلعب المؤسسة العسكرية دورًا أكثر أهمية في السياسة الخارجية. ولأن المؤسسة العسكرية تملك وسائل الإكراه في المجتمع، فإن بمقدورها في كثير من الحالات أن تحدد شخص صانع القرار. وقد وجدت دراسة ركزت على الدول النامية، أنه في الفترة من سنة ١٩٤٥م حتى سنة ١٩٧٥م، وقع ١٢٨ انقلابًا ناجحًا.[٣٧] ومن بين الثماني والسبعين دولة التي شملتها الدراسة، فإن اثنتين وعشرين دولة فقط لم تشهد انقلابات. وبالإضافة إلى ذلك، كان رصيد أربع دول ٢١٪ من المجموع العام للانقلابات. فقد تعرضت سوريا لأحد عشر انقلابًا، وبوليفيا لسبعة انقلابات، وداهومي (بنين حاليًا) لستة انقلابات، وهاييتي لخمسة انقلابات. ولكن الانقلابات العسكرية لم تحدث فقط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد حدث ١١٥ تغييرًا عسكريًا ناجحًا للحكومة في أمريكا اللاتينية خلال القرن التاسع عشر.[٣٨]

ويتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة. ولإيضاح هذه النقطة، فإنه يتعين تحليل العلاقات المدنية ــ العسكرية في



حكومة الأقلية العسكرية، وفي الدول الشمولية، وفي المجتمع الديمقراطي، فحكومة الأقلية العسكرية تنتشر في دول العالم الثالث، كما يبين ذلك تكرار الانقلابات العسكرية في تلك الدول. ولكن حتى حين تكون المؤسسة العسكرية هي المسيطرة، فإنها غالبًا ما تعتمد على الخبرات المدنية، وعادة ما تستعين القيادة العسكرية بالأحزاب السياسية والبيروقراطيين لإدارة الأمور التي تنقصها الخبرة فيها.[٣٩]

وتعد التدريبات والمساعدات العسكرية الأمريكية أحد العوامل التي عززت من دور المؤسسة العسكرية في العديد من الدول النامية، حيث تكتسب المؤسسة مهارات تنظيمية مهمة من تلك التدريبات، بالإضافة إلى الموارد العسكرية التي تزيد من احتمال السيطرة السياسية للمؤسسة العسكرية. وقد رأى البعض أن المكسيك ظلت بمعزل عن الولايات المتحدة أكثر من بقية دول أمريكا اللاتينية لخوفها من أن يهدد التحالف أو التعاون مع الولايات المتحدة الحكم المدني فيها.[٤٠]

وقد يؤثر وجود الأقليات العسكرية على العلاقات مع الدول الأخرى، لأن الأقليات العسكرية يرتبط بعضها ببعض بدرجة أقوى من ارتباطها بالنظم المدنية. ورغم ذلك، فإن الولايات المتحدة أقامت علاقات ودية وطيدة مع الأنظمة العسكرية أكثر من تلك التي تربطها بالحكومات المدنية في العالم الثالث. فقد مالت علاقة الولايات المتحدة الرسمية مع البرازيل إلى التحسن حين زاد نفوذ المؤسسة العسكرية هناك، وهو مالم يحدث عندما كانت النظم اليسارية، كنظامي كوادروس وجولارت، في السلطة.[٤١] وتفضل جماعات المصالح الاقتصادية الأمريكية التعامل مع النظم العسكرية المركزية لأنها أكثر استقرارًا ويمكن التنبوء بتصرفاتها.

وتتميز العلاقات المدنية ـ العسكرية في الدول الشمولية بحساسية خاصة، لأن حكومات تلك الدول تعتمد بدرجة كبيرة على القوة العسكرية والإرهاب للسيطرة على شعوبها، من ثم فلابد لها من التأكد من أن تلك القوة لن تستخدم ضدها. وحين تتطلب حالات الطوارىء أن تلعب المؤسسة العسكرية دورًا بارزًا، تبذل محاولات جادة

لوضع المؤسسة العسكرية تحت السيطرة المدنية، أو على الأقل التقليل من قوتها عندما تنفرج الأزمة. وفي الاتحاد السوفيتي، يتم أحيانًا تعيين بعض المفوضين السياسيين في الوحدات العسكرية، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب عملية بناء وحدات عسكرية مقاتلة فعالة. وفي جمهورية الصين الشعبية، رأى ماوتسي تونج أنه من الضروري الاستعانة بالمؤسسة العسكرية لمراقبة تجاوزات الحرس الأحمر أثناء الثورة الثقافية الكبرى في الفترة من **١٩٦٦-١٩٦٩**م، الأمر الذي قوى من مركز «جيش التحرير الشعبي» بدرجة كبيرة، ولكن ذلك الدور تقلص فيما بعد حادث الطائرة المريب الذي تسبب في قتل قائد جيش التحرير الشعبي لين بياو في عام **١٩٧١**م. وبحلول عام **١٩٧٤**م استعاد الحزب الشيوعي دوره الذي كان يتمتع به قبل الثورة الثقافية. وعلى الرغم من وصول قادة المؤسسة العسكرية إلى مناصب بيروقراطية عالية خلال الثورة الثقافية الكبرى وبعدها مباشرة، إلا أن هذا التغيير في ميزان القوى داخل الجهاز البيروقراطي لم يؤد إلى تغيير ملموس في السياسة الخارجية الصينية. [٤٢]

وقد افترض بعض الدارسين أن التطور العسكري السريع في الاتحاد السوفيتي ـ الذي وصل إلى درجة جعلته يتساوى أو حتى يتجاوز كما يدعي البعض مع المقدرات الاستراتيجية الأمريكية ـ هو دليل على تزايد تأثير المؤسسة العسكرية السوفيتية. كما لاحظ الدارسون أن ترقية المارشال جريتشكو إلى العضوية الكاملة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي في عام **١٩٧٣**م يعد دليلاً إضافيًا على زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية السوفيتية. وعلى الرغم من أن المارشال زوكوف قد احتل مركزًا مماثلاً في عام **١٩٥٧**م، فإن الهدف من تعيينه كان هو استغلال شعبيته كقائد عسكري متقاعد ولم يهدف إلى إعطاء أي قوة حقيقية للمؤسسة العسكرية. بيد أن المؤسسة العسكرية في الدولة الشمولية تصبح في وضع لا تحسد عليه، وذلك فيما يتعلق بقدرتها على التأثير في السياسات العامة. ويرجع ذلك إلى عدم استطاعة المؤسسة العسكرية في الدولة الشمولية ـ مقارنة بمثيلتها في الدولة الديمقراطية ـ الحصول على أنصار من بين جماعات المصالح الاقتصادية وقطاعات الرأي العام.

إن القـول بأن سياسات التشدد التي يتبعها الاتحاد السوفيتي في الفترة الأخيرة ترجع إلى تزايد القوة السياسية للمؤسسة العسكرية السوفيتية ربما لا يكون صحيحًا تمامًـا. ذلـك لأن تلك السياسات تتطلب موافقة القيادة العليا للحزب، وقد يكون الاختلاف في الرأي بين المؤسسة العسكرية وقيادة الحزب حول قضايا الأمن الوطني اختلافًا محدودًا لأن القيادة الحزبية هي التي تختار قيادات المؤسسة العسكرية بحيث تعكس القيادات المختارة الآراء السياسية للقيادة الحزبية. وقد توصلت عدة دراسات استخـدمت أسلوب تحليل المضمون إلى أنه «ليس هناك أي اختلافات جوهرية بين التصريحات السياسية للقيادات العسكرية والقيادات المدنية في الاتحاد السوفيتي.»(٤٣) واستنتج ماكينتوش، بعد أن استعرض عددًا من قرارات السياسة الخارجية السوفيتية، أنه حين يكون هناك اتفاق في الرأي بين القيادة الحزبية والمؤسسة العسكرية يصعب تحديد ما إن كانت القيادة الحزبية هي التي رسمت السياسة أم المؤسسة العسكرية، وحين يكون هناك خلاف في الرأي، فليس هناك ما يثبت محدودية دور القيادة الحزبية في رسم السياسة الخارجية.(٤٤) وقد لاحظ أيضًا أنه إن وجد خلاف في وجهات النظر بين القيادتين الحزبية والعسكرية فإن هذا الخلاف هو في حقيقته خلاف بين مستويات البيروقراطية المختلفة.(٤٥)

من ناحية أخرى، فإن الدولة الديمقراطية تهتم اهتمامًا أساسيًّا بإبقاء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية. ففي الولايات المتحدة يتولى الرئيس الأمريكي منصب قائد القوات المسلحة. ولذلك لم يتجاوز الرئيس الأمريكي لينكولن سلطاته الدستورية حين قام بعزل الجنرال مكليلان أثناء الحرب الأهلية، وكذلك الرئيس ترومان حين قام بعزل الجنرال مكارثر بعد الحرب العالمية الثانية. هذا وقد تعرضت بعض الحكومات الديمقراطية الأخرى لتحديات عسكرية كما حدث في أزمة ١٩٤٤م بكندا التي وصل فيها الأمر إلى درجة أن أعضاء القيادة العسكرية العليا كادوا يستقيلون احتجاجًا على سياسة الحكومة.

ويبـدو أن للمؤسسـة العسكـرية في اليابان وألمانيا الاتحادية تأثيرًا محدودًا على السياسة الخارجية، على الرغم من مركزها السابق المتميز في هاتين الدولتين. ويرجع

ذلك إلى خيبة الأمل نتيجة الهزيمة الساحقة التي منيت بها المؤسسة العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية. ولكن كلما مر الزمن على تلك الخبرات المريرة، قل انتقاد الشعب للمؤسسة العسكرية ودورها في الحرب. ومع ذلك فإن الدولتين مقيدتان في سياساتهما العسكرية، لأن ألمانيا الاتحادية لا تستطيع أن تنتج أية أسلحة كيميائية أو بيولوجية، كما أن اليابان ممنوعة من تطوير أي قوات هجومية وذلك بنص المادة التاسعة من الدستور الذي فرضته عليها الولايات المتحدة.

وتلعب التقاليد دورًا بارزًا في ضمان سيطرة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية في المجتمعات الديمقراطية، حيث يتم وضع القادة العسكريين تحت سلطة وزراء الدفاع المدنيين. كما أن وجود أفرع متعددة للمؤسسة العسكرية، ينافس بعضها بعضًا للحصول على الموارد، وتحمل آراء متناقضة عن العالم، يؤدي إلى زيادة أمن النظم المدنية. أما إن حدث صراع حاد بين صانعي السياسة المدنيين وبين العسكريين، فإن الغلبة تكون عادة للعسكريين. فقد بين تحليل اثنتين وستين حالة شملت فرنسا، وألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة، من أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، أن النتائج كانت لصالح المؤسسة العسكرية.(٤٦) وبالإضافة إلى ذلك زادت سيطرة المؤسسة العسكرية في الحالات التي اتسمت بمحدودية المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

وعلى الرغم من أن الحكم المدني قد ساد في المجتمعات الديمقراطية ويتوقع أن تستمر سيطرته، فإن بعض الكتاب ـ مثل هارولد لاسويل ـ كانوا يخشون من التهديد الذي قد يحدثه ظهور الدولة العسكرية.(٤٧) ذلك أن زيادة الاهتمام بقضية الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يعني تقوية التوجهات العسكرية للدول مما يعني زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية. وقد عانت الولايات المتحدة، أثناء الحملة المعادية للشيوعية في عهد مكارثي في الخمسينات، من تلك المشكلة. وقد يؤدي التدخل السوفيتي في أفغانستان إلى ظهور حالة مشابهة لتلك الحالة في الثمانينات.

وعادة ما تكون النظم التي تسيطر عليها المؤسسة العسكرية محافظة، وغير راغبة في المخاطرة في قضايا السياسة الخارجية. فالمؤسسة العسكرية تدرك تمامًا ما يعنيه الدمار، وتتردد أيضًا في استخدام أسلحتها المعقدة، لأنها تعلم بأن ذلك الاستخدام سيؤدي إلى تدمير أسلحة باهظة الثمن.

وربما لا يكون من المناسب النظر إلى المؤسسة العسكرية على أنها أكثر المؤسسات تشددًا في المجتمع، ذلك أن العاملين بها يعكسون تصورات المجتمع الذي يختارون منه. وفي المؤسسة العسكرية الحديثة، يشتغل عدد كبير من المنخرطين في السلك العسكري في وظائف لا يمكن عدها عسكرية بحتة، كما يوجد بها عدد لا بأس به من المدنيين، مهندسين، وكتبة، وطباخين. وبينما كان عدد المتخصصين المدنيين العاملين في المؤسسة العسكرية في منتصف القرن التاسع عشر يقدر بحوالي ١٠٪، فإن نسبتهم اليوم تصل إلى حوالي ٨٠٪. (٤٨) كذلك تؤدي المؤسسة العسكرية العديد من الوظائف المدنية التي لا علاقة لها بدورها أو اختصاصها. ومن ذلك جيش التحرير الشعبي في الصين، الذي يؤدي العديد من المهام المدنية كالإنتاج الزراعي، والتعبئة الشعبية، والمسؤوليات الإدارية المختلفة.

ولم يعد تأييد زيادة الإنفاق على التسليح مقصورًا على جماعة المصالح العسكرية، فجماعات المصالح الاقتصادية والرأي العام يضغط أيضًا من أجل زيادة الميزانية العسكرية، كما سيتضح من الفصل السادس حين نتناول الدور الذي يلعبه المركب الصناعي ـ العسكري. ومع ذلك فإن هناك ما يبرهن على أن النظم العسكرية تميل إلى الإنفاق على الدفاع أكثر من النظم المدنية. ففي دراسة كمية لدول أمريكا اللاتينية غطت الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٧م، وجد أن النظم المدنية قد أنفقت أكثر من النظم العسكرية على الرفاهية الاقتصادية وأقل منها على الدفاع. (٤٩) وقد تأكد ميل النظم العسكرية إلى الإنفاق أكثر على الدفاع، في الدراسة الشاملة التي أجراها بارك وأبو الفتحي في عام ١٩٧٠م تقريبًا، وشملت ١٥٠ دولة. (٥٠) فقد وجدا أن ميزانيات التعليم والصحة تنخفض كلما زاد نفوذ المؤسسة العسكرية.

وعلى الرغم من أن النظم العسكرية قد تخصص نسبة أكبر من ميزانيتها لأغراض عسكرية، فإنها لم تتورط في صراعات دولية عنيفة، على الأقل في دول أمريكا اللاتينية. وقد لاحظ أحد الدارسين أنه خلال القرن الحالي، وبصرف النظر عن حرب كرة القدم بين السلفادور وهندوراس، وحرب التشاكو، ونزاع الحدود بين بيرو وكولومبيا، لم يكن هناك أى تصادم عسكري بين دول الإقليم،(٥١) حتى إن البعض افترض أن كثرة عدد الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية يرجع إلى هدوء البيئة الدولية، ومن ثم وجدت المؤسسة العسكرية نفسها تقوم بأعمال الحراسة العسكرية الروتينية المملة. وقد كان من المحتمل أن يؤدي التورط في حروب خارجية إلى بقاء المؤسسة العسكرية خارج ميدان التنافس الداخلي. ولكن الركود المفروض على المؤسسة العسكرية أدى إلى تورطها في المؤامرات الداخلية.(٥٢)

الأحزاب السياسية وجماعات المصالح

يمكن أن تؤثر الجماعات غير الحكومية في السياسة الخارجية، رغم أن بعدها عن عملية اتخاذ القرار المركزية يحد من هذا التأثير. وربما كانت الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، التي تنشأ لتجميع المصالح والتعبير عنها، هي أهم تلك الجماعات. بصفة عامة، فإن تأثير الأحزاب السياسية وجماعات المصالح في مجال السياسة الخارجية يقل عادة عن تأثير السلطة التنفيذية والبيروقراطية. فإذا نظرنا في البداية إلى الأحزاب السياسية، وجدنا أن هياكلها ووظائفها تتفاوت تفاوتًا بينا من مجتمع إلى آخر. فالحزب يعلب دورًا مهمًّا في النظم التسلطية، التي تتخذ عادة شكل نظام الحزب الواحد. ففي الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، يعتبر مركز الفرد في الحزب الشيوعي أكثر أهمية من دوره الحكومي. وفي أوقات متفاوتة من التاريخ السوفيتي لم يكن رئيس مجلس رئاسة الحزب هو بذاته رئيس الوزراء، كما كان الحال في فترة خروشوف وبولجانين، أو بريجينيف وكوسيجين حيث كان كل من بولوجانين وكوسيجين رئيسًا للوزراء.

كذلك، فإن بعض الدول النامية قد اختارت نظام الحزب الواحد. فالرئيس المصري الأسبق جمال عبدالناصر رفض إنشاء نظام تعدد الأحزاب خوفًا من أن يؤدي



ذلك إلى صراع مستمر بين الأحزاب بتأثير من القوى الخارجية.(٥٣) ولكن الأحزاب السياسية في الدول النامية، حتى في تلك الدول التي اختارت نظام الحزب الواحد، عادة ما تكون ضعيفة وغير فعالة. فالزعامات الكارزمية أو العسكرية تلعب دورًا أكبر في التأثير على مستوى الاستقرار السياسي. فإذا كان من النادر أن نجد نظامًا فعالاً لتعدد الأحزاب في دول العالم الثالث، فإنه من الصعب أن نعتبره عاملاً رئيسًا مؤثرًا في السياسة الخارجية.

أما في المجتمعات الديمقراطية، فإننا نتصور أنه كلما ازدادت الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي، ازداد تأثيره على السياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية اليابانية منذ عام ١٩٥١م تخضع لتأثير الحزب الليبرالي الديمقراطي، والذي استطاع أن يفرض التصديق على تجديد معاهدة الأمن الموقعة مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٠م، بينما كانت أحزاب المعارضة غائبة تقريبًا عن الدايت.(*) ولكن الحزب الليبرالي الديمقراطي بدأ يعاني من التشرذم الداخلي ومن ثم فإن أغلبيته في الدايت لم تعد أمرًا مسلمًا به.

بصفة عامة فإن تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب، والذي يتضمن بحكم التعريف عددًا من الأحزاب الصغيرة، يكون عادة تأثيرًا محدودًا. فبسبب سرعة تغير الائتلافات، تواجه الحكومات والأحزاب صعوبات في ممارسة الحكم، ومن ثم يزداد نفوذ البيروقراطية. وعلى الرغم من ذلك، فقد استطاعت الجمهورية الفرنسية الرابعة ـ التي كانت قائمة على نظام تعدد الأحزاب ـ أن تحقق قدرًا من الاستمرارية في السياسة الخارجية، بفضل وجود روبرت شومان وزيرًا للخارجية لفترة طويلة من حياة الجمهورية الرابعة.

وفي الولايات المتحدة، كان تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية محدودًا في معظم الأحوال بسبب الطبيعة اللامركزية لتلك الأحزاب. فقيادة الحزب لا تسيطر تمامًا على الأعضاء. وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي كان يتمتع بأغلبية في

(*) البرلمان الياباني (المترجمان).

الكونجرس، فإن الرئيس كارتر كان يجد صعوبة في الحصول على تأييد الكونجرس لبعض برامج سياسته الخارجية. فالعناصر الليبرالية والعناصر المحافظة في مجال السياسة الخارجية توجد في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السواء.

والواقع أن اتفاق الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة حول قضايا السياسة الخارجية، يفسر عدم التغير الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية حينما تتحول الأغلبية في الكونجرس من حزب إلى آخر. فقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالاستمرارية، بالرغم من نصوص برامج الأحزاب التي تدعو إلى التغيير. فرغم أن الحزب الجمهوري كان يدعو في أوائل الخمسينات إلى تحرير شرق أوروبا، فإنه حينما لاحت الفرصة لتحقيق ذلك الهدف عن طريق تأييد حكومة أمري ناجي المجرية المعادية للسوفيت عام ١٩٥٦م، فإن إدارة أيزنهاور لم تتخذ أي إجراء لتحقيقه.

ولا يختلف الأمر كثيراً في المجتمعات التي تتميز بوجود أحزاب سياسية متعارضة. ففي بريطانيا، شن حزب العمال حملته الانتخابية على أساس رفض دخول بريطانيا السوق الأوروبية، ولكن قادة الحزب غيروا سياستهم بعد أن وصلوا إلى السلطة. والواقع أن عجز الأحزاب عن تنفيذ وعودها الانتخابية يرجع إلى الضوابط الخارجية التي تحدد الاختيارات المتاحة في مجال السياسة الخارجية، كما سنرى في الفصل الثامن.

وتعتبر جماعات المصالح كذلك من الجماعات غير الحكومية المؤثرة في مجال السياسة الخارجية. على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طريق دخول الانتخابات من خلال مرشحيها، إلا أن أنشطة جماعات المصالح في ميدان السياسة الخارجية غالبًا ما تنحصر في محاولة التأثير على عملية السياسة الخارجية عن طريق الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وشن الحملات الإعلامية على مستوى الرأي العام.

وتتفاوت أنواع جماعات الضغط التي تنخرط في أنشطة تهدف إلى التأثير على السياسة الخارجية. فجماعات الضغط الاقتصادية، كاتحادات العمال، ورجال الأعمال، والمزارعين، تهتم بصفة خاصة بقضايا التجارة والتعريفات الجمركية. وتميل الجماعات العرقية إلى الاهتمام بالعلاقات مع الدول التي تنتمي إلى أعراقها نفسها. وقد تنشأ بعض جماعات الضغط للتأثير بصفة خاصة على قضايا السياسة الخارجية، ومنها «الاتحاديون العالميون»، «جمعيات الأمم المتحدة»، والتنظيمات المهتمة بحقوق الإنسان.

يتسم تأثير جماعات المصالح على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بأنه تأثير محدود للغاية. فبما أن تلك الجماعات لا تتمتع بأي موقع سلطوي في مجال السياسة الخارجية، فإن عليها أن تقنع القائمين على السلطة بصحة وجهات نظرها، وهو أمر يصعب أن تحققه هذه الجماعات، خاصة بالنظر إلى القضايا السياسية والعسكرية العامة. ذلك أنه يصعب على جماعات المصالح أن تبرهن على أن اهتمامها بقضية معينة يفوق اهتمام الرأي العام كله. كذلك، فإن جماعات المصالح يلغي بعضها تأثير بعضها الآخر. فإذا أخذنا جماعات المصالح الاقتصادية وسياسة التعريفة الجمركية، فإننا نجد أن بعض الجماعات قد تفضل رفع التعريفة بينما قد يفضل البعض الآخر خفض تلك التعريفة، مما يضعف التأثير النهائي لتلك الجماعات.

وتعد جماعات المصالح المرتبطة بدول أجنبية من خلال الروابط العرقية أو العقائدية المشتركة من أهم أشكال جماعات الضغط المؤثرة في ميدان السياسة الخارجية. ذلك أن تلك الجماعات تشكل ما يمكن أن نسميه «جماعات ربط» بين الدول مما قد يسهل عملية التأثير المتبادل. وتؤثر جماعات الربط عادة في السياسة الخارجية بشكل يتوافق ومصالح الدول الأجنبية المرتبطة بها تلك الجماعات. فقد تبين من دراسة حول السلوك التصويتي في خمس وعشرين دولة أفريقية أعضاء في الأمم المتحدة، أن هناك علاقة قوية بين قوة التنظيمات الشيوعية في تلك الدول وبين تصويتها إلى جانب الاتحاد السوفيتي. (٥٤) وفي بعض الحالات، قد تتخذ قرارات السياسة الخارجية لإرضاء

جماعات الربط الداخلية، ومن ذلك قرار الحكومة الماليزية الاعتراف بحكومة الصين الشعبية لكي تحصل على تأييد الماليزيين الصينيين.(٥٥) كذلك، غالبًا ما يلجأ السياسيون الأمريكيون إلى تأييد السياسات الداعية إلى تحرير أوروبا الشرقية كوسيلة للحصول على التأييد السياسي للاجئين الأوروبيين الشرقيين في الولايات المتحدة. كذلك، فإن تأييد هؤلاء السياسيين لتوحيد إيرلندا أو معارضتهم لنظام كاسترو، غالبًا ما يترجم إلى تأييد سياسي لهم من الناخبين الإيرلنديين أو الكوبيين في الولايات المتحدة على التوالي. وكثيرا ما استغل السياسيون الأمريكيون مثل هذه الجماعات لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح تلك الجماعات.

ومع التسليم بأنه من الممكن أن يستغل السياسيون جماعات الربط لتحقيق أهدافهم السياسية، فإن وجود تلك الجماعات قد يحدث بعض المشكلات الداخلية والخارجية. فوجود أعداد ضخمة من الصينيين في بعض دول جنوب شرقي آسيا يؤدي إلى توتر العلاقات بين تلك الدول والصين الشعبية. كذلك، فالأقلية الإسلامية في الهند، والأقلية الإسلامية في الفلبين تؤرقان الحكومتين الهندية والفلبينية على التوالي خوفًا من علاقات هاتين الأقليتين بحكومات بعض الدول الإسلامية.

ويقتصر تأثير جماعات المصالح على القضايا الدائمة نسبيًا. ومن ثم، فإن تأثير تلك الجماعات خلال الأزمات يكون غالبًا تأثيرًا ضئيلاً. كذلك، فجماعات المصالح لا تستطيع أن تضغط بفعالية على الحكومة لأن الأخيرة عادة تملك المعلومات؛ أما جماعات المصالح فالمعلومات التي يمكن أن تعرفها ضئيلة حجمًا ونوعًا. ومن ثم، فمن الأرجح أن الحكومة تستطيع أن تؤثر في جماعات المصالح أكثر مما تستطيع تلك الجماعات أن تؤثر في الحكومة. لذلك، فإن تأثير جماعات المصالح على السياسة الخارجية يكون عادة تأثيرًا ضئيلاً حتى في المجتمعات الديمقراطية، ولكن تأثيرها غالبًا ما يفوق تأثير الرأي العام الذي سنتناوله في القسم التالي.

ومن أهم الأمثلة التي تصور محاولات جماعات المصالح التأثير على السياسة الخارجية، المناظرة التي دارت في الولايات المتحدة حول الاتفاقية الثانية للحد من

الأسلحة الاستراتيجية. فقد تكونت جماعات مصالح عديدة ما بين مؤيدة للاتفاقية ومعارضة لها شنت حملات إعلامية ضخمة، كما قامت بمحاولة التأثير على أعضاء مجلس الشيوخ ومساعديهم. وقد شاركت الحكومة الأمريكية في تلك الحملات بتزويد جماعات المصالح المؤيدة للاتفاقية بالمعلومات التي تحبذ التصديق على الاتفاقية.

الرأي العام

رأينا أن أحد الانتقادات التي توجه لعملية صنع القرار في الدول الديمقراطية، أن الرأي العام المفتقد إلى المعلومات يؤثر تأثيراً كبيراً على مسائل السياسة الخارجية مما ينتج قرارات لا تتسم بالحكمة. وعلى الرغم من محدودية البحوث المتاحة حول أثر الرأي العام على السياسة الخارجية، إلا أنه يمكن أن نستخلص النتائج التالية عن دور الرأي العام.

١ - الرأي العام الجماهيري يفتقر عادة إلى المعلومات كما أنه لا يهتم بقضايا السياسة الخارجية.

يتفق الخبراء على أن الرأي العام الجماهيري يفتقر إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون الخارجية. فما بين ٧٥٪ إلى ٩٠٪ من السكان البالغين يفتقدون إلى مثل هذه المعلومات، حتى في البلاد المتقدمة كالولايات المتحدة. وقد أسفر مسح للرأي العام الأمريكي أجري عام ١٩٦٤م عن أن ٢٥٪ من الأمريكيين يجهلون أن الصين الشعبية تحكمها حكومة شيوعية، وأن الولايات المتحدة داخلة في حرب فيتنام في ذلك الوقت.[٥٦] ففي أغلب الأحوال يهتم الجمهور العام بالأخبار الداخلية، على حساب اهتمامه بالأخبار الخارجية. ويقول كانتريل إن اهتمام الشعب الأمريكي بالشؤون الداخلية خلال الحرب العالمية الثانية كان ضعف اهتمامه بالشؤون الخارجية.[٥٧]

وهذه الظاهرة ليست مقصورة بحال من الأحوال على الأمريكيين. فقد أوضح مسح للرأي العام الياباني عام ١٩٦٧م أن حوالي ثلث أفراد العينة لم يكن يعلم بوجود

حكومة شيوعية في الصين، كما أن حوالي نصف أفراد العينة كانوا يجهلون أن اليابان في ذلك الوقت لم تكن لها علاقات دبلوماسية بالصين أو أن الصين الشعبية لم تكن آنذاك عضوًا في الأمم المتحدة.(٥٨) كذلك، فقد توصلت دراسة أخرى إلى أن ٢٧,١٪ من الألمان الغربيين، و ١٦,٩٪ من الإنجليز، ١١,٩٪ من الفرنسيين، و٨ر٧٪ من اليابانيين، و ٤ر٤٪ من الإيطاليين «مهتمون جدًا بالشؤون الدولية.»(٥٩)

٢ ـ يتمتع صانعو القرار بنفوذ هائل في صنع السياسة الخارجية.

تتفق الدراسات الإمبيريقية عن أثر الرأي العام في السياسة الخارجية ـ بالرغم من ندرة تلك الدراسات واعتمادها على بيانات مستمدة من الخبرة الأمريكية ـ على أن صانعي القرار يتمتعون بنفوذ كبير في صنع السياسة الخارجية. فقد انتهت دراسة قام بها أبرافانيل وهيوز إلى أن هناك ارتباطًا بين التغيرات في الاتجاهات والتغيرات في السياسة، في المدى القصير. وفي هذا الإطار، فإن الرأي العام هو الذي يستجيب للسلوك الحكومي وليس العكس.(٦٠) وتنطبق تلك الملاحظة على فرنسا وبريطانيا حيث اتضح أن معامل الارتباط بين تغير السياسة الخارجية والتغيرات اللاحقة في الرأي العام في الدولتين كان ٤٧ر٠، و ٤١ر٠ على التوالي. أما في ألمانيا الاتحادية، وإيطاليا، فلم تكن هناك ثمة علاقة ذات دلالة إحصائية، نظرًا لافتقاد هاتين الدولتين التقاليد الديمقراطية الراسخة. كما أن النمط الأمريكي كان أقرب إلى النمطين البريطاني والفرنسي.

ويزداد تأثير صانعي القرار على الرأي العام في أوقات الأزمات في حين يميل الرأي العام إلى الالتفاف حولهم في تلك الأوقات. فشعبية الرئيس تزداد أثناء الأزمات سواء كانت السياسات المتبعة فعالة أو غير فعالة. فقد ازدادت شعبية الرئيس كيندي من ٦١٪ إلى ٧٤٪ بعد أزمة الصواريخ الكوبية، إلا أنها وصلت إلى ٨٥٪ أثناء عملية الغزو المسماة بأزمة خليج الخنازير. كما أن ٨١٪ من الأمريكيين أعلن تأييده للرئيس ترومان أثناء الأزمة الكورية عام ١٩٥٠م، بالرغم من انخفاض شعبيته قبل الأزمة.

كذلك فقد أسفر تصعيد نيكسون للحرب الفيتنامية عام ١٩٧٤م عن زيادة شعبيته رغم تزايد المعارضة للحرب.[٦١] بيد أن أعظم زيادة في شعبية الرؤساء الأمريكيين أثناء الأزمات، منذ أن بدأت استطلاعات جالوب للرأي العام في أواخر الثلاثينات، كانت زيادة شعبية الرئيس كارتر أثناء أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران في نوفمبر عام ١٩٧٩م، وذلك خلال شهر واحد من ٣٢٪ إلى ٦١٪.

وتوضح استطلاعات الرأي العام أن الشعب الأمريكي يفضل اتباع دور نشيط في السياسة الخارجية، على الرغم من الإحباطات الدورية التي يصاب بها الشعب الأمريكي في هذا الميدان، على غرار ما حدث في كوريا وفيتنام. فتوضح استطلاعات الرأي العام التي أجريت ما بين ١٩٤٩م و ١٩٦٩م أن ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ ممن سئلوا قد فضلوا اتباع دور نشيط في مجال السياسة الخارجية الأمريكية. حتى بعد كارثة فيتنام، أوضح استطلاع الرأي العام لسنة ١٩٧٤م أن ٦٦٪ من المستطلعين يفضلون اتباع الدور نفسه.[٦٢] ومن ثم، فإن صانعي القرار الأمريكيين لا يترددون عادة في اتخاذ قرارات حاسمة في مجال السياسة الخارجية. وبذلك، يبدو خطأ ما قاله والتر ليبمان أن الرأي العام هو كالحبل حول رقاب صانعي القرار. فالرأي العام يؤيد صانعي القرار في معظم الأحوال.

كذلك إذا حدث تناقض بين السياسات الحكومية والرأي العام، فإن الغلبة تكون لتلك السياسات. وتوضح الدراسات التي قام بها ميللر وستوكس، أن المشرعين الأمريكيين لا يستجيبون عادة لتفضيلات الرأي العام، وبالذات في مجال السياسة الخارجية.[٦٣] ويوضح قرار مجلس الشيوخ الصادر عام ١٩٧٨م، بخصوص اتفاقيات قناة بناما ـ التي نصت على إعادة القناة إلى بناما ـ أن أعضاء المجلس قد وضعوا المصلحة الوطنية فوق اتجاهات الرأي العام. كذلك، توضح المقابلات التي تمت مع موظفي وزارة الخارجية الأمريكية أن هؤلاء الموظفين لا يعطون وزنًا كبيراً للرأي العام.[٦٤] وقد أكد دين راسك وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لموظفي الوزارة أنه لا يريدهم أن يأخذوا الرأي العام الداخلي في الحساب عند اتخاذ القرارات.

وإن كان صحيحًا أن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية الأمريكية تأثير ضئيل، فإن هذا التأثير يقل إلى حد أكبر في الدول الديمقراطية الأخرى. يقول هيلمان إن صانعي القرار اليابانيين «لا يحفلون كثيراً بالرأي العام فيما يتعلق بالقضايا الكبرى في السياسة الخارجية.»[٦٥] فرغم معارضة الصحافة اليابانية والرأي العام الياباني العارمة، التي تمثلت في تقديم حوالي عشرة ملايين شخص عريضة يعبرون فيها عن سخطهم على مشروع معاهدة الأمن الأمريكية ـ اليابانية عام ١٩٦٠م، إلا أن الدايت الياباني صدق عليها، وتغيب أعضاء الحزب الاشتراكي الياباني ــ ثاني أكبر الأحزاب اليابانية ــ عن التصويت. كذلك، كتب يونجز، وزير الدولة للشؤون الخارجية الأسبق في بريطانيا، أنه لا يذكر مناسبة «تأثر فيها هو أو زملاؤه بالرأي العام في اتخاذ القرارات المهمة.»[٦٦] ومصداقًا لذلك، فقد كان الرأي العام البريطاني معارضًا بشدة لانضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة. وعلى الرغم من ذلك، فقد اختارت الحكومة البريطانية الانضمام إلى السوق. وعلى الرغم من معارضة الرأي العام لسياسة الانفتاح نحو الشرق التي انتهجها المستشار برانت، فإنه قد قام بتطبيع علاقات ألمانيا الاتحادية مع الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.

وعلى الرغم من أن الرأي العام ليس من العوامل المهمة المؤثرة في السياسة الخارجية في الدول التسلطية، فإن قدرًا كبيراً من الجهد ينفق في تلك الدول لتعليم، أو بالأدق «لمذهبة» الرأي العام الجماهيري حول قضايا السياسة الخارجية. فقد كان ماوتسي تونج حريصًا على جعل السياسة الخارجية جزءًا من الدعاية، والمظاهرات الجماهيرية. ولذلك، فإن صحيفة *الشعب* اليومية كانت تخصص نسبة كبيرة من مساحتها للشؤون الخارجية بدرجة تفوق أي صحيفة أخرى في العالم.[٦٧]

أما في الدول النامية، فإن دور الرأي العام ضئيل. وسبب ذلك هو افتقار الرأي العام إلى المعلومات، وإلى ارتفاع نسبة الأمية في تلك الدول، كما أنه ربما يرجع إلى عدم الاهتمام العام بقضايا السياسة الخارجية لدى الرأي العام الجماهيري في تلك الدول، الذي عادة ما يهتم بالقضايا المحلية، وقضايا المعيشة أكثر من اهتمامه بقضايا السياسة الكبرى. وقد أدى نقص المعرفة والاهتمام لدى الرأي العام الجماهيري في

الدول النامية إلى عدم قدرة الأحزاب السياسية في تلك الدول على اتباع سياسات متسقة تجاه القضايا الدولية.

على الرغم من تلك الشواهد التي تؤكد أن الرأي العام لا يمارس إلا تأثيراً ضئيلاً على قرارات السياسة الخارجية، فإنه من المعتقد أن الرأي العام يضع الحدود العامة التي لا يستطيع أن يتخطاها صانع القرار. فقرار الولايات المتحدة بعدم التدخل في فيتنام عقب هزيمة فرنسا في ديان بيان فو عام ١٩٥٤م، قد تأثر إلى حد كبير بقلق الرأي العام الأمريكي حول احتمال تورط الولايات المتحدة في حرب آسيوية كبرى، خاصة بعد التجربة المريرة في كوريا. كذلك، فالإحباط الذي أصاب الرأي العام الأمريكي عقب الهزيمة الأمريكية في فيتنام، جعل الكونجرس الأمريكي يرفض طلب الرئيس فورد ووزير خارجيته كيسنجر، التدخل في الأزمة الأنجولية عام ١٩٧٥م. بيد أن المزاج العام عادة ما يتغير بمرور الوقت حيث تغيب مثل تلك الوقائع عن الانتباه.

٣ ـ من السهولة بمكان توجيه الرأي العام.

يمكن بسهولة التلاعب بالرأي العام الجماهيري وتوجيهه لخدمة مصالح الحاكمين في أكثر المجتمعات ديمقراطية. فقد أوضح وليام ليدرر بجلاء في كتابه «أمة من الأغنام،» مجموعة من العوامل التي تدفع بالصحافة «الديمقراطية» إلى نشر الأخبار التي تتوافق مع رغبة الصفوة.[٦٨] ومن بين هذه العوامل حرص الصحفيين على استمرار صلاتهم بمصادر المعلومات، وهو أمر لا يتحقق إلا إن قاموا بنشر المعلومات المتمشية مع رغبات الموظفين الحكوميين. ومما يساعد على ذلك أيضًا افتقار الصحفيين إلى الوقت والموارد اللازمة لاستقصاء المعلومات شخصيًا، وتشتت المجال الجغرافي لهذا العمل، بالإضافة إلى أن معظم المعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية غالبًا ما تكون معلومات سرية.

ويمكن القول إن إمكان توجيه الرأي العام في المجتمع الديمقراطي يفوق الإمكان نفسه في المجتمع التسلطي. فالفرد في المجتمع التسلطي يتعرض لوجهة نظر

واحدة، لذلك فإنه يشعر بعملية مقصودة لتوجيهه فكريًا، مما يدفعه إلى رفض عملية التوجيه ورفض أي رسالة إعلامية تتعلق بتلك العملية، رغم أنه قد يعلن قبوله لتلك الرسالة. أما في المجتمع الديمقراطي، فإن الفرد يتعرض لوجهات نظر متعددة تتعلق بالموضوع الواحد، لذلك فإنه لا يشعر بأن هناك محاولة متعمدة لتوجيهه، وبالتالي فهو أكثر استعدادًا لقبول الرسالة الإعلامية الموجهة إليه. ومن الأمثلة الحية على ذلك، أنه أثناء الثورة على الحكم الشيوعي في المجر عام ١٩٥٦م، تبين أن الشباب الذين تم تلقينهم الخط الرسمي للحزب هم أنفسهم الذين ثاروا على الحكم الشيوعي في بلادهم، بينما وجد أن كبار السن من المجريين، الذين كانوا على وعي بتراث المجر الديمقراطي قبل الغزو الهتلري لها، وما أعقبه من إقامة حكومة خاضعة للسوفييت في المجر، قد استمروا في قبول الخط الرسمي للحزب، وبالتالي لم يشاركوا في الثورة.

وقد تحاول النخب السياسية التلاعب بالرأي العام لأسباب داخلية وخارجية. فكما يلجأ صانعو القرار السياسي إلى افتعال الصراع الخارجي لتوجيه الانتباه بعيدًا عن المشكلات الداخلية، فإنهم قد يحاولون إظهار قدراتهم على صنع السلام في المجال الدولي، من أجل زيادة شعبيتهم في المجال الداخلي. ويمكن أن نضرب مثالاً على ذلك بالرئيسين نيكسون وكارتر. فقد حاول نيكسون أن يتغلب على تدهور شعبيته إبان أزمة ووتر جيت بمحاولة التفاوض حول اتفاقية ثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية وعقد مؤتمر قمة مع الرئيس بريجينف عام ١٩٧٤م. كذلك، فقد رأى الكثيرون أن كارتر قد عمل على نجاح المفاوضات بين مناحيم بيجن وأنور السادات في كامب ديفيد في سبتمبر عام ١٩٧٨م كوسيلة لتحسين شعبيته، التي كانت قد وصلت إلى أدنى مستوى لها بالنسبة لأي رئيس أمريكي منذ هاري ترومان. وبالفعل، فقد أدى نجاح مفاوضات كامب ديفيد إلى زيادة شعبيته بحوالي ثلاث عشرة نقطة. كذلك، فقد أكد البعض أن تنشيط المستشار ويلي برانت لسياسة الانفتاح على الشرق في أواخر الستينات ــ التي تعني تحسين العلاقات مع دول الكتلة السوفيتية ــ كان بسبب تدهور شعبيته في ألمانيا الاتحادية، ذلك أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة برانت كان داخلاً في ائتلاف حكومي مع الحزب الديمقراطي الحر. لذلك، فقد كان من الصعب إيجاد

فرص لتحقيق إنجازات داخلية، لأنه كانت توجد اختلافات فلسفية عميقة بين الحزبين المؤتلفين حول القضايا الداخلية.

كذلك، فإن قادة الدول النامية يوجهون جزءًا كبيرًا من وقتهم لقضايا السياسة الخارجية، كما كان الحال عليه في عهد رئيس الوزراء الهندي الراحل جواهر لال نهرو. ففي تلك الدول تصبح المشكلات الداخلية شديدة التعقيد، إلى الحد الذي يدفع القائد السياسي إلى الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية لكي يشعر الشعب بأنه يفعل شيئًا مفيدًا.

كذلك، يحاول صانعو القرار أن يؤثروا في الرأي العام لكى يحسنوا من موقفهم التساومي في المجال الدولي. فإظهار أن الرأي العام يؤيدهم في اتباع سياسة معينة، والزعم بأن ضغوط الرأي العام لا تدع أمام صانع القرار خيارات أخرى، هي استراتيجية مفيدة في المساومة الدولية. وقد لجأ فرانكلين روزفلت إلى هذه الاستراتيجية في مفاوضاته مع ستالين، إلى حد أن الأخير بدأ يبرر معارضته لاقتراحات معينة على أساس أنها لن تكون مقبولة من قبل الرأي العام السوفيتي. وفي المراحل النهائية لمفاوضات اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية، حاول كارتر الاستفادة من معارضة مجلس الشيوخ الاتفاقية لجعل السوفييت يقدمون بعض التنازلات في المفاوضات.

ومن الأمثلة الصارخة على استعمال الرأي العام لتحقيق أهداف دبلوماسية هو المسيرة التي قام بها أكثر من مائة ألف مغربي إلى الصحراء الأسبانية في أكتوبر عام ١٩٧٥م لإظهار تأييدهم للمطالب المغربية الإقليمية ضد الجزائر. وتوضح هذه الحالة، أنه من الممكن أن تعبىء الدعاية الحكومية الرأي العام للتظاهر ضد السياسات الدولية غير المرغوبة. وكثيرًا ما لجأت النظم التسلطية إلى أسلوب المظاهرات الجماهيرية لتحقيق أهداف معينة في هذا المجال.

٤ ـ يمكن أن تؤدي محاولات توجيه الرأي العام إلى نتائج عكسية.

عندما يحاول صانعو القرار توجيه الرأي العام ـ سواء لتحقيق أهداف داخلية أو أهداف خارجية ـ فالواجب عليهم أن يكونوا على وعي بالاستعدادات الكامنة لقطاع السكان الذي يحاولون التأثير فيه، وإلا فإن مساعيهم ستؤدي إلى نتائج عكسية. ولكي نوضح ذلك، فإننا سنقدم مثالين حاولت فيهما الحكومة الأمريكية أن توجه الرأي العام الأمريكي فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية. ويتعلق المثالان بمساعي الحكومة الأمريكية من أجل الحصول على تأييد الرأي العام لتحرير التجارة الدولية في الخمسينات، ولزيادة المعونة الخارجية في عام ١٩٦١م.(٦٩)

في كلا المثالين، فإن ما يمكن تسميته «بأثر كتلة الثلج» كان هو محصلة الجهود الرسمية لدفع الرأي العام إلى تأييد سياسات أكثر ليبرالية. تخيل كتلة من الثلج، هذه الكتلة لا يظهر منها على سطح الماء سوى جزء صغير. ويمكن أن تشبه هذا الجزء الصغير «بالرأي العام المثقف»؛ أما الجزء الأكبر المختفي تحت الماء فإنه يمثل القطاع الجماهيري غير المثقف. وقد وجد صانعو القرار أن القطاع المثقف من الرأي العام أكثر تفهمًا، وأكثر ليبرالية نحو قضايا التجارة والمعونة الخارجية، كما هو الحال عادة بالنسبة للمتعلمين تعليمًا جيدًا. فعندما بدا أن الحملة العامة التي تهدف إلى تثقيف الرأي العام، قد أثمرت بعض النتائج، بدأ القطاع غير المثقف ـ الذي كان ممثلاً في الكتلة المغمورة من كتلة الثلج ـ يطفو على السطح ومعه مجموعة من الأفراد الذين تتسم اتجاهاتهم الباطنة بالعداء لاتباع سياسة ليبرالية نحو قضايا التجارة والمعونة الخارجية. لذا، كان جل ما فعلته الإدارة الأمريكية هو زيادة حجم العداء للسياسات التي كانت تحاول حث الرأي العام على قبولها. وقد واجهت إدارة الرئيس كارتر موقفًا مشابهًا عام ١٩٧٨م عندما حاولت حث الرأي العام على تأييد معاهدات قناة بناما. ذلك أن الحملة التي شنتها إدارة كارتر أدت إلى زيادة أهمية القضية بالنسبة لقطاع عريض من الرأي العام كانت اتجاهاته الباطنة تتسم بالعداء لتلك المعاهدات التي كان يرى فيها علامة على الضعف. وبطبيعة الحال، فإنه إذا نجح معارضو الإدارة في تحويل قضية

معينة إلى قضية مركزية، فإن الإدارة تغدو مضطرة إلى شن هجوم مضاد دفاعًا عن سياستها.

٥ - لا يكون الرأي العام فعالاً إلا إذا كان منظمًا، ولكن حتى في هذه الحالة، فإن جماعات المصالح العاملة في ميدان السياسة الخارجية تكون أقل فعالية من جماعات المصالح العاملة في ميدان السياسة الداخلية.

ربما كانت المشكلة الكبرى التي تواجهها جماعات المصالح العاملة في ميدان السياسة الخارجية هي مواجهتها صعوبات جمة في التعبير عن مطالب مشروعة تجاه قضايا السياسة الخارجية، بدرجة تفوق ما تواجهه تلك الجماعات في ميدان السياسة الداخلية. ذلك أن صانعي القرار ينظرون بعين الشك إلى مطالب جماعة المصلحة تجاه قضايا السياسة الخارجية لأن مصالح جماعة معينة في مجال السياسة الخارجية لا تزيد كثيرًا على مصالح أي جماعة أخرى، فلكي يكون لجماعة المصلحة تأثير على قضايا السياسة الخارجية، فإنها يجب أن تبرهن على أن لها خبرة خاصة في تلك القضايا. ومن هنا، فإنه يمكن «للمنظمة الوطنية الزراعية» أن تؤثر على السياسة الزراعية الأمريكية بدرجة تفوق تأثير «جمعية الأمم المتحدة» في سياسة الولايات المتحدة نحوها.

٦ - الرأي العام - أو على الأقل إدراك صانع القرار للرأي العام - يضع ضوابط معينة على عملية صنع السياسة الخارجية.

تشير الأبحاث العلمية إلى أن صانعي القرار في المجتمع الديمقراطي يتصرفون عمومًا على أساس ما يتصورون أنه الإرادة العامة. فقد لاحظ أرنست ماي أن عدد المرات التي اتخذ فيها صانعو القرار الأمريكيون قرارات كانوا يعتقدون أنها تتعارض مع الإرادة العامة، يمكن أن تعد على الأصابع.[٧٠] فقد كان فرانكلين روزفلت يدرك أن الشعور العام القوي المعادي للحرب يشكل قيدًا على قراره بدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية. كذلك، فإن صانعي القرار الأمريكيين ترددوا طويلاً في

الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، نظرًا إلى الجهود التي بذلتها لجنة المليون (جماعة المصلحة المطالبة بعدم الاعتراف بالصين الشعبية) لجعل مثل هذا الاعتراف يبدو أمرًا غير مقبول للرأي العام. ويؤكد دانييل ألزبرج أن إصرار صانعي القرار الأمريكيين على البقاء في فيتنام ـ حتى بعد أن اتضح عدم جدوى تلك السياسة ـ كان راجعًا إلى اعتقادهم أن الرأي العام الأمريكي لن يقبل الهزيمة الأمريكية في تلك الحرب، وأن ذلك قد يؤدي إلى هزيمة انتخابية مؤكدة.(٧١)

ولكي يكسب صانعو القرار تأييد الرأي العام لسياساتهم، فإنه من الضروري عليهم أن يبسطوا تلك السياسات، ويضعوا القضايا المعقدة في إطار من الشعارات البسيطة. بيد أن هذا الأسلوب سرعان ما يتحول إلى حبل يطوق أعناق صانعي القرار، مما يمنعهم في بعض الأحيان من اتباع سياسة خارجية مرنة. فصانعو القرار الذين درجوا على رفع الشعارات المعادية للشيوعية سرعان ما يكتشفون أنه من الصعب عليهم تغيير تلك الشعارات حين تظهر ظروف جديدة تجعل اتباع سياسة الانفراج أمرًا مرغوبًا.

ومن المسلم به أن صانعي القرار في المجتمعات الديمقراطية يشعرون بالقيود التي يفرضها الرأي العام. غير أنهم يميلون كذلك إلى الاعتقاد بأنهم أكثر تأثرًا بتلك القيود من تأثر صانعي القرار في الدول الأخرى بالقيود نفسها. كذلك، فقد شكا أحد الأكاديميين الفرنسيين خلال مؤتمر عقد في لندن أن البريطانيين يتصرفون في ميدان السياسة الخارجية بحرية حقيقية، في حين أن الحكومة الفرنسية تجد أنه من المتعين عليها أن تهتم بالرأي العام.(٧٢)

٧ ـ الرأي العام بصفة عامة لا يدفع صانع القرار إلى الدخول في حرب.

يخشى البعض من أن الرأي العام ـ ربما تحت تأثير الإثارة الصحفية ـ قد يدفع صانع القرار إلى الدخول في حرب أو التصرف بطريقة عدوانية. ويقدم هؤلاء مثالاً على

ذلك هو إعلان الولايات المتحدة الحرب على أسبانيا عام ١٨٩٨م، بالرغم من أن الأخيرة كانت قد سلمت بكل مطالب الولايات المتحدة. فقد جاء إعلان الولايات المتحدة الحرب على أسبانيا ـ كما يزعم هؤلاء ـ بتأثير من مجموعة صحف هيرست التي مارست الصحافة الصفراء(*) لإشعال نيران التأييد الشعبي لتلك لحرب. بيد أن إحدى الدراسات التي تناولت العلاقة بين الرأي العام ونشوب الحرب في الولايات المتحدة وبريطانيا، قد انتهت إلى أنه لا توجد علاقة بين هذين المتغيرين. فالرأي العام يسير في ركاب السياسات الوطنية فيما يتعلق بالأمور العسكرية أكثر من كونه محركًا لتلك السياسات. (٧٣)

٨ ـ الرأي العام المتعلق بقضايا السياسة الخارجية يؤثر تأثيرًا ثانويًّا في السياسة الانتخابية.

إذا كان للرأي العام من تأثير على السياسة الخارجية، فإن هذا التأثير لا يظهر بوضوح إلا أثناء الانتخابات حيث ينزع المرشحون والحكومات إلى أن يكونوا أكثر استجابة للاحتياجات والرغبات العامة. والواقع أنه في معظم الدول التي تعقد فيها انتخابات ديمقراطية، لا تشكل السياسة الخارجية قضية ذات شأن. وعلى أي حال، فإن مواقف المرشحين من قضايا السياسة الخارجية لا تكون واضحة إلى الحد الذي يجعل الانتخابات بمثابة استفتاء على إحدى تلك القضايا. فعلى الرغم من أهمية القضية الفيتنامية إبان فترة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٦٨م فإن تلك الانتخابات لم تكن استفتاء على القضية. ويرجع ذلك إلى أن الشعب الأمريكي لم ينظر إلى المرشحين الرئيسيين، ريتشارد نيكسون وهيوبرت همفري، على أنهما يتبنيان سياسات مختلفة جذريًّا نحو تلك القضية. والواقع أن هذه المثال يعكس نمطًا عامًّا في الحملات الانتخابية الأمريكية، التي تتسم عمومًا بقلة الفوارق بين المرشحين حول قضايا السياسنة الخارجية. وبالعكس، فإن الصراعات على السلطة في الاتحاد السوفيتي تبلور مثل تلك الفوارق. (٧٤)

(*) يقصد بالصحافة الصفراء ذلك النوع من الصحافة الذي يلجأ إلى اختلاق الأكاذيب وافتعال الإشاعات بهدف تحقيق هدف يتفق ومصالح فئة معينة (المترجمان).

أما في الدول الديمقراطية الأخرى، فإن قضايا السياسة الخارجية تحتل مكانة أقل أهمية في الحملات السياسية الانتخابية. فتقول دوروثي بيكلز إن قضايا السياسة الخارجية لا تؤثر كثيرًا في نتائج الانتخابات الفرنسية.(٧٥) كذلك يقول مايكل بريتشر إنه في إسرائيل، حيث تشكل قضية الأمن الوطني القضية الأولى، فإن قضايا السياسة الخارجية لم تسيطر إلا على حملتين من خمس حملات انتخابية عقدت حتى عام ١٩٦٥م.(٧٦) ويخلص بريتشر إلى أنه لا يوجد دليل على أن الانتخابات الإسرائيلية قد أثرت في استراتيجية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها. كذلك، فإن صانعي القرار اليابانيين لا يلقون بالاً للرأي العام المتعلق بقضايا السياسة الخارجية. والسبب الرئيس لذلك هو أن الحزب الليبرالي ـ الديمقراطي، بقوته العددية الهائلة، قد سيطر على عملية صنع القرار معظم الوقت منذ عام ١٩٥١م. ولذلك، فإن تأثير القضايا الكبرى في السياسة الخارجية كقضية معاهدة الأمن الأمريكية عام ١٩٦٠م، وقضية أوكيناوا لم تؤثر كثيرًا على نتائج الانتخابات. ويقول شاي جن لي إن تأثير العوامل المتعلقة بالشخصية والحزب أكثر أهمية من تأثير الرأي العام في الانتخابات اليابانية الحديثة.(٧٧)

ويمكن تفسير ضآلة تأثير الرأي العام على قضايا السياسة الخارجية، موازنة بتأثيره في قضايا السياسة الداخلية، بأن تأثير السياسة الخارجية على الناخبين ليس تأثيرًا عاجلاً وملموسًا. فتأييد اتفاقية لنزع السلاح أو التفاوض حول وثيقة لحقوق الإنسان هو سلوك آمن بالنسبة لصانع القرار لأن الآثار السلبية المحتملة لمثل هذا السلوك تستغرق وقتًا طويلاً نسبيًا لكي تظهر، بينما تظهر آثار القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد أو السياسات المتبعة للتأثير في مستويات التوظف والتضخم بصورة عاجلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجمهور يشعر عادة أنه يفتقر إلى المعلومات اللازمة لإصدار حكم قيمي على قضايا السياسة الخارجية. فغالبًا ما تفرض الحكومات رقابة أكبر على المعلومات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية نظرًا لحساسية تلك المعلومات. ومن ثم ينحو الجمهور إلى تفويض تلك القضايا لمن هم أقرب إلى الموقف.

وكلما ازداد إدراك الرأي العام لأثر القرارات الدولية على الرفاهة الداخلية ازداد اهتمام الرأي العام بتلك القرارات. وقد برهنت آثار صفقة القمح الأمريكية ـ السوفيتية

عام ١٩٧٢م ـ التي رفعت من أسعار القمح بالنسبة للمستهلك الأمريكي ـ وآثار المقاطعة البترولية العربية عام ١٩٧٣م، على مدى تأثير قرارات السياسة الداخلية في رفاهية الأمة.

سياق صنع القرار

بالرغم من أنه من الممكن التوصل إلى بعض التعميمات المتعلقة بأثر مختلف الفاعلين (البيروقراطيين، والمشرعين، والرأي العام) على عملية صنع القرار، فإنه يظل من الضروري استكشاف الظروف المحددة المحيطة بصنع قرار معين لكي يمكن تفهم أسباب اتخاذ هذا القرار. ومن أهم العوامل المتعلقة بسياق صنع القرار هو وجود الأزمات أو عدم وجودها. فالأزمات يمكن أن تؤثر على صنع القرار من عدة نواح. فمن ناحية أولى، تؤدي الأزمات إلى زيادة نفوذ صانع القرار في عملية صنع القرار. فصانعو القرار يتوقعون بصفة عامة أن الجمهور سيؤيدهم أثناء فترات الأزمة، نظرًا لأن الأمة عادة ما تلتف حول القيادة السياسية أثناء تلك الفترات. وكما أشرنا، فإن الأزمات ـ على شاكلة أزمة الصواريخ الكوبية، وأزمة الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران ـ قد زادت من شعبية الرئيس. وعلى الرغم من أن بعض تلك الأزمات قد تقترن بالفشل ـ كما حدث في أزمة خليج الخنازير، ومحاولة إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران في إبريل عام ١٩٨٠م ـ إلا أن الأثر العاجل لتلك الأزمات كان هو زيادة شعبية الرئيس.

من ناحية ثانية تصبح مجموعة صنع القرار أثناء الأزمات أقل حجمًا، حيث لا يشترك في إدارة الأزمة سوى صانع القرار المركزي وكبار مساعديه. ولا يرجع ذلك فقط إلى الحاجة لاتخاذ قرارات سريعة، وإنما أيضًا لدواعي السرية. فمثل هذه الضوابط تؤدي إلى الإقلال من أثر البيروقراطية على صنع السياسة الخارجية، مما يعطي مصداقية لنموذج اتخاذ القرار الرشيد. وقد أوضح البعض أن القرارات التي تتخذ أثناء الأزمات أكثر ميلاً إلى التطابق مع المصلحة الوطنية العريضة من تلك القرارات التي تتخذ أثناء فترات الهدوء. ذلك أن القرارات التي تتخذ في سياق الأزمة لا تكون عادة مجالاً للمساومة بين المؤسسات العاملة في ميدان صنع القرار، كما أن صانعي القرار أنفسهم

قد يكونون أقل اكتراثًا لمطالب الرأي العام التي قد لا تستند إلى المعلومات، أو للمطالب الأنانية لجماعات المصالح. ومن ناحية ثالثة، يرى كراسنر أنه بسبب ضآلة الوقت المتاح أثناء الأزمة، فإن صانعي القرار الرئيسيين يجب أن يعتمدوا على الخبرة، والأولويات المحددة سلفًا، وخطط الطوارىء التي أعدتها البيروقراطية مسبقًا.(٧٨)

كذلك تتميز فترات الأزمة بقلة البحث عن البدائل. ويرجع ذلك إلى قصر الوقت المتاح، وإلى القلق النفسي المصاحب لموقف الأزمة. فخلال فترات الطوارىء، يمكن أن يتوقع المرء لجوء صانعي القرار إلى السابقة التاريخية الأولى التي تطرأ على أذهانهم، ومن ثم يقومون بجمع المعلومات التي تؤيد هذه السابقة. كذلك، تؤدي الأزمات إلى التفكير النمطي والجامد، الذي يؤدي بدوره إلى نتائج سلبية في الاختيار الرشيد في السياسة الخارجية.

وخلال فترات الأزمة تزداد مشكلات الاتصال داخل الدولة وبين الدول. فبما أن الأزمات تخلق إحساسًا بحالة الطوارىء الوطنية، فإن هناك ميلاً أكبر للاهتمام بقضية السرية في عملية صنع القرار. ومن ثم، فإنه حتى إذا توافر للأجهزة الحكومية الوقت الكافي للاتصال ببعضها خلال الأزمة، فإن تلك الأجهزة لا تقوم بالاتصال فيما بينها تحسبًا لاحتمال رصد العدو تلك الاتصالات. ومن ثم، تعجز تلك الأجهزة عن توقع الأحداث المهمة، كما حدث في حالة بيرل هاربر، بل إنها قد تنتهي إلى اختيارات غير مناسبة مبنية على معلومات غير كاملة.

ويزداد احتمال تفاقم المشكلات الاتصالية إبان الأزمات، حينما يتعلق الأمر بالاتصال بين الدول. فمما يعرقل الاتصال بين الدول أثناء الأزمات مشكلة تزايد المعلومات إلى حد يفوق القدرة الاستيعابية لصانع القرار، والتي تتفاقم كلما أرهقت الأزمة صانع القرار. ومن ثم، يصبح من الصعب على صانع القرار تحديد المعلومات المهمة الآتية من مصادر مختلفة. كذلك، فمما يعقد عملية الاتصال أثناء الأزمة محاولات العدو تضليل صانع القرار، بالإضافة إلى المشكلات الإدراكية التي تواجه صانع القرار خلال فترات القلق النفسي التي أشرنا إليها في الفصل الثاني. ولذلك،

فقد توصلت دراسة ست عشرة أزمة دولية إلى أن احتمال وصول الرسالة دون تشويه إلى صانع القرار أثناء الأزمة لا يتعدى ٤٠٪.[٧٩]

أما فترات الأزمات المتكررة ـ كالحرب البادرة ـ فإنها تنتج آثارًا خطيرة بالنسبة للسياسة الخارجية. ومن أهم تلك الآثار هو احتمال أن يؤدي تكرار الأزمات إلى اهتزاز قدرة صانع القرار على الاستجابة للخطر. فكلما تعايش الأفراد مع التوتر لفترة طويلة، قلت صلابتهم حينما تظهر مواقف جديدة وخطيرة. ومن أمثلة ذلك حالة فشل الغرب في توقع الغزو الكوري الشمالي لكوريا الجنوبية في يونيو عام ١٩٥٠م. فقد أدى حدوث سلسلة من حوادث الحدود السابقة إلى عدم قدرة صانعي القرار في الغرب على توقع أو تقدير الضربة الشاملة التي قامت بها كوريا الشمالية.

بيد أن أستاذين آخرين قدما مفهومين مختلفين لقضية العلاقة بين تكرار الأزمات وبين احتمال نشوب الحروب. فكوينسي رايت يرى أن احتمال نشوب الحرب هو محصلة الأثر التراكمي لتكرار الأزمات.[٨٠] معنى ذلك أنه مع تراكم الأزمات، فإن احتمال الحرب سيصل إلى ١٠٠٪ إن عاجلاً أو آجلاً. أما تشارلز مكللاند فإنه يرى أن الدول تتعلم كيف تنمط سلوكها في مواقف الصراع.[٨١] فبمجرد أن تتعلم كيف تحل أزمة معينة، فإنها يمكن أن تطبق ما تعلمته على موقف آخر يتضمن الحالة نفسها. بيد أنه يمكن القول، إنه حين تذهب الدولة إلى حافة الهاوية عدة مرات، فإنها ستكون أقل حذرًا في المستقبل وربما يؤدي ذلك إلى دخولها في حرب.

كذلك، يعطينا حجم جدول أعمال السياسة الخارجية ومداه مجموعة ثانية من الأمثلة لكيفية تأثير العوامل السياقية على اختيارات السياسة الخارجية. ذلك أن عدد القضايا التي تتطلب اهتمام صانعي القرار الرئيسين يحدد الوقت الممكن تخصيصه لكل مشكلة. وهذا يعني في بعض الحالات أن بعض القضايا قد لا تصل إلى مرحلة اتخاذ القرار، بصرف النظر عن أهميتها، أو أنها في حالات أخرى ستحال إلى المستويات الدنيا لصنع القرار. وكلتا الحالتين تؤثران على الخيارات المأخوذة بعين الاعتبار.

يحرص صانعو القرار على تجنب التورط في أزمات متعددة خلال وقت واحد خاصة إن كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى خوض حرب على جبهتين. ومن الأمثلة على ذلك اختلاف ردود أفعال حكومة الولايات المتحدة بالنسبة لِأَسْرِ كوريا الشمالية السفينة بويبلو عام ١٩٦٨م، ولاحتجاز الرهائن الأمريكيين في إيران خلال السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١م. فقد أصبحت أزمة الرهائن تظهر دائمًا في نشرات الأخبار في الولايات المتحدة. وتحت ستار اضطراره للبقاء في واشنطن للتعامل مع الأزمة لم يخرج الرئيس كارتر من العاصمة لشهور عديدة. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي نسيا تقريبًا رجال البحرية الذين أسروا في كوريا الشمالية مدة تربو على السنة. ومما يفسر لنا اختلاف ردود أفعال الولايات المتحدة في الموقفين هو أنه في حالة أزمة بويبلو كانت الولايات المتحدة منشغلة بالحرب الفيتنامية، وكانت لذلك حريصة على عدم خوض حرب على جبهتين، وهو الأمر الذي كان محتملاً إذا اتبعت سياسة متشددة إزاء كوريا الشمالية. كذلك، فإنه في خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، حرص صانعو القرار الألمان ـ خاصة في البداية ـ على التركيز على جبهة واحدة مع تحييد الجبهة الأخرى.

ولكي تكون عملية اتخاذ القرار فعالة، فإنه من الضروري تحديد الأولويات وتجنب التعامل مع قضايا متعددة في وقت واحد. فالقوى الكبرى فقط هي التي تستطيع أن تتعامل مع جدول للسياسة الخارجية غاصٍّ بالقضايا. وحتى هذه القوى قد تواجه صعوبات إن كان هذا الجدول غاصًّا للغاية. فأحد عناصر مشكلة القيصر غليوم الثاني قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى أنه كان يحاول تحقيق العديد من أهداف السياسة الخارجية في وقت واحد. لذا، فقد خلق لنفسه العديد من الأعداء.[٨٢] وكان من الضروري عليه أن يتخلى أو يؤجل بعض الأهداف لكي يكسب عددًا كافيًا من الحلفاء الذين يمكنهم مساعدته على تحقيق أهدافه الأكثر أهمية.

كذلك تقدم لنا سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان مثالاً لكيفية تأثير الأحداث الآنية على اختيارات السياسة الخارجية. فربما كان أحد أسباب تأخر اعتراف الرئيس

كارتر بجمهورية الصين الشعبية هو أن محاولته الحصول على تصديق الكونجرس على معاهدات قناة بنما عام ١٩٧٧م لم تكن موضع ارتياح عدد كبير من الأمريكيين، ومن ثم، فقد كان من شأن تبني سياسة أخرى لا يرحب بها عدد كبير من الأمريكيين، أن يؤدي إلى انقسامات داخلية أخرى. لذلك انتظرت الإدارة الأمريكية عامين قبل أن تقرر الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وإلغاء التزاماتها الدفاعية نحو تايوان في الوقت ذاته.

كذلك، فإن نوعيات القضايا المدرجة على جدول أعمال السياسة الخارجية تؤثر في تحديد الجماعات الداخلية القادرة والراغبة في الاضطلاع بدور فعال في مجال السياسة الخارجية. فالأزمات الاقتصادية البريطانية المتتالية أدت إلى تقوية دور وزارة الخزانة في عملية اتخاذ القرار البريطاني. وفي دول أخرى عديدة أدى تزايد أهمية القضايا الاقتصادية الدولية إلى تزايد دور الوزارات العاملة في ميدان الاقتصاد، كما لاحظنا آنفًا. كذلك، فإن استمرار الأزمات العسكرية يؤدي إلى تزايد دور العسكريين، وإلى تزايد الاهتمام بالبدائل العسكرية.

ورغم أنه يمكن أن نضيف عوامل سياقية أخرى في اتخاذ القرار، فإن العامل الحاسم هو تعريف صانع القرار للموقف. هل يعرف الموقف بأنه أزمة تهدد قيمه الأساسية أو على أنه قضية لا تستحق الاهتمام العاجل؟ فهناك بطبيعة الحال مئات الأحداث التي تقع في العالم والتي قد تثير الحاجة إلى التعامل معها. وتنزع الدول ـ ماعدا القوتين العظميين ـ إلى رؤية تلك الأحداث على أنها لا تؤثر عليها. وبالإضافة إلى ذلك، حتى داخل مجموعة اتخاذ القرار، قد يرى البعض قضية معينة أنها مهمة، بينما يرى البعض الآخر أنها ليست كذلك. وهذا بدوره يؤثر في تحديد من الذي يتخذ القرار، ونوعية القرار المتخذ، إن اتخذ أصلاً.

الخاتمـــة

أوضحنا في هذا الفصل أن هيكل عملية صنع القرار وصانع القرار يؤثران في السياسة الخارجية. وقد أشرنا إلى الجدل حول قضية ما إن كانت النظم التسلطية أو

النظم الديمقراطية أفضل من الأخرى في صنع السياسة الخارجية. إذا أخذنا معيار الفعالية والكفاءة، فإن هناك أسبابًا تدعو إلى ترجيح النظم التسلطية على النظم الديمقراطية. فهذه النظم تستطيع اتخاذ القرارات بسرعة، وتضمن الاستجابة الداخلية لتلك القرارات، وربما تكون أكثر اتساقًا في سياستها الخارجية. إلا أن النظم التسلطية لم تستطع دائمًا أن تحقق هذه الإيجابيات، كما أنها في معظم الأحوال أقل فعالية من النظم الديمقراطية في تطوير سياسات خارجية إبداعية، نظرًا إلى تخوف مساعدي صانع القرار من نقد السياسة الخارجية المتبعة. وعلى الرغم من تمتع النظم التسلطية ببعض المزايا في ميدان المفاوضات الدبلوماسية، فإنه لا توجد شواهد حاسمة حول أي من النظامين التسلطي أو الديمقراطي يستطيع اتباع سياسات أكثر سلمية.

كذلك، فقد رأينا أن نمط توزيع السلطة في هيكل اتخاذ القرار يؤثر في السياسة الخارجية. وبصفة عامة، فإن الحكومات المركزية والأجهزة التنفيذية تسيطر على السياسة الخارجية في النظم التسلطية والنظم الديمقراطية. فدور الأجهزة التشريعية مقصور تقريبًا على إجازة القرارات التنفيذية. وعلى الرغم من محاولات تحقيق توازن بين الجهازين التشريعي والتنفيذي في الولايات المتحدة من خلال قانون سلطات الحرب الصادر عام ١٩٧٣م، فإن الجهاز التنفيذي مازال مهيمنًا على السياسة الخارجية.

ومن أكثر الأدوار أهمية في تفسير السياسة الخارجية تلك الأدوار التي يلعبها صانعو القرار المركزيون والبيروقراطيون. فعلى الرغم من وجود شواهد قوية تؤيد نموذج السياسة البيروقراطية، والذي يؤكد أن البيروقراطيين يلعبون دورًا رئيسًا في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، فإن صانعي القرار المركزيين هم الذين يختارون مستشاريهم الرئيسين وهم الذين يحددون ما إن كانوا سيصغون إلى نصائحهم أم لا. بيد أن العسكريين يمكن أن يكونوا إحدى الجماعات البيروقراطية ذات التأثير الرئيس على السياسة الخارجية، وذلك بالنظر إلى أهمية قضايا الأمن الوطني والسيطرة على أدوات العنف. إلا أنه مما يساعد على الحد من تأثير العسكريين في عملية صنع القرار، تلك الانقسامات التي قد تنشأ بينهم، بالإضافة إلى أثر التقاليد ومشاطرتهم المجتمع القيم نفسها.



أما أقل الجماعات تأثيراً على اختيارات السياسة الخارجية فهي الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والرأي العام على وجه التخصيص. فبما أنه من الممكن التأثير في الرأي العام، فإن أهميته بالنسبة للسياسة الخارجية تظل ضئيلة للغاية حتى في المجتمعات الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، فإن القادة المنتخبين بطريقة ديمقراطية غالبًا ما يأخذون استقصاءات شعبيتهم في الاعتبار عندما يتخذون قرارات معينة في مجال السياسة الخارجية. لكن تدلنا الشواهد على أنه لا يوجد مجال للتخوف من احتمال تدخل الرأي العام المفتقر إلى المعلومات والمشحون عاطفيًّا في الحساب الرشيد للسياسة الخارجية وذلك بإجبار صانع القرار على اتباع سياسات خاطئة.

وأخيراً، فقد أوضحنا أن السياق الذي يتخذ القرار في إطاره يؤثر في عملية السياسة الخارجية ومضمونها. وعلى سبيل المثال فإن القرارات التي تتخذ أثناء الأزمات، عادة ما تتسم بتدخل عدد محدود من صانعي القرار في اتخاذها، وتتسم أيضًا بالبحث المحدود عن البدائل. كذلك، فإن نوعية القضايا المبحوثة، وحجم جدول أعمال السياسة الخارجية يؤثران على تحديد الأفراد والجماعات التي تؤثر في عملية صنع السياسة، وبالتالي، في القرارات التي تتخذ.



التعليقـــــات

(١) Alexis de Tocquevile, *Democracy in America,* vol. 1 (New York: Knopf, 1945), pp. 234-35.

(٢) Walter Lippmann, *The Public Philosophy* (New York: Mentor, 1955), pp. 23-24.

(٣) Raymond Aron, *Peace and War: A Theory of International Relations,* trans. Richard Howard and Annette Baker Fox (Garden City, N. Y.: Doubleady, 1966), p. 67.

(٤) نقلا عن: P. Williams and M. H. Smith, "The Conduct of Foreign Policy in Democratic and Authoritarian States," *Yearbook of World Affairs* (London: Stevens, 1976), p. 205.

(٥) Kenneth Waltz, *Foreign Policy and Democratic Politics* (Boston: Little Brown, 1967), p. 311.

(٦) Frederick I. Butler and Scott Taylor, "Toward an Explanation of Consistency and Adaptability in Foreign Policy Behavior: The Role of Political Accountability," paper delivered at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, 1975.

(٧) Barbara G. Salmore and Stephen A. Salmore, "Regime Constraints and Foreign Policy Behavior," paper delivered at the Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, 1975.

(٨) John Newhouse, *Cold Dawn: The Story of SALT* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1973), p. 6.

(٩) Alastair Buchan, *War in Modern Society* (New York: Harper and Row, 1969), pp. 21-24.

(١٠) Evan Luard, *Types of International Society* (New York: Free Press, 1976), p. 122.

(١١) Quincy Wright, *A Study of War,* 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1965), p. 842.

(١٢) Bruce M. Russett and R. Joseph Monsen, "Bureaucracy and Polyarchy as Predictors of Performance: A Cross National Examination," *Comparative Political Studies,* 8 (April 1975), 5-31.

(١٣) Michael Hass, "Societal Approaches to the Study of War," *Journal of Peace Research* 2, no.4 (1965), 307-23; Barbara G. Salmore and Stephen R. Salmore, "Political Regimes and

Foreign Policy," in Maurice A. East, Stephen A. Salmore, and Charles F. Hermann, eds., *Why Nations Act* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978), p. 122; Jonathan Wilkenfeld, "Domestic and Foreign Conflict," in Jonathan Wilkenfeld, ed., *Conflict Behavior and Linkage Politics* (New York: David McKay, 1973), pp. 107-23.

(١٤) Rudolph J. Rummel, "The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior," in David Singer, ed., *Quantitative International Politics* (New York: Free Press, 1968), p. 207.

(١٥) James N. Rosenau and Gary Hoggard, "Foreign Policy Behavior in Dyadic Relationships," in James N. Rosenau, eds., *Comparing Foreign Policies* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1974), pp. 122-23.

(١٦) Ivor Thomas, "War and its Causes, 1815-1914," in E.F.M. Durbin and George Catlin, eds., *War and Democracy* (London: Routledge and Kegan Paul, 1938); Lewis F. Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels* (New York: Quadrangle/The N.Y. Times, 1960), p. 176.

(١٧) William J. Coplin and J. Martin Rochester, "The Permanent Court of International Justice, the International Court of Justice, the League of Nations, and the United Nations," *American Political Science Review,* 66 (June 1972), 529-50.

(١٨) Zbigniew Brzezinski, *Between Two Ages* (New York: Viking Press, 1970), p. 255.

(١٩) Olajide Aluko, "Nigeria and Foreign Policy," in Olajide Aluko, ed., *The Foreign Policy of African States* (London: Hodder and Stoughton, 1977), p. 181.

(٢٠) Annette Baker Fox, *The Politics of Attraction* (New York: Columbia University Press, 1977), p. 186.

(٢١) David J. Rosen, "Leadership Change and Foreign Policy," paper delivered at the American Political Science Association Convention, Chicago, 1974.

(٢٢) Waltz, *Foreign Policy and Democratic Politics,* p. 304.

(٢٣) James A. Robinson, *Congress and Foreign Policy-Making,* rev. ed. (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1967), p. 65.

(٢٤) Lock Johnson and James M. McCormick, "The Making of International Agreements," *Journal of Politics,* 40 (May 1978), 468-78.

(٢٥) Simon Serfaty, *France, de Gaulle, and Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1968), p. 80.

(٢٦) Henry A. Kissinger, "Bureaucracy and Policymaking: The Effects of Insiders and Qutsiders on the Policy Process," in Morton H. Halperin and Arnold Kanter, eds., *Readings in American Foreign Policy* (Boston: Little, Brown, 1973), p. 88.

(٢٧) Eric Clark, *Corps Diplomatique* (London: Allen Lane, 1973), p. 63.

(٢٨) Charles W. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf, *American Foreign Policy: Pattern and Process* (New York: St. Martin's Press, 1979), pp. 339-40.

(٢٩) Raymond F. Hopkins, "Global Management Networks: The Internationalization of Domestic Bureaucracy," *International Social Science Journal,* 30 (1978), 37.

(٣٠) Chris Argyis, *Some Causes of Organizational Ineffectiveness Within the Department of State,* Department of State Publication 8180 (Washington, D.C., January 1967).

(٣١) Henry A. Kissinger, "Domestic Structure and Foreign Policy," in Henry A. Kissinger, ed., *American Foreign Policy* (New York: W.W. Norton, 1969), pp. 11-43.

(٣٢) P.J.Boyce, *Foreign Affairs for New States* (New York: St. Martin's Press, 1977).

(٣٣) William Wallace, *The Foreign Policy Process in Britain,* (London: Royal Institute of International Affairs, 1975), p. 77.

(٣٤) Irving L. Janis, *Victims of Groupthink* (Boston: Houghton, Mifflin, 1972).

(٣٥) Linda P. Brady and Charles W. Kegley, Jr., "Bureaucratic Determinants of Foreign Policy Behavior: An Events Data Test of Bureaucratic Politics Paradigm," paper delivered at the Annual Meeting of the International Studies Association, Washington, D.C., 1975.

(٣٦) Russett and Monsen, "Bureaucracy and Polyarchy as Predictors of Performance."

(٣٧) Morris Janowitz., *Military Institutions and Coercion in the Developing Nations* (Chicago: University of Chicago Press, 1977), p. 51.

(٣٨) Claude E. Welch, Jr., "Civilian Control of the Military: Myth and Reality," in Claude E. Welch Jr., *Civilian Control of the Military: Theory and Cases from Developing Countries* (Albany: State University of New York Press, 1976), p. 17.

(٣٩) Henry Bienen and David Morell, "Transition from Military Rule: Thailand's Experience," in Catherine M. Kelleher, ed., *Political-Military Systems* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1974), p. 19.

(٤٠) Fox, *The Politics of Attraction,* p. 71.

(٤١) Ibid.

(٤٢) Allen S. Whiting, *The Chinese Calculation of Deterrence* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1975), p. 226.

(٤٣) Egbert Jahn, "Four Approaches to the Analysis of Soviet Foreign Policy," in Egbert Jahn, ed., *Soviet Foreign Policy: Its Social and Economic Conditions* (New York: St. Martin's Press, 1978), p. 21.

(٤٤) Malcom MacKintosh, "The Soviet Military: Influence on Foreign Policy," *Problems of Communism,* 22 (September-October 1973), 10-11.

(٤٥) William E. Odom, "The Party-Military Connection: A Critique." in Dale R. Herspring and Ivan Volgyes, eds., *Civil-Military Relations in Communist Systems* (Boulder, Col.: Westview Press, 1978), pp. 35-36.

(٤٦) Richard W. Benjamin and Lewis J. Edinger, "Conditions for Military Contrl over Foreign Policy Decisions in Major States," *Journal of Conflict Resolution,* 15 (March 1971), 5-31.

(٤٧) Harold Lasswell, "The Garrison State," *American Journal of Sociology,* 46 (January 1941), 455-68.

(٤٨) Odom, "The Party-Military Connection: A Critique," p. 35.

(٤٩) Phil C. Schmitter, "Military Intervention, Political Competitiveness and Public Policy in Latin America, 1950-67," in Morris Janowitz and Jacques Van Doorn, eds., *On Military Intervention* (Rotterdam: Rotterdam University Press, 1971), p. 454.

(٥٠) نقلاً عن: Sam Sarkesian, "A Political Perspective on Military Power in Developing Areas," in Sheldon W. Simon, ed., *The Military and Security in the Third World,* (Boulder, Col.: Westview Press, 1978), p. 9.

(٥١) Edy Kauffman, "Latin America," in Christopher Clapham, ed., *Foreign Policy Making in Developing States* (Westmead, England: Saxon House, 1977), p. 135.

(٥٢) Welch, "Civilian Control of the Military: Myth and Reality," p. 26.

(٥٣) Miles Copeland, *The Game of Nations* (New York: Simon and Schuster, 1969), p. 127.

(٥٤) Dan C. Heldman, "Soviet Relations with the Developing States: An Application of Correlation Analysis," in Roger E. Kanet, ed., *The Behavioral Revolution and Communist Studies* (New York: Free Press, 1971), pp. 339-63.

(٥٥) Michael Leifer, "South-East Asia," in Clapham, *Foreign Policy Making in Developing States,* p. 30.

(٥٦) Lloyd A. Free and Hadley Cantril, *The Political Beliefs of Americans* (New York: Simon and Schuster, 1969), p. 59.

(٥٧) Cited in Ralph B. Levering, *The Public and American Foreign Policy,* 1918-78 (New York: William Morrow, 1978), p. 32.

(٥٨) Chae-Jin Lees, *Japan Faces China* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1976), p. 9.

(٥٩) Daniel H. Willich, "Public Interest in International Affairs," *Social Science Quarterly,* 50 (September 1969), 274.

(٦٠) Martin Abravanel and Barry B. Hughes, "The Relationship Between Public Opinion and Government Foreign Policy: A Cross-National Study," in Patrick J. McGowan, ed., *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies,* Vol. 1 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973), p. 126.

(٦١) Barry B. Hughes, *The Domestic Context of American Foreign Policy* (San Francisco: W.H. Freeman, 1978), pp. 38-39.

(٦٢) Ibid., p. 31.

(٦٣) Warren E. Miller and Donald E. Stokes, "Constituency Influence in Congress," *American Political Science Review,* 57 (March 1963), 45-56.

(٦٤) Bernard C. Cohen, *The Public's Impact on Foreign Policy* (Boston: Little, Brown, 1973), pp. 58-70.

(٦٥) Donald C. Hellmann, *Japanese Foreign Policy and Domestic Politics* (Berkeley: University of California Press, 1969), p. 15.

(٦٦) نقلاً عن: Leon D. Epstein, "British Foreign Policy," in Roy C. Macridis, ed., *Foreign Policy in World Politics,* 5th ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976), p. 53.

(٦٧) Allen S. Whiting and Robert F. Dernberger, *China's Future: Foreign Policy and Economic Development in the Post-Mao Era* (New York: McGraw-Hill, 1977), p. 40.

(٦٨) William Lederer, *A Nation of Sheep* (New York: W.W. Norton, 1961).

(٦٩) Raymond A. Bauer, Ithiel de Sola Pool, and Lewis A. Dexter, *American Business and Public Policy: The Politics of Foreign Trade* (Chicago: Aldine-Atherton, 1963); James N. Rosenau, *National Leadership and Foreign Policy: A Case Study in the Mobilization of Support* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963).

(٧٠) نقلاً عن: Levering, *The Public and American Foreign Policy,* p. 152.

(٧١) Daniel Ellsberg, *Papers on the War* (New York: Simon and Schuster, 1972), p. 122.

(٧٢) Wallace, *The Foreign Policy Process in Britian,* p. 271.

(٧٣) Joel T. Campbell and Leila S. Cain, "Public Opinion and the Outbreak of War," *Journal of Conflict Resolution,* 9 (September 1965), 318-28.

(٧٤) Zbigniew Brzezinski and Samuel P. Huntington, *Ploitical Power: USA/USSR* (New York: Viking Press, 1964), p. 193.

(٧٥) Dorothy Pickles, "French Foreign Policy," in F.S. Northedge, ed., *The Foreign Policies of the Powers* (New York: Praeger, 1968), p. 189.

(٧٦) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972), p. 125.



(٧٧) Chae-Jin Lee, *Japan Faces China*, p. 11.

(٧٨) Steven D. Krasner, "Are Bureaucracies Important," *Foreign Policy*, 7 (Summer 1972), 176.

(٧٩) Glenn H. Synder, *Conflict Among Nations* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977), p. 316.

(٨٠) Wright, *A Study of War*, p. 1272.

(٨١) Charles A. McClelland, "The Acute International Crisis," in Klaus Knorr and Sidney Verba, ed., *The International System: Theoretical Essays* (Princeton, N.J., Princeton University Press, 1961), pp. 182-204.

(٨٢) Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), p. 140.



الفصل السادس

المحددات الاقتصادية

منذ ردح طويل من الزمن والعوامل الاقتصادية تعد من العوامل التي يمكن أن تفسر سلوك الدول. وعلى سبيل المثال، عد أفلاطون النقود سببًا للحروب، بل ذهب إلى القول إنه يجب أن تظل «الجمهورية» فقيرة حتى لا تغري المعتدين المحتملين بالعدوان عليها. وربما كانت النظرية الماركسية هي أهم النظريات الاقتصادية الحتمية التي تفسر سلوك الدول. فهذه النظرية ترى أن الاقتصاد هو القوة المحددة للسلوك السياسي. فالطبقات والدول تستجيب للأحداث الآتية من البيئة الخارجية بناء على موقعها في النظام الاقتصادي، كما أن هذه الاستجابة تتسم بطابع الحتمية.

وقد ازداد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة نظرًا إلى ازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية. ومن ثم فقد أصبحت هذه العوامل جزءًا حيويًا من السياسة الخارجية. بيد أن تزايد أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل وحده لا يفسر تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية. فتضاؤل أهمية الحرب الباردة قد أعطى الدول الفرصة لتحول الاهتمام نحو العلاقات الاقتصادية بعيدًا عن القضايا الأمنية.

وبصفة عامة، تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مركزيًا في اختيارات السياسة الخارجية؛ لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية. ويحدد توافر تلك الموارد ما إن كان يمكن للدولة أن تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلة لتلك المعونة. كذلك، فالموارد تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلح ذات

التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. بالرغم من أن توزيع الموارد في النسق الدولي لا يحدد السياسات المتبعة، فإنه يضع حدودًا على مدى بدائل السياسة الخارجية المتاحة. فالدول التي تعاني من ندرة الموارد لن تستطيع أن تلعب دور الدولة الكبرى، حتى إذا أرادت أن تلعب هذا الدور. ومن ناحية أخرى، فإن توافر الموارد الاقتصادية لا يعني أن على الدولة أن تلعب هذا الدور.

وإذا حاولنا أن نقارن بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية ـ الأمنية على السياسة الخارجية، فإننا نجد أن من الصعب الفصل بين هاتين المجموعتين من العوامل لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية. وقد توصلت دراسة عن التغلغل الاقتصادي السوفيتي في الصين خلال الفترة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٦٠م إلى نتيجة مشابهة. [١] فالأهداف الأساسية للاتحاد السوفيتي في الصين كانت تتعلق أساسًا بالمصالح الأمنية. إلا أن الاتحاد السوفيتي لجأ إلى توظيف الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهدافه الأمنية، رغم ما كان يكتنف ذلك من تكاليف باهظة. ومن المحتمل أن تكون الدوافع السياسية ـ الأمنية هي التي حركت الاستعمار السوفيتي في أوروبا الشرقية. ويرى كلاوس كنور أنه «ليس ثمة حالة من حالات العدوان الشيوعي كانت تتضمن السعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية.»[٢] والواقع أن هذا الميل إلى الإقلال من دور العوامل الاقتصادية كمحدد للسياسة الخارجية السوفيتية هو أمر يثير الاهتمام، وذلك نظرًا إلى تأكيد النظرية الماركسية ـ اللينينية على دور الحتمية الاقتصادية. وبالرغم من ذلك، فقد أوضحت الدراسات الإمبيريقية أن الاتحاد السوفيتي قد جنى فوائد اقتصادية من استعماره لشرق أوروبا. وقد خلص بول مارير إلى أن ست دول شرقية قد مدت الاتحاد السوفيتي بما قيمته ٢٠ بليون دولار من التعويضات، باستثناء التعويضات الملغاة التي إن أدخلناها في الحسبان، فإن صافي ما حصل عليه الاتحاد السوفيتي يصل إلى ١٤ بليون دولار. [٣]

وبالرغم من أن الأمن الوطني هو العامل الأول المحرك للعديد من التصرفات الاقتصادية، فإنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن كثيرًا من السياسات التي تبرر على أساس

الأمن الوطني، إنما هي سياسات تحركها المصالح الاقتصادية. ذلك أنه إن بدا أن الدولة تتصرف لتحقيق الربح أو المنفعة الاقتصادية، فسينظر إليها على أنها تتصرف بأنانية. ومن ثم، فإن الدول تسعى عادة إلى تبرير سياساتها على أساس أن تلك السياسات تحقق مصالح الأمن الوطني لتلك الدولة، بغض النظر عن الدوافع الحقيقية لتلك السياسات. لذا، فإن الشركات البترولية قد تسعى إلى حشد التأييد لاستقلال الولايات المتحدة في مجال الطاقة، زاعمة أن هذا الاستقلال ضروري لمصالح الأمن الوطني الأمريكي، بينما يكون الدافع الحقيقي لتلك الشركات هو زيادة أرباحها بتشجيع الحكومة على اتباع سياسات تؤدي إلى الإقلال من المنافسة الخارجية. ويتحقق ذلك بفرض قيود على الواردات، أو إعطاء حوافز اقتصادية إيجابية لمشروعات البحث عن البترول وإنتاجه. كذلك، فإن الدول عادة ما تبرر تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى على أساس خلق المناخ المواتي لإنشاء حكومة نيابية، بينما يكون الدافع الحقيقي هو حماية المصالح الاقتصادية للدولة المتدخلة.

ومع التسليم بأنه من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين المحددات الاقتصادية للسياسة الخارجية، وغيرها من المحددات، فإننا سنحاول في الأجزاء التالية من هذا الفصل أن نستكشف عددًا من وجهات النظر التي تؤكد على أهمية دور العوامل الاقتصادية. ومن ذلك، النظريات الراديكالية المتعلقة بالاستعمار الاقتصادي، ووجود المركب العسكري ـ الصناعي، والنظريات المحافظة التي تؤكد على دور الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل.

الاستعمار

على الرغم من أن هناك العديد من التفسيرات المختلفة لظاهرة الاستعمار في الشؤون الدولية، فإن النظريات الاقتصادية هي النظريات المسيطرة في هذا المجال. ويرى بعض الكتاب أن الاستعمار مرتبط تاريخيًا بالطبقات الرأسمالية المهتمة بزيادة أرباحها. وعلى سبيل المثال، فإن المفكر البريطاني هوبسون كتب عام ١٩٠٢م مؤكدًا أن الاستعمار البريطاني هو وليد جماعات المصالح الرأسمالية.(٤) وأوضح ـ استنادًا إلى

فكر كارل ماركس ـ أن الاستعمار قد نشأ حينما واجهت الجماعات الرأسمالية مشكلة فائض رأس المال والسلع، وحاولت التغلب على تلك المشكلة بفتح أسواق خارجية للتخلص من هذا الفائض. وقد وفرت المناطق المتخلفة اقتصاديًّا من العالم فرصًا جيدة للاستثمار، نظرًا إلى النقص الحاد في رأس المال واتساع الأسواق في تلك المناطق. ومن ثم يؤكد هوبسون أن الاستعمار البريطاني أصبح أداة للتخفيف الخارجي من أعباء الطبقات العليا. بيد أنه ـ بعكس كارل ماركس ـ لم ير ضرورة إزالة الرأسمالية، ولكنه رأى أن إضعاف الحافز للاستعمار الاقتصادي إنما يكمن في زيادة القوة الشرائية للعمال. ويتحقق ذلك بتقوية اتحادات العمال، واستعمال سلاح الضرائب لتحويل كمية أكبر من النقود إلى المستهلك الداخلي.

وقد أقلم فلاديمير لينين أفكار ماركس وهوبسون في نظريته عن الاستعمار، والذي اعتبره أعلى مراحل الرأسمالية.[٥] وعلى غرار أسلافه، أوضح لينين أن الدول الرأسمالية تقوم بالأنشطة الاستعمارية لكي توزع فائض رأس المال والسلع التي تنتجها الاقتصادات الرأسمالية بالضرورة. ومن خلال هذه الأنشطة الاستعمارية نجحت النظم الرأسمالية في تأجيل سقوطها المحتوم. غير أن هذه الأنشطة الاستعمارية قد أدت إلى خلق الصراع بين الدول الرأسمالية، مما أدى إلى نشوب الحرب بينها، كما هو الحال في الحرب العالمية الأولى.

هناك العديد من الأسباب القوية التي تجعلنا نرفض فكرة العلاقة الحتمية بين الرأسمالية من ناحية والاستعمار والحروب بين الدول الاستعمارية من ناحية أخرى، على نحو ما يؤكده هوبسون ولينين. فمن ناحية، نلاحظ أن الاستعمار كان سابقًا على نشأة الرأسمالية، كما أنه كان موجودًا في كثير من الإمبراطوريات القديمة والنظم الإقطاعية. من ناحية ثانية، يرى مورجنثاو أن الدوافع الاقتصادية لم تكن هي الدوافع الرئيسة لمعظم الحروب التي حدثت في فترة نضج الرأسمالية. ويقدم مورجنثاو أمثلة على ذلك، الحرب النمساوية ـ البروسية، والحرب الفرنسية ـ الألمانية، وحرب القرم، والحرب الأسبانية ـ الأمريكية، والحرب الروسية ـ اليابانية، والحربين العالميتين الأولى

والثانية.[٦] كذلك، فقد اعترض ريمون آرون على تفسير لينين للحرب العالمية الأولى في ضوء التنافس بين الدول الرأسمالية، لأن التنافس بين الدول الرأسمالية على المستعمرات كان قد ضعف قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، بعد أن كان قد وصل إلى ذروته قبل نشوب تلك الحرب بعقدين.[٧] كذلك فقد رفض جيلبن الرأي القائل إن الاستعمار يؤدي إلى الصراع بين الدول الاستعمارية. فقد أشار إلى أنه باستثناء حرب البوير، تم تسوية كل الصراعات الاستعمارية من خلال العمل الدبلوماسي، كما أن اثنين من أكبر منافسي بريطانيا في الميدان الاستعماري كانا حليفين لها في الحرب العالمية الأولى.[٨] وقد وجد كوينسي رايت أن «الحروب قد نشبت خلال فترات الهيمنة الرأسمالية، ولكنها كانت أقل ما تكون في المناطق الخاضعة لتلك الهيمنة.»[٩] ومع التسليم بأن الدول الرأسمالية قد تصرفت بأسلوب استعماري، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الرأسمالية تؤدي إلى الاستعمار. بل قد يكون نتيجة ميل القوى الكبرى إلى التصرف بشكل استعماري. وقد صادف أن كانت القوى الكبرى في العصور الحديثة هي الدولة الرأسمالية.

أما الزعم بأن الدول الرأسمالية كانت في حاجة إلى استثمار فائض رأس المال وإيجاد أسواق خارجية في العالم الأقل تطورًا، فإنه لا ينهض على قدمين. فالاستثمار فيما وراء البحار كان يشكل في معظم الأحوال نسبة ضئيلة من الاستثمارات الرأسمالية الإجمالية للدولة. والدليل على ذلك أن الاستثمارات الخارجية لمعظم الدول الرأسمالية كانت تمثل أقل من ١٠٪ من القيمة الدفترية الداخلية لمعظم الشركات. وإذا قصرنا التحليل على الاستثمارات فيما وراء البحار، فسنلاحظ أن الدول المتقدمة توجه استثماراتها إلى رفيقاتها من الدول المتقدمة الأخرى أكثر من توجيهها إلى الدول الأقل تقدمًا. فحوالي ٧٠٪ من الاستثمارات الأمريكية في الخارج موجهة إلى دول متقدمة اقتصاديًا، وخلال القرن التاسع عشر، الذي مثل ذروة الاستعمار البريطاني، فإن حوالي ٧٥٪ من الاستثمارات البريطانية تم في الولايات المتحدة، ودول الكومنولث، وغيرها من الدول المتقدمة.[١٠] وتدحض ظاهرة الاستثمارات الموجهة إلى الدول المتقدمة النظرية اللينينية، لأنه من المفترض طبقًا لتلك النظرية أن الدول الرأسمالية لا تواجه

مشكلة فائض رأس المال. ومن ثم لا يتوقع أن ترحب تلك الدول بالاستثمارات الرأسمالية الأجنبية على أرضها.

وربما كان العامل الأهم الذي يفسر تفضيل الدول الرأسمالية توجيه استثماراتها إلى الدول المتقدمة هو أن عائد الاستثمار في تلك الدول أكبر، كما أن المخاطرة أقل. كذلك، يرى البعض أن ربحية استثمارات الشركات المتعددة الجنسية في الدول الأقل تقدمًا تقل عمومًا بحوالي ٢٪ عن الاستثمارات في الدول المتقدمة ماعدا في مجال الصناعات الصيدلية حيث تتعادل الربحية في الحالتين.[١١] كذلك ففي حالة الدول الأقل تقدمًا، تستغرق العمليات الاستثمارية الجديدة وقتًا أطول حتى تصل إلى حالة التوازن. وقد أشارت دراسة أخرى إلى أنه خلال الفترة من عام **١٩٥٩**م حتى **١٩٦٩**م كان متوسط عائد الاستثمارات الصناعية التحويلية الأمريكية ٤ر١٢٪، بينما كان العائد على الاستثمار الخارجي ٨ر١١٪.[١٢] كذلك، فإن العائد على الاستثمارات البريطانية في الهند، التي كانت تعد معقل الاستعمار البريطاني، كان بصفة عامة أقل من العائد على الاستثمار في بريطانيا ذاتها.[١٣]

وإذا أضفنا تكاليف الدفاع عن مصالح الدول الاستعمارية فيما وراء البحار، وعبء برامج المساعدة الحكومية الخارجية الموجهة لتحسين مستويات التعليم، والنقل، والاتصال، والرفاهية الاقتصادية للمناطق الأقل تقدمًا، فإننا نخلص إلى أن ثمن الاستعمار كان باهظاً، مما يلقي الكثير من الشك على دوافعه الاقتصادية. ومن ثم، فإن عددًا من الكتاب اتجه إلى تفسير الاستعمار في ضوء العوامل المرتبطة بالقوة، والأمن، والمكانة، وليس في ضوء المصالح الاقتصادية. ومن هؤلاء الكتاب جوزيف شومبيتر الذي كان يرى أن المحرك الرئيس للاستعمار هو العناصر العسكرية والحكومية التي تستمد سلطتها من استمرار حالة الحرب.[١٤] ويذهب شومبيتر إلى القول إن الاستعمار هو تركة من تركات ما قبل المجتمع الرأسمالي، وإنه سيختفي كلما ازداد نضج الرأسمالية، كما حدث بالفعل في فترة ما بعد الاستعمار الراهنة. كذلك يرى يوجين ستيلي أن المصالح الاقتصادية كانت مجرد ذرائع للاستعمار، لأن المصالح والاستثمارات

الخاصة كانت في الأغلب توظف لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية العامة أكثر مما كانت قوة موجهة لتلك الأهداف.(١٥) ويرى مؤلف آخر أن الدول الصغيرة، المضمون أمنها بشكل مؤكد، كسويسرا وهولندا، أكثر ميلاً إلى توجيه الاستثمارات الخارجية واتخاذ القرارات التجارية على أسس اقتصادية بحتة أكثر منه على أسس سياسية وأمنية.(١٦)

وربما يؤدي فقدان إقليم معين في بعض الحالات إلى تحقيق منافع اقتصادية تفوق المنافع التي تنشأ عن السيطرة على إقليم آخر من خلال الاستعمار. فقد لاحظ تشارلز كندلبرجر أن فصل ألمانيا إلى دولتين قد أدى إلى رفع مستوى المعيشة الحقيقي لسكان ألمانيا الغربية.(١٧) فقد اتجهت ألمانيا الغربية بعد فقدانها ألمانيا الشرقية إلى شراء القمح من الأسواق العالمية بأسعار أقل من الأسعار التي كانت تتقاضاها مزارع اليونكر في القطاع الشرقي من ألمانيا. كذلك، فقد أدى تدفق اللاجئين من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية؛ لأن تفاعل عنصر توافر العمالة الناشئة عن هذا التدفق، مع عنصر ارتفاع الطلب والاستثمار، قد أدى إلى خفض مستويات الأجور، وزيادة الأرباح، والمدخرات، والاستثمار، والنمو.

وبينما كانت شمس الاستعمار تؤذن بالأفول ــ حيث كانت المستعمرات تنال استقلالها واحدة تلو الأخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ــ وبعد اتضاح ضخامة التكاليف الباهظة التي تتطلبها السيطرة على إقليم جديد، بدأت مجموعة من الكتاب الماركسيين المحدثين، خاصة في الولايات المتحدة، محاولة إحياء التفسيرات الاقتصادية لسلوكيات الدول التي توصف بأنها استعمارية رأسمالية. ومن أهم هؤلاء الكتاب هاري ماجدوف، الذي يفسر السياسة الخارجية الأمريكية من منطلق الحاجة إلى إجراءات حكومية لجعل العالم آمنا بالنسبة لعمليات رأس المال الأمريكي.(١٨) فنظرًا إلى اعتمادها على الموارد الأجنبية، وعلى الأرباح الناشئة عن المبيعات الخارجية، فإن الدول الغنية تعمل على إبقاء الدول الأقل تقدمًا في حالة تبعية لها. ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي، والسيطرة الاقتصادية أكثر من تحققه من خلال السيطرة السياسية المباشرة كما كان عليه الحال إبان عصر الاستعمار. ويلاحظ ماجدوف كذلك؛ أن الدول المتقدمة تحتاج

احتياجًا شديدًا عددًا من المواد الاستراتيجية المحددة مثل النيكل، والكروم، والكوبالت، والبوكسيت، والنفط. وهذه الموارد توجد غالبًا في الدول النامية. كذلك، فمن مصلحة الدول المتقدمة، ليس فقط استمرار حصولها على هذه المواد، ولكن أيضًا تثبيط عملية التصنيع في الدول النامية، لأن التصنيع كفيل بأن يدفع الدول النامية إلى إيثار نفسها بهذه الموارد.

ومقابل ذلك الرأي قدم المنظرون الراديكاليون عددًا من الحجج التي تدحض القول بأن الاستعمار غير مربح اقتصاديًا للدولة الرأسمالية، ومن ثم، فإن دوافع الاستعمار الرئيسة ليست دوافع اقتصادية. ويمكن حصر هذه الحجج فيما يلي:

أولًا: مع التسليم بأن الاستعمار هو مشروع مكلف للدولة الاستعمارية، فإن بعض الأفراد والشركات يجنون أرباحًا طائلة من المشروعات الاستعمارية التي تهدف إلى تأمين المواد الخام، والأسواق، وحماية الاستثمارات فيها وراء البحار. وسنتعرض لهذه المنافع ولمحاولات الحكومات تأمين تلك المنافع لجماعات اقتصادية معينة، حينما نناقش دور المركب العسكري - الصناعي، ودور الشركات المتعددة الجنسية في السياسة الخارجية.

ثانيًا: مع التسليم كذلك بأن الاستعمار هو مشروع مكلف بالنسبة للدولة، فإن الدولة قد تدخل في مشروعات استعمارية لكي تمنع إحدى الدول المعادية من السيطرة على إقليم معين، ولكي تحظى بالمزايا الاقتصادية والعسكرية التي قد توفرها السيطرة على هذا الإقليم.[١٩] ومن ثم، فإن هدف سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها الولايات المتحدة مع نهاية القرن الماضي كان هو حرمان الدول الأوروبية من المنافع الناشئة عن التعامل التجاري مع الصين، مالم تنل الولايات المتحدة نصيبًا من تلك المنافع.

ثالثًا: على الرغم من أن الاستيلاء على أقاليم خارجية قد لا يحقق منافع اقتصادية عاجلة إلا أن تلك المنافع قد تظهر في مرحلة لاحقة من خلال اكتشاف موارد

غير متوقعة، أو احتمال ظهور مجالات جديدة للتسويق بعد تطوير المنطقة اقتصاديًّا. فقليل من الناس هم الذين توقعوا اكتشاف احتياطيات النفط الهائلة في المكسيك حديثًا، والتي يبدو أنها تضع المكسيك في المرتبة الثانية بين دول العالم بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطيات المعروفة.

وأخيراً: ربما لا يكون الدافع وراء محاولات تأمين السيطرة والنفوذ في منطقة معينة هو حماية المصالح الاقتصادية في تلك المنطقة، لأن تلك المصالح قد تكون محدودة، وإنما يكون الدافع هو حماية مصالح اقتصادية أكثر أهمية في منطقة أخرى. فالدافع وراء السلوك الأمريكي في فيتنام كان هو ردع الشيوعيين من الاستيلاء على الحكم مما كان يهدد المصالح الاقتصادية الأمريكية في الأقاليم المجاورة. فالمصالح الأمريكية في فيتنام ذاتها لم تكن تبرر الموارد المادية والبشرية التي خصصت للحرب الفيتنامية، فقد أنفقت الولايات المتحدة حوالي ١٥٠ بليون دولار وخسرت حوالي ٥٠ ألف جندي أمريكي في تلك الحرب. ولكن إذا نظرنا إلى القضية في إطار تأثيرها على الأقاليم المجاورة، فإنه يمكن تفهم الدوافع الأمريكية وراء تقديم هذه التضحيات. وقد كانت تلك هي حسابات صانعي القرار الأمريكيين. فقد بنوها على أساس نظرية التتابع (الدومينو). وطبقًا لهذه النظرية، فإنه إذا نجحت القوات الشيوعية في فيتنام فإن دول جنوب شرقي آسيا ستسقط أمام تلك القوات واحدة تلو الأخرى. بيد أن المثال الفيتنامي لا يقدم في الحقيقة دليلاً يؤيد العلاقة بين الرأسمالية والحرب. ذلك أن الأمريكيين الأغنياء، وبالذات رجال الأعمال، كانوا أكثر الفئات مناهضة للحرب الفيتنامية. وخلال الانتخابات التمهيدية عام ١٩٧٢م، حصل المرشح الديمقراطي جورج ماكجفرن الذي كان يناهض الحرب على تأييد من الأحياء التي يقطنها الأغنياء يفوق ما حصل عليه من تأييد في المدن.

الشـــركات المتعددة الجنسيـــة

في محاولتهم بعث النظريات الاقتصادية للاستعمار والاستغلال، اهتم الكتاب الراديكاليون بالتزايد الهائل لدور الشركات المتعددة الجنسية في السنوات الأخيرة، الأمر

الذي يكاد يهدد الكثير من الدول القومية من حيث الحجم والتأثير العالمي. وقد عد هؤلاء الكتاب الشركات المتعددة الجنسية مسؤولة ـ بالتواطؤ مع حكومات دولها ـ عن كثير من المعضلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. والواقع أن أحد مصادر الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسية هو حجمها الأسطوري. فحجم مبيعات بعض الشركات الضخمة وأرصدتها يتعدى إلى حد كبير الناتج الوطني الإجمالي لكثير من الدول. ونتيجة لضخامة الموارد التي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسية، فإنها أصبحت تلعب دورًا مركزيًا في النسق الدولي، ربما على حساب الدور الذي تلعبه حكومات دول تلك الشركات. ذلك أنه بحكم سيطرتها على موارد هائلة في العديد من الدول، فإن القرارات التي تتخذها فيما يتعلق بتخصيص المبيعات والمشتريات والاستثمارات، تؤثر تأثيرًا ضخمًا على موازين المدفوعات، وقيمة العملات. وقد أكد البعض أن المضاربات على العملات التي قامت بها الشركات المتعددة الجنسية ـ ومعظمها أمريكية ـ قد أدت إلى تدهور سعر الدولار، وتخفيض قيمته في فبراير عام ١٩٧٣م.(٢٠)

ورغم أن الشركات المتعددة الجنسية تنشيء مقار لها في دولة معينة ويديرها مواطنون ينتمون إلى تلك الدولة، فإن تلك الشركات وفروعها قد لا تحترم في بعض الأحيان التوجيهات التي تصدرها لها حكوماتها.(٢١) وعلى سبيل المثال، فإن أحد أفرع شركة جلف أويل أعطت الفريق المنتصر في الحرب الأهلية الأنجولية سنة ١٩٧٦م، عدة ملايين من الدولارات رغم معارضة الحكومة الأمريكية لهذا الفريق وعدم اعترافها بالنظام الجديد في أنجولا آنذاك. وهناك حالات أكثر خطورة من تلك الحالة، من أهمها، قيام بعض فروع الشركات الأمريكية ببيع الأسلحة لألمانيا الهتلرية، وامتناع الشركات البترولية الأمريكية المتعددة الجنسية عن إمداد الولايات المتحدة بالبترول خلال أزمة المقاطعة البترولية عام ١٩٧٣م ـ ١٩٧٤م، مفضلة أن تبيع بترولها في أسواق تدر أرباحًا أفضل.

كذلك، فإنه بفضل مواردها الهائلة، تستطيع الشركات المتعددة الجنسية أن تحصل من حكوماتها على تأييد أنشطتها الخارجية وحمايتها. ويرى الكتاب الماركسيون

الجدد أن الشركات تستتر خلف حكوماتها لحماية أنشطتها مستعملة جميع أساليب الرشوة والضغط السياسي على تلك الحكومات. ومن ثم، فإنهم يرون السياسة الخارجية على أنها مجهود تقوم به الحكومات لحماية ودعم المصالح الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسية سواء أفي الداخل أم الخارج.

وتتفاوت الحكومات في درجة سعيها لحماية مصالح شركاتها في الخارج. ففي الدول الاشتراكية، يصعب الفصل بين الشركات ـ وهي مملوكة للدولة ـ وبين الحكومة. ومن بين حكومات الدول الديمقراطية، تعد الحكومة اليابانية أكثر الحكومات دعمًا وحماية لمصالح شركاتها المتعددة الجنسية فيما وراء البحار، بينما لا تتدخل الحكومة الأمريكية بالقوة نفسها لدعم الشركات الأمريكية وحمايتها في الخارج. غير أنه في بعض الحالات تدخلت الحكومة الأمريكية لدعم الشركات الأمريكية في الخارج. فقد استفادت شركة الفواكه المتحدة من تدخل مشاة البحرية الأمريكية في جمهوريات أمريكا الوسطى أوائل القرن العشرين. كما أن الحكومة الأمريكية تدخلت في العشرينات للحصول على امتيازات لشركات البترول الأمريكية في مناطق امتيازات الشركات البترولية البريطانية والفرنسية، كما أنها مارست ضغوطًا شديدة على اليابان من وقت لآخر لدفعها إلى الحد من صادراتها إلى الولايات المتحدة وذلك لحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية. ويمكن أن نجد نمطاً مشابها لحماية المصالح الاقتصادية الخارجية للشركات في بعض الدول النامية. وعلى سبيل المثال، فقد قدمت الحكومة الهندية دعمًا مقداره من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ لمساعدة الشركات في عملية تصدير المعدات الرأسمالية.

بيد أن الحكومات ليست مجرد أدوات أو واجهات للشركات المتعددة الجنسية. ولكي نبرهن على ذلك، فإننا سنعرض لبعض الأمثلة التي انتهجت فيها الحكومة الأمريكية سياسات اقتصادية خارجية ضارة بمصالح الشركات الكبرى.

- التشريعات التي تجعل من الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية شركات خاضعة للقانون الأمريكي.

- القيود المفروضة على التجارة مع الدول الشيوعية.
- القيود المفروضة على تصدير رأس المال.
- السياسة المؤيدة لإسرائيل، والتي تعرقل مصالح الشركات البترولية الأمريكية الكبرى وغيرها من الشركات في الشرق الأوسط.
- استمرار الحرب الفيتنامية رغم المعارضة الشديدة من الشركات الكبرى.
- تشجيع الصادرات اليابانية إلى السوق الأمريكية والتساهل مع سياسات الحماية اليابانية.
- تشجيع الجهود التكاملية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، مما أدى إلى تقوية سياسات الحماية الأوروبية المضادة للمنتجات الأمريكية.

وهناك حالات عديدة أخرى حاولت فيها الحكومات استغلال سيطرتها على الشركات المتعددة الجنسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، كما يبدو في القائمة التالية.

- خلال الستينات ضغطت الحكومة الكندية على شركات صناعة السيارات الأمريكية التي لها فروع في كندا لكي تضغط تلك الشركات بدورها على الكونجرس لتحرير تجارة السيارات. وقد أثمرت تلك الجهود بفضل الوعود والتهديدات التي وجهتها الحكومة الكندية لشركات صناعة السيارات العاملة في كندا.
- حاولت الحكومة الأمريكية منع فروع الشركات الأمريكية العاملة في كندا من بيع الدقيق والدواء إلى فيتنام، والشاحنات إلى الصين. بيد أن الحكومة الكندية استطاعت إفشال تلك المحاولات بدفع الشركات الكندية إلى القيام بتلك المعاملات.
- حاولت الحكومة الأمريكية عام ١٩٦٤م عرقلة التطور النووي في فرنسا برفض السماح لإحدى الشركات نقل أجهزة الكومبيوتر المتقدمة إلى فرعها الفرنسي.
- استطاعت الحكومة الأمريكية أن تعطل بيع طائرات فايكونت البريطانية إلى جمهورية الصين الشعبية لأن تلك الطائرات كانت مزودة بأجهزة ملاحة أمريكية.
- سعت الحكومات العربية إلى منع الشركات المتعددة الجنسية من التعامل تجاريًا مع إسرائيل.

ولذلك، فإنه من قبيل التجاوز أن ننظر إلى الدول النامية على أنها واقعة تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسية. ذلك أنه نتيجة الانتشار العالمي لتلك الشركات، فإن الدول تستطيع أن تفاضل بين الشركات وتختار تلك الشركات التي تناسب احتياجاتها والمستعدة لمشاركتها في الأرباح.

وفي الوقت نفسه، فإن زيادة عدد الدول النامية المحتاجة إلى استيراد رأس المال والتقنية قد أعطى الشركات مزايا تفاوضية، إذ كثيراً ما تتنافس تلك الدول للحصول على رأس المال والتقنية اللذين تقدمهما تلك الشركات. كذلك، فإن نطاق أنشطة الشركات المتعددة الجنسية لم يعد مقيدًا أو مقصورًا على مستعمرات الدولة الأم. ولكنه يمتد ليشمل السوق العالمية كلها خاصة أن عدد الدول المستقلة قد زاد إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولذلك، تظل قضية ما إن كانت الشركات المتعددة الجنسية تستغل الدول النامية قضية مثيرة للجدل. وفي هذا الصدد، يمكن تقديم مجموعة من الحجج التي تدعم وجهة النظر القائلة إن الشركات المتعددة الجنسية تستغل الدول النامية.

أولاً: يعتقد الكتاب الراديكاليون أن الشركات المتعددة الجنسية تنزح رأس المال المتاح في الدول النامية. فرغم أن الشركات المتعددة الجنسية تستثمر جزءًا من رأس مالها في الدول النامية، إلا أنها تحصل على أرباح من جراء تلك الاستثمارات تفوق رأس المال المستثمر. وعلى سبيل المثال، فقد خصصت الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية خلال الفترة ما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٨م رؤوس أموال جديدة تبلغ بليون دولار سنويًا إلى فروعها العاملة في الدول النامية، ولكنها حصلت في الفترة ذاتها على حوالي ٢,٥ بليون دولار سنويًا في شكل أرباح نتيجة تلك الاستثمارات.[٢٢] والواقع أن الشركات المتعددة الجنسية تعتمد بصفة رئيسة في أنشطتها داخل الدول النامية على رأس المال المحلي المتاح في تلك الدول. وبذلك فإنها توجه رأس المال المحلي لخدمة مصالحها وليس لخدمة الشركات المحلية.

ثانياً: تخلق الشركات المتعددة الجنسية حالة من التبعية التقنية في الدول النامية مما يؤدي إلى تعطيل القدرات الابتكارية في تلك الدول، وإلى اعتمادها على التقنية المستوردة من الشركات المتعددة الجنسية. وربما كانت هذه التبعية التقنية مفيدة في المدى القصير، ولكنها قطعًا تضر باحتمالات النمو التقني طويل الأمد في الدول النامية.

ثالثًا: تؤدي الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية وغيرها إلى تشويه البنيان الاقتصادي في الدول النامية، وإلى خلق أنماط استهلاكية تعطل النمو الاقتصادي في المدى الطويل.[٢٣] فنتيجة للدعاية المكثفة التي تقوم بها الشركات يتم إهدار الموارد النادرة في شراء سلع كمالية بدلاً من استثمار تلك الموارد في عملية التنمية الاقتصادية.

رابعًا: يؤدي إنشاء فروع للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية إلى تهرب تلك الشركات من قيود الحماية التجارية التي تفرضها الدول النامية لحماية منتجاتها المحلية.

خامسًا: للشركات المتعددة الجنسية مصلحة مؤكدة في تعطيل عملية التصنيع في الدول النامية لأن نمو الصناعات في تلك الدول يحد من مبيعات الشركات في أسواقها. ولذلك، فإن الشركات تتردد في مد الدول النامية بالتقنية ورأس المال اللذين قد يمكناها من استغلال مواردها بنفسها. كذلك تخشى الشركات من أن يؤدي نمو الصناعات في الدول النامية إلى استثمار تلك الدول لموادها الخام بنفسها، مما يؤدي إلى الإقلال من المواد الخام المتاحة في السوق العالمية وزيادة أسعارها.

سادسًا: يؤدي تركيز الدول النامية على الصناعات الاستخراجية التي تخدم أغراض التصدير، إلى حرمان نفسها من القيمة المضافة الناتجة عن تصنيع المواد الخام. وفي الوقت نفسه، فإنها تضطر إلى استيراد السلع المصنعة، بما يتضمنه ذلك من تحملها لتكاليف التصنيع، والنقل، والأرباح المستقطعة في كل مراحل الإنتاج.

غير أن بعض الكتاب المحافظين يؤكدون أن الشركات المتعددة الجنسية يمكن أن تقدم العديد من الفوائد لعملية التنمية في الدول النامية . ويقدمون للبرهنة على ذلك الحجج التالية :

أولاً : يمكن أن تقدم الشركات المتعددة الجنسية رأس المال الاستثماري اللازم للدول النامية ، والذي بدونه لا تستطيع تلك الدول أن تحسن من وضعها الاقتصادي .

ثانيًا : يؤدي ذلك إلى تحسين قدزة الدول ، ومن ثم إلى توفير العديد من فرص العمل المطلوبة . وغالبًا ما تحصل القوة العاملة المحلية على تلك الفرص طبقًا للشروط التي تحددها الدولة ذاتها ، كما أن تلك الفرص تؤدي بدورها إلى حفز الاقتصاد الوطني بأسره .

ثالثًا : يمكن أن توفر الشركات المتعددة الجنسية العديد من الخدمات العامة لموظفيها في الدول النامية ، بما في ذلك التدريب ، والرعاية الصحية ، والنقل والمواصلات ، ويمكن أن يتمتع بهذه الخدمات العديد من السكان المحليين كذلك .

رابعًا : توفر الشركات المتعددة الجنسية للدول النامية التقنية الحديثة من خلال فروعها العاملة في تلك الدول ، وغالبًا ما تتحمل الشركات «الأم» تكاليف البحث والتطوير التقني . فإذا حاولت الدول النامية أن تستورد هذه التقنية مباشرة من الشركات فإن عليها أن تدفع الكثير .

خامساً : من خلال قيام الفروع المحلية للشركات بإنتاج العديد من السلع في الدول النامية ، تتمكن الدول النامية من إحلال الواردات ، وبالتالي من خفض العجز في موازين مدفوعاتها . كذلك ، فإن السلع المصنعة محليًا يمكن أن توجه إلى التصدير بعد إشباع حاجات السوق المحلية بما يفيد النظام التسويقي في الدولة النامية .

سادسًا: من خلال أنشطة الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية تستطيع تلك الدول أن تحصل على المكوس والضرائب، التي توفر مصدرًا مهمًا للدخل الحكومي. وكلما اكتسبت النخبة المتعلمة في الدولة النامية المعرفة والخبرة بطرق إنتاج وتسويق السلع الأساسية التي تنتجها تلك الدولة، فإنها تتعلم بالتدريج أصول التعامل مع الشركات المتعددة الجنسية. ومن خلال الممارسة فإن تلك الدخول والمعارف والخبرات تمكن الدولة النامية من السيطرة على أنشطة فروع الشركات المتعددة الجنسية العاملة فيها.

لهذه الأسباب المختلفة يخلص العديد من الكتاب المحافظين إلى أن الشركات المتعددة الجنسية هي أداة مهمة لمساعدة دول العالم الثالث في سعيها لتحقيق التنمية، وأن إتاحة التقنية ورأس المال من شأنهما تقصير الفترة الزمنية اللازمة لعملية التصنيع، وهي العملية التي استغرقت قرونًا في الماضي. ويضرب هؤلاء الكتاب أمثلة لذلك بتجارب كوريا الجنوبية، وتايلاند، وسنغافورة، والبرازيل.

لذلك يرى الكتاب المحافظون أن مشكلة الدولة النامية لا تكمن في استغلال الشركات المتعددة الجنسية والدول الرأسمالية لمواردها، ولكن في حقيقة أن الدول المتقدمة لم تعد في حاجة ماسة إلى تلك الموارد. ذلك أن تطوير المواد التركيبية وبدائل المواد الخام، واكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام قد قلل من أهمية الدول النامية كمصادر لتلك الموارد. كذلك فالدول النامية لم تعد سوقًا مهمة بالنسبة لمنتجات الدول المتقدمة. فبينما كانت أسواق الدول النامية تستوعب ٣٠٪ من صادرات الدول المتقدمة في عام ١٩٥٠م، فإن هذه الأسواق استوعبت أقل من ٢٠٪ من تلك الصادرات مع نهاية الستينات.[٢٤] كذلك، فقد تدهورت استثمارات الشركات المتعددة الجنسية في العالم الثالث وأرباحها الناشئة عن تلك الاستثمارات كنسبة من مجموع استثمارات أرباح تلك الشركات. فإذا أضفنا إلى ذلك المشكلات المتلاحقة المتعلقة بعدم الاستقرار الحكومي، والصراعات الدولية، والمجاعات، والاكتظاظ السكاني ــ التي تتميز بها دول العالم الثالث ــ فإن الخطر الرئيس يكمن في احتمال أن تدير الدول المتقدمة ظهرها



لدول العالم الثالث تاركة إياها تحل مشكلاتها بنفسها قدر ما تستطيع. فإذا تحققت مثل هذه الحالة، فإنه من المحتمل أن تتوقف دول العالم الثالث عن اتهام الدول المتقدمة باستغلالها، وأن تبدأ في الشكوى من إهمال الدول المتقدمة لها.

وقد جرت دراسات منهجية عديدة تهدف إلى تحديد مدى اتباع الدول الرأسمالية سياسات ترمي إلى حماية ودعم المصالح الاقتصادية للشركات المحلية. إلا أن نتائج هذه الدراسات لم تكن حاسمة. فقد توصلت دراسة قام بها إيلي وبيترسون، إلى أن الدافع الحقيقي لسياسة المعونة الخارجية الأمريكية هو حماية المصالح الأمنية الأمريكية أكثر منه الدفاع عن المصالح الاقتصادية فيما وراء البحار.(٢٥) وانتهى الباحثان إلى أنه لا توجد علاقة قوية بين المعونة الخارجية من ناحية والاستثمار، وحماية مصادر المواد الخام من ناحية أخرى. فالمعونة الأمريكية كانت تعطي للدول التي كان للولايات المتحدة مصالح أمنية رئيسة فيها أكثر من الدول التي تحظى فيها الولايات المتحدة بمصالح اقتصادية. فخلال الفترة من عام ١٩٤٦ حتى ١٩٥٠م أعطيت مساعدات ليوجوسلافيا الشيوعية تشجيعًا لها على حفظ استقلالها من الاتحاد السوفيتي. وقد فاقت تلك المساعدات مجموع ما أعطي من مساعدات لأمريكا اللاتينية. ومن ناحية أخرى لاحظ روزن ـ من واقع دراسته لأنماط المعونة الأمريكية، والتجارة، والاستثمار الأمريكي في خمس دول عبر عدد من السنوات ـ أن المعونة الخارجية الأمريكية تتبع المصالح الاقتصادية. «فالاتساق بين منحنيات المعونة والتجارة والاستثمار يشير إلى أن هناك انسجامًا بين سياسات مستثمري وتجار القطاع الخارجي وبين سياسات المعونة الخارجية التي تحددها الحكومة.»(٢٦) وقد توصل أوديل إلى نتيجة مشابهة، حيث أثبتت دراساته الإحصائية أن حجم المعونة الخارجية العسكرية الأمريكية المعطى للدول النامية خلال الحرب الباردة قد تفاوت طبقًا لأهمية هذه الدول كمورد للمواد الخام للولايات المتحدة وكسوق للتجارة والاستثمار الأمريكي الخاص.(٢٧)

بيد أن الأمر يختلف عندما يتعلق الأمر بقضية التدخل العسكري. ففي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحددة مترددة في استعمال التدخل

العسكري كأداة لدعم مصالحها الاقتصادية الخارجية. فعلى الرغم من أهمية البترول، لم تتدخل الولايات المتحدة عسكريًا لإجهاض عمليات تأميم مصالحها في الدول النامية، باستثناء تدخلها في إيران عام ١٩٥٣م، حين أمم مصدق الشركات البترولية العاملة هناك.(٢٨) وحتى في هذه الحالة، فإن الولايات المتحدة تدخلت بشكل غير مباشر من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، لطرد مصدق وإعادة الشاه إلى السلطة. وقد استطاعت الأرجنتين، وكوبا، وشيلي، وبيرو، ومصر، وليبيا، وأندونيسيا، وسريلانكا، وإيران، أن تؤمم المصالح الاقتصادية الأجنبية، دون أن تدفع تعويضات في بعض الحالات، ودون أن تتدخل الولايات المتحدة لحماية مصالح شركاتها المؤممة.(٢٩)

وربما كان ذلك راجعًا إلى أن الشركات قد قبلت التأميم مقابل التعويضات التي تلقتها في شكل إعفاءات ضريبية، أو معونة حكومية مباشرة، أو تأمين، ولحرص الشركات على استمرار علاقاتها التجارية بالدولة المؤممة. وقد أصدر الكونجرس الأمريكي تعديلين: الأول هو «تعديل هكنلوبر» الذي نص على قطع المعونة الأمريكية عن أي دولة تؤمم الممتلكات الأمريكية دون تعويض مناسب، والثاني «تعديل بيلي» الصادر عام ١٩٦٨م، وقد نص على وقف مبيعات السلاح أو تقديم الائتمان إلى أي دولة تعترض سفن الصيد الأمريكية العاملة فيها وراء الاثني عشر ميلاً من مياهها الإقليمية. ورغم الطبيعة الإلزامية للتعديلين، فإن كلاً منهما قد طبق حتى الآن مرة واحدة، حيث طبق تعديل هكنلوبر ضد سيلان عام ١٩٦٢م، وطبق تعديل بيلي ضد بيرو عام ١٩٦٩م.(٣٠) ويرى البعض أن عدم تطبيق تعديل هكنلوبر في كل الحالات التي كانت تتطلب تطبيقه كان راجعًا إلى رغبات الشركات الأمريكية التي كانت ترى أن فرض العقوبات الرسمية على الدولة المؤممة سيؤدي إلى تبنيها سياسات أكثر عدائية تجاه الاستثمارات الأجنبية.(٣١) وحتى حينما تهددت المصالح الاقتصادية الأمريكية تهديدًا خطيرًا، كما حدث إبان أزمة المقاطعة البترولية عامي ١٩٧٣م/١٩٧٤م، فإن الولايات المتحدة لم تتدخل بقوة. وكانت المناقشات العامة المحدودة التي دارت في ذلك الوقت حول إمكان التدخل العسكري المباشر، مدفوعة بالمصالح الأمنية أكثر منها بالاعتبارات الاقتصادية.

وقد استخلص رست وهانسون من دراستهما أن الشركات الأمريكية لا تفضل التدخل العسكري لحماية مصالحها. فمن واقع تحليلهما لإجابات ٥٦٧ رجلاً من رجال الأعمال أدلوا بها على استبانة، اضافة إلى تحليل تقلبات بورصة الأوراق المالية، وتحليل مضمون لمطبوعات الشركات، استخلص الباحثان أن الشركات الأمريكية لم تكن أبدًا متحمسه للتدخل الأمريكي في فيتنام أو أي شكل من أشكال التدخل الأخرى التي حدثت فيها بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تبنت الشركات أحد موقفين: الحياد، أو رفض التدخل العسكري. [٣٢]

المركب العسكري - الصناعي

على الرغم من أنه من الممكن تقديم براهين عديدة تؤكد أن قطاع الأعمال ليست لديه ميول استعمارية كبيرة، وأنه يستفيد كثيرًا من ظروف السلام الدولي، فإن عددًا من الكتاب أكد أن هناك قطاعًا معينًا من قطاعات الأعمال ــ وهو القطاع المتخصص في إنتاج الأسلحة ــ يستفيد من ظروف الحروب والتوتر الدولي. وقد عبر عن وجهة النظر تلك في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كل من برنارد شو في بعض مسرحياته التي انتقدت صانعي الأسلحة، وتقرير لجنة ناي التي أنشأها مجلس الشيوخ الأمريكي للنظر في أرباح صناعة الأسلحة، وتشالرز بيرد الذي اتهم رجال الأعمال بدفع الولايات المتحدة إلى حافة الحرب في سبيل البحث عن مصالحهم. [٣٣] وفي عام ١٩٥٧م أثار رايت ميلز قضية المركب العسكري - الصناعي في دراسته عن «نخبة القوة. [٣٤]» فمن بين قطاعات نخبة القوة التي حللها ميلز هناك ثلاثة قطاعات تهتم اهتمامًا محددًا بزيادة الإنفاق العسكري، وهي قطاع العسكريين، وقطاع رجال الأعمال، وقطاع القادة السياسيين. ومما يسهل التواطوء بين هذه القطاعات هو عملية تبادل الأدوار فيما بينها، حيث يصبح الضباط العسكريون، موظفين في الحكومة (أيزنهاور، وديجول)، أو يتولون مناصب عليا في الشركات الكبرى. وطبقًا لأحد التقديرات الحكومية الرسمية الأمريكية كان هناك في عام ١٩٦٩م، ٢٠٠٠٠ ضابط عسكري متقاعد يحتلون مناصب عليا في الشركات الكبرى العاملة في قطاع الإنتاج المدني. [٣٥] بينما توصل تقدير آخر إلى أن ما بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من الضباط

العسكريين المتقاعدين يعملون في شركات متخصصة في الإنتاج الحربي.(٣٦) وتنطبق الملاحظة نفسها على تبادل المواقع بين قيادات الشركات الكبرى والقيادات الحكومية. فقد توصل أحد التقديرات إلى أنه ما بين عامي ١٩٤٠-١٩٦٧م، كان ٧٠ شخصًا من الشركات الكبرى وبيوت الاستثمار قد تولوا مناصب الوزير، ووكيل الوزير لوزارتي الدفاع والخارجية، ومنصب الوزير للفروع الثلاثة للقوات المسلحة، ومنصب رئيس لجنة الطاقة النووية، ورئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وذلك من بين ٩١ شخصًا تولوا هذه المناصب.(٣٧)

وتركز معظم الأبحاث المتعلقة بالمركب العسكري - الصناعي في الولايات المتحدة على احتمال وجود تواطؤ بين أعضاء الكونجرس، الذين يصوتون في النهاية على الميزانية العسكرية، وبين مختلف جماعات المصالح الاقتصادية، وخاصة تلك الجماعات العاملة في الدوائر الانتخابية لأعضاء الكونجرس. وقد توصلت دراسات عديدة إلى أن أعضاء الكونجرس لم يصوتوا دائمًا طبقًا للمصالح الاقتصادية لولاياتهم، أو لنصيبها من الإنفاق العسكري - الصناعي. فقد وجد برنشتين وأنتوني أن نمط تصويت أعضاء الكونجرس على قضية الصواريخ البلاستيكية المضادة كان مرتبطًا بالتوجه الأيديولوجي للعضو أكثر من ارتباطه بانتمائه الحزبي أو بالفوائد الاقتصادية التي قد يجنيها ناخبوه من اتخاذ قرار معين في تلك القضية.(٣٨) وقد تأكدت تلك النتيجة من دراسة أخرى وجدت أن سياسة أعضاء الكونجرس تجاه قضايا الإنفاق العسكري والسياسة الخارجية تتحدد بناء على توجهاتهم الأيديولوجية أكثر منها بمدى استفادة ولاياتهم من العقود العسكرية.(٣٩) وبالمثل، فقد وجد كوب أن حجم الإنفاق العسكري في كل من الولايات المتحدة الأمريكية لم يؤثر كثيرًا على أنماط تصويت أعضاء الكونجرس على قضايا السياسة الخارجية.(٤٠) ومن ناحية أخرى، وجد بعض الباحثين أن أعضاء الكونجرس الذين يمثلون ولايات أو مقاطعات تتميز بارتفاع نسبة العمالة الموظفة في القطاع العسكري بشكل لا يتناسب مع حجمها يميلون إلى تأييد زيادة الإنفاق العسكري واتخاذ سياسات متشددة في قضايا السياسة الخارجية أكثر من بقية الأعضاء.(٤١) كذلك، فقد أظهرت البيانات المتعلقة بالفترة ١٩٥٢م - ١٩٧٢م أن الولايات التي ينتمي إليها أعضاء لجنة الخدمات المسلحة، واللجنة الفرعية للدفاع

والتشييد العسكري التابعة للجنة الاعتمادات، قد تلقت نسبة من المخصصات العسكرية الإضافية تفوق ما حصلت عليه الولايات الأخرى.(٤٢)

ويخلص كيرث من دراسة لإجراءات التعاقد في قطاع صناعات الطائرات خلال الستينات إلى أن الاعتبارات الاقتصادية تؤثر على الإنفاق العسكري.(٤٣) فقد وجد أن الشركات التي تحصل على عقود عسكرية هي تلك الشركات التي تعاني مشكلات مالية حادة، أو تلك الشركات التي أوشكت على الانتهاء من عقود سابقة، أي أن العقود العسكرية تمنح إما للإنقاذ أو المتابعة بحيث يبدو أن الدوافع الرئيسة لمنح تلك العقود ليست دوافع الكفاءة الاقتصادية أو الحساب الرشيد وإنما مجرد استمرار توظيف خطوط الإنتاج الحربي.

ويمكن البرهنة أيضًا على وجود مركب عسكري ـ صناعي في الولايات المتحدة، من الارتفاع الرهيب في تكاليف إنتاج معظم نظم التسليح. وعلى سبيل المثال، فقد ارتفعت تكاليف إنتاج الغواصة ترايدينت بنسبة تزيد على ٥٠٪ خلال سنوات معدودة. ويرى البعض أن القطاعات العسكرية والصناعية تتواطأ فيما بينها لتقديم عروض منخفضة لإنتاج نظم التسليح، وبمجرد أن يوافق الكونجرس على إنتاج تلك النظم، تقوم تلك القطاعات بزيادة تكاليف الإنتاج زيادة فاحشة. وفي هذا الصدد، تعمل تلك القطاعات على التغيير المستمر في نظم التسليح عن طريق تغيير النظم الراهنة بنظم جديدة، رغم أن النظم الراهنة قادرة على أداء مهامها بكفاءة. وعلى سبيل المثال، يتم في بعض الحالات إحلال نظم جديدة محل نظم تسليح نووية لمجرد أن الأولى تزيد كفاءتها التصويبية على الأخيرة بحوالي مائة قدم فقط. وفي سبيل تحقيق هذا القدر المحدود من الكفاءة التصويبية يتم إنفاق بلايين الدولارات، رغم أن تحسين مستوى الكفاءة بهذا القدر المحدود لا يؤثر كثيرًا في القدرة التدميرية النهائية للسلاح النووي. زيادة على ذلك، فقد أكد أحد التقارير الحكومية أنه «قد تم إضاعة بلايين الدولارات على إنتاج نظم تسليح سرعان ما يتم التخلص منها لأنها لم تقم بالمهام المطلوبة منها.»(٤٤) وفي غمار حمى الإنتاج الحربي، تم التجاوز عن كثير من الأخطاء الفنية في نظم التسليح.

هل يمكن أن نخلص من ذلك إلى أن ارتفاع الإنفاق العسكري هو نتيجة لمؤامرة تدبرها النخبة؟ يجب أن نتذكر أولاً أن الرأي العام الجماهيري قد دافع دائماً عن زيادة الإنفاق العسكري. وهذا يفسر ما ذكرناه آنفاً عن العلاقة الوثيقة بين ارتفاع نسبة العمالة الموظفة في القطاع العسكري في الولايات أو المقاطعات بشكل لا يتناسب مع حجم تلك الولايات والمقاطعات، وبين ميل أعضاء الكونجرس الذين يمثلون تلك الولايات والمقاطعات إلى تأييد زيادة الإنفاق العسكري وتبني سياسات متشددة تجاه قضايا السياسة الخارجية. وللبرهنة على ذلك يجب أن نتذكر الاستنكار العام الشديد الذي يحدث كلما قررت وزارة الدفاع إغلاق منشأة عسكرية. ويتضح ذلك خصوصاً في ذلك القطاع العامل في الصناعة الحربية ذاتها، إذ أن هذا القطاع يؤيد بقوة زيادة الإنفاق العسكري كما اتضح ذلك في مسح أولي شمل ٣٨١ عاملاً في ميدان الصناعة الحربية في ولاية كونيتيكيت.(٤٥) وقد استخلص الباحث الذي أجرى ذلك المسح أن طول فترة العمل في ميدان الصناعة الحربية يؤثر في قوة التأييد للإنفاق العسكري. ونتيجة لذلك توجد علاقة سببية بين الخبرة في ميدان الصناعة الحربية وتبني سياسات متشددة تجاه قضايا السياسة الخارجية. وتوضح استقصاءات الرأي العام الأمريكي في الفترة ما بين عام ١٩٤٥م ونهاية الستينات أن حوالي ٦٠٪ أو أكثر ممن عبروا عن آرائهم أبدوا الرغبة في استمرار أو زيادة حجم الميزانية العسكرية.(٤٦)

وبالرغم من أن معظم الأبحاث التي تناولت موضوع المركب العسكري ـ الصناعي قد ركزت على الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود مركبات مشابهة في الدول الأخرى. ففي الاتحاد السوفيتي تحالفت نخب معينة للدفاع عن زيادة الإنفاق العسكري. ومن هذه النخب ـ كما يرى أسباتور يان ـ النخب المسيطرة على القوات المسلحة، والصناعة العسكرية، والصناعة الثقيلة، والجناح المحافظ في قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي.(٤٧) وقد نجحت هذه النخب في الإطاحة بخروتشوف من السلطة عام ١٩٦٤م، بسبب سياسته تجاه أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م، ومن أجل زيادة الإنفاق العسكري.

بيد أن المركب العسكري ـ الصناعي في الاتحاد السوفيتي لا يعمل كوحدة متناسقة، رغم الدور التنسيقي الذي تلعبه وزارة الدفاع السوفيتية بين مختلف أجنحة هذا المركب. فهو يتألف من ثماني وزارات للدفاع، والصناعة، تنتج العديد من نظم التسليح لخمسة أفرع من القوات المسلحة. وتؤدي المنافسة التي تنشأ بين هذه الوزارات إلى زيادة الإنفاق العسكري الكلي حيث إن كل وزارة تعمل على زيادة نصيبها من الاعتمادات المالية. وفي بعض الحالات تتواطأ الوزارات والائتلافات المختلفة بين أجنحة المركب لدعم مساعي بعضها البعض لزيادة نصيبها من المخصصات المالية. وتتضح قوة الوزارات الثماني المذكورة من أن هذه الوزارات تمثل دائمًا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. وقد تولى أحد مديري قطاع الصناعة الحربية، وهو ديمتري أوستينوف، منصب وزير الدفاع عام ١٩٧٦م، خلفًا للمارشال جريشكو، وانتخب عضوًا كاملاً في المكتب السياسي للحزب.(٤٨)

وقد لاحظ أحد الخبراء أنه قد يكون من المناسب القول إن الولايات المتحدة لديها مركب عسكري ـ صناعي، بينما يمثل الاتحاد السوفيتي بكيانه مركبًا عسكريًا ـ صناعيًا. فهناك عوامل عديدة داخل النظام السوفيتي تؤدي إلى زيادة قوة المصالح العسكرية ـ الصناعية، أهمها التقاليد، والإحساس بعدم الأمن، والرغبة في المحافظة على النفوذ السوفيتي في أوروبا الشرقية، وتطور القطاع العسكري مقارنة بغيره من القطاعات المجتمعية الأخرى، وقدرة القطاع العسكري على حشد التأييد لمطالبه عن طريق تعظيم المجد العسكري السالف والراهن، والعلاقة الوثيقة بين المركب العسكري وكل قطاعات النخبة والقيادة السياسية.(٤٩)

وهناك أيضًا من الشواهد ما يثبت وجود مركبات عسكرية ـ صناعية أخرى في دول كألمانيا الهتلرية، واليابان، في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.(٥٠)

وقد لوحظ أنه يوجد في اليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نوع من الانفصال النسبي بين قطاع رجال الأعمال وقطاع الصناعة الحربية، وأن من يقومون

بالإنتاج الحربي هم في الغالب من المدنيين غير المرتبطين بالمؤسسة العسكرية. [٥١] وقد أدى ذلك إلى عدم فعالية المركب الصناعي ـ العسكري في اليابان بصورة واضحة. ومما يدل على ذلك أن حوالي ١٪ فقط من الناتج القومي الإجمالي الياباني موجه إلى الأغراض العسكرية.

وتعتبر الزيادة الرهيبة في مبيعات السلاح للدول الأخرى من أحد الظواهر الخطيرة في قضية السلاح. فقد تضاعف حجم المبيعات السنوية للسلاح بين عامي **١٩٦٩** و **١٩٧٨**م على أساس القيمة الثابتة للدولار. وقد ازدادت مبيعات السلاح لدول العالم الثالث بصفة خاصة، حيث بلغ حجم المبيعات للدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط والدول الآسيوية عام **١٩٧٨**م واحدًا وعشرين مِثلاً، وخمسة أمثال، وثلاثة أمثال تلك المبيعات عام **١٩٦٩**م على التوالي. ولم تكن مبيعات السلاح للدول الآسيوية، مختلفة كثيرًا عن هذا النمط. [٥٢] ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة هو أن دول العالم الثالث تتسم بالتقلب الشديد، والذي جعلها مسرحًا لمعظم أشكال العنف في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بيد أننا لا يمكن أن نعزو الزيادة الرهيبة في تجارة السلاح إلى سعي الشركات المنتجة للمعدات الحربية إلى تسويق منتجاتها. ففي معظم الدول تخضع الصناعة الحربية لسيطرة الدولة. وعلى سبيل المثال، فإن حوالي ٧٠٪ من مبيعات السلاح الأمريكية خلال السنوات الأخيرة قد تمت مباشرة من خلال الحكومة الأمريكية ذاتها. وقد وجدت إحدى الدراسات أن الألف وخمسمائة منتج للسلاح في الولايات المتحدة قد تلقوا دعمًا من الحكومة الأمريكية وتشجيعًا لبيع السلاح في الخارج، ماعدا عشرين منهم فقط. [٥٣]

وعلى الرغم من الأثر السلبي الذي تنتجه مبيعات السلاح على الاستقرار العالمي، فإن الدول المنتجة للسلاح قد واصلت سياسة بيع السلاح لأسباب متباينة. ومن هذه الأسباب أن مبيعات السلاح تمكن تلك الدول من القضاء على العجز في

موازين المدفوعات، والميزانية، وتوفر فرصًا للعمالة، كما أنها، على المستوى الدولي، تكسب الدولة الصداقات وتؤدي إلى تقوية المحالفات، وفي كل الأحوال، فإن الدولة البائعة للسلاح تعلم أنها إن لم تبع السلاح لدولة معينة فإن غيرها على استعداد لبيعه إياها.

وربما يكون من السهل الزعم أن الدول المصدرة للسلاح قد ساهمت مساهمة كبيرة في إشعال نيران الصراعات الدولية على الرغم من أن الأمر ليس بهذه البساطة. فالحد من تصدير السلاح قد يجعل الدول المحتاجة إليه تنزع إلى محاولة إنتاجه، وبالتالي إلى خلق مركب صناعي ـ عسكري يلعب بدوره قوة ضاغطة من أجل إنتاج أكبر. ويؤدي ذلك إلى إنتاج الدولة كميات ضخمة من السلاح تفوق ما يمكن أن تحصل عليه لو أنها اشترت هذا السلاح من الدول المنتجة للسلاح فعلاً. ومن ناحية ثانية، فإن عدم بيع السلاح للدول الضعيفة الداخلة في صراعات إقليمية قد شجع الدول الأقوى على الاعتداء عليها. ومن ثم، فإن المساعدة العسكرية قد تؤدي إلى استعادة حالة توازن القوى الإقليمي بين الدول المتصارعة مما يؤدي إلى ردع العدوان. ويلاحظ أن فرض حظر على مبيعات السلاح لكل أطراف الصراع يعطي ميزة نسبية للدول المعتدية، والتي عادة ما تكون هي الدولة الأقوى. فحظر مبيعات السلاح عن كل من الحبشة وإيطاليا خلال الحرب بينهما عام ١٩٣٦م، لعب دورًا كبيراً في خسارة الحبشة تلك الحرب.

وقد توصلت دراسة حديثة إلى أن المعونة العسكرية لا تؤدي إلى زيادة الصراع الإقليمي، بل إنها قد تعمل على ردع هذا الصراع. فقد اكتشف بوبرو وزملاؤه من دراسة ١٥ دولة آسيوية، أن هناك ارتباطًا إيجابيًا بين المعونة العسكرية المعطاة للدول الآسيوية وبين تزايد التفاعلات الدولية التعاونية بين تلك الدول.[٥٤] بيد أن المعونة الاقتصادية والبشرية المعطاة إلى الدول الآسيوية لا تؤدي إلى النتيجة ذاتها.

كذلك يذهب بعض الدارسين إلى أن مسؤولية تزايد مبيعات السلاح لا تقع على عاتق الشركات المنتجة للسلاح، وإنما تقع المسؤولية على عاتق الحكومات ذاتها. فيؤكد جالبريث أن المهيمن الحقيقي على الصناعة الحربية هي أفرع القوات المسلحة.[٥٥] كما

يؤيد ميلمان وجهة النظر تلك بقوله إن صانعي القرار الحكوميين هم صانعو القرار الحقيقيون فيما يتعلق بقرار الشركات الخاص بإنتاج السلاح.(٥٦)

وأخيرًا، فإن تأييد بعض القوى لزيادة الإنفاق العسكري، أو حصول بعض القوى على أرباح طائلة نتيجة إنتاج السلاح لا يبرهن بالضرورة على وجود نوايا تآمرية لتلك القوى، ولكنه قد يعكس تصورًا حقيقيًا لدى تلك القوى للحاجة إلى إنتاج السلاح من أجل تقوية الدفاع الوطني. فإذا كانت تلك القوى تستفيد من هذا الإنتاج، فإن ذلك يبرهن على وجود توافق بين مصالح تلك القوى وبين احتياجات الوطن.

توزيع الموارد

يؤثر توافر الموارد والرغبة في توظيفها لتحقيق أهداف معينة، تأثيرًا كبيرًا على السياسات العسكرية والاقتصادية. فاختيار نظم معينة للتسلح، وتحديد مستوى التسليح يتأثران بمدى توافر الموارد الاقتصادية، المحدودة بطبيعتها حتى لدى أكثر الدول ثراء، مما يؤدي إلى صعوبة عملية الاختيار. فقرار الولايات المتحدة عام ١٩٥٤م بتبني استراتيجية الانتقام النووي الشامل تأثر برغبتها في إيجاد رادع قوي بتكلفة محدودة. ذلك أن اللجوء إلى الأسلحة والقوات التقليدية كان من شأنه تحميل الولايات المتحدة تكاليف باهظة، وكان مأمولاً أن يؤدي التهديد النووي إلى منع كل الحروب وتخليص الولايات المتحدة من عبء خلق قوة تقليدية. وكانت رغبة صانع القرار الأمريكي آنذاك هي خلق قوة ردع عملاقة بتكاليف مالية محدودة. ويبدو أن الاعتبارات نفسها قد أثرت على قرار خروتشوف عام ١٩٦٠م بتخفيض القوات السوفيتية بحوالي ١ر٢ مليون جندي، والاعتماد بشكل أكبر على القوة النووية الاستراتيجية السوفيتية، وعلى قرار الصين الشعبية بإنشاء جيش التحرير الشعبي بدلاً من تطوير قوة عسكرية ضخمة، باهظة التكاليف. إذ كان منطق الصين هو أن احتياجات التنمية الاقتصادية تتطلب تخفيض الإنفاق العسكري، ويتحقق هذا عن طريق بناء جيش التحرير الشعبي المسلح تسليحًا ضعيفًا، والذي يمكن توظيفه في عمليات الإنشاء والتعمير في المناطق الريفية أيضًا. كذلك، يبدو أن مبدأ نيكسون



المعلن في جوام عام ١٩٦٩م ــ والذي بموجبه طلبت الولايات المتحدة من الدول الآسيوية أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها ــ كان متأثرًا بالاعتبارات الاقتصادية، وخاصة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي آنذاك، وبمعارضة الرأي العام الأمريكي للتدخل العسكري الأمريكي في الخارج على غرار الحرب الفيتنامية. وأخيرًا، فإن انسحاب بريطانيا عسكريًا من منطقة شرق السويس في أواخر الستينات كان نتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدتها بريطانيا آنذاك وعجز ميزان المدفوعات البريطاني.

وتؤثر الموارد الاقتصادية على وجه التحديد في قدرة الدولة على إنتاج الأسلحة النووية. فكلما امتلكت الدولة المواد النووية، ازدادت قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية، خاصة أن استيراد الدول للمواد النووية يخضع لقيود عديدة تتأكد بموجبها الدولة البائعة من أن الدولة المشترية لن تستخدم تلك المواد لإنتاج الأسلحة النووية. ومن ثم، فإن دولا كالبرازيل وجنوب أفريقيا وإسرائيل لم توقع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وتتمتع برصيد ضخم من المواد النووية، في مركز ممتاز يؤهلها لامتلاك الأسلحة النووية. كذلك، فإن التكلفة الرأسمالية الباهظة لإنتاج الأسلحة النووية يجعل من الصعب على العديد من الدول النامية تطوير قدرات نووية مستقلة. بيد أن الهند قد استطاعت ــ رغم كونها دولة نامية ــ أن تحول قدرًا كافيًا من مواردها لكي تصبح الدولة السادسة في العالم التي تقوم بتفجير نووي، وذلك نتيجة لارتفاع ناتجها القومي الإجمالي، وهو عاشر أعلى ناتج قومي إجمالي في العالم.

كذلك، يؤثر توافر الموارد في اتخاذ قرارات الدخول في حروب، أو الاستمرار في الحروب. ويرى أحد الكتاب أنه «خلال الفترة الممتدة من الحروب النابليونية حتى الحرب العالمية الأولى كانت إحدى القواعد في العلاقات بين الدول الأوروبية الكثيرة هي أن الدولة التي لا تمتلك الموارد المالية الكافية لن تدخل الحرب.»[٥٧] ولذلك، فإن الطبيعة الدائرية للحروب الدولية ــ التي تعني تكرار الحروب طبقًا لتعاقب الأجيال ــ قد لا تعزى فقط إلى ملل الشعوب من الحروب، ولكن أيضًا إلى حقيقة أن الحروب تؤدي إلى تآكل الموارد، وأن الأمر يتطلب ردحًا من الزمن لإعادة بناء تلك الموارد قبل الدخول في حروب جديدة.

ورغم أن الدولة المحدودة الموارد قد تتردد في دخول حرب، فإنها قد تضطر إلى دخولها من أجل تعويض ضآلة الموارد عن طريق الاستيلاء على موارد الآخرين، بصرف النظر عن المخاطر. وقد حدث ذلك مرارًا عبر التاريخ، حيث حاولت الجماعات التي واجهت مشكلة القحط أن تتغلب على تلك المشكلة عن طريق الاستيلاء على موارد جيرانها. وقد حصر كوبسون عددًا من الحروب في أفريقيا المعاصرة التي حركتها مثل تلك الدوافع. ومن ذلك، الحرب الليبية ـ التشادية في شمال تشاد، والتي حركها سعي ليبيا للسيطرة على خام اليورانيوم الموجود في تلك المنطقة، والحرب النيجيرية ـ الكاميرونية حول مصايد الأسماك ومناطق استخراج البترول، والصراع الليبي ـ التونسي حول استكشاف البترول في الجرف القاري. ويمكن أن نعدد صراعات مشابهة بين نيجيريا وتشاد، مالي وفولتا العليا (بوركينا فاسو حاليًا)، والصومال وأثيوبيا.[٥٨] بالإضافة إلى أمثلة من مناطق أخرى من العالم.

كذلك، فإن الدول تحاول المحافظة على سيطرتها على المواد الخام النادرة، وربما يؤدي ذلك إلى نشوب صراعات بينها. وقد استنتج أحد الخبراء، من دراسته للسياسة الخارجية الأمريكية، أن صانعي السياسة الخارجية الأمريكيين يعطون لأهداف السياسة الخارجية العريضة أولوية على هدف تأمين مصادر المواد الخام، كما أنهم يعطون لهدف تأمين تلك المصادر أولوية على الهدف الأيديولوجي المتمثل في تأمين حرية التجارة.[٥٩] وربما يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة لا تعتمد على الدول الأخرى كثيرًا في تأمين مصادر المواد الخام. ففي منتصف السبعينات كانت الولايات المتحدة تستورد ١٥٪ من مجمل حاجتها إلى المعادن الخام من الخارج، في الوقت الذي كانت تستورد فيه دول أوروبا الغربية واليابان ٧٥٪، ٩٠٪ من حاجتها إلى تلك المعادن من الخارج على التوالي.[٦٠]

ويفسر بعض الباحثين الصراع الدولي بين الدول الغنية والدول الفقيرة في ضوء الهوة الاقتصادية المتزايدة بينهما. فبينما كانت الهوة الاقتصادية بين أكثر الدول غنى وأكثرها فقرًا في أوائل القرن التاسع عشر ٢ : ١ تقريبًا، فإن هذه الهوة بلغت الآن حوالي

١:٤٠ على أساس الدخل النقدي، و ١:٢٠ على أساس الدخل الحقيقي.[٦١] زد على ذلك فقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول النامية إلى حد دعا بعض الاقتصاديين إلى تصنيف تلك الدول على أنها دول «العالم الرابع»، وهي أفقر الدول الفقيرة.

بيد أن الصورة قد لا تكون قائمة تمامًا في الدول النامية، إذا تذكرنا أن الدول الصناعية لم تحقق مستواها المعيشي المرتفع الراهن إلا عبر عدة قرون من التنمية. وقد لا يحتاج الأمر إلى كل تلك الفترة الزمنية لكي تحقق الدول النامية النتيجة نفسها لأنها تستطيع الحصول على المعارف والتقنية بتكلفة محدودة نسبيًا. فالتكاليف الكبرى للتنمية التقنية تحدث في المراحل الأولى لعملية الاختراع والتنمية التقنية حيث تتحمل الدول تكاليف باهظة قبل أن تنجح في التوصل إلى أكثر طرق الإنتاج كفاءة. وفي إمكان الدول النامية أن تختصر هذه المرحلة وأن تركز على توظيف طرق الإنتاج التي أثبتت كفاءتها.

والواقع أن السؤال الأهم يتعلق بأثر توزيع الموارد على احتمالات الحرب والسلام، ويتمثل هذا السؤال فيما إن كان التوزيع التكافؤي للموارد المتاحة في العالم من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف هذه الصراعات الدولية أم لا؟ يمكن القول إن احتمال الحرب بين الدول المختلفة في حجم الموارد المتاحة أقل من احتمال الحرب بين الدول المتكافئة في حجم تلك الموارد، لأن الدولة الضعيفة لن تجرؤ على مهاجمة الدولة القوية، كما أن الدولة القوية ليست في حاجة إلى مهاجمة الدولة الضعيفة عسكريًا لتحقيق أهدافها، لأنها تستطيع أن تحقق تلك الأهداف دون اللجوء إلى القوة العسكرية. كذلك، يخشى البعض من احتمال حصول الدول الفقيرة على قدرات نووية مما قد يمكنها من ممارسة ضغوط على الدول الغنية لكي تقبل توزيعًا أكثر تكافؤًا للموارد العالمية، كما أنها قد تضطر إلى دخول مواجهة نووية مع الدول النووية الكبرى إذا واجهت أزمة اقتصادية طاحنة، لأنه ليس لديها ما تخسره نتيجة تلك المواجهة.

ولم تتوصل البحوث الإمبيريقية التي تناولت قضية العلاقة بين كون الدولة متقدمة أو نامية، وبين احتمال دخول تلك الدولة في صراعات دولية إلى نتيجة حاسمة. فتوضح

الدراسات التجميعية الرئيسة التي قام بها رمل عن الفترة من ١٩٥٥-١٩٧٧م، أنه لا توجد علاقة بين مختلف مؤشرات مستوى التطور الاقتصادي للدولة وبين حجم الصراعات الدولية التي تدخل فيها تلك الدولة. (٦٢) كذلك، فقد توصلت دراسة مماثلة قام بها ايست وجريج إلى أن مستوى التطور الاقتصادي لا يؤثر في مستوى الصراع والتعاون. (٦٣) وكان ريتشاردسون قد توصل إلى نتيجة مشابهة من واقع تحليله ثلاثمائة حرب دولية في الفترة من عام ١٨٢٠ حتى ١٩٤٥م. (٦٤) غير أن فيرياند وفيرياند توصلا إلى نتيجة مختلفة بعد أن صنفا ثماني وأربعين دولة على أساس مستوى تطورها الاقتصادي، وحددا العلاقة بين فئات التصنيف وبين السلوك الصراعي الخارجي لكل دولة خلال الفترة من عام ١٩٥٥م حتى ١٩٦١م، وكان مؤدى هذه النتيجة هو أن الدول المتقدمة تتسم بنزعة سلمية في سلوكها الخارجي في الوقت الذي يتسم فيه السلوك الخارجي للدول النامية بالطابع العدواني. (٦٥) وبالعكس، فقد حلل هاس السلوك الخارجي لحوالي سبعين دولة، وانتهى إلى أن «الدول الغنية تتميز بأن حجم صراعاتها الخارجية يزيد عن معظم الدول النامية في العالم.» (٦٦) وأخيراً، فإن دراسة أخرى أجراها فيليبس على السلوك الصراعي لمائة وسبع دول خلال عام ١٩٦٣م وجدت أن الدول المتقدمة أكثر ميلاً إلى الدخول في صراعات عسكرية من الدول النامية. (٦٧)

كيف يمكن تفسير تناقض النتائج التي توصلت إليها الدراسات السالفة؟ يمكن تفسير هذا التناقض في ضوء اختلاف الفترات الزمنية التي ركزت عليها كل دراسة واختلاف الدول موضوع التحليل، أو لاختلاف المؤشرات المستعملة لقياس الصراع والتطور الاقتصادي. إلا أنه رغم هذا التناقض فيما يتعلق بأثر مستوى التطور الاقتصادي على الصراع الدولي، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن معظم الصراعات الدولية التي حدثت في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية قد حدثت في العالم الثالث. فقد حلل عازار ٥٩٦ صراعًا داخليًا ودوليًا حدثت خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٠م، ووجد أن ٩٣٪ منها قد وقعت في أو بين الدول النامية. (٦٨) بيد أن واحدة أو أكثر من الدول المتوسطة أو الكبرى كانت داخلة في حوالي ٣٠٪ من هذه

الصراعات. ففي عدد من هذه الحالات تدخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في صراعات بالوكالة من خلال حلفائهما الإقليميين. وتؤكد دراستان إمبيريقيتان على أقل تقدير، أن الدول الأكثر تقدمًا من الناحية الاقتصادية أقل نزوعًا إلى تأييد التنظيمات الدولية أو تطوير التعاون الدولي.(٦٩) فالدول الغنية لا ترغب في تحمل عبء دعم عملية التنمية في الدول الفقيرة، وهو الأمر الذي يترتب بالضرورة على تقوية التنظيم والتعاون الدوليين. ومن ثم، فإن هدف إقامة حكومة عالمية سيظل هدفًا بعيد المنال مادام عدم التكافوء الاقتصادي يسيطر على العلاقات الدولية.

وهناك نظرية تقول إن الحرمان الاقتصادي يؤدي إلى السلوك العدواني. بيد أن البحوث التي أجريت على الدورات الاقتصادية تؤكد العكس، بمعنى أن السلوك العدواني لا يحدث عندما تزداد حالة الحرمان الاقتصادي، وإنما يبدأ في الظهور مع تحسن الحالة الاقتصادية. وقد بحث المؤرخ الاقتصادي البريطاني ماكفي مؤشرات الاقتصاد البريطاني خلال الفترة من عام ١٨٠٥م حتى ١٩١٤م، وانتهى إلى أن بريطانيا خلال هذه الفترة كانت أميل إلى الدخول في صراعات دولية وذلك حينما بدأ اقتصادها في الانتعاش.(٧٠) وقد وجد بيركنز نمطًا مشابهًا في حالة الولايات المتحدة حيث تبين له أن النزعات العدوانية الأمريكية تتوافق مع فترات الخروج من أزمات اقتصادية.(٧١) وللبرهنة على تلك النتيجة يقدم بيركنز الأمثلة التالية: حدثت حرب عام ١٨١٢م في أعقاب انتعاش اقتصادي، وجاءت الحرب المكسيكية بعد التغلب على الكساد الاقتصادي في الفترة من عام ١٨٣٧م حتى ١٨٤٢م، ووقعت الحرب الأسبانية ـ الأمريكية بعد الخروج من الكساد الاقتصادي في عام ١٨٩٣م، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى بعد الخروج من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها خلال عامي ١٩١٣م و ١٩١٤م، ودخلت الحرب العالمية الثانية بعد خروج الاقتصاد الأمريكي من دوامة الكساد الاقتصادي العالمي الكبير في الثلاثينات.

ويمكن تفسير هذا النمط في ضوء عدة اعتبارات، لعل منها ما يقترحه بيركنز من أن تحسن الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى تغير في المزاج العام نحو النزعة التدخلية في

الشؤون الدولية، أو أن قدرة الدول التي تواجه أزمات اقتصادية على الدخول في صراعات خارجية تقل إلى حد كبير بسبب مشكلة الموارد، وقد يكون ذلك النمط راجعًا ببساطة إلى أن العداء الموجه إلى الدولة يؤدي إلى تنشيط السلوك الصراعي. وبغض النظر عن اختلاف التفسيرات، فإن هذا النمط يتفق مع نظرية ديفيز عن الثورات والتي يؤكد فيها أن الحماسة الثورية داخل الدولة تزداد في فترات الازدهار الاقتصادي أكثر منها في فترات الحرمان الاقتصادي. (٧٢)

الضغط السكاني

يعتبر الاكتظاظ السكاني من العوامل الرئيسة المؤدية إلى تفاقم مشكلة الحرمان الاقتصادي، والتي تؤدي بدورها، كما يدعي البعض، إلى إشعال لهيب الصراع الدولي. وقد لاحظ مالتوس في القرن الثامن عشر أن إنتاج الغذاء العالمي يتزايد على شكل متوالية حسابية، بينما يتزايد السكان في شكل متوالية هندسية. وطبقًا لمالتوس فإن المخرجين الوحيدين من هذا التناقض هما الحروب أو المجاعات.

ويمكن تصور مدى فداحة مشكلة السكان في العالم إذا لاحظنا أن سكان العالم يتضاعفون كل ٣٥ أو ٣٦ سنة. ويعني ذلك أن عدد سكان العالم الراهن البالغ ٤ بلايين نسمة سيصل إلى ٨ بلايين نسمة عام ٢٠١٥م وإلى ١٦ بليونًا عام ٢٠٥٠م. إضافة إلى أن حوالي ٧٠٪ من سكان العالم يقيمون في الدول الأقل تطورًا ويتعرضون لمشكلات المجاعات الدورية وسوء التغذية. وبصفة عامة، فإن الموارد الغذائية العالمية وفيرة، وتستطيع أن توفر الغذاء الكافي لبلايين أخرى من البشر خاصة إذا تم استغلال الموارد الغذائية في المحيطات استغلالاً سليمًا. ومن ثم، فإن مشكلة الغذاء هي في الأساس مشكلة توزيعية، حيث تعاني بعض الأقاليم من نقص الغذاء بينما تنعم أقاليم أخرى بوفرته. لكن يجب تذكر أن حل تلك المشكلة التوزيعية ليس أمرًا يسيرًا. فإذا قامت إحدى الدول ذات الإنتاج الغذائي الوفير بمد الدول النامية بالغذاء مجانًا أو بأسعار زهيدة، فإن ذلك سيؤثر على السوق العالمية للغذاء مما يخلق صراعًا خطيرًا بين تلك الدولة والدول المصدرة للغذاء. وينبغي تذكر أن الدول لا توزع مواردها الغذائية

في الداخل طبقًا لاحتياجات السكان. ففي الدول النامية تشجع الحكومة تصدير المواد الغذائية للحصول على العملات الأجنبية في الوقت الذي يكون فيه جزء من السكان على شفى الهلاك.

كذلك، تؤثر العادات الغذائية في الكمية المعروضة من الغذاء. وعلى سبيل المثال، فإن استهلاك الأمريكيين والأوروبيين كميات ضخمة من اللحوم يؤثر سلبيًّا على الكمية المعروضة في العالم من الحبوب، لأن إنتاج رطل واحد من اللحم يتطلب استهلاك سبعة أرطال من الحبوب.

وقد ذهب فالك إلى حد أبعد من النظرية المالتوسية في تفسير العلاقة بين الزيادة السكانية والعنف الدولي، فقدم التفسيرات التالية:

١ ـ يؤدي الاكتظاظ السكاني إلى خلق ضغوط نحو التوسع في الأقاليم الأقل اكتظاظًا بالسكان.
٢ ـ يؤدي تزايد الطلب على الموارد إلى خلق حوافز لتأمين مصادر تلك الموارد.
٣ ـ يؤدي اكتظاظ السكان إلى البؤس العام وهذا يؤدي إلى إقامة نظم سياسية قمعية، وبلورة الأيديولوجيات المتطرفة.
٤ ـ تؤدي الهوة المتزايدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والناشئة عن الضغوط السكانية إلى تعميق حدة الشعور بالظلم.
٥ ـ تؤدي الضغوط السكانية في الدول الغنية إلى الإبقاء على الحواجز الراهنة أمام الهجرة إلى تلك الدول من الدول الفقيرة، وإلى الإقلال من الدافع نحو تقديم المعونات الغذائية.(٧٣)

رغم أن التحليل المنطقي يؤدي بنا إلى استنتاج أن الضغط السكاني يؤدي إلى تزايد العنف بين الدول، إلا أن الدراسات الإحصائية التي جرت على القرنين التاسع عشر والعشرين توصلت إلى أنه لاتكاد توجد علاقة بين الضغط



السكاني، والصراع الدولي. (٧٤) ففي كتابه «دراسة للحرب» استخلص رايت أن الاكتظاظ السكاني في حد ذاته لا يفسر العنف الدولي، ولكن الضغط السكاني قد يؤدي إلى الحروب الاستعمارية. ففرنسا تصرفت بطريقة عدوانية في أواخر القرن التاسع عشر لأن عدد سكانها كان يتناقص مقارنة بسكان ألمانيا، مما أدى إلى سعي فرنسا إلى المحافظة على توازن القوى مع ألمانيا عن طريق التوسع الاستعماري.

كذلك، فإن الهجرات الجماعية كانت عبر التاريخ أداة لحل مشكلة الاكتظاظ السكاني ونقص الموارد الغذائية. وقد أدت هذه الهجرات إلى حروب وصراعات بين الدول التي تأثرت بها. ويرى بعض الكتاب أن الضغط السكاني الصيني على المناطق غير المأهولة في الاتحاد السوفيتي هو أحد العوامل الأساسية المؤثرة في النزاع الصيني ـ السوفيتي الراهن. ويبدو أن الاتحاد السوفيتي يخشى من ظهور جنكيز خان حديث يكتسح مناطق الإستبس الروسية من أجل تخفيف الضغط السكاني عن الصين ذاتها.

بيد أن الهجرة الجماعية من خلال الغزو الإقليمي، ليست هي الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن تتبعه الدولة لحل مشكلة عدم التوازن بين حجم السكان والموارد. فقد استطاعت المكسيك واليابان وإيطاليا أن تحل هذه المشكلة بالأسلوب السلمي من خلال الهجرة الجماعية السلمية إلى الدول الأخرى. أكثر من ذلك، فإن تقدم مستوى التقنية من شأنه تخفيف الآثار السلبية للضغط السكاني من خلال توفير مزيد من الموارد الغذائية للسكان.

إلا أن شكري ونورث يقدمان وجهة نظر أخرى حول العلاقة بين الضغط السكاني والتقنية مفادها أن تطور التقنية مع تزايد السكان لا يؤدي إلى حل المشكلات السكانية ولكنه يخلق ضغوطًا هائلة نحو التوسع الخارجي. (٧٥) فتطور التقنية مع تزايد السكان يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الموارد اللازمة لمواكبة المستوى



التقني وتطويره وربما لا يأخذ هذا التوسع شكل الاستعمار أو الصراع الدولي، ولكنه قد يأخذ شكل التجارة الخارجية ـ كما حدث في حالة السويد والدول الاسكندنافية الأخرى التي تعرضت لهذه الضغوط ـ في الوقت الذي تعاملت فيه بريطانيا وفرنسا وألمانيا مع تلك الضغوط من خلال التوسع الاستعماري خلال الفترة من عام ١٨٧٠م حتى ١٩١٤م. فقد اتضح أن مابين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من التباين في الظاهرة الاستعمارية لتلك الدول يمكن تفسيره في ضوء الضغط السكاني والنمو التقني، والاستعداد العسكري، وما أدى إليه ذلك من اللجوء إلى العنف المتمثل في الحروب الاستعمارية أو الحروب بين الدول الاستعمارية ذاتها. وبما أن العوامل الممكن التأثير فيها، كالقيادة والتفاعل الدبلوماسي، لا تؤثر كثيراً في التوسع الاستعماري، فإنه قد يكون من العسير ضبط الضغوط التوسعية الاستعمارية. وقد حاول بعض الدارسين اختبار تلك النظرية باستعمال البيانات المتعلقة بعشر دول آسيوية خلال الفترة من عام ١٩٥٠م حتى ١٩٧٠م.[٧٦] واستخلصت الدراسة أن الدول التي شهدت ضغطاً سكانيًا وتقنيًا داخليًّا كانت هي ذاتها الدول التي اتبعت سياسات عدوانية، وأن الدول التي لم تشهد هذا الضغط كانت أكثر ميلاً إلى اتباع سياسات سلمية. بيد أن الدراسة استخلصت أيضًا أن عامل القوة يؤثر بشكل أكبر في حدوث الصراعات والصدامات العسكرية الدولية بين الدول الآسيوية من عامل النمو السكاني والتقني.

على الرغم من أننا عرضنا لعديد من النظريات الاقتصادية المتعلقة بالاستعمار، ولدور المركب العسكري ـ الصناعي، ودور الحرمان الاقتصادي، فإنه لا يكاد يوجد اتفاق عام حول الوزن النسبي للعوامل الاقتصادية في تأثيرها على الصراع الدولي. فقد حلل ريتشارد سون الحروب التي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين وخلص إلى أن ٢٩٪ من تلك الحروب حدثت نتيجة للعوامل الاقتصادية.[٧٧] كذلك، فالاقتصاديون أنفسهم يقللون من أهمية العوامل الاقتصادية في حدوث الحروب. فالاقتصادي الدولي المعروف كندلبرجر يقول إن «الحرب ليست



قضية اقتصادية بصفة رئيسة. فالأسباب الاقتصادية ليست هي الأسباب الرئيسة للحرب.»[٧٨] ويؤيد وجهة النظر تلك فاينر الذي يرى أن الحرب «هي أساسًا ظاهرة سياسية، وأسلوب لحل المنازعات بين الجماعات.»[٧٩]

وربما يرجع الاختلاف حول دور العوامل الاقتصادية إلى الاعتقاد السائد بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل سيسهم في خلق السلام الدولي. ولهذا، فإننا سنخصص الجزء التالي لمناقشة هذه القضية.

الاعتماد الاقتصادي المتبادل

لاشك أن العالم قد أصبح أقل حجمًا وأكثر ترابطًا في السنوات الأخيرة. فقد أصبح من الممكن في الوقت الراهن، من خلال الأقمار الصناعية في الفضاء الخارجي، الاتصال بشكل فوري مع شعوب العالم الأخرى. كما أن تطور وسائل السفر بالطائرات قد جعل أعدادًا كبيرة من الأفراد تستطيع زيارة أماكن نائية. وازداد حجم ومعدل زيادة المعاملات الاقتصادية بما تتضمنه من مبادلات تجارية وإنشاء فروع خارجية للشركات والبنوك. ويوضح أحد التقديرات أن التجارة العالمية ازدادت بمعدل يزيد على ٧٪ خلال السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنتاج فيما وراء البحار قد ازداد بمعدل أكبر.[٨٠] ورغم الكساد الذي شهده الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، فإن الدول لم تلجأ ـ إلا فيما ندر ـ إلى سياسات الحماية التجارية التي سادت العالم خلال الثلاثينات مما أدى إلى امتداد الكساد من دولة إلى أخرى.

ويترتب على ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل عدد من النتائج الإيجابية. فمن ناحية أولى، يؤدي الاعتماد المتبادل، في نظر البعض، إلى الإقلال من الصراعات بين الدول. فالدول تتردد في دخول صراعات، خشية تجميد أرصدتها الخارجية أو توقف معاملاتها الاقتصادية الخارجية. وكلما ازداد حجم استثمار الدول في دولة أخرى وازداد حجم تجارتها معها، أصبحت أكثر اعتمادًا على الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك

الدولة. ولاشك أن أحد القيود الكبرى التي تحد من رغبة دول منظمة الأوبك في زيادة أسعار البترول هو وجود أرصدة دولارية طائلة لتلك الدول في الدول الغربية ـ وأهمها الولايات المتحدة. فدول منظمة الأوبك تخشى أن تضعف زيادة أسعار البترول من اقتصاديات وقيمة عملة الدول التي تستثمر فيها أرصدتها، مما يؤدي إلى فقدان دول المنظمة ذاتها ـ وغيرها من المستثمرين المحليين والأجنبيين ـ جزءًا كبيرًا من قيمة تلك الأرصدة. كذلك، فإن الشركات التي لها استثمارات أجنبية ضخمة تعمل على ضبط السلوك الصراعي للدولة الأم تجاه الدول المستقبلة للاستثمارات خشية أن يؤدي انفلات سلوك الدولة الأم الصراعي إلى تأميم استثمارات تلك الشركات، أو سحب الامتيازات الخاصة الممنوحة لها في الدول المستقبلة للاستثمارات. ناهيك عن احتمال فقدان أحد مصادر المواد الخام اللازمة لتلك الشركات. ومن ثم، فإن الدول التي تهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية في الخارج تحرص على الابتعاد عن التدخل العسكري المكشوف لحماية تلك الاستثمارات، وتفضل اللجوء إلى الأدوات المستترة.

ويتصور أنصار مبدأ حرية التجارة أن التخصص الاقتصادي، بما يتضمنه من تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، سيؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي العالمي. فالتخصص الاقتصادي في نظرهم سيحقق مصلحة جميع الدول، كما أنه سيحقق نوعًا من الاعتماد المتبادل بينها مما يؤدي إلى الإقلال من حجم صراعاتها لأنها تخشى من أن تؤدي تلك الصراعات إلى وقف وارداتها من منتجات الدول الأخرى. ففي عالم متخصص ومترابط اقتصاديًا ستعمل المصالح الاقتصادية كعنصر ضاغط على الحكومات من أجل المحافظة على السلام الدولي.

كذلك، فقد تصور الوظيفيون، والوظيفيون الجدد أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل سيدفع صانعي السياسة الخارجية في الدول إلى استبدال ولاءاتهم الوطنية المحدودة بولاءات أكثر عالمية وأكثر اتساعًا. فالمشاركة في إدارة المعاملات الاقتصادية بين الدول ـ طبقًا للنظرية الوظيفية ـ تؤدي إلى تطوير أنماط مشتركة لتحليل المشكلات بين المشاركين، وخلق ولاءات جديدة أساسها الاهتمام بالمصالح المشتركة بين الدول.

ويمكن أن نجد أمثلة لتلك الولاءات الوظيفية بين رجال الأعمال في مختلف الدول، وبين الجماعات العمالية الدولية المختلفة. وفي غمار هذا التحول، ربما تتغير ولاءات صانعي السياسة الخارجية بالتدريج من التركيز على الدولة إلى الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسية وبالمؤسسات العالمية. ومن ثم، فإن النظرية الوظيفية ترى أن الشركات المتعددة الجنسية هي أداة لتحقيق التكامل بين الدول المختلفة لأنها تخلق قضايا مشتركة بين تلك الدول. وسيؤدي ذلك كله بالتالي، إلى تطوير تصورات دولية مشتركة بين من يشاركون في الأنشطة الدولية.

وعلى الرغم من كل هذه النتائج التي يرتبها الوظيفيون، والوظيفيون الجدد على الانخراط في أنشطة الشركات المتعددة الجنسية والأنشطة الاقتصادية الدولية بصفة عامة، فإن هذا الانخراط لم يؤد من الناحية العملية إلى تلك النتائج. ففي إحدى الدراسات التي أجريت على ٢٧٦٦ استمارة أجاب عليها رجال الأعمال الألمان ـ بهدف التعرف على أثر العمل في الشركات المتعددة الجنسية على الاتجاهات الدولية للأفراد العاملين بها ـ استخلص مينيس وسوفان أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين.[٨١] وقد توصل باور، وبول، وديكستر إلى نتيجة مشابهة، حيث تبين لهم أن مشاركة نخب رجال الأعمال في الأنشطة الدولية لم يغير كثيراً من اتجاهاتهم الأساسية إزاء التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية.[٨٢]

وقد يؤدي الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى تخفيف حدة الصراع الدولي بصورة أخرى. ذلك أن المنافع التي تعود على الدول الداخلة في عملية الاعتماد الاقتصادي المتبادل تؤدي بها إلى التمسك بتلك العملية حتى ولو اتبعت الدول الأخرى بعض السياسات الضارة بعضا من الوقت. فالمشاركون في عملية الاعتماد المتبادل يميلون إلى قبول فكرة أنهم قد لا يحققون مكاسب في كل معاملة من المعاملات التي تحدث، وإلى قبول الحلول الوسطى على أساس توقع أن الآخرين سينهجون النهج ذاته في المستقبل.

وأخيراً، ينبغي ملاحظة أن حاجة الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية إلى التقنية، والائتمان، والتجارة الخارجية التي يمكن أن توفرها الدول الغربية قد أسهم في خلق

مناخ الانفراج وتطبيع العلاقات مع الغرب. فالصين الشعبية أصبحت على استعداد للتخلي عن المفهوم «الماوي» للاعتماد على الذات من أجل التحديث، كما أنه قبيل التدخل السوفيتي في أفغانستان كان الاتحاد السوفيتي أكثر ميلاً إلى قبول الحلول التوفيقية مع الغرب فيما يتعلق بعدد من القضايا تتراوح ما بين محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية إلى قضية اليهود السوفييت.

ولا يوجد اتفاق عام بين الباحثين فيما يتعلق بالمزايا التي تترتب على فرضية التجارة والتفاعل الاقتصادي كأداة من أدوات زيادة الاعتماد المتبادل ورفاهية مختلف شعوب العالم. فقد انتقد البعض ـ وبالذات الاقتصادي الأمريكي اللاتيني راؤول بريبيش ـ عدم تكافؤ هيكل التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية.[٨٣] فيرى بريبيش أن حرية التجارة تعود بالمنافع على الدول المتقدمة أكثر مما تعود على الدول النامية بحكم الاختلافات الاقتصادية الهيكلية بين تلك الدول والتي تمر بمراحل متفاوتة من التطور الاقتصادي. فالدول النامية تصدر المواد الأولية بصفة رئيسة كما أنها تستورد المواد المصنعة. وبما أن أسعار المواد الأولية قد تدهورت مقارنة بأسعار المواد المصنعة، فإن تلك الدول تواجه عجزًا دائمًا في موازينها التجارية. ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

١ ـ نظرًا لقوة الاتحادات العمالية في الدول المتقدمة، وقدرة تلك الاتحادات على المطالبة بأجور أعلى، فإن أسعار المواد المصنعة في الدول المتقدمة تزداد باستمرار مقارنة بأسعار المواد الأولية.

٢ ـ يتميز الطلب على المواد المصنعة بعدم المرونة مقارنة بالطلب على المواد الأولية. فهناك حد معين لقدرة البشر على استهلاك المواد الأولية، مما يعني أن زيادة إنتاجية تلك المواد ـ كالغذاء والطاقة ـ ستؤدي إلى انخفاض أسعار الوحدة الواحدة منها. هذا بخلاف الكثير من المواد المصنعة التي لم يتشبع بها السوق العالمي بعد.

٣ ـ أدى إنتاج البدائل التركيبية المصنعة لكثير من المواد الأولية إلى تدهور قيمة المواد الأولية.

بيد أن بعض الاقتصاديين لا يتفق مع مقولة بريبيش التي تؤكد أن أسعار المواد الأولية تتدهور مقارنة بأسعار المواد المصنعة. ذلك أن خبرة منظمة الدول المنتجة للبترول (الأوبك) في زيادة أسعار البترول إلى أربعة أمثاله عامي ١٩٧٣-١٩٧٤م، تبرهن على نقيض مقولة بريبيش. ولذلك فقد لاحظ فيرنون أن الدراسات الحديثة توضح أنه لا توجد علاقة ثابتة بين أسعار المواد الأولية وأسعار المواد المصنعة، وأنه ربما يمكن القول إن أسعار المواد المصنعة قد تدهورت مقارنة بأسعار المواد الأولية.[٨٤]

كذلك، فقد أشار جالتونج إلى عدم التكافؤ الهيكلي الذي يجبر الدول النامية ـ أو دول الهامش كما يسميها ـ إلى التخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير.[٨٥] وهذا يعني حرمان الدول النامية من القيمة المضافة الناشئة عن تصنيع موادها الأولية وإجبارها على تحمل تكاليف نقل المواد المصنعة. ويؤكد منظرو التبعية، وهو الاسم الذي يطلق على أمثال هؤلاء الدارسين، أن الدول المتقدمة تعمل على إبقاء الدول النامية عند وضع الاعتماد على التجارة الخارجية من خلال استعمال أدوات مختلفة كالمعونة الخارجية، والسياسات الاستثمارية التي تعرقل تراكم رأس المال الداخلي، وسياسة النمو غيرالمتوازن لمختلف قطاعات الاقتصاد المحلي.

وقد حاولت بعض الدراسات أن تختبر بعض مقولات نظرية التبعية، بيد أن نتائج تلك الدراسات لم تكن حاسمة. فقد انتهى واليري ـ من واقع تحليله لثمان وثمانين دولة خلال الستينات ـ إلى أنه كلما ازداد اعتماد الدولة على التجارة الخارجية قل مستوى تطورها الاقتصادي.[٨٦] وقد وجد أن حوالي ٤٨٪ من التباين في مستوى التطور الاقتصادي لسنة ١٩٧٠م قد تأثر بثلاثة من مؤشرات التبعية التجارية التي استخدمها لسنة ١٩٦٠م. ومن ناحية أخرى، توصلت الدراسات الإمبيريقية المتعلقة بأمريكا اللاتينية وأفريقيا في منتصف الستينات إلى أن التبعية الاقتصادية قد أدت في الواقع إلى زيادة النمو الاقتصادي.[٨٧]

ويرى بعض الدارسين أن الدول النامية مضطرة إلى البقاء عند حالة التبعية وعدم القدرة على تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم للتصنيع، إلا إن أعطيت بعض

الامتيازات التجارية. ففي المراحل الأولى من التصنيع، يصعب على الصناعات الناشئة في الدول النامية أن تتنافس مع الصناعات المتطورة في الدول المتقدمة. ولكي تستطيع تلك الصناعات أن تنمو، فإنه يلزم أن توفر لها الحماية الجمركية وغيرها من الامتيازات التي تمكنها من زيادة قدرتها التنافسية. كذلك اقترح البعض الربط بين أسعار المواد الأولية وأسعار المواد المصنعة حتى يتحقق التكافؤ النسبي بين ما تحصل عليه الدول النامية من تصدير المواد الأولية وبين ما تدفعه لاستيراد المواد المصنعة. بيد أن نظامًا من هذا النوع لن يحقق الهدف المرجو منه لأن الدول المتقدمة تصدر المواد الأولية أيضاً.(٨٨)

ويؤثر عدم التكافؤ الهيكلي في النظام التجاري الدولي بين الدول النامية والدول المتقدمة على السياسة الخارجية للدول النامية بشكل مباشر. وقد حاولت الدول النامية أن تحدث تغييرات هيكلية في نظام التجارة الدولية من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما أنها مارست ضغوطًا من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد. وقد أثمرت هذه الضغوط بعض النتائج. فقد تبنت اليابان وبعض الدول الأوروبية نظامًا تفضيليًا للتجارة مع الدول النامية عام ١٩٧١م مالبثت أن تبنته الولايات المتحدة عام ١٩٧٦م.

ويعتبر نجاح منظمة الدول المنتجة للبترول (الأوبك) في زيادة أسعار البترول في العالم مؤشرًا مهمًا لتحسن القدرة النسبية لدول العالم الثالث في الحصول على أنصبة متزايدة من الأرباح الناشئة عن بيع موادها الأولية. وقد كونت الدول النامية كارتلات مشابهة لكارتيل الأوبيك فيما يتعلق ببعض المواد الأولية كالبوكسيت والبن واستطاعت أن ترفع أسعار تلك المواد. كذلك، فقد استطاعت الدول النامية المعتمدة على تصدير المواد الأولية أن تعيد فتح باب التفاوض حول عقود امتياز استغلال تلك المواد، وتحصل من جراء ذلك على مزايا جديدة.

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن القول إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يؤدي إلى زيادة الصراعات الدولية. فمع ازدياد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول يزداد عدد

القضايا الخلافية بين تلك الدول. ذلك أنه كلما قل التفاعل بين الدول، قلت الصراعات بينها، وكلما ازداد حجم عملية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول ازدادت التناقضات بينها، خاصة إن كانت إحدى الدول تشعر بالغبن الاقتصادي نتيجة لتلك العملية. وعلى سبيل المثال، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين كندا والولايات المتحدة قد أدى إلى زيادة قوة القومية الكندية. فازدياد الاستثمارات الأمريكية في كندا أدى إلى تخوف الكثيرين من احتمالات الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية الأمريكية على كندا. وقد استخلص أحد الدارسين من واقع تحليله حوالي أربعين صراعًا دوليًا في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بلغ حجم الخسائر البشرية فيها أكثر من مائة نسمة، أن احتمال دخول الدول التي تنتمي إلى المجموعة التجارية نفسها في صراعات يمثل ضعف احتمال دخول الدول التي تنتمي إلى مجموعات تجارية مختلفة أو لا تنتمي إلى مجموعات تجارية أصلاً.(٨٩) كذلك، فقد اكتشفت دراسة أخرى أنه خلال القرنين التاسع عشر والعشرين كان احتمال دخول الشركاء التجاريين بعضهم مع بعض في حرب، أكبر من احتمال دخول الشركاء غير التجاريين في حرب بينهم.(٩٠) وفي الوقت نفسه، انتهت دراسة مبنية على الإحصاءات التجارية لثلاثين دولة إلى أن الدول التي تتميز بارتفاع مستوى التعامل التجاري بين تلك الدول تتميز بانخفاض مستوى العداء بينها، وأن مضاعفة حجم التعامل التجاري بين تلك الدول يؤدي إلى انخفاض مستوى العداء بينها بنسبة ٢٠٪ في المتوسط. وأن العلاقة بين التعامل التجاري وتخفيض الصراع هي علاقة سببية أساسًا.(٩١)

ومما يؤيد مقولة العلاقة بين زيادة عملية الاعتماد الاقتصادي المتبادل وبين زيادة حجم الصراع أن عملية الاعتماد الاقتصادي المتبادل تزيد من قابلية الدولة للتأثر بالأزمات الناشئة من الدول الأخرى المشتركة معها في تلك العملية. فإذا كانت إحدى الدول تعتمد على تدفق الاستثمارات وعلى التجارة والمواد الأولية لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية، فإنها تنزع إلى التدخل في الصراعات الدولية التي قد تؤثر على هذه المصالح. وقد يؤدي الاعتماد الاقتصادي المتبادل من ناحية أخرى إلى زيادة حدة الصراع عن طريق تشجيع القوى الخارجية على استغلال الصراع لصالحها، وقد يؤدي

كذلـك إلى الإقلال من حدة الصراع عن طريق زيادة مصداقية الردع . فقد انتهى رسيت من واقـع تحليله سبعة عشر صراعًا دوليًا في الفترة (١٩٣٥-١٩٦١م) إلى أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل قد يكون من الشروط اللازمة لنجاح الردع .(٩٢) فالاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دولتين من شأنه أن يردع القوى الخارجية حيث إن كلا الدولتين ستهبان للدفاع عن الأخرى في حالة الاعتداء عليها من أي من تلك القوى الخارجية .

الخاتمـــــــة

أوضـح التحليل السـالف أن هنـاك اختلافًا جوهريًا بين المنظرين المحافظين والراديكاليين فيما يتعلق بتحديد دور العوامل الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية . فالمنظرون الراديكاليون يرون أن العوامل الاقتصادية تؤثر في السياسة الخارجية بشكل حاسم ، وأن تلك العوامل تستتر خلف معظم الصراعات الدولية . تفريعًا على ذلك يرى المنظرون الراديكاليون أن هناك علاقة بين الرأسمالية والاستعمار وأن هناك تحالفًا بين الشركات المتعددة الجنسية والحكومات الرأسمالية فيما يتعلق بالإنفاق العسكري في الدول الرأسمالية ، وبالمعونة الاقتصادية الخارجية ، والتجارة الخارجية . كذلك ، يعتقد المنظرون الراديكاليون . أن الدول المتقدمة تستغل الدول النامية لكي تحتفظ بها عند وضع التبعية الاقتصادية ، ويتصورون أنه مالم تحدث ثورة حقيقية في الدول النامية فإن الأمور ستزداد سوءًا في تلك الدول .

ومن ناحية أخـرى ، يتحـدى المنـظرون المحـافظون معظم مقولات المنظرين الراديكاليين . فيرون أن الاستعمار سابق على الرأسمالية ، وأن مجموعة محدودة من رجال الأعمال هي التي استفادت من الحروب الاستعمارية . ولذلك ، فإن المنظرين المحافظين يرون أن هناك اعتمادًا اقتصاديًا متبادلاً متزايدًا بين الدول سيؤدي إلى ظهور عالم أكثر تكاملاً وانسجامًا . كذلك يرى المنظرون المحافظون أن المعونة الخارجية والاستثمارات الأجنبية الآتية إلى الدول النامية تعود على تلك الدول بمنافع إيجابية لعل أهمها الإسراع في عملية التصنيع ، وهي العملية التي استغرق تحقيقها في الدول المتقدمة قرونًا عديدة .

كذلك، فقد أوضح استعراضنا للمتغيرات الاقتصادية أن توافر الموارد يؤثر في قدرة الـدولـة على اتباع سياسة خارجية نشيطة. لأن الدولة ذات الموارد المحدودة لا تستطيع أن تتبع سياسة خارجية عالمية. ولم تتوصل الدراسات المتعلقة بتحديد ما إن كانت الدول المتقدمة أكثر ميلاً من الدول النامية إلى الدخول في صراعات دولية، أم العكس، إلى نتيجة حاسمة. ولكن من الواضح أن معظم أشكال العنف الدولي التي شهدها العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد حدثت في الدول النامية. كذلك، يجب الربط بين توافر الموارد والسكان لأن السكان قد يكونون عبئًا على قوة الدولة أو رصيدًا من أرصدة تلك القوة. بيد أن الدراسات الإحصائية الحديثة تدحض النظرية المالتوسية القائلة بأن اكتظاظ السكان عامل رئيس محدد للحرب.

ويرى كثير من الدارسين أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول يؤدي إلى التخفيف من حدة الصراع بينها. غير أنه يمكن القول من ناحية أخرى، بما أن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى زيادة التفاعل بين الدول، فإنه يؤدي إلى توسع نطاق قضايا الخلاف بينها. كذلك، يبدو أن العلاقة بين الاعتماد المتبادل والصراع تأخذ شكل المنحنى. فالصراع يبلغ أدناه بين الدول غير المعتمد بعضها على بعض، وبين الدول الشديد اعتماد بعضها على بعض. ففي الحالة الأخيرة يصبح الصراع أحد العوامل التي تهدد رفاهية تلك الدول. ولا تؤدي عملية الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى التوتر في العلاقات بين الدول إلا حينما تشعر بعض الدول بأنها لا تستفيد من تلك العملية بالقدر الذي تستفيده دول أخرى، كما هو الحال في الخلاف بين الشمال والجنوب.

وبالرغم من أنه لا يمكن تقديم إجابات نهائية على الأسئلة المطروحة في هذا الفصل، فإنه من الواضح أن العوامل الاقتصادية تؤثر على السياسة الخارجية بأشكال مختلفة. وربما كان أهم تأثيرات تلك العوامل هو تأثيرها الحاسم في مقدار القوة التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي. وسيكون ذلك هو موضوع الفصل التالي.





التعليقـــــات

(١) Roy T. Grow, "Soviet Economic Penetration of China, 1945-60," in Steven J. Rosen and James R. Kurth, eds., *Testing Theories of Economic Imperialism* (Lexington, Mass.: D.C. Heath, 1974), pp. 261-81.

(٢) Klaus Knorr, *Power and Wealth* (New York: Basic Books, 1973), p. 117.

(٣) Paul Marer, "The Political Economy of Soviet Relations with Eastern Europe," in Rosen and Kurth, *Testing Theories of Economic Imperialism*, pp. 231-61.

(٤) J. A Hobson, *Imperialism: A Study* (London: George Allen and Unwin, 1938).

(٥) V. I. Lenin, *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (New York: International Publishers, 1939).

(٦) Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations*, 5th ed. (New York: Knopf, 1967), p. 46.

(٧) Raymond Aron, *Peace and War*, trans. Richard Howard and Annette Baker Fox (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1966), p. 261.

(٨) Robert Gilpin, *U.S. Power and the Multinational Corporation* (New York: Basic Books, 1975), p. 74.

(٩) Quincy Wright, *A Study of War*, 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1965), pp. 1163-64.

(١٠) Bruce M. Russett and Elizabeth C. Hanson, *Interest and Ideology* (San Francisco: Freeman, 1975), pp. 31,41.

(١١) Peter F. Drucker, "Multinationals and Developing Countries: Myths and Realities," *Foreign Affairs*, 53 (October 1974), 124.

(١٢) Steven J. Rosen and Walter S. Jones, *The Logic of International Relations*, 2nd. ed. (Cambridge, Mass.: Winthrop, 1977), p. 57.

(١٣) Kenneth Boulding and Tapan Mukerjee, "Unprofitable Enterprise: Britain in India, 1800-1967," *Peace Research Society (International) Papers*, 16 (1971), 11.

(١٤) Joseph Schumpeter, *Imperialism and Social Classes,* trans. Heinz Norden (New York: Meridian Books, 1955).

(١٥) Eugene Staley, *War and the Private Investor* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1935).

(١٦) Gilpin, *U.S. Power and the Multinational Corporation,* p. 5.

(١٧) Charles P. Kindleberger, *Power and Money* (New York: Basic Books, 1970), p. 89.

(١٨) Harry Magdoff, *The Age of Imperialism* (New York: Monthly Review Press, 1969).

(١٩) Paul M. Sweezey, *The Theory of Capitalist Development* (New York: Monthly Review Press, 1968), p. 303.

(٢٠) David H. Blake and Robert S. Walters, *The Politics of Global Economic Relations* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976), p. 76.

(٢١) هذه الإيضاحات وما يتلوها عن التفاعلات بين الحكومات والشركات متعددة الجنسية مأخوذة من المصادر التالية: Raymond Vernon, *Sovereignty at Bay* (New York: Basic Books, 1971); Raymond Vernon, *Storm over the Multinationals* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1977); and Gilpin, *U.S. Power and the Multinational Corporation.*

(٢٢) Vernon, *Sovereignty at Bay,* p. 172.

(٢٣) Gilpin, *U.S. Power and the Multinational Corporation,* p. 252.

(٢٤) Benjamin J. Cohen, *The Question of Imperialism* (New York: Basic Books, 1973), p. 135.

(٢٥) John W. Eley and John H. Peterson, "Economic Interests and American Foreign Policy Allocation, 1960-69," in Patrick J. McGowan, ed., *Sage Foreign Policy Yearbook,* vol. 1 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973), pp. 161-86.

(٢٦) Steven J. Rosen, "The Open Door Imperative and U.S. Foreign Policy," in Rosen and Kurth, *Testing Theories of Economic Imperialism,* p. 134.

(٢٧) John S. Odell, "Correlates of U.S. Military Assistance and Military Intervention," in ibid., pp. 143-63.

(٢٨) James R. Kurth, "The Multinational Corporation, U.S. Foreign Policy, and the Less Developed Contries," in Abdul Aziz Said and Luiz R. Simmons, eds., *The New Sovereigns*

(Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1975), p. 147.

(٢٩) Charles V. Reynolds, *Theory and Explanation in International Politics* (London: Martin Robertson, 1973), p. 223.

(٣٠) Stephen D. Krasner, *Defending the National Interest* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1968), p. 223.

(٣١) Charles H. Lipson, "Corporate Preferences and Public Policies: Foreign Aid Sanctions and Investment Protection," *World Politics,* 28 (April 1976), 410.

(٣٢) Russett and Hanson, Interest and Ideology, p. 264.

(٣٣) انظر مثلاً: Shaw "Major Barbara", "Arms and the Man."; Charles A. Beard, *The Devil Theory of War* (New York: Vanguard Press, 1936).

(٣٤) C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1956).

(٣٥) U.S. Congress Joint Economic Committee, *The Economics of Military Procurement* (Washington, D.C.: Govt. Printing Office, 69), p. 28.

(٣٦) Albert Biderman, "Retired Soldiers Within and Without the Military-Indusrial Complex," in Sam C. Sarkesian, ed., *The Military-Industrial Complex* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1972), p. 113.

(٣٧) Richard J. Barnet., *The Economy of Death* (New York: Atheneum, 1969), p. 88.

(٣٨) Robert A. Bernstein and William W. Anthony, "The ABM Issue in the Senate, 1968-70," *American Political Science Review,* 68 (September 1974), 1198-1206.

(٣٩) Wayne Moyer, "House Voting on Defense: An Ideological Explanation," in Bruce M. Russett and Alfred Stepan, eds., *Military Force and American Society* (New York: Harper & Row, 1973), pp. 106-42.

(٤٠) Stephen Cobb, "The Impact of Defense Spending on Senatorial Voting Behavior," in Patrick J. McGowan, ed., *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies,* vol. 2 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973), pp. 135-60.



(٤١) Bruce M. Russett, *What Price Vigilance?* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1970), pp. 56-90.

(٤٢) Barry S. Rundquist and David E. Griffith, "The Parochial Constraint on Foreign Policymaking," in Richard L. Merritt, eds., *Foreign Policy Analysis* (Lexington, Mass.: D. C. Heath, 1975), p. 40

(٤٣) James R. Kurth, "Why We Buy the Weapons We Do," *Foreign Policy*, No. 11 (Summer. 1973), 33-56.

(٤٤) U.S. Congress, Joint Economic Committee, *The Economics of Military Procurement*, p. 3.

(٤٥) Nancy Edelman Phillips, "Militarism and Grass Roots Involvement in the Military Indusrial Complex," *Journal of Conflict Resolution*, 17 (December 1973), 625-55.

(٤٦) Barry B. Hughes, *The Domestic Context of American Foreign Policy* (San Francisco: W.H. Freeman, 1978), p. 203.

(٤٧) Vernon V. Aspaturian, "The Soviet Military-Industrial Complex: Does It Exist?" *Journal of International Affairs*, 26, no.1 (1972), 1-28.

(٤٨) Karl F. Spielmann, "Defense Industrialists in the USSR," in Dale R. Herspring and Ivan Volgyes, eds., *Civil-Military Relations in Communist Systems* (Boulder, Col.: Westview Press, 1978), pp. 108-9.

(٤٩) Seweryn Bialer, "The Soviet Political Elite and Internal Development in the USSR," in William E. Griffith, ed., *The Soviet Empire* (Lexington, Mass.: D.C. Heath, 1976), p. 37.

(٥٠) Albert Axelbank, *Black Star over Japan* (New York: Hill and Wang, 1972); Yale Maxon, *Control of Japanese Foreign Policy: A Study of Civil-Military Rivalry, 1930-1945* (Berkeley: University of California Press, 1957); William Manchester, *The Arms of Krupp* (Boston: Little, Brown, 1968).

(٥١) F.C. Landon, *Japan's Foreign Policy* (Vancouver: University of British Columbia Press, 1973), p. 202.

(٥٢) U.S. Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms*

Transfers 1969-1978 (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1980), pp. 8-10.

(٥٣) نقلاً عن: Jonathan F. Galloway, "The Military-Industrial Linkages of U.S.-Based Multinational Corporations," *International Studies Quarterly*, 16 (December 1972), 505.

(٥٤) Davis B. Bobrow et al., "The Impact of Foreign Assistance on National Development and International Conflict," *Journal of Peace Science*, 1 (Autumn 1972), 38-60.

(٥٥) John Kenneth Galbraith, *How to Control the Military* (New York: Signet Books, 1969), p. 10.

(٥٦) Seymour Melman, *Pentagon Capitalism* (New York: McGraw-Hill, 1970).

(٥٧) Geoffrey Blainey, *The Causes of War* (New York: Free Press, 1973), p. 90.

(٥٨) Raymond W. Copson, "African International Politics: Underdevelopment and Conflict in the 70s," *Orbis*, 22 (Spring 1978), 227-45.

(٥٩) Kranser, *Defending the Naional Interest*, p. 148.

(٦٠) Ibid., p. 9.

(٦١) نقلاً عن James W. Howe, *The U.S. and World Development: Agenda for Action*, 1975 (New York: Praeger, 1975), p. 166.

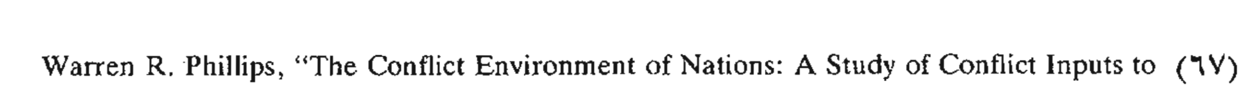
(٦٢) Rudolph J. Rummel, "Some Attributes and Behavioral Patterns of Nations," *Journal of Peace Research*, 4, no.2 (1967), 197; and "The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior," in J. David Singer, ed., *Quantitative International Politics* (New York: Free Press, 1968), p. 204.

(٦٣) Maurice East and Phillip M. Gregg, "Factors Influencing Cooperation and Conflict in the International System," *International Studies Quarterly*, 11 (September 1967), 226.

(٦٤) Lewis F. Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels* (New York: Quadrangle/The N.Y. times, 1960), p. xi.

(٦٥) Ivo Feierabend and Rosalind Feierabend, "Level of Development and Internation Behavior," in Richard Butwell, ed., *Foreign Policy and the Developing Nation* (Lexington: University of Kentucky Press, 1969), p. 158.

(٦٦) Michael Haas, "Societal Approaches to the Study of War," *Journal of Peace Research*, 2 (no. 2 (1965), 323.



(٦٧) Warren R. Phillips, "The Conflict Environment of Nations: A Study of Conflict Inputs to Nations in 1963" in Jonathan Wilkenfeld, ed., *Conflict Behavior and Linkage Politics* (New York: David McKay, 1973), p. 143.

(٦٨) Edward E. Azar, *Probe for Peace: Small-State Hostilities* (Minneapolis: Burgess, 1973), p.3.

(٦٩) Jack E. Vincent, "An Application of Attribute Theory to General Assembly Voting Patterns and Some Implications," *International Organization*, 26 (Summer 1972), 576; James P. Lester, "Technology, Politics, and World Order: Predicting Technological-Related International Ouctomes," *World Affairs*, 140 *(Fall 1977), 127-51.*

(٧٠) A.L. Macfie, "The Outbreak of War and the Trade Cycle," *Economic History*, February 1938.

(٧١) Dexter Perkins, *The American Approach to Foreign Policy*, rev. ed. (New York: Atheneum, 1968), pp. 136-55.

(٧٢) James C. Davies, "Toward a Theory of Revolution," *American Sociological Review*, 27 (April 1962), 5-19.

(٧٣) Richard A. Falk, *This Endangered Planet* (New York: Random House, 1971), p. 156.

(٧٤) J. David Singer, "The 'Correlates of War' Project: Interim Report and Rationale," *World Politics*, 24 (January 1972), 267; Nazli Choucri and James Bennett, "Population, Resources, and Technology: Political Implications of the Environmental Crisis," *International Organization*, 26 (Spring 1972), 183-84.

(٧٥) Nazli Choucri and Robert C. North, "Dynamics of International Conflict," in Raymond Tanter and Richard H. Ullman, eds., *Theory and International Relations* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1972), pp. 80-122.

(٧٦) Frederick S. Pearson, Kenneth E. Rudd, and Robert A. Baumann, "Critical Analysis of Two-system Level Approaches to the Study of War," *Peace Research Society* (International) Papers, 27 (1977), 59-66.

(٧٧) Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels*, p.xi.



(٧٨) Kindleberger, *Power and Money,* p. 101.

(٧٩) نقلاً عن : Cohen, *The Question of Imperialism,* p. 247.

(٨٠) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence* (Boston: Little, Brown, 1977), p. 39.

(٨١) Bernard Mennis and Karl P. Suvant, *Emerging Forms of Transnational Community* (Lexington, Mass.: D.C. Heath, 1976), p. 116.

(٨٢) Raymond A. Bauer, Ithiel de Sola Pool, and Lewis A. Dexter, *American Business and Public Policy: The Politics of Foreign Trade* (Chicago: Aldine-Atherton, 1972).

(٨٣) Raul Prebisch, *Towards a New Trade Policy for Development* (Geneva: United Nations, 1964).

(٨٤) Vernon, *Storm over the Multinationals,* p. 152.

(٨٥) Johan Galtung, "A Structural Theory of Integration," *Journal of Peace Research,* 5, no.4 (1968), 375-95.

(٨٦) R. Dan Walleri, "Trade Dependence and Underdevelopment," *Comparative Political Studies,* 11 (April 1978), 94-127.

(٨٧) Robert R. Kaufman et al., "A Preliminary Test of the Theory of Dependence," *Comparative Politics,* 7 (April 1975), 303-30; Patrick J. McGowan and Dale L. Smith, "Economic Dependence in Black Africa: An Analysis of Competing Theories," *International Organization,* 32 (Winter 1978), 179-235.

(٨٨) Raymond Aron, "Europe and the United States," in David S. Landes, ed., *Western Europe: The Trials of Partnership* (Lexington, Mass.: D.C. Heath, 1977), p. 50.

(٨٩) Bruce M. Russett, *International Regions and the International System* (Chicago: Rand McNally, 1967), pp. 198-99.

(٩٠) Charles S. Gochman, "Military Confrontation and the Likelihood of War: The Major Powers, 1820-1970," paper delivered at the Annual Conference of the North American Peace Science Society (International), Cambridge, Mass., 1975.

(٩١) Solomon William Polachek, "Conflict and Trade," *Journal of Conflict Resolution,* 24 (March 1980), 97-109.

(٩٢) Bruce M. Russett, "The Calculus of Deterrence," *Journal of Conflict Resolution,* 7 (June 1963), 97-109.

الفصل السابع

مكونات القوة الوطنيــــة

ليس هنـاك من مفهوم أكثر أهمية في فهم السياسة الخارجية من مفهوم القوة. ورغم ذلـك، فليس هناك من مفهوم أثار الجدل حول معناه وكيفية قياسه، كما أثاره ذلك المفهوم. فهناك اتفاق عام على أن الولايات المتحدة هي أقوى دولة وجدت على ظهر الأرض بمعيار القدرات. ورغم ذلك، فقد رأينا أن الولايات المتحدة قد عجزت عن الانتصار على دول صغيرة مثل كوبا وفيتنام الشمالية، وأظهرت عجزًا واضحًا في قضية الرهائن الأمريكيين في إيران، وفشلت في التأثير على اتجاهات تصويت كثير من الدول الصغيرة في الأمم المتحدة، ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن الاتحاد السوفيتي، والذي رغم قوتـه الواضحة عجز عن السيطرة على الموقف في أفغانستان وعلى سلوك بعض الدول المجاورة التابعة كبولندا ورومانيا. ولكي نفهم مثل تلك المواقف، فإنه يجب أن نتعرف على أبعاد مفهوم القوة.

مفهوم القوة

يعرف الكثير من الدارسين القوة على أنها القدرة على التحكم في سلوك الآخرين أو التأثير عليه. وهنا تكمن المشكلة الجوهرية في تعريف القوة، ألا وهي عدم القدرة على التمييز بين القدرة على التصرف وبين الممارسة الفعلية للقوة. فقد تمتلك الدولة العـديد من العنـاصر المـادية للقـوة، كالقاعدة الصناعية القوية، والعدد الكبير من السكان والمستوى المتطور من التقنية، والموارد المهمة. كما أنها قد تمتلك العديد من العناصر غير المادية كالمستوى المرتفع من الروح المعنوية، والقيادة القوية، والمستويات العالية من التعليم. ورغم ذلك، فإنها قد لا تكون قادرة أو راغبة في ترجمة هذه العناصر

إلى نفوذ فعلي. وقد قارن أحد الباحثين بين مفهومي المقدرات والنفوذ خلال الفترة من ١٩٢٥-١٩٣٠م، وانتهى إلى أنه إن قصرنا التحليل على المقدرات، فإنه يمكن ترتيب الدول الرئيسة في العالم كالتالي: (١) الولايات المتحدة، (٢) ألمانيا، (٣) بريطانيا العظمى، (٤) فرنسا، (٥) الاتحاد السوفيتي، (٦) إيطاليا، (٧) اليابان. أما إن اقتصر التحليل على النفوذ أي على تأثير الدولة في النسق الدولي وقدرة الدولة على تغيير سلوك الدول الأخرى، فإنه يمكن ترتيب الدول نفسها كالتالي: (١) فرنسا، (٢) بريطانيا العظمى، (٣) إيطاليا، (٤) ألمانيا، (٥) الاتحاد السوفيتي، (٦) اليابان، (٧) الولايات المتحدة.[١] ومن ناحية أخرى، فإن بعض القادة السياسيين كالرئيس اليوجوسلافي السابق تيتو، والرئيس المصري الأسبق عبدالناصر، ورئيس الوزراء الهندي الأسبق نهرو، قد مارسوا نفوذًا في المجتمع الدولي يفوق كثيرًا القدرات المحدودة التي تمتلكها دولهم.

ومن ناحية أخرى، فإن الدول قد لا تستطيع أن تترجم مقدراتها إلى نفوذ، حتى لو رغبت في ممارسة القوة. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة. أولاً: أن القوة هي علاقة إدراكية أساسًا. فقد تمتلك الدولة قدرات هائلة تمكنها من فرض سيطرتها في معظم المواقف، ولكن لكي تنتج هذه القدرات تأثيرها على الدول الأخرى فإن ذلك يستلزم فهم تلك الدول أن الدولة تمتلك هذه الموارد وأنها ترغب في استعمالها أيضًا. بيد أن الدول الأخرى قد لا تدرك مقدرات الدولة إدراكًا صحيحًا لاعتبارات عديدة أشرنا إلى كثير منها في الفصل الثاني من هذا الكتاب. ومهما كانت درجة خطأ إدراك الدول الأخرى لمقدرات الدولة، فإن تلك الدول ستتصرف بناء على ذلك الإدراك، لابناء على المقدرات ذاتها. وقد لاحظ كوينسي رايت أن الدول تسيء حساب مقدراتها ومقدرات الدول الأخرى في أكثر من نصف المواقف.[٢]

ثانيًا: أن القوة هي في الأساس علاقة نسبية ومتبادلة. فقد تستطيع الدولة أن تستعمل القوة تجاه دولة معينة ولا تستطيع أن تستعملها تجاه دولة أخرى. وقد لاحظ أحد المتخصصين أن هناك ما يمكن أن يسمى «منحدر فقدان القوة» وهو يعني أن

الدولة تفقد قدرتها التأثيرية على غيرها من الدول كلما ازداد البعد الجغرافي لتلك الدول عنها.[٣] وربما كان ذلك نتيجة عدم اهتمام الدولة بحشد مقدراتها في أقاليم بعيدة لا تؤثر مباشرة في مصالحها. كذلك، فالقوة علاقة نسبية ومتبادلة، بمعنى أنه في المواقف التي تتضمن استعمال النفوذ، يؤثر كل طرف في الآخر بأسلوب معين، وهكذا دواليك. وينطبق ذلك حتى في المواقف التي تكون الدول الضعيفة أطرافًا فيها مع دول أخرى. ففي أسوأ الحالات تستطيع الدول الضعيفة أن تهدد بخلق فراغ يمكن أن تستغله القوى الكبرى المعادية.

ثالثًا: القوة تتعلق بقضية معينة. فقد تستطيع دولة أن تمارس النفوذ على دولة أخرى في قضية معينة، ولكنها لا تستطيع أن تمارس نفوذًا مماثلًا فيما يتعلق بقضية أخرى نظرًا إلى اختلاف مصادر النفوذ فيما يتعلق بالقضيتين. فقد تستطيع دولة أن تمارس نفوذها على دولة أخرى لأن الأخيرة تعتقد أن مطالب الدولة الممارسة للنفوذ مشروعة. ومن أمثلة ذلك ممارسة الدولة قائدة الحلف النفوذ في باقي الدول الأعضاء فيه، وبصفة خاصة إذا كانت تلك الدولة تمارس النفوذ فيما يتعلق بقضايا تتعلق بالدفاع المشترك للدول الأعضاء في الحلف أكثر منها فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والأيديولوجية، والتي قد تبدو وكأنها لا تدخل في نطاق اهتمامات الحلف. كذلك، إذا أدركت دولة أن محاولة ممارسة النفوذ الموجهة إليها تهدد حقوق سيادتها الداخلية، فإنها ستقاوم هذه المحاولة بكل قوة. وأخيراً، فإن الدولة التي تبدو أمام الدول الأخرى وكأنها تمتلك الخبرة، أو تقدم نموذجًا مناسبًا للآخرين تستطيع أن تمارس نفوذًا يفوق النفوذ الذي قد يؤهلها له عناصر قوتها الوطنية.

رابعًا: تتأثر القوة التي تمارسها دولة ما بتوقعات الدول الأخرى من تلك الدولة. فالاتحاد السوفيتي قد يستفيد من توقع الدول الأخرى أنه يتبع سياسة متشددة، ومن ثم، فإنه حين يقدم تنازلات سياسية توفيقية، فإن الدول الأخرى تثمن هذه السياسة أكثر من تثمينها للسياسة التوفيقية التي تتبعها الولايات المتحدة لأنها تتوقع اتباع الولايات المتحدة تلك السياسة بداية.[٤] فالدول الأخرى تتوقع أن تقدم الولايات المتحدة تنازلات، ومن ثم، فإنها تأخذ مثل تلك التنازلات أخذًا مسلمًا به.

خامسًا: إن ميل صانعي القرار والباحثين إلى إعطاء الدول العدوانية وزنًا من القوة أثقل مما يعطونه للدول التي تمتلك القوة الحقيقية، يؤدي إلى حدوث فجوة بين مقدرات القوة الوطنية من ناحية وبين النفوذ من ناحية أخرى. فصانعو القرار والباحثون كانوا ينظرون إلى الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ـ خلال سنوات الخمسينات وأوائل الستينات التي اتبعا فيها سياسة متشددة ـ وكأنهما يمتلكان قوة تفوق ما كانا يمتلكانه حقًا من المقدرات الفعلية.

ويتجلى مدى صعوبة تحديد مفهوم القوة في التغير السريع في الوزن النسبي لقوة الدول في السنوات الأخيرة. خذ على سبيل المثال تزايد قوة الدول أعضاء منظمة الأوبك مقارنة بتناقص قوة الدول المعتمدة اعتمادًا كبيرًا على استيراد النفط. فقد اضطرت الدول المستوردة ـ وخاصة اليابان وبعض الدول الصناعية في أوروبا الغربية ـ إلى أن تكيف سياستها إزاء قضايا الشرق الأوسط تحت تأثير اعتمادها على استيراد النفط من دول الأوبك. وقد تؤثر الأحداث الداخلية تأثيرًا سلبيًّا في قوة الدولة، كما حدث في حالة الاضطرابات الطلابية في فرنسا عام ١٩٦٨م وما تبعها من استقالة الرئيس الفرنسي ديجول.

لاغرو إذن أن دارسي العلاقات الدولية لم يتمكنوا من التوصل إلى أساليب متفق عليها لقياس القوة. وربما تعتبر محاولة روبرت دال هي أنجح محاولة لتعريف القوة إجرائيًّا. حيث يرى أن القوة = قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) ـ احتمال قيام (ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله (أ). [٥] وبالرغم من المنطق الكامن في تلك الصيغة، فإن دارسي العلاقات الدولية لم يحاولوا تطبيقها في دراساتهم. وربما يكمن السبب وراء ذلك، في صعوبة تحديد ما الذي كان يمكن أن يفعله (ب) في غياب محاولة (أ) دفعه للقيام بالعمل (س).

وانطلاقًا من مفهوم لاسويل للقوة ـ والذي رأى أن القوة تحدد من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف ـ فقد اقترح دويتش وادينجر قياس القوة على أساس تحديد درجة

الرضا عن الناتج النهائي للسياسة الخارجية.(٦) ولذلك فقد درسا عددًا من قضايا السياسة الخارجية التي واجهت جمهورية ألمانيا الاتحادية، ودرسا كذلك عددًا من الجماعات الداخلية، كالأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والرأي العام، إضافة إلى دراسة عدد من الدول الأخرى، ثم طورا مقياسًا من ثلاث نقاط يوضح مدى الرضا أو عدم الرضا عن القضية محل الدراسة. وعلى سبيل المثال فقد تبين أن العسكريين الألمان كانوا راضين تمامًا بمعدل + ٣ عن قضية اتفاقات باريس عام ١٩٥٥م، والتي سمحت لألمانيا الاتحادية أن تصبح عضوًا في اتحاد غرب أوروبا وحلف الأطلنطي، في الوقت الذي تبين فيه أن الاتحاد السوفيتي كان معارضًا تمامًا لهذه الاتفاقات بمعدل ـ ٣. وبالرغم من أن رضا مجموعة أو دولة رضا كاملاً عن نتائج قضية ما قد لا يعني بالضرورة أن لتلك الجماعة أو الدولة نفوذًا فيما يتعلق بتحقيق تلك النتائج، فإن المقياس يوضح لنا أي المجموعات والدول لم يكن لها نفوذ فيما يتعلق بتلك النتائج؛ وهي المجموعات والدول التي حصلت على معدلات سلبية.

وقد ركزت معظم الدراسات التي حاولت قياس القوة في العلاقات الدولية على تطوير مؤشرات لقياس مكونات القوة الوطنية، وبالذات المكونات المادية، كالسكان، والمقدرة الصناعية، والميزانيات، والقوة العسكرية. فقد أعطى أورجانسكي وفوش وزنًا كبيرًا لعنصر السكان في مقياس القوة الذي طوراه والمتضمن عنصرين أو ثلاثة عناصر فقط.(٧) وبناء على هذا المقياس فقد توقعا أن تصبح الصين الشعبية في الثمانينات أقوى دول العالم. انطلاقًا من تحليلهما الإسقاطي للبيانات التي جمعاها عن فترة أوائل الستينات، ومن الواضح أن هذا التوقع أبعد ما يكون عن الصحة، فالقادة الصينيون أنفسهم يصنفون الصين الشعبية في عداد الدول النامية، بمعيار مرحلة التطور الاقتصادي. كذلك، فإن إعطاء وزن كبير لعنصر السكان يتجاهل الجوانب السلبية لهذا التزايد، كالضغط على المواد الغذائية، والذي يعرقل تراكم رؤوس الأموال وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويعد الناتج القومي الإجمالي، واستهلاك الطاقة، وإنتاج الحديد والصلب أهم المؤشرات الدالة على مستوى التصنيع والقوة الاقتصادية. بيد أنه إن كان استهلاك

الطاقة مقرونًا باستيرادها من دول أخرى، فإن هذا المؤشر يشكل نقطة ضعف أكثر من تشكيله عنصرًا من عناصر القوة. كذلك يرى بعض الباحثين أن مستوى التحديث يمثل أحد عناصر القوة، ويقدمون مؤشرات متعددة له كمستوى التمدن، والتقنية، وحجم القوة العاملة في الصناعة التحويلية.

بيد أن معظم مقاييس القوة لا تأخذ في اعتبارها العوامل غير المادية، وذلك باعتبار أن قياس هذه العوامل عملية صعبة، ولكنها ليست مستحيلة. ويمكن للباحث أن يستعمل مقاييس الاستقرار السياسي، والتأييد العام للسلطة السياسية ـ كما يتجلى في استقصاءات الرأي العام ـ باعتبارها مؤشرات تدل على مستوى الروح المعنوية. كذلك، يمكن التعرف على مستوى القيادة السياسية بطريقة مشابهة. بيد أنه لا يمكن دائمًا أن نحدد مقدمًا ما إن كان الشعب سيلتف حول قيادته إذا واجهت الدولة عدوانًا خارجيًا أم لا. فلم يتوقع أحد أن تلتف الشعوب السوفيتية خلف قيادتها بهذه القوة بعد معركة ستالنيجراد. بل إن البعض قد توقع أن ينضم الأوكرانيون وغيرهم من الشعوب غير الروسية إلى صفوف الغزاة النازيين. ولكن الروح المعنوية السوفيتية كانت عاملاً مهمًا في قلب موازين القوى رأسًا على عقب.

ويتضح مدى صعوبة قياس القوة في استعراض محاولات قياس المقدرات العسكرية النسبية. فقد أدت هذه المحاولات إلى خلافات حادة بين الدارسين حول أي الدولتين العظميين تسبق الأخرى في مضمار التسلح الاستراتيجي الولايات المتحدة أم الاتحاد السوفيتي؟ وتنبع هذه الخلافات من حقيقة أساسية وهي أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد طور أنظمة مختلفة لنقل القنابل النووية. فقد لجأت الولايات المتحدة إلى قاذفات القنابل والغواصات قاذفة الصواريخ الاستراتيجية، بينما لجأ الاتحاد السوفيتي إلى نظم الصواريخ الأرضية العابرة للقارات. فكيف إذن يمكن تحديد أثر التفوق الأمريكي في مجال الصواريخ المجنحة، وصواريخ ميرف (الصواريخ متعددة الرؤوس)؟ وفي مجال دقة التصويب الصاروخي على توازن القوى الأمريكي ـ السوفيتي؟، خاصة إذا تذكرنا أن الصواريخ السوفيتية تتميز بطاقة تدميرية نووية تفوق طاقة الصواريخ الأمريكية. كذلك، يشير بعض الدارسين إلى أن الاتحاد السوفيتي

يواجه معضلة مزدوجة، ألا وهي اضطراره ليس فقط إلى مواجهة الولايات المتحدة، ولكن أيضًا الصين الشعبية. بعكس حال الولايات المتحدة التي تواجه معضلة مواجهة الاتحاد السوفيتي وحده. وبذلك يصعب تحديد طبيعة توازن القوى الأمريكي - السوفيتي مما يؤدي إلى تعقيد عملية اتخاذ القرار حول حجم الميزانية العسكرية وتكوينها وتحديد مدى التكافؤ العسكري بين الدولتين في إطار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

ولا ييسر من عملية قياس المقدرات العسكرية أن يقتصر ذلك القياس على الأسلحة غير النووية. فقياس المقدرات العسكرية ـ انطلاقًا من الحجم الكلي للميزانيات العسكرية ـ قد يكون مضللاً نظرًا إلى اختلاف تكوين الميزانية في الدول المختلفة. فالميزانية العسكرية السوفيتية قد لا تتضمن بنودًا مهمة بينها تتضمنها الميزانية العسكرية الأمريكية. كذلك، فإن قياس المقدرات العسكرية انطلاقًا من الحجم الكلي للقوات المسلحة قد يكون صعبًا، لأن حجم الفرقة السوفيتية يقل عادة عن حجم الفرقة الأمريكية. كذلك فالولايات المتحدة لا تدخل قوات الاحتياطي وقوات الحرس الوطني في تعداد قواتها المسلحة.(٨) وينبغي أن نتذكر كذلك أن المهاجم يحتاج إلى عدد من القوات يفوق عدد قوات المدافع لأن خطوط مواصلات المهاجم عادة ما تكون أطول من خطوط مواصلات المدافع. كذلك ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا الفوارق النوعية في الأسلحة التقليدية وأثرها على توازن القوى.

ولأن الإدراك يعد عنصرًا من عناصر القوة فإن بعض صانعي القرار ـ مثل نيكسون وكيسنجر ـ يعتقدون أن زيادة الإنفاق العسكري هي الطريقة المثلى لزيادة قوة الدولة. إذ يتصورون أن مجرد زيادة الإنفاق العسكري يعد رسالة إلى العدو تنم عن تصميم الدولة على ردع العدوان. ولذلك نجدهم لا يهتمون كثيرًا بالأغراض التي ستوجه لها الزيادة في الإنفاق العسكري، ولكنهم يهتمون أساسًا بتلك الزيادة. كذلك، فإن القادة السوفييت يهتمون بالتوازن العسكري الكلي، والذي يعرفونه بأنه «ارتباط القوى العالمية.» ويشمل هذا الارتباط عناصر عديدة، كالأيديولوجية وغيرها من العناصر.

وعلى الرغم من تعقد مفهوم القوة ومراوغته، فإنه يظل مفهومًا مركزيًا بالنسبة لدراسة سلوك السياسة الخارجية. وفي الأقسام التالية سنناقش كيفية تأثير المقدرات الجغرافية على القوة، والدور الذي تلعبه المقدرات العسكرية والاقتصادية. وسنحاول أن نفسر لماذا، ومتى، وأين تستطيع بعض الدول أن تتغلب على غيرها من الدول الكائنة في النسق الدولي؟ وكيف تؤثر المقدرات النسبية على خيارات السياسة الخارجية .

المصادر الجغراسية للقوة

تتمتع بعض الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية. فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد، والحجم، والأرض القابلة للزراعة، والموقع. وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي. فتؤثر الموارد التي تمتلكها الدولة في ثروتها وفي قدرتها على اتباع سياسة خارجية مستقلة. ومن المؤكد أنه لا توجد دولة في العالم الصناعي المعقد المعاصر تمتلك من الموارد ما يكفي لاتباعها سياسة مستقلة استقلالاً كاملاً. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعد أكثر الدول امتلاكًا للموارد، فإن أزمة النفط أوضحت أنه حتى القوتين المسيطرتين قابلتين للتأثر بالقوى الخارجية.

كذلك، يعد امتلاك إقليم شاسع من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الموارد والمساحة القابلة للزراعة المتاحة للدولة، من ناحية، وإلى توافر مجال للتراجع العسكري وإعادة تنظيم القوات في حالة الغزو الخارجي، كما فعل الروس أثناء الغزو النابليوني عام ١٨١٢م، والغزو الألماني عام ١٩٤١م. ولا تتوافر هذه الفرصة للدول الصغيرة، التي يمكن هزيمتها سريعًا كما يتضح من غزو ألمانيا الهتلرية السريع للأراضي الواطئة في أوروبا. بيد أن اتساع إقليم الدولة يعقد من مشكلة الاتصال بين مختلف أجزاء الدولة مما يجعل إيجاد اقتصاد وطني متكامل وكفء أمرًا صعبًا. ومصداقًا لذلك يرى البعض أن أحد أسباب نجاح عملية التنمية الاقتصادية في اليابان، هو أن سكان اليابان ــ البالغ عددهم حوالي مائة مليون نسمة يعيشون في مساحة صغيرة ــ قد وفروا

سوقًا داخلية للمنتجات الصناعية «وشبكة اتصال مترابطة أدت إلى زيادة كفاءة الأنشطة الاقتصادية.»(٩)

كذلك، يؤثر موقع الدولة في قوتها وسياساتها. فمن الناحية التارخية، وفرت البحار الحماية للقوى البحرية ضد الغزو الخارجي، ومن ذلك الدور الذي لعبه القنال الإنجليزي في حماية بريطانيا من الغزو الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية. ورغم أن التقنية العسكرية الحديثة، والتي مكنت الدول من إلحاق الدمار من مسافات بعيدة، قد قوضت من أمن الدول المعزولة، فإن الموقع الجغرافي تظل له أهمية في إمكان هزيمة الدولة مادام من الضروري إنزال القوات الغازية على تلك الدولة.

إضافة إلى أن طبوغرافية الدول تؤثر على قوتها وأمنها. فالجبال ـ على سبيل المثال ـ توفر حواجز طبيعية ضد الغزو الخارجي إذ من الميسور تحريك الجيوش الحديثة عبر الأراضي المستوية. ولذلك، فإن الدول اعتادت على استعمال مسالك معينة للغزو، منها على سبيل المثال، مسالك الغزو عبر بولندا، وعبر الأراضي الواطئة في غرب أوروبا. وقد أدرك الاتحاد السوفيتي خلال تدخله العسكري في أفغانستان عام ١٩٧٩م، الدور الذي تلعبه التضاريس الجغرافية في عدم قدرته على التمكن من هذه الدولة.

وقد قدم بعض الكتاب الجغراسيين نظريات معينة حول آثار البيئة الجغرافية للدولة على سياستها الخارجية. منهم الكاتب البريطاني السير هالفورد ماكيندر والذي أوضح في كتاب أصدره عام ١٩١٩م أن العنصر الحاسم في القوة العالمية هو السيطرة على قلب القارة الأوراسية، والتي تتكون في معظمها من الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفيتي.(١٠) فالسيطرة على هذا القلب ستمكن الدولة من السيطرة على الجزيرة العالمية التي تتكون من أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وهذا بالتالي يمكن الدولة من السيطرة على العالم بأسره. بيد أن ماكيندر عدل نظريته تلك عام ١٩٤٣م مقترحًا أن إقليم شمال الأطلنطي، ومن خلال استعمال القوة الجوية، قد يحقق التوازن إزاء التهديد السوفيتي الناشىء بعد هزيمة ألمانيا.(١١)

وقد اعترض سبايكمان على نظرية ماكيندر. فقد أوضح أن القوى الهامشية، كاليابان، وبريطانيا، هي الأقوى والأكثر تمكنًا من السيطرة على قلب القارة الأوراسية.[١٢] كذلك، فالسيطرة على إقليم شمال الأطلنطي ربما لا تؤدي إلى السيطرة على العالم، نتيجة قسوة المناخ فيه، وطبيعته الزراعية، وافتقاره إلى الموارد.

ويرى الأدميرال ألفريد ماهان أن زيادة القوة البحرية هي أفضل طريق لتوفير القوة والأمن للدولة. وينطبق ذلك بشكل أخص ـ في نظر ماهان على الولايات المتحدة ـ نظرًا لأنها تطل على المحيطين الأطلنطي والهادي.[١٣] كذلك فقد أدى استيلاء الولايات المتحدة على جزر الفلبين وغيرها من جزر المحيط الهادي إلى جعل القوة البحرية أمرًا حيويًا لضمان استمرار السيطرة على تلك الجزر. كذلك، فإن بريطانيا لم تكن في حاجة إلى بناء جيش كبير، وركزت على بناء قوة بحرية كبرى نتيجة موقعها الجغرافي البحري المنعزل. ويعد رجال البحرية الأمريكية المعاصرون وأنصار تطوير الغواصات القاذفة للصواريخ البلاستيكية من أهم أنصار نظرية ماهان في الولايات المتحدة اليوم.

ويمكن أن نقدم مثالاً أخيرًا للنظريات الجغراسية من نظرية كارل هاو شوفر، المسماة بنظرية «المجال الحيوي» وهي النظرية التي استغلها أدولف هتلر فيما بعد.[١٤] فقد انطلق هاو شوفر من الأفكار الداروينية الاجتماعية وطور فكرة الدولة العضوية التي يتحتم عليها أن تتوسع باستمرار في مجال حيوي معين، وإلا حكم عليها بالفناء. كان هاو شوفر يرى ضرورة إنشاء ائتلاف من القوى العالمية مكون من الاتحاد السوفيتي، واليابان، والصين، والهند تحت الزعامة الألمانية.

تعد الأبحاث التي تناولت قضية الحدود أهم الأبحاث المنهجية التي تناولت أثر العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية. فقد سلم معظم الباحثين بأن الحدود الدولية هي أحد العوامل المؤثرة في الصراعات الدولية. بل إن ليوارد يذهب إلى حد القول إنه ربما كانت المنازعات الإقليمية «أهم مسبب للحروب بين الدول خلال القرنين والثلاثة

القرون الأخيرة.»(١٥) وتتجلى أهمية قضية الحدود في منازعات الشرق الأوسط الدولية، خاصة في الصراع بين العرب وإسرائيل، والحرب بين إيران والعراق.

وقد أظهرت الدراسات الإحصائية أن الدول ذات الحدود الطويلة أكثر ميلاً إلى الدخول في عدد أكبر من الصراعات الدولية من تلك الدول ذات الحدود القصيرة. فقد أوضحت بحوث ريتشاردسون ـ التي تناولت تحليل سياسات ثلاث وثلاثين دولة خلال الفترة من عام ١٨٢٠م حتى عام ١٩٤٥م ـ أنه توجد علاقة إيجابية بين عدد الدول المتاخمة لحدود الدولة ودخول الدولة في حروب طاحنة، وهي الحروب التي يتعدى عدد القتلى فيها سبعة الآف نسمة.(١٦) وقد انتقد بعض الباحثين تحليل ريتشاردسون على أساس أن عدد الدول المتاخمة ليس مؤشرًا كافيًا للتجاور الجغرافي، لذا فمن الضروري أن ندخل في اعتبارنا طول الحدود، وكثافة سكان المناطق الحدودية إلى هذين المؤشرين اللذين يحددان احتمالات التفاعل بين الدول المتجاورة جغرافيا. ولكن عندما طبق هذان المؤشران تبينت صحة النتيجة التي انتهى إليها ريتشاردسون.(١٧)

وقد أوضحت الدراسات المنبثقة عن مشروع «محددات الحرب» ـ والذي استند على بيانات القرنين التاسع عشر والعشرين ـ أنه كلما ازداد عدد الدول المتاخمة للدولة ازداد احتمال امتداد حروب تلك الدولة من جبهة إلى أخرى.(١٨) كذلك توصلت دراسة أخرى إلى أن احتمال اتساع نطاق الحروب يزداد إذا اندلعت في قلب القارة الأوروبية عمَّا إن بدأت في تخومها.(١٩) كذلك يبدو أن التجاور الجغرافي يؤثر في تدخل بعض الدول الأفريقية لمساعدة حركات التحرر الوطني في الدول المجاورة الأخرى داخل القارة.(٢٠) إذ من الواضح أنّ تدخل دولة في دولة متاخمة أسهل بكثير من تدخُّلها في دولة غير متاخمة.

وفي تحليل العلاقة بين التقارب الجغرافي والسلوك الصراعي الخارجي، يجب أن نتذكر ما كتبه رست من أنه «ماعدا حالة منازعات الحدود، فإن الدول لا تقاتل بعضها بعضا لأنها متقاربة جغرافيًا، ولكن لأن التقارب الجغرافي يخلق فرصًا أوفر للقتال.

فالتقارب الجغرافي يصبح بمثابة العامل المساعد، وليس السبب المؤدي إلى الحرب.»[٢١] ومع تطور التقنية الحديثة، فإنه ربما تكون أهمية عنصر المسافة الجغرافية قد قلت كعامل مؤثر على إمكان الهجوم.

وعلى الرغم من أن التجاور الجغرافي يساعد في إيجاد فرص الصراع بين الدول المتجاورة جغرافيًا، فإن الدولة التي تجاور دولة أكبر منها قد تجني القوة والأمن نتيجة هذا التجاور، خاصة إن كانت الدولة الكبرى تسعى لإقرار الوضع الراهن، ولا تهدد أمن الدولة الصغرى. وعلى سبيل المثال، فإن كندا متأكدة من أن الولايات المتحدة ستهب إلى نجدتها إن هددتها قوة خارجية، كما أنه نظرًا إلى أهمية موقعها الإستراتيجي، فإن الولايات المتحدة تستجيب لاحتياجاتها الدفاعية بدرجة تفوق استجابتها لاحتياجات بعض الدول الحليفة البعيدة جغرافيًا.

كذلك، يؤثر التجاور الجغرافي في إمكانات التكامل السياسي الدولي. فقد أوضحت دراسة إحصائية قام بها كوب والدر أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين التجاور الجغرافي وبين تفاعل الدول المتجاورة جغرافيًا تفاعلاً دوليًا مكثفًا.[٢٢] فالدول التي تجمع بينها حدود واحدة تفضل الدخول في محالفات. وعلى أقل تقدير، فإنه إن وجدت الدولة نفسها تجاور دولة أقوى منها فإنها قد تضطر إلى اتخاذ موقف الحياد، إن لم يكن الانحياز إلى تلك الدولة.

وترجع الصعوبات التي واجهتها باكستان في توثيق الوحدة بين شطريها الغربي والشرقي، إلى أن هذين الشطرين كانت تفصلهما آلاف الأميال من الأقاليم الهندية. وقد انتهت تلك الوحدة عام ١٩٧١م عندما انفصل القسم الشرقي مشكلاً دولة مستقلة باسم بنجلاديش. كذلك، لم تعش الجمهورية العربية المتحدة ـ التي كانت مكونة من دولتين منفصلتين جغرافيا وهما مصر وسوريا ـ طويلاً، كما أن احتمالات دخول سوريا وليبيا غير المتجاورتين جغرافيًا في وحدة سياسية واقتصادية وعسكرية لاتبدو مشجعة.

وبصفة عامة، فإن الدول ذات الحدود الطبيعية ـ كأسبانيا وفرنسا وبريطانيا ـ أكثر استقرارًا وأقل عرضة للدخول في منازعات حدودية من تلك الدول ذات الحدود المصطنعة كدول شرق أوروبا وألمانيا والنمسا.[٢٣] ومن ثم، فلا غرو إن حاولت بعض الدول مد سيطرتها إلى حدودها الطبيعية على غرار محاولة فرنسا مد حدودها حتى جبال البرانس، والبحر المتوسط، ونهر الراين.

وهناك متغيرات جغرافية أخرى تؤثر على خيارات السياسة الخارجية. منها على سبيل المثال: مدى توافر المواد الخام، وحجم الأرض القابلة للزراعة، والظروف المناخية. ولكن تلك المتغيرات تؤثر على خيارات السياسة الخارجية من خلال تأثيرها على قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية، وهو الموضوع الذي سنتناوله في القسم التالي.

القــوة العســكرية

تؤكد إحدى المقولات المعروفة أنك إن كنت ترغب في تحقيق السلام، فإن عليك أن تستعد للحرب. ويوضح تحليل الميزانيات العسكرية المتزايدة للدول أن صانعي القرار يأخذون هذه المقولة أخذًا جديًّا. وعلى سبيل المثال، فإنه ما بين عامي **١٨٦٥**م و **١٩٦٥**م ازداد الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي العالمي من ٦ر٢٪ إلى ٦ر٨٪، وكانت الزيادة بالنسبة للقوى الكبرى من ١٪ إلى ٩ر٤٪.[٢٤] وقد طلب الرئيس ريجان تخصيص أكثر من ١٨٨ بليون دولار خلال السنة المالية **١٩٨٢**م، للأغراض العسكرية. كما أن الإنفاق العسكري العالمي قد وصل عام **١٩٨١**م إلى أكثر من **٥٠٠** بليون دولار.

ولتحليل أثر القوة العسكرية في سلوك السياسة الخارجية، ربما يكون من المناسب أن نبدأ التحليل بفهم أثر الأسلحة النووية، والتي أدت ـ على نحو ما يرى بعض الكتاب ـ إلى تغيير السياسة العالمية تغيرًا جذريًّا. فقد يكون امتلاك الدولة الأسلحة النووية سلاحًا ذا حدين. ذلك أن امتلاك تلك الأسلحة يعطي الدولة هيبة

دولية. كما أنه قد يكون مقدمة للبدء في محادثات لنزع السلاح مقصورة على الأسلحة النووية. بيد أن امتلاك الدولة للأسلحة النووية لا يعطيها نفوذًا كبيرًا إزاء الدول التي تمتلك الأسلحة نفسها، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وقد اكتشفت بريطانيا هذه الحقيقة أثناء غزوها لمصر عام ١٩٥٦م. فامتلاك القوتين العظميين كميات أكبر من الأسلحة المتطورة، وقدرتهما على حماية أسلحتهما النووية يؤدي إلى تمكنهما من حماية تفوقهما في مجال سباق التسلح النووي. ومن ثم يصبح عبئًا إن لم يكن مستحيلاً، تحدي هذا التفوق.

بيد أن امتلاك الأسلحة النووية قد يحدث آثارًا سلبية معينة على الدولة التي تطور تلك الأسلحة. فهناك خطر من أن تلجأ إحدى الدول المالكة للسلاح النووي إلى محاولة منع الدولة الساعية إلى تطويره من امتلاك هذا السلاح، عن طريق تدمير منشآتها النووية قبل أن تكتمل. كذلك، فإن امتلاك دولة السلاح النووي يؤدي إلى تضاؤل التزام الدولة النووية العظمى الحليفة بحماية أمن تلك الدولة لأن استمرار هذا الالتزام قد يجر الدولة النووية العظمى إلى مواجهة نووية لا تريدها. ولا يقتصر الأمر على فقدان الدولة الدعم الذي كانت تحصل عليه من الدولة النووية العظمى الحليفة بل قد تواجه الدولة ضغطاً شديدًا من تلك الدولة العظمى إن حاولت استعمال قدراتها النووية لتهديد الدول غير النووية. وفي هذه الحالة، فربما تقدم الدول النووية الدعم للدولة غير النووية التي تواجه مثل هذا التهديد.

ولا يقتصر الأمر كذلك على ضآلة المكاسب التي قد تحصل عليها الدولة نتيجة لجوئها إلى الخيار النووي، بل يتعداها إلى التكاليف الباهظة لهذا الخيار. فعلى الرغم من امتلاك بريطانيا القوة النووية الضاربة إلا أنها لم تستطع أن تطور سياسة عسكرية بريطانية مستقلة، بل ربما زادت من اعتمادها على الولايات المتحدة بحكم التكاليف الباهظة للبرنامج النووي البريطاني وما نتج عنه من إضعاف للقدرة التقنية المدنية البريطانية. ويمكن أن تنطبق الملاحظة نفسها على فرنسا، التي خصصت ٨٠٪ من علمائها للعمل في البرنامج النووي، وأهملت بذلك التقدم العلمي والتقني في المجالات الأخرى.

كذلك، فإن الأسلحة النووية قد تكون ذات فائدة ضئيلة للقوتين العظميين أيضًا. فالأسلحة النووية تثير احتمال الفناء النووي. وبما أن كل طرف يمتلك من الأسلحة النووية ما يمكنه من تدمير الطرف الآخر عدة مرات، فإن استعمال تلك الأسلحة يصبح أمرًا مستحيلاً. بل إن صانعي القرار في القوتين العظميين ربما يترددون في استعمال الأسلحة التقليدية خوفًا من تصاعد المواجهة بالأسلحة التقليدية إلى مواجهة بالأسلحة النووية.

والواقع أن الأهمية الرئيسة للأسلحة النووية لا تكمن في كونها أداة حرب، بل في كونها أداة لردع الحرب. وربما يرجع السلام النسبي الذي ساد العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى المقدرة الردعية للأسلحة النووية. ولا ينفي ذلك احتمال نشوب الحرب النووية إما نتيجة الصدفة، أو سوء التقدير، أو الحمق، أو الخوف.

وقد ثار هذا الاحتمال أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م، حينما كان العالم أقرب إلى حرب نووية من أي وقت مضى. وقد قدر الرئيس كيندي أن احتمال الحرب النووية أثناء تلك الأزمة كان واحدًا من ثلاثة. ولم يكن تراجع خروتشوف في هذه الأزمة نتيجة خطر نشوب حروب نووية، بل نتيجة عدم تعارض مصالح القوتين العظميين. فوجود الصواريخ السوفيتية في كوبا لم يكن بمثابة مصلحة حيوية للاتحاد السوفيتي، ولكن عدم وجودها كان يشكل مصلحة أساسية بالنسبة للولايات المتحدة. فلو قدر لمصالح الدولتين أن تكون متعارضة آنذاك، لكان اختلاف النتيجة أمرًا متوقعًا.

وعلى الرغم من أن امتلاك الأسلحة النووية لم ينه أو يقلل خطر نشوب الحرب، فإنه ربما كان قد أنهى احتمال التوسع العالمي لإحدى القوتين العظميين. ذلك أن محاولة إحدى هاتين القوتين توظيف الأسلحة النووية لتحقيق الهيمنة العالمية سيؤدي إلى فنائهما معًا. لأن هزيمة القوة العظمى المضادة لن تتحقق دون استعمال الأسلحة النووية.

ويصيب القلق بعض المراقبين من جراء النتائج السلبية التي ستلحق بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة تحول الميزان النووي الاستراتيجي في غير صالح

الولايات المتحدة. ويعتقد هؤلاء أنه كلما تحول هذا الميزان إلى صالح الاتحاد السوفيتي ـ كما حدث بالفعل على نحو ما يتصور بعضهم ـ أصبح السوفيتيون أكثر جرأة في ميدان السياسة الخارجية. ويتصورون أن الاستقرار الذي شهده العالم عقب الحرب العالمية الثانية كان نتيجة للتفوق العسكري الأمريكي الحاسم. وعلى عكس ذلك، هناك من الدلائل ما يؤكد أن زيادة التفوق العسكري السوفيتي لم يؤد إلى زيادة استعداد القادة السوفيتيين للدخول في مخاطرات.(٢٥) فقد اتبع الاتحاد السوفيتي في الفترة الستالينية سلوكًا يتضمن قدرًا كبيرًا من المخاطرة على الرغم من الاحتكار النووي الأمريكي في عام ١٩٤٩م، وتفوق الولايات المتحدة الواضح على الاتحاد السوفيتي لسنوات طويلة لاحقة. فقد أكد ستالين أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية من الأسلحة النووية كالروح المعنوية، والقيادة، ومستوى حجم القوات التقليدية، محاولا بذلك أن يقلل من فعالية الأسلحة النووية. كذلك فقد كان خروتشوف أكثر استعدادًا لتحمل المخاطرات من بريجينيف على الرغم من أن ميزان القوى العالمي كان قد بدأ يتجه لصالح الاتحاد السوفيتي في فترة بريجنيف. حيث أوضحت دراسة لمعهد بروكنجز أن الاتحاد السوفيتي كان أميل إلى اتباع «السلوكيات القسرية» في أواخر الستينات عنه في منتصف السبعينات رغم أن القوة النووية الاستراتيجية السوفيتية لم تبدأ في التوازن مع القوة النووية الاستراتيجية الأمريكية إلا في الفترة الأخيرة.(٢٦) وقد خلصت الدراسة نفسها، من واقع تحليلها لحوالي ١٩٠ حالة استعمل فيها الاتحاد السوفيتي القوة العسكرية ليحقق أهداف السياسة الخارجية، أن «تحقيق التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة قد أعطى الاتحاد السوفيتي ثقة أكبر في قدرته على نشر قواته في مواقع متقدمة، والتهديد بالتدخل العسكري في الأزمات.»(٢٧) وتقترح دراسة أخرى تغطي الفترة من عام ١٩٤٥م حتى عام ١٩٦٣م أن الاتحاد السوفيتي كان أكثر استعدادًا لاستعمال القوة العسكرية في الأزمات التي كان يرى أنها لا تنطوي على قدر كبير من المخاطرة.(٢٨)

وعلى الرغم من أن التوازن الاستراتيجي قد أصبح أكثر ميلاً لصالح الاتحاد السوفيتي، فقد أوضح تحليل لحوالي ٢١٥ حالة استعملت فيها الولايات المتحدة القوة أو هددت باستعمالها، أن نتائج التدخل الأمريكي كانت تميل إلى صالح الولايات

المتحدة في الحالات التي لم يكن فيها التفوق العسكري الأمريكي حاسمًا. فقد اتضح أنه حينما كان التوازن العسكري لصالح الولايات المتحدة بمعدل ١٠٠ : ١ كان معدل نجاح الولايات المتحدة ـ بمعيار تحقيقها ثلثي أهدافها على الأقل في تلك الحالة ـ لا يزيد على ٥٨٪ من الحالات ولكن تلك النسبة الأخيرة تزداد إلى ٩٤٪ من الحالات حينما يكون التوازن العسكري لصالح الولايات المتحدة بمعدل ١٠ : ١ فقط. وإذا قصرنا التحليل على الحالات التي شارك فيها الاتحاد السوفيتي، فإن معدلات نجاح الولايات المتحدة تصبح ٤٣٪ و ٩٢٪ على التوالي.(٢٩)

وقد حاولت دراسات عديدة أن تبين أثر الأسلحة العسكرية ـ وخاصة الأسلحة النووية ـ على ردع الحروب. فقد أوضحت دراسة لثماني أزمات دولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أنه كلما ازداد إدراك القادة السوفيتيين للاستعداد العسكري الإستراتيجي أو التكتيكي للولايات المتحدة، ازداد إدراكهم صلابة الولايات المتحدة.(٣٠) كذلك أوضحت دراسة لخمس عشرة أزمة دولية حاولت فيها الولايات المتحدة تحقيق أهدافها عن طريق التهديد باستعمال القوة الاستراتيجية النووية والتقليدية مابين عام ١٩٤٦م وعام ١٩٧٥م أن الولايات المتحدة قد حققت أهدافها في كل تلك الأزمات تقريبًا خلال ستة شهور من التلويح بالتهديد.(٣١) كذلك تبين أن قدرة الولايات المتحدة قد تضاءلت بمرور الزمن، واقتصرت على ثلاثة أرباع تلك الأزمات بعد مرور ثلاث سنوات، مما يدل على أن تضاؤل الكفاءة الردعية للتهديد النووي قد أدى إلى تضاؤل في القدرة على تحقيق الأهداف.

وتوضح دراسة حالات الردع الناجح خلال الفترات التاريخية السابقة أن ضخامة القوة لا تشكل في حد ذاتها شرطًا كافيًا لمنع الحرب، وقد كانت هذه هي النتيجة التي توصلت إليها دراسة عينة لعشرين فترة تاريخية مستقاة من ثقافات مختلفة عبر آلاف السنين.(٣٢) بيد أن هذه الدراسة استخلصت أيضًا أن كفاءة القوات المسلحة وقدرتها على الحركة يشكلان عاملاً فعالاً في حماية التكامل الإقليمي للدولة، على الرغم من أنه قد لا يكون رادعًا للدول الأخرى عن شن الحرب. وتؤكد البيانات التي تم تجميعها



عن حروب القرنين التاسع عشر والعشرين أن ضخامة القوة ليست شرطًا كافيًا لنجاح الردع. ففي خمس من بين الحروب التسع التي شنت ضد القوى الكبرى خلال تلك الفترة، كانت الدولة المعتدية أضعف من الدولة المعتدى عليها.(٣٣) ومن أمثلة ذلك هجوم اليابان على الولايات المتحدة في بيرل هاربور عام ١٩٤١م.

وقد استخلص فيريس، من واقع تحليله للخبرة التاريخية للفترة من عام ١٨٥٠م حتى عام ١٩٥٠م، أن ضخامة القوة العسكرية تؤدي إلى الإقلال من احتمالات الحرب، ولكن بمجرد أن يبدأ صراع حاد بين الدول، فإن القوة لا تصبح عاملاً كافيًا لمنع تصاعد الصراع إلى درجة المواجهة العسكرية.(٣٤) كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطًا بين تغير موازين القوى بين الأطراف المتصارعة وبين تصاعد حدة الصراع. ذلك أن سرعة تغير ميزان القوى بين الأطراف المتصارعة يؤدي إلى عدم تأكد تلك الأطراف من قوتها النسبية ومن رغبتها في وضع قوة وصلابة الأطراف الأخرى محل الاختبار، أو في المبادرة بالهجوم قبل أن يتحول ميزان القوى تمامًا إلى الجانب الآخر. ويؤكد بليني أن اتفاق الأطراف المتصارعة حول ميزان القوى النسبي هو عامل مهم من عوامل إقرار السلام. فقد كتب في تحليله للحروب الدولية منذ عام ١٧٠٠م أن «الحرب تنتهي عندما تتفق الدول المتحاربة على قوتها النسبية، كما أن الحروب تبدأ حينما تختلف الدول المتحاربة في فهم قوتها النسبية.»(٣٥) فإذا كان ذلك صحيحًا، فإنه يمكن لنا أن نستخلص أنه كما أن الحرب هي أهم مقاييس القوة، فإنها يمكن أن تكون أيضًا مصدرًا للسلام.

ويثور تساؤل مهم حول الخصائص المشتركة بين المشاركين في أزمات تميزت بفشل الردع ــ وبالتالي أسفرت عن حروب، وبين المشاركين في أزمات تميزت بنجاح الردع ــ وبالتالي لم تسفر عن حروب. وقد درس ميهالكا هذا التساؤل في تحليله الذي شمل ٢٦٤ أزمة دولية خلال الفترة من عام ١٨١٦م حتى ١٩٧٠م تميزت بأن دولة أوروبية واحدة على الأقل كانت مشاركة فيها. فقد اتضح أن ٩٩ أزمة من تلك الأزمات قد أسفرت عن حروب.(٣٦) كذلك، فحينما ميز الباحث بين القوى الكبرى والقوى

الصغرى اتضح له أن ٣٣ر٨٪ فقط من الأزمات التي كانت فيها القوى الكبرى هي البادئة قد تصاعدت إلى حد الحروب، بينما ارتفعت النسبة إلى ٨٧ر٥٪ من الأزمات التي كانت فيها القوى الصغرى هي البادئة. بعبارة أخرى، فإن القوى الصغرى أقل ميلاً إلى الرد على هجوم الدول الكبرى عليها، وأقل قدرة على ردع الدول الكبرى. كذلك استخلصت الدراسة أن احتمال نشوب الحروب يقل إن كانت الدولتان المتصارعتان دولتين كبيرتين. ولعل ذلك يبرهن على فعالية الأثر الردعي للمقدرة التدميرية المتبادلة بين القوى الكبرى.

وقد أوضح تحليل سبع عشرة حالة حاولت فيها دولة أكبر أن تردع هجومًا من دولة أصغر على دولة مدافعة أخرى، أن ضخامة قوة الدولة الكبرى ــ سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الاستراتيجي ــ لم تكن رادعًا كافيًا لمنع الدولة الصغرى من المبادرة بالحرب.[٣٧] وتبين أن وجود تعاون عسكري مسبق واعتماد اقتصادي متبادل بين الدولة الأكبر والدولة المدافعة يشكل رادعًا أكثر فعالية من عامل القوة. ذلك أن الدولة المهاجمة تفترض أن الدولة الأكبر ستهب إلى نجدة حليفتها (الدولة المدافعة) نتيجة لوجود العلاقات الاقتصادية والعسكرية بينهما.

ويرى كثير من الدارسين أن وجود «فراغ قوة» في دولة معينة قد يكون بمثابة دعوة للتدخل الخارجي في هذه الدولة. فهناك من الدلائل ما يؤكد أنه كلما استطاعت الدولة أن تظهر قوتها العسكرية ــ سواء من خلال جهودها الذاتية أو من خلال المساعدة الخارجية ــ قل احتمال التدخل العسكري الخارجي في تلك الدولة. فتوضح دراسة للتدخلات العسكرية في الفترة من عام ١٩٤٨م حتى عام ١٩٦٧م أنه كلما ازدادت قدرة الدولة على مقاومة التدخل الخارجي، قلت احتمالات التدخل الخارجي في تلك الدولة.[٣٨] ومن ثم يبدو أن لزيادة الإنفاق العسكري، أو المجازفة بإقناع الدول الأخرى بفداحة النتائج التي قد تترتب على تصرفاتها المعادية قيمة ردعية مهمة.

إذا فشل الردع، ونشبت مواجهة عسكرية مباشرة، فإن الحاجة تظهر لإنهاء تلك المواجهة. وقد تبين من دراسة المجهودات الردعية في أزمات لاوس عام ١٩٦١م، وكوبا

عام ١٩٦٢م، وفيتنام عام ١٩٦٥م، أن إحدى الأدوات الملائمة لتحقيق هذا الهدف هو «الدبلوماسية القهرية.»[٣٩] وقد أوضحت هذه الدراسة أن القوة العسكرية وحدها ليست كافية لنجاح الدبلوماسية القهرية في تحقيق أهدافها، على نحو ما يبدو من الجدول رقم (٧-١). ويوضح الجدول أن هناك ثمانية شروط لازمة لنجاح الدبلوماسية القهرية، وأن هذه الشروط قد توافرت مما أدى إلى نجاح الدبلوماسية القهرية الأمريكية في أزمتي لاوس عام ١٩٦١م، وكوبا عام ١٩٦٢م، على عكس الحال في الأزمة الفيتنامية، إذ توافر شرطان فقط من بين الشروط الثمانية. ولعل ذلك يفسر نجاح الدبلوماسية الأمريكية في أزمتي لاوس وكوبا وفشلها في أزمة فيتنام.

وربما يتوقع المرء أن تنتصر الدول الأقوى في حالة فشل الردع ونشوب الحرب. بيد أن هذا التوقع ربما لا يصدق في حالات كثيرة لأسباب متعددة. فالدولة الأقل قوة قد تستطيع أن تعوض محدودية قوتها باتباع استراتيجية أفضل. كذلك، فإن الرغبة في التضحية، والقدرة على التحمل قد تمكن الدولة الأقل قوة من الانتصار في النهاية كما حدث في انتصار فيتنام على الولايات المتحدة عام ١٩٧٤م. فالفيتناميون، وهم يحاربون على أراضيهم، كانوا أكثر استعدادًا للتضحية وتحمل الخسائر من الأمريكيين الذين كانوا يحاربون على بعد آلاف الأميال. كما أن اتباع الدولة الأقل قوة استراتيجية دفاعية قد يكون بمثابة ميزة لتلك الدولة، لأن الدولة المهاجمة ستضطر في هذه الحالة إلى مد خطوط إمدادها. وغالبًا ما يتجاهل المراقبون هذه الحقيقة الأساسية وهم يحللون ميزان القوى التقليدي الأوروبي. المتميز بكبر حجم قوات حلف وارسو مقارنة بقوات حلف الأطلنطي.

ومن الملاحظ أن معظم مقاييس مكونات القوة تركز على عناصر القوة الراهنة، وتتجاهل عناصر القوة المحتملة التي تستطيع الدولة تعبئتها سواء داخليًا أو خارجيًا من خلال الأحلاف، التي يمكنها أن تقلب حسابات القوى الأولية. ومن الواضح أن أهمية القوة الراهنة في مواجهة القوة المحتملة تعتمد على نوعية الحرب. فإن كانت حربًا سريعة خاطفة، أو حربًا نووية، فإن القوة الراهنة تصبح أكثر أهمية. أما إن كانت حربًا طويلة الأمد (أو تقليدية)، فإن أهمية القوة المحتملة تزداد بالتأكيد.

جدول (٧-١)

مدى توافر الشروط اللازمة لنجاح الدبلوماسية القهرية في ثلاث أزمات دولية

الشـــــروط	لاوس ١٩٦١م	كوبا ١٩٦٢م	فيتنام ١٩٦٥م
١ ـ قوة الحافز الأمريكي	+	+	+
٢ ـ عدم تكافؤ الحافزين الأمريكي والسوفيتي لصالح الولايات المتحدة	+	+	
٣ ـ وضوح الأهداف الأمريكية	+	+	
٤ ـ الإحساس بالحاجة الملحة لتحقيق الهدف الأمريكي	+	+	
٥ ـ التأييد السياسي الداخلي للهدف	+	+	
٦ ـ توافر بدائل عسكرية قابلة للتطبيق	+	+	
٧ ـ خوف العدو من احتمال التصاعد	+	+	+
٨ ـ وضوح شروط التسوية	+	+	

المصدر: Alexander George *et al.*, *The Limits of Coercive Diplomacy* (Boston: Little Brown, 1971), p. 227.

وتوضح دراسة بيانات مقارنة للفترة (١٨٥٠-١٩٦٦م) أنه في بداية كل حرب تكون فرصة الجانب الأقوى في الكسب أكبر من فرصة الجانب الأضعف. غير أن هناك حالات عديدة انتصر فيها الجانب الأضعف عند بداية الحرب.(٤٠) وقد أوضحت الدراسة نفسها أن عدم التكافؤ الشديد في القوة بين الأطراف المتصارعة لا يؤدي بالضرورة إلا إلى تقصير أمد الحرب أو الإقلال من حجم الخسائر الناشئة عنها، وذلك على الرغم من حجم القوى الهائل الذي قد يوظف في الصراع.

كذلك، فقد أوضحت الدراسات التاريخية أن الدول التي تبدأ الحروب غالبًا ما تخسرها. فقد تبين من بيانات «مشروع محددات الحرب» أنه على الرغم من انتهاء أربعة أخماس الحروب التي حدثت بين عامي ١٨١٥م و ١٩١٠م لصالح الدول البادئة، فإن ثلاثة أخماس الحروب التي حدثت بين عامي ١٩١٠م و ١٩٦٥م قد انتهت لصالح الدولة المعتدى عليها.(٤١)



وحينما تتخذ الدولة قرار اللجوء إلى الخيار العسكري، فإنها تأخذ في اعتبارها ما إن كان الخيار العسكري سيؤثر سلبًا على قوتها. ذلك أن اللجوء إلى الخيار العسكري يؤدي إلى تحطيم بعض الأسلحة، ومن ثم إلى إضعاف قوة الدولة. غير أن الأمر ربما لا يكون بالضرورة كذلك. فالاستعداد لتوظيف السلاح، ـ كما يتضح من توظيفه الفعلي ـ يمكن أن تكون له قيمة ردعية فيما يتعلق بالصراعات المحتملة الأخرى. فاللجوء إلى القوة العسكرية في صراع معين يؤدي إلى زيادة مصداقية التهديد باستعمال القوة العسكرية في صراعات أخرى. زد على ذلك أن استعمال القوة العسكرية قد يسفر عن زيادة قوة الدولة نتيجة الاستيلاء على موارد جديدة. فإذا كانت قيمة هذه الموارد أكبر من تكاليف استعمال القوة، فلاشك أن المحصلة النهائية ستكون إيجابية.

وبصفة عامة، فإن الحروب لم تؤد إلى تغيير موازين القوى بين الدول تغييراً جذريًّا. فتوضح دراسة إمبيريقية لموازين القوة بعد الحروب الكبرى أن هناك ميلاً نحو عودة تلك الموازين إلى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب.(٤٢) ذلك أن مستوى قوة الدول المنتصرة والدول المحايدة لا يتأثر كثيراً بنتيجة الحرب، كما أن تأثير الحروب السلبي على الدول المهزومة يتبخر بعد سنوات قلائل حيث تزداد معدلات إعادة بناء الدولة.

القوة الاقتصاديــــــــــة

يرى بعض الدارسين أن أهمية القوة الاقتصادية قد ازدادت نتيجة لتدهور أهمية الأسلحة النووية الناشيء عن خطر الفناء النووي المتبادل. بل إن البعض يذهب إلى أبعد من ذلك مؤكدًا أن أهمية الأسلحة التقليدية ـ كأداة من أدوات السياسة الخارجية ـ قد تدهورت نتيجة الخوف من احتمال تصاعد المواجهة بالأسلحة التقليدية إلى مواجهة بالأسلحة النووية. ويضيف هؤلاء أن أهمية القوة الاقتصادية قد ازدادت نتيجة تعاظم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول على نحو ما أوضحنا في الفصل السابق. كما أن الأدوات الاقتصادية تمكن الدولة من إثابة الدول الأخرى أو معاقبتها، وبالتالي تمكنها من التأثير في سلوكها السياسي الخارجي. وربما كانت المعونة الخارجية هي أهم شكل من أشكال الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية.



وكثيراً ما استعملت الأدوات الاقتصادية للتأثير في السلوك الخارجي للدول الأخرى عبر التاريخ. فقد كان الحكام القدماء، كما كان عليه الحال في الصين القديمة، يفرضون الإتاوات على الأقاليم التابعة لهم. ويقول أحد المتخصصين، «لقد كان من المعتاد في القرن الثامن عشر عرض مكافآت مالية ضخمة على السياسيين مقابل عقد الأحلاف أو التوصل إلى نتيجة معينة للمفاوضات.»[٤٣] بيد أن ظاهرة استعمال المعونة الاقتصادية كأداة مستمرة من أدوات السياسة الخارجية لم تنشأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

كذلك، فكثيرًا ماتم استعمال سلاح قطع المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطعها في محاولة لجر الدولة المستقبلة للمعونة إلى التصرف بشكل معين. ففي أواخر الأربعينات، هددت الولايات المتحدة بقطع المعونة الاقتصادية المعطاة لهولندا في إطار مشروع مارشال إذا لم تتوصل إلى تسوية مع العناصر الوطنية الأندونيسية. كذلك، فإن الولايات المتحدة لم تقطع فقط معونتها الاقتصادية عن إسرائيل لإجبارها على وقف عدوانها على مصر عام ١٩٥٦م، بل ذهبت إلى خطوة أبعد من ذلك في السنة التالية حيث هددت بوقف الاستثمار الأمريكي الخاص والهبات الخاصة، والتي وصلت إلى مائة مليون دولار، إذا لم تنسحب إسرائيل من قطاع غزة.[٤٤]

ومنذ المقاطعة النفطية العربية عامي ١٩٧٣م، ١٩٧٤م أصبح النفط أهم الأسلحة الاقتصادية. فبعد حرب أكتوبر بدأ القادة العرب يدركون أهمية النفط كأداة للتأثير في سياسات الدول الأخرى تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وخاصة في اتجاهات تصويت الدول في المنظمات الدولية تجاه القضايا المتفرعة عن هذا الصراع.

وعلى الرغم من المعونة الهائلة التي منحتها إسرائيل للدول الأفريقية في الستينات، فإن الدول العربية استطاعت أن تدفع الدول الأفريقية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. فقد أصبح البترول في غاية الأهمية للدول الأفريقية، ناهيك عن أهمية المعونة المالية التي قدمتها الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك لتلك



الـدول.[٤٥] كذلك، فقد وظفت الدول العربية قوتها الاقتصادية في مواجهة الشركات الدولية، وذلك بحظر الدخول في أي معاملات تجارية مع الشركات المتعاملة مع إسرائيل.

والـواقع أن استعمال التجارة كأداة للعقاب والثواب ليس مقصورًا على الدول المنتجة للبترول. فكثيراً ما استعملت العقوبات الاقتصادية كأدوات للمعاقبة أو التأثير في الـدول التي تخالف القـواعـد الـدولية المتعارف عليها. فقد فرضت عصبة الأمم عقـوبـات اقتصـادية على إيطاليا عام ١٩٣٦م احتجاجًا على غزوها أثيوبيا. كذلك حاولت الأمم المتحدة فرض عقوبات مماثلة على روديسيا وجمهورية جنوب أفريقيا، كما فرضت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية في ثلاث حالات، الحالة الأولى: كوبا بعـد ثورة كاسـترو، والثانية الاتحـاد السـوفيتي بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م، والثالثة إيران بعد الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران.

وعلى الرغم من شيوع استعمال العقوبات الاقتصادية كأداة للنفوذ، فإن النتائج لم تكن مشجعة على الإطلاق.[٤٦] حيث فشلت جهود عصبة الأمم للتأثير في السلوك الإيطالي العدواني تجاه أثيوبيا، حين زادت الولايات المتحدة ـ والتي لم تكن عضوًا في العصبـة ـ تجارتهـا مع إيطاليا. كذلـك، فقد استطاعت الشركات متعددة الجنسية والدول الأخرى أن تقلل من تأثير العقوبات الاقتصادية ضد دول كروديسيا وجنوب أفريقيا. وحينما فرضت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على كوبا تدخل الاتحاد السوفيتي لإفشال تلك العقوبات. وأخيرًا فإن الولايات المتحدة لم تستطع أن تحصل على تأييد الدول الأخرى لقرارها بفرض العقوبات الاقتصادية على الاتحاد السوفيتي وإيران.

وقد تأكد عدم فعالية سلاح العقوبات الاقتصادية في دراسة عشر حالات تم فيها استعمال هذا السلاح خلال الفترة من عام ١٩٣٣م حتى عام ١٩٦٧م. فقد أوضحت النتائج أنه بمجرد اتخاذ الدول قرارًا بتخفيض المعاملات التجارية مع الدول الموجهة إليها العقوبات، فإنها لا تلجأ إلى مزيد من خفضها، لأن مستوى المعاملات التجارية



بين الدولتين سرعان ما يعود إلى مستواه السابق بعد عامين بغض النظر عن انتهاء أو استمرار الموقف الذي أدى إلى فرض تلك العقوبات. (٤٧)

وبعد أن استعرض أحد المتخصصين عدم فعالية المقاطعة التجارية كأداة للضغط الاقتصادي، انتهى إلى أن الأدوات الأخرى ـ كتخفيض الاستثمارات، والتأخير في تسليم قطع الغيار، وعدم إعطاء الترخيصات، وخفض حجم القروض والمنح، ورفض إعادة جدولة الديون الراهنة ـ قد تكون أكثر فعالية من سلاح المقاطعة التجارية في التأثير على سياسات الدول الأخرى. (٤٨) ذلك أن المقاطعة التجارية الكاملة تؤدي إلى توحيد شعب الدولة الموجهة إليها المقاطعة، وزيادة شعوره الوطني وتضامنه مع قيادته.

وتواجه الدول الديمقراطية مشكلات خاصة عندما تحاول استعمال التجارة كسلاح، لأنه عادة ما تكون البيروقراطيات الحكومية المتباينة وجماعات المصالح منقسمة حول هذه القضية. فلم تستطع الحكومة الأمريكية استعمال سلاح التجارة للحصول على تنازلات في المفاوضات الأمريكية السوفيتية في سبتمبر عام ١٩٧٧م، لأن المفاوض الأمريكي سرعان ما تبين له من قراءته للجرائد أن وزارة الزراعة الأمريكية قد وافقت منفردة على بيع ٧ ملايين طن من القمح تطبيقًا للاتفاقيات الأمريكية ـ السوفيتية السابقة. (٤٩) زد على ذلك أن الحكومات لا تستطيع ضبط سلوك العديد من الشركات المتعددة الجنسية. فكثيرًا ما تلجأ هذه الشركات إلى بيع السلع المحظور بيعها إلى دولة معينة، عن طريق فروعها الخارجية. وقد أكد البعض أن جملة من الشركات الأمريكية قد باعت السلاح لألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية.

وبالرغم من التفوق الاقتصادي الظاهر للدول الكبرى المتقدمة، فإنها لا تستطيع دائمًا أن تحصل من الدول الأخرى على التنازلات التجارية المطلوبة. فقد أوضحت دراسة خمسة وعشرين نزاعًا تجاريًا بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، أن الولايات المتحدة لم تكن دائمًا هي الطرف المنتصر. فقد اتضح أن الولايات المتحدة لم تنتصر إلا في سبع من تلك المنازعات بينما توصلت إلى حل وسط في ست منازعات، وخسرت المنازعات الاثنتي عشرة الأخرى. (٥٠)



وبصفة عامة، فإن الدولة الأقل تقدمًا تتأثر بالعقوبات الاقتصادية بدرجة تفوق تأثر الدولة الأكثر تقدمًا بها. فلأن اقتصاد الأولى أقل تنوعًا، فإنها تعاني أكثر من غيرها من المقاطعة التجارية. فإن كانت الدولة تنتج سلعة واحدة فإن تعطيل تصدير هذه السلعة قد يؤدي إلى انهيار تلك الدولة اقتصاديًا. كذلك فالدولة الأقل تقدمًا لا تمتلك إمكانات التخزين أو إنتاج البدائل المصنعة التي تمكنها من التغلب على المقاطعة التجارية، وهو ما تملكه غالبًا الدول الأكثر تقدمًا. زد على ذلك أن عدم توافر المهارات التسويقية، ونقص الكوادر الدبلوماسية القادرة على زيادة الصادرات يجعل من الدول الأقل تقدمًا أكثر قابلية للتأثر بالمقاطعة التجارية. ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن القول إن قابلية الدول المتخلفة اقتصاديًا للتأثر بالمقاطعة التجارية، ربما يشكل نقطة قوة إذ أنه يجعل الدولة أكثر قدرة على مقاومة القصف الجوي، وعلى تحمل الحرمان الاقتصادي. ولهذا يرى البعض أنه لو كانت بلجيكا محل فيتنام لما استطاعت أن تقاوم الضغط العسكري والاقتصادي الأمريكي، حيث إنه يمكن بسهولة التأثير في بلجيكا عن طريق تعطيل أو تدمير جزء من اقتصادها نتيجة ترابط جميع أجزاء ذلك الاقتصاد.[٥١] فلأن اقتصاد الدولة المتقدمة يتميز بتعدد مراكز إنتاج أجزاء الآلات المعقدة وغيرها من المنتجات، فإنه يمكن شل صناعة معينة عن طريق تعطيل نقل تلك الأجزاء، أو تعطيل نظام إنتاج إحداها.

ويعد التأميم أهم الأسلحة الاقتصادية التي تستعملها الدول النامية. فقد تمكنت الفلبين في الستينات من دفع الولايات المتحدة إلى تقديم تنازلات تجارية عن طريق التهديد باللجوء إلى هذا السلاح.[٥٢] وقد أشرنا في الفصل السابق إلى العديد من حالات التأميم التي قبلتها الولايات المتحدة دون اللجوء إلى الأدوات الانتقامية المختلفة المنصوص عليها في تعديلي هيكنلوبر وبيللي. فنظرًا إلى تخوف الحكومات والشركات الكبرى من أن يؤدي الانتقام إلى مزيد من التأميم، فإنها قررت ألا تتحدى الدول النامية في هذه القضية.





أثر الحجم على السلوك

بغض النظر عما إن كنا نتحدث عن القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية، فإنه من الواضح أن القوى الكبرى تتصرف تصرفًا مختلفًا عن القوى الصغرى. فقد انتهى العديد من الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بقدر أكبر من مكونات القوة، تعد أكثر نشاطًا في مجال السياسة الخارجية من الدول التي تمتلك قدرًا أقل من تلك المكونات.(٥٣) ولاشك أن هذا النشاط هو محصلة لتوافر الموارد واتساع نطاق المصالح على مستوى العالم بأسره. ونتيجة لهذا النشاط، دخلت الدول الأكثر قوة في الصراعات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بدرجة تفوق دخول الدول الأقل قوة في مثل هذه الصراعات.(٥٤) وخلال الفترة ١٨١٥م - ١٩٦٥م لم يدخل أكثر من نصف الدول الصغرى (٧٧ من ١٤٤ دولة) أية حروب على الإطلاق، بينما شاركت القوى الكبرى فيما لا يقل عن ١٩ من خمس وعشرين حربًا دولية حدثت منذ عام ١٩١٤م.(٥٥)

وفي إطار الأحلاف الدولية، يلاحظ أن الدول الكبرى تتحمل عبئًا في تكاليف الأحلاف يفوق قوتها النسبية. فقد انتقد الاتحاد السوفيتي، جمهورية الصين الشعبية في أواخر الخمسينات لأنها لا تتحمل نصيبًا عادلاً من تكاليف التحالف الدفاعي بين الدولتين. كذلك، فقد انتقدت الولايات المتحدة كلاًّ من اليابان وألمانيا الاتحادية لأنهما تتمتعان بالحماية الدفاعية الأمريكية دون أن تدفعا التكاليف المناسبة لتلك الحماية.

وقد تبين أن القوى الكبرى أكثر ميلاً إلى التصويت في الأمم المتحدة من القوى الصغرى. وأن تلك الأخيرة تفضل الدبلوماسية الجماعية على الدبلوماسية الثنائية.(٥٦) وقد أوضحت دراسة تناولت ٣٨٨ محاولة للوساطة خلال الفترة من عام ١٨١٦م حتى عام ١٩٦٠م أن الوساطة قد استعملت في العلاقات بين القوى الصغرى أكثر من استعمالها في العلاقات بين القوى الكبرى.(٥٧) وربما كان ذلك راجعًا إلى محاولات القوى الكبرى لفرض وساطتها على صراعات القوى الصغرى.

كذلك، تختلف الدول الكبرى عن الدول الصغرى في نوعية أدوات السياسة الخارجية المستعملة. فالدول الكبرى تتمتع بالقدرة على مكافأة ومعاقبة الدول الأخرى، بينما لا تمتلك الدول الصغرى أكثر من الأدوات الدبلوماسية، كالاحتجاجات والضغوط اللفظية وسحب الاعتراف الدبلوماسي. وقد تبين من تحليل ٢١١ حالة قطعت فيها العلاقات الدبلوماسية بين ٧٢ دولة خلال الفترة من عام ١٩٤٥م حتى عام ١٩٧٠م، أن ٩٠٪ من تلك الحالات كانت بين الدول الجديدة أو دول أمريكا اللاتينية.[٥٨]

وقد أوضحت دراسة للتدخل العسكري للقوى الخارجية خلال الفترة من عام ١٩٤٨م حتى عام ١٩٦٧م أن دوافع التدخل قد اختلفت طبقًا لاختلاف القوة المتدخلة مابين كبرى وصغرى. فتدخلات القوى الكبرى كانت تتعلق عمومًا بتوازنات القوى الاستراتيجية، والأيديولوجية، والمصالح الاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكرية، هذا في الوقت الذي كانت فيه تدخلات القوى الصغرى مرتبطة بالمنازعات حول الأقاليم، والمظالم الاجتماعية، والأيديولوجية الإقليمية، أو أمن مناطق الحدود. وحتى في الحالات التي اشتركت فيها القوى الكبرى والقوى الصغرى، فإن أهدافها لم تكن في الغالب متطابقة.[٥٩]

ويتأثر قرار الدولة في عقدها المحالفات بمدى قوتها. وتعد استراتيجية التحالف من الاستراتيجيات ذات الأهمية الخاصة للدول الصغرى التي تواجه تهديدات خارجية. وفي هذا الصدد، فإن الدول الصغرى لا تدخل فقط في محالفات مع دول صغرى أخرى، ولكن أيضًا مع الدول الكبرى. وقد وجد رست في دراسة أجراها على الأحلاف التي تمت في الفترة ما بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٥٧م، أنه باستثناء عدد من الأحلاف الثنائية بين بعض الدول الأوروبية الشرقية، كان معظم الأحلاف بين دول غير متكافئة في قوتها.[٦٠] فالدول الصغرى تنزع عادة إلى التحالف مع القوى الكبرى. كما أن معظم الأحلاف التي تمت بين الدول الصغرى لم تكن تتسم بالتكامل السياسي والعسكري.

وقد يبدو من ظاهر الأمور أنه ربما كان من المفيد دخول الدول الصغرى في حلف مشترك، وبذلك تصبح قوة في السياسة العالمية. إذ برهنت الدول الصغرى من خلال تآلفها وتعاونها، على استطاعتها السيطرة على عملية التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة أن أصوات الدول تتساوى بغض النظر عن الحجم. بيد أنه رغم القوة التصويتية للدول الصغرى، فقد اكتشفت تلك الدول أنها غير قادرة على تنفيذ القرارات التي تحالفت لإصدارها لأنها لا تمتلك القوة المالية أو العسكرية اللازمة لذلك.

ويبدو أنه من الصعب تكوين ائتلاف فعال من الدول الصغرى ليس فقط بسبب المنافسات الحادة بين تلك الدول، ولكن أيضًا بسبب تدخلات القوى الكبرى في شؤون الدول الصغرى. ففي فترة الخمسينات، لم تنظر الولايات المتحدة في ظل إدارة أيزنهاور ودالاس بعين الارتياح إلى جهود الدول الصغرى في اعتمادها على ذاتها واتباعها سياسة حيادية، سواء في إطار فردي أو جماعي.

ولا يوجد اتفاق حول جدوى تحالف الدول الصغرى مع الدول الكبرى. فميكافيللي يرى أن الدولة الصغرى لا تستفيد من وضع الحياد، لأن هذا الوضع يغري الدول الأكبر بمعاداتها، كما أن تحالفها مع دولة أكبر يوفر لها فرصة الحصول على نصيب من غنائم الحرب.[٦١] فإن هزم الحلف الذي تنتمي إليه الدولة الصغرى، فإنها عادة ما تعامل معاملة ميسرة من الدول المعادية المنتصرة. وقد برهنت دراسات «مشروع محددات الحرب» على أهمية التحالف بالنسبة للدولة الصغرى. فقد تبين من بيانات هذا المشروع التي شملت الفترة من عام ١٨١٦ حتى عام ١٩٧٠م أن «الدول الصغرى غير المنتمية إلى أحلاف كانت مستهدفة استهدافًا عدوانيًا خارجيًا أكثر من غيرها من الدول الأخرى.»[٦٢] فمن الأهمية بمكان أن تتحالف الدولة الصغرى مع دولة كبرى تقع خارج الإقليم الذي تنتمي إليه، وإلا فإنها ستقع تحت سيطرة الدولة الكبرى المحيطة بها.

وقد سعت إسرائيل لدعم مركزها في مواجهة الدول العربية كما سعت البرازيل إلى دعم موقعها في مواجهة دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالأسبانية عن طريق التحالف مع الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، يرى بيرتون أن عدم الانحياز هو الاستراتيجية الأفضل بالنسبة للدول الصغرى. [٦٣] ويشير بيرتون إلى مجموعة من المزايا التي تجنيها الدولة الصغرى نتيجة عدم الانحياز، أهمها: (١) أنه يضمن حرية الحركة والاستقلال، (٢) تستطيع الدولة غير المنحازة أن تبتعد عن الصراعات التي لا تهمها، (٣) يؤدي دخول الدولة الصغرى في أحلاف إلى تدهور علاقاتها مع الدول المجاورة غير الداخلة في تلك الأحلاف، (٤) يؤدي عدم الانحياز إلى تخفيف الضغوط الخارجية على الدولة غير المنحازة لتوجيه مواردها المحدودة للوفاء بالتزاماتها العسكرية إزاء الحلف، (٥) تستطيع الدولة غير المنحازة أن تحصل على المعونة العسكرية من كلا القطرين المتصارعين.

من ناحية ثالثة يرى روتشتين أن عدم الانحياز لا يجدي إلا إذا كانت الدول الصغري غير مؤثرة في ميزان القوى العالمي، وغير راغبة في لعب دور نشيط في الشؤون الدولية. [٦٤] بعبارة أخرى، فإنه لكي ينتج عدم الانحياز ثماره يتعين عليه أن تكون الدول الصغرى غير مهمة من الناحية الاستراتيجية، وغير مؤثرة سياسيًا.

وبغض النظر عن المزايا التي قد تترتب على تحالف الدول الصغرى مع الدول الكبرى، فإن مثل هذا التحالف قد تكون له آثار سلبية على الاستقرار العالمي. فقد انتهت دراسة تناولت سلوك خمس دول صغرى محايدة إبان الحرب العالمية الثانية إلى أن الدول الصغرى كانت أميل إلى إجابة مطالب الدول الكبرى، بالانحياز إليها، ومن ثم تأكيد موازين القوى الناشئة عن تغير مسارات الحرب أو احتمالات الانتصار النهائي، أكثر من ميلها إلى التحول إلى جانب الدول الأقل قوة كيما تستعيد توازن القوى. [٦٥]

وبالإضافة إلى تأثيرها في الاستراتيجية العسكرية وسلوك الدول التحالفي، فإن القوة النسبية للدولة تؤثر أيضًا على المحصلة النهائية للمساومات والمفاوضات. فالدولة



الأقوى تستطيع أن تتفاوض من مركز القوة وتحصل على تنازلات من الطرف الآخر. ولكن هل من الصحيح أن ضخامة قوة الدولة الكبرى تؤدي إلى دفع العدو للجلوس على مائدة المفاوضات وتقديم تنازلات، كما يدعي أنصار نظرية «التفاوض من مركز القوة»؟

وتثور المشكلات حينما يتصور كل طرف أن الوضع الأمثل للتفاوض هو التفاوض من مركز القوة. فنادرًا ما يصل الطرفان إلى وضع يعتقدان فيه أنهما قد وصلا إلى مركز القوة. ومن ثم فإن أحد الطرفين سيرفض الجلوس إلى مائدة المفاوضات حتى يصل إلى هذا المركز. ولذلك يختلف اهتمام الدول بعملية المفاوضات طبقًا لمركزها النسبي في الحرب. أو لمدى اعتقاد كل دولة أنها قد حققت نصرًا عسكريًا مهمًا يضعها في مركز أفضل بالنسبة للدولة الأخرى.

وقد كانت قضية «التفاوض من مركز القوة» إحدى القضايا الإشكالية التي أثرت في مفاوضات نزع السلاح. فيوضح تحليل التنازلات التي قدمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في محادثات نزع السلاح خلال الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٠م أن الدولتين كانتا أكثر ميلاً إلى إعطاء تنازلات حينما تتحقق مقدراتها الردعية مقاسة بحجم الإنفاق العسكري.[٦٦] وربما كانت هذه الحالة استثنائية لأنه في موقف المفاوضات عادة ما يكون ضعف إحدى الدولتين عنصر قوة للدولة الأخرى. فإن شعرت إحدى الدولتين أنها تتمتع بتفوق نسبي، فلن يكون لدى الطرفين حافز على الاستمرار في عملية التفاوض، لأن الدولة الأقوى ستحاول البحث عن حلول عسكرية للمشكلة محل التفاوض، كما أن الدولة الأضعف ستتخوف من أن يؤدي الاستمرار في عملية التفاوض إلى إملاء شروط معينة عليها. ومن ثم فإنها لن تحاول تحقيق أمنها عن طريق نزع السلاح بل ستحاول تحقيق ذلك عن طريق اتباع بدائل معينة كزيادة قوتها العسكرية أو الدخول في محالفات. ولذلك، فإن المفاوضات الجادة حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية لم تبدأ إلا مع وصول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى حالة التكافؤ النووي في السبعينات.

ومع سعي الدول إلى تطوير السلاح كوسيلة لزيادة أوراقها التفاوضية ـ بافتراض أن هذه الأسلحة ستدفع العدو إلى إعطاء تنازلات ـ ازداد حجم السلاح

المتوافر لدى الدول. ففي خلال محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي بدأت عام ١٩٦٩م واستمرت حتى توقيع اتفاقية سالت ٢ بعد حوالي عقد من الزمن، ازداد عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية القابلة للنقل أربعة أمثال ما كان عليه عند بدء تلك المحادثات. وقد دافع أنصار إنتاج نظم جديدة من التسليح ـ كصواريخ ميرف، وصواريخ كروز، والصواريخ البلاستيكية، وصواريخ ترايدنت وإم أكس ـ عن تلك النظم على أساس أنها ستؤدي إلى تقوية الموقف التفاوضي الأمريكي. بيد أن تاريخ محادثات نزع السلاح يوضح أنه بمجرد إنتاج نظام معين من التسليح فإنه يصعب التخلص منه عن طريق المفاوضات. فقد ضغط كيسنجر على المؤسسة العسكرية الأمريكية لكي تنتج صواريخ كروز لتكون ورقة تفاوضية في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. ولكن تبين أن هذه الورقة غير قابلة للصرف لأنه ـ كما اعترف كيسنجر فيما بعد ـ «لم يدرك أن وزارة الدفاع ستقع في غرام صواريخ كروز.»(٦٧)

وعلى الرغم من أن استراتيجية «التفاوض من مركز القوة» لا تنتج غالبًا الآثار المطلوبة، فإنه يبدو من الصحيح أن الدول عادة لا تعطي التنازلات إلا للدول الأقوى منها. وقد اعترف تشامبرلين بذلك حين دافع عن اتفاقية ميونخ ـ التي قدمت فيها بريطانيا لألمانيا تنازلات مهمة فيما عرف باسم الاسترضاء ـ أمام مجلس الوزراء البريطاني بقوله:

«آمل ألا يعتقد زملائي أنني لا أحاول التمويه على الحقيقة القائلة: لو كنا نمتلك قوة تفوق قوة ألمانيا، فربما كنا قد قومنا هذه المقترحات من منظور مختلف. ولكنا يجب أن نعترف بالحقائق.»(٦٨)

ومن ناحية أخرى، ليس من المؤكد أن تنتهي عملية المساومة بين الدولة الضعيفة والدولة القوية لصالح الأخيرة. فقد استخلص رصد لعلاقات الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية بدول العالم الثالث أن هاتين الدولتين «قد كيفتا سياستهما لملاءمة احتياجات دول العالم الثالث أكثر مما فعلت تلك الدول لملاءمة احتياجات الدولتين.»(٦٩)



ويصعب علينا حصر كل الحالات التي عجزت فيها الولايات المتحدة عن التأثير في سلوك الدول الصغرى. ويكفي في هذا السياق أن نسوق حالتي كوبا وإيران كمجرد نماذج للتدليل على ما نقول.

وهناك مجموعة من العوامل التي تفسر قدرة الدول الصغرى على فرض وجهة نظرها على الدول الكبرى في كثير من الأحيان. ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:
أولًا: قدرة الدولة الصغرى على تركيز جهودها على قضية واحدة في الوقت الذي تضطر الدولة الكبرى ـ نتيجة لمسؤولياتها العالمية ـ أن تتعامل مع العديد من قضايا السياسة الخارجية في آن واحد. كما أن قضية معينة قد تكون شديدة الأهمية بالنسبة للدولة الصغرى ولكنها ليست بالأهمية نفسها بالنسبة للدول الكبرى، مما يؤدي إلى قبول الأخيرة لوجهة نظر الدولة الصغرى.

ثانيًا: قد تكون الدولة الصغرى راغبة في اتخاذ مخاطرات أكبر، حيث إنه ليس لديها الكثير مما يمكن أن تخسره نتيجة ذلك مقارنة بما لدى الدولة الكبرى، بل ربما تنطوي تلك المخاطرات على تحقيق مكاسب معينة. أكثر من ذلك، فإن الدولة الكبرى قد يكون لها مصلحة في منع انهيار الدولة الصغرى، خاصة إن كانت الدولة الكبرى ترى أن هذا الانهيار سيخلق فراغًا يمكن أن تملأه الدول المعادية. وقد كان هذا هو العامل الذي أثر في السلوك الأمريكي تجاه إيران إبان أزمة الرهائن الأمريكيين، وسلوكها إزاء الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠م. فقد رأت الولايات المتحدة أن انهيار إيران سيؤدي إلى زيادة نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط بحكم التجاور الجغرافي بين الاتحاد السوفيتي وإيران.

ثالثًا: قد تستطيع الدولة الصغرى أن تفرض وجهة نظرها نتيجة استعدادها لتحمل التضحيات في صراعها مع القوة الكبرى. فالصراعات الطويلة التي دخلتها فيتنام الشمالية مع فرنسا ثم مع الولايات المتحدة، جعلتها لا تكترث بالموت والدمار الذي يمكن أن يلحق بها نتيجة صراعها مع القوى الكبرى وجعلتها أكثر استعدادًا لتحمل التضحيات من تلك القوى. وقد تأكدت أهمية عامل الاستعداد لتحمل

التضحيات، في دراسة أربعين حربًا تبين منها أن حوالي نصف هذه الحروب قد انتهى لصالح الطرف الذي تحمل أكبر الخسائر في الأرواح.(٧٠) ولاشك أن قليلاً من الدول هي التي تقبل أن تفعل ما فعلته باراجواي إبان حرب لوبيز (١٨٦٥-١٨٧٠م) والتي رفضت فيها أن تستسلم إلا بعد أن ضحت بحوالي ٨٠٪ من سكانها.

رابعًا: قد تستفيد الدولة الصغرى من مركزية هيكل اتخاذ القرار فيها حينما تواجه دولة كبرى تتسم بالتعدد السياسي. ففي هذه الحالة تستطيع الدولة الصغرى أن تنال تعاطف بعض عناصر هيكل اتخاذ القرار في الدولة الكبرى، وبالتالي تستطيع التأثير في سياسة الدولة الكبرى تجاهها، وربما تغيير السياسات التي اتخذتها الدولة الكبرى بالفعل. وفي الوقت ذاته، فإن مركزية هيكل اتخاذ القرار في الدولة الصغرى يجعل من الصعب على الدولة الكبرى أن تفعل الشيء نفسه.

خامسًا: تستطيع الدول الصغرى التي تملك موارد طبيعية مهمة نادرة أن تؤثر في سياسات الدول الأكبر المحتاجة إلى تلك الموارد. ولكن كما أشرنا آنفًا، فإن نجاح الدولة الصغرى التي تمتلك تلك الموارد على التأثير في الدولة الكبرى يتطلب تعاون الدول الأخرى التي تمتلك الموارد نفسها.

سادسًا: قد تستطيع الدولة الصغرى أن تؤثر في سياسة الدولة الكبرى عن طريق التهديد بالانحياز إلى الجانب الآخر. إذا لم تقبل الدولة الكبرى تحقيق مطالبها. وغالبًا ما تنجح الدولة الصغرى في تحقيق أهدافها باتباع هذا الأسلوب إن كان النسق الدولي ثنائي القطبية. فقد نجح شاه إيران في الحصول على شروط جيدة لصفقات السلاح التي عقدها مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تهديده بشراء السلاح من الاتحاد السوفيتي. وكانت الولايات المتحدة تصدق تهديدات الشاه، بحكم سيطرته على السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الإيرانية حينما كان على رأس السلطة.(٧١)

الخاتمة

يعد مفهوم القوة من المفاهيم المركزية والمراوغة في الوقت نفسه. فهو، من ناحية أولى مفهوم مركزي، لأنه يلعب دورًا حيويًا في سلوك السياسة الخارجية. ولكنه، من

ناحية أخرى، مفهوم مراوغ. ذلك أنه من الصعب التمييز بين القدرة على التصرف، وبين الممارسة الفعلية للقوة لأنهما غير متلازمين. فامتلاك القوة لا يؤدي إلى ممارسة النفوذ لأن العوامل الإدراكية قد تؤدي إلى سوء فهم صانع القرار لمقدرات ونوايا الآخرين. زد على ذلك أن الميل إلى عد العدوانية مرادفة للقوة قد أدى إلى مزيد من الخلط بين القوة والنفوذ. ومن ثم، فإنه من الصعب قياس القوة. وما يتم قياسه في الواقع هو مكونات القوة الوطنية لا القوة. من ناحية ثانية، القوة مفهوم نسبي ومتبادل لأن أثر القوة يختلف من قضية إلى أخرى، وذلك بحكم تأثير مجموعة من العوامل الأخرى.

ويشكل الموقع الجغرافي عنصرًا من عناصر قوة الدولة. بيد أن العوامل الجغرافية تقيد ولكنها لا تملي السياسة الخارجية للدولة. فقد أدى تطوير الصواريخ النووية إلى الإقلال من أثر العوامل الجغرافية وبالذات الموقع الجغرافي. ولكن يَمكن القول إن الحدود الإقليمية للدول تلعب دورًا مهمًّا، وبالذات في الأقاليم الأقل تطورًا.

وتلعب القوة العسكرية في العصر الحديث دورًا حاسمًا، فللقوة العسكرية قيمة ردعية، ولكن الدارسين يختلفون حول ما إن كان تعاظم القوة العسكرية للدولة يحقق بالفعل تلك القيمة.

وعلى الرغم من أن أهمية القوة الاقتصادية قد ازدادت نتيجة تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والخوف من الحرب النووية، فإن هناك قيودًا عديدة على إمكان استعمال الأداتين الاقتصاديتين الرئيستين، وهما التجارة والمعونة. فقد ثبت عدم جدوى المقاطعة الاقتصادية كأداة للتأثير في السياسة الخارجية للدول الأخرى، وإن كانت المقاطعة البترولية قد حققت بعض النجاح في هذا الصدد.

وتؤثر مكونات القوة النسبية على خيارات السياسة الخارجية للدول. فالدول الكبرى أكثر نشاطًا في مجال السياسة الخارجية وأكثر ميلاً إلى الدخول في صراعات دولية من الدول الصغرى. والدول الصغرى تفضل الدبلوماسية الجماعية على الدبلوماسية الثنائية، وتلجأ إلى الوساطة كأداة لتسوية المنازعات بينها أكثر مما تفعل الدول الكبرى.

كذلك، فالأحلاف تتكون في الغالب من دول غير متكافئة في الحجم. وقد لوحظ أن الأحلاف التي تعقد بين الدول الصغرى غالبًا ما تكون غير فعالة، وأن عدم الانحياز لا ينتج آثارًا إيجابية بالنسبة للدولة الصغرى غير المنحازة إلا إن كانت تلك الدولة مستعدة لعدم لعب دور نشيط في السياسة الدولية وألا تكون استفزازية في سياستها الخارجية.

وعلى الرغم من أن استراتيجية التفاوض من موقع القوة تؤدي في الغالب إلى تعطيل إمكانات التوصل إلى اتفاق بين الدول، فإن للقوة قيمة كبرى في المساومات والمفاوضات بين الدول. وكلما تكافأت قوى الدولتين ازداد احتمال التوصل إلى اتفاق بينهما. هذا على الرغم من أي الدلائل التي تؤكد أنه تحت ظروف معينة يمكن أن تفرض الدول الصغرى وجهات نظرها على الدول الكبرى الداخلة معها في علاقة مساومة حول قضايا معينة.

التعليقـــــــات

(١) K.J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis,* 3rd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977), pp. 170-71.

(٢) نقلاً عن: Morton Berkowitz, P.G.Bock, and Vincent J. Fuccillo, *The Politics of American Foreign Policy* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977), p. 286.

(٣) Kenneth E. Boulding, *Conflict and Defense: A General Theory* (New York: Harper & Row, 1962).

(٤) Frederick W. Frey, "The Perception of Power: A Development Perspective," paper delivered at the Annual Meeting of the International Studies Association, Los Angeles, 1980, p. 24.

(٥) Robert A. Dahl, "The Concept of Power," *Behavioral Science,* 2 (July 1957), 201-15.

(٦) Karl W. Deutsch and Lewis J. Edinger, *Germany Rejoins the Powers* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1959).

(٧) A.F.K. Organski, *World Politics,* 2nd ed. (New York: Knopf, 1968); Fuchs' work is discussed in Karl W. Deutsch, *The Analysis of International Relations,* 1st ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1968), p. 23.

(٨) Edward N. Luttwak, "The Missing Dimension of U.S. Defense policy: Force, Perceptions, and Power," in Donald C. Daniel, ed., *International Perceptions of the Superpower Military Balance* (New York: Praeger, 1978), p. 23.

(٩) Michio Royama, "Environmental Factors and Japan in the 1970s," in Morton A. Kaplan and Kinhide Mushakoji, ed., *Japan, America, and the Future World Order* (New York: Free Press, 1976), p. 344.

(١٠) Sir Halford Mackinder, *Democratic Ideals and Realities* (New York: Norton, 1962; first published in 1919).

(١١) Colin S. Gray, *The Geopolitics of the Nuclear Era* (New York: Crane and Russak, 1977), p. 34.

(١٢) Nicholas J. Spykman, *The Geography of Peace* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1944), p. 43.

(١٣) Alfred T. Mahan, *The Influence of Sea Power in History, 1660-1783* (Boston: Little, Brown, 1918).

(١٤) Andreas Dorpalen, *The World of General Haushofer* (New York: Farrar and Rinehart, 1942, reprinted by Kennikat).

(١٥) Evan Luard, *Conflict and Peace in the Modern International System* (Boston: Little, Brown, 1968), p. 111.

(١٦) Lewis F. Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels* (New York: Quadrangle/The N.Y. Times, 1960), p. 176.

(١٧) James Paul Wesley, "Frequency of Wars and Geographical Oportunity," *Journal of Conflict Resolution*, 6 (December 1962), 387-89.

(١٨) Harvey Starr and Benjamin A. Most, "The Substance and Study of Borders in International Relations Research," *International Studies Quarterly*, 20 (December 1976), 581-620; Manus Midlarsky, *On War* (New York: Free Press, 1975).

(١٩) Geoffrey Blainey, *The Causes of War* (New York: Free Press, 1973), p. 232.

(٢٠) Vincent B. Khapoya, "The Politics of Decision: A Comparative Study of African Policy Toward Liberation Movements," University of Denver Social Science Foundation Monograph, 12 (1974-75).

(٢١) Bruce M. Russett, *International Regions and the International System* (Chicago: Rand McNally, 1967), p. 200, emphasis in original.

(٢٢) Roger W. Cobb and Charles Elder, *International Community* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1970).

(٢٣) Robert G. Wesson, *State Systems* (New York: Free Press, 1978), p. 111.

(٢٤) Stanley Hoffmann, *Primacy of World Order* (New York: McGraw-Hill, 1978), p. 209.

(٢٥) Hannes Adomeit, "Soviet Risk-Taking and Crisis Behavior: From Confrontation to Coexistence," *Adelphi Papers*, 101 (Fall 1973).

(٢٦) Stephen S. Kaplan, *Diplomacy of Power: Soviet Armed Forces as a Political Instrument* (Washington; D.C.: Brooking Institution, 1981), p. 53.

(٢٧) Ibid., p. 679.

(٢٨) Jan F. Triska *et al.*, "Pattern and Level of Risk in Soviet Foreign Policy Making, 1945-63," Palo Alto, Calif.: Stanford University, 1965, mimeo.

(٢٩) Barry M. Blechman and Stephen S. Kaplan, *Force Without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1978), pp. 128-29. تم تعريف النجاح بأنه الحالة التي تحقق فيها الولايات المتحدة ثلثي أهدافها.

(٣٠) David C. Schwartz, "Decision Theories and Crisis Behavior: An Empirical Study of Nuclear Deterrence in International Political Crises," *Orbis*, 11 *(Summer 1967), 485.*

(٣١) Blechman and Kaplan, *Force Without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument*, pp. 99-100.

(٣٢) Raoul Naroll et al., *Military Deterrence in History* (Albany: State University of New York, 1974), p. 328.

(٣٣) Wayne Ferris, *The Power Capabilities of Nation-States* (Lexington, Mass.: D.C. Heath, 1973).

(٣٤) Ibid., p. 124.

(٣٥) Blainey, *The Causes of War*, p. 122.

(٣٦) Michael Mihalka, "Hostilities in the European State System, 1816-1970," *Peace Science Society (International Papers, 26 (1976), 100-16.*

(٣٧) Bruce M. Russett, "The Calculus of Deterrence," *Journal of Conflict Resolution, 7* (June *1963), 97-109.*

(٣٨) Frederick S. Pearson, "Geographical Proximity and Foreign Military Intervention," *Journal of Conflict Resolution*, 18 *(September 1974), 432-59.*

(٣٩) Alexander George at al., *The Limits of Coercive Diplomacy* (Boston: Little, Brown, 1971).

(٤٠) Ferris, *The Power Capabilities of Nation-States, p. 115.*

(٤١) Karl W. Deutsch, "Peace Research: The Need, the Problem, and the Prospect," in Peter Jones, ed., *The International Yearbook of Foreign Policy Analysis,* vol.2 (New York: Crane and Russak, 1975).

(٤٢) A.F.K. Organski and Jacek Kugler, "The Costs of Major Wars: The Phoneix Factor," *American Political Science Review,* 71 (December 1977), 1347-66.

(٤٣) Wesson, *State Systems,* p. 121.

(٤٤) Trygve Mathisen, *The Functions of Small States* (Oslo, Norway: Universitetsforlaget, 1971), p. 218.

(٤٥) Victor T. Levine and Timothy W. Luke, *The Arab-African Connection: Political and Economic Realities* (Boulder, Col.: Westview Press, 1979).

(٤٦) انظر: Harry R. Strack, *Sanctions: The Case of Rhodesia* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1978), and Donald L. Losman, *International Economic Sanctions: The Cases of Cuba, Israel, and Rhodesia* (Albuquerque: University of New Mexico, 1979).

(٤٧) Peter Walensteen, "Characteristics of Economic Sanctions,-" *Journal of Peace Research,* 5, *no.3 (1968), 248-67.*

(٤٨) R.S. Olson, "Economic Coercion in World Politics," *World Politics, 31* 31 (July 1979), 371-94.

(٤٩) Samuel P. Huntington, "Trade Technology and Leverage: Economic Diplomacy," *Foreign Policy* (Fall 1978), 75.

(٥٠) John S. Odell, "Latin American Trade Negotiations with the United States," *International Organization,* 34 (Spring 1980), 207-28.

(٥١) Franklin B. Weinstein, *Indonesian Foreign Policy and the Dilemma of Dependence* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1976), p. 27.

(٥٢) Joseph S. Nye, "Multinational Corporation in World Politics," *Foreign Affairs,* 53 (October 1974), 158.

(٥٣) Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann, "The Effet of Size, Development, and



Accountability of Foreign Policy," *Peace Research Society (International) Papers* 14 (1970), 16-30; Maurice A. East, "Size and Foreign Policy Behavior," *World Politics,* 25 (July 1973), 556-76.

(٥٤) Rudolph J. Rummel, *National Attributes and Behavior* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979), p. 13.

(٥٥) Melvin Small and J. David Singer, "Patterns in International Warfare, 1816-1965," *The Annals of the American Academy of Political and Social Science,* 391 (September 1970), 151-52.

(٥٦) Helge Hveem, "Foreign Policy Opinion as a Function of International Position," *Cooperation and Conflict,* 7, no.2 (1972), 70.

(٥٧) Edward P. Levine, "Mediation in International Politics," *Peace Research Society (International Papers),* 18 (1971), 33.

(٥٨) P.J. Boyce, *Foreign Affairs for New States* (New York: St. Martin's Press, 1977), p. 162.

(٥٩) Frederick S. Pearson and Robert Baumann, "Foreign Military Intervention by Large and Small Powers," *International Interactions,* 1 (October 1974), 277.

(٦٠) Bruce M. Russett, "An Empirical Typology of International Military Alliances," *Midwest Journal of Political Science,* 15 (may 1971), 262-89.

(٦١) نقلاً عن : Robert L. Rothstein, *The Weak in the World of the Strong* (New York: Columbia University Press, 1977), p. 33.

(٦٢) نقلاً عن : Michael D. Wallace, "Early Warning Indicators from the Correlates of War Project," in J. David Singer and Michael D. Wallace, eds., *To Augur Well* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979), p. 23.

(٦٣) Ernest Lefever, "Nehru, Nasser, and Nkrumah on Neutralism," in Laurence Martin, ed., *Neutralism and Nonalignment* (New York: Praeger, 1962), p. 95.

(٦٤) Rothstein, *The Weak in the World of the Strong,* p. 32.





(٦٥) Annette Baker Fox, *The Power of Small States: Diplomacy in World War II* (Chicago: University of Chicago Press, 1959), p. 187.

(٦٦) Lloyd Jensen, "Military Capabilities and Bargaining Behavior," *Journal of Conflict Resolution,* 9 (June 1965), 155-63.

(٦٧) John W. Finney, "Cruise Missiles Provoke Conflict Within the Military as Well as with Soviets," *New York Times,* January 21, 1976, p. 30.

(٦٨) نقلاً عن: Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), p. 78.

(٦٩) Alvin Z. Rubinstein, "Observations," in Rubinstein, ed., *Soviet and Chinese Influence in the Third World* (New York Praeger, 1975), p. 223.

(٧٠) Steven Rosen, "War Power and the Willingness to Suffer," in Bruce M. Russett, ed., *Peace, War and Numbers* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1972), pp. 176-78.

(٧١) Shahran Chubin and Sepehr Zabih, *The Foreign Relations of Iran* (Berkeley: University of California Press, 1974), p. 114.



الفصل الثامن

المحددات الخارجية والنسقية

تركزت دراستنا حتى الآن على مجموعة العوامل المتعلقة بالأوضاع الداخلية في الدولة، باستثناء مكونات القوى الوطنية، وهى عنصر ذو طبيعة داخلية وخارجية في الوقت نفسه. وفي هذا الفصل، سنحاول استكشاف أثر العوامل الخارجية، وأثر هيكل النسق الدولي على سلوك السياسة الخارجية للدولة. ويمكن القول إنه، إن لم تكن هناك محددات خارجية، فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية. فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية، فإنها، في معظم الأحوال، تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية. ويلاحظ أن الدارسين الذين يؤمنون بمصداقية النموذج الرشيد (انظر الفصل الأول) أكثر ميلاً إلى اعتبار هذا المستوى من التحليل أعظم مستويات التحليل أهمية.

ويقع معظم ما كتب في حقل العلاقات الدولية في إطار هذا المنظور التحليلي، مع إشارات طفيفة إلى العوامل الداخلية التي أشرنا إليها. ورغم ذلك، فإنه لا يوجد إلا عدد محدود من الدراسات المنهجية المقارنة التي تتناول أثر المتغيرات الخارجية على السياسة الخارجية. ومن ذلك منهج «تحليل الأحداث.» فهذا المنهج يركز على جمع مئات من الأنشطة وترميزها، كالتهديدات، والوعود، والاحتجاجات، والعنف، وغيرها، التي تدخل فيها الدول بعضها مع بعض بشكل يومي تقريبًا. ويتم تحويل هذه البيانات كميًّا وتحليلها بهدف التوصل إلى معرفة أنماط التوجهات والتغيرات الرئيسة في السياسة الخارجية للدولة. كذلك تفيد هذه البيانات في تحليل نماذج الفعل ــ رد الفعل في السياسة الخارجية، وهي النماذج التي سنتناولها في القسم التالي.

الفعل ورد الفعل في السياسة العالمية

أثبت عدد من الباحثين، باستعمال منهج تحليل الأحداث، ميل الدول إلى الرد على السلوك الموجه إليها، ـ سواء أكان سلوكًا عدائيًا أم توفيقيًا ـ بسلوك مشابه. فقد انتهى أحد دارسي سلوك السياسة الخارجية لثمان وسبعين دولة نامية، إلى أن «السلوك الصراعي الدولي لدول العالم الثالث يتفق إلى حد كبير مع علاقة الحافز والاستجابة حيث إن السلوك الصراعي الذي توجهه الدولة إلى الدول الأخرى في الإقليم نفسه هو نتيجة للسلوك الصراعي الذي تستقبله الدولة من تلك الدول.»(١) وقد حلل باحث آخر السلوك الصراعي العالمي خلال عام ١٩٦٣م، وانتهى إلى أنه عندما تم تجميع البيانات على مدار السنة، كانت الدول التي سلكت سلوكًا صراعيًا هي الدول ذاتها التي كانت هدفًا للسلوك الصراعي من قبل دول أخرى.(٢) بيد أنه عندما تم تجميع البيانات على أساس الشهر الواحد، فقد تبين أن نمط التبادل السلوكي لم يستمر، وهذا يعني أن رد الفعل قد لا يكون فوريًا في كل الحالات. والاستثناء الوحيد كان هو حالة العنف المسلح حيث تبين أن الدول تتبادل العنف المسلح بشكل فوري.

وقد أكدت دراسات إقليمية متعددة نمط التبادل السلوكي في السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، تبين من دراسة للنزاع الهندي ـ الصيني عام ١٩٦١م أن هناك علاقة قوية بين السلوك الصيني والسلوك الهندي في الصراع، كما اتضح من دراسة أخرى للنزاع الكوبي ـ الأمريكي عام ١٩٦٢م حول الصواريخ السوفيتية في كوبا، أن كوبا والولايات المتحدة تبادلتا السلوكيات العدائية والتوفيقية.(٣) وقد تم التوصل إلى نتائج مشابهة بتحليل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على الرغم من استعمال أدوات بحثية وفترات زمنية مختلفة.(٤) وأخيرًا، فقد وجدت زينس أن الرسائل الدبلوماسية المتبادلة بين قيادات الدول خلال الأزمة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى، تعكس وجود ارتباط وثيق بين إدراك العداء الموجه إلى الدولة وبين التعبير عن هذا الإدراك بسلوك عدائي، وذلك بالنسبة لكل الدول التي دخلت الحرب.(٥)

وقد لاحظ ماكليلان أن الدول التي تمر بأزمات دولية حادة ومتكررة تتجه إلى وضع قواعد روتينية لسلوكها الدولي. وقد استخلص ماكليلان، من تحليله لأزمتي

كيموى وماتسو وبرلين، أن التفاعل الدولي أثناء الأزمات عبر فترة من الزمن يؤدي إلى عملية تعلم قوامها اكتساب الدول خبرة في إدارة الأزمات مما يحد من خطورة التفاعل الدولي أثناء الأزمات اللاحقة.(٦) والواقع أن لتلك النتيجة أهمية خاصة بالنسبة لاحتمالات تطور السلام العالمي، لأن الدول تتعلم كيف تنظم سلوكها الصراعي، دون اللجوء إلى العنف شريطة ألا يؤدي تعاقب الأزمات إلى عدم اكتراث الدول للنتائج السلبية المحتملة لتلك الأزمات.

كذلك، توضح الدراسات التي أجريت على السلوكيات التعاونية للدول أن هناك ميلًا مشابهًا نحو تبادل السلوك. فيوضح تحليل التنازلات التي قدمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لبعضهما حول قضايا نزع السلاح العامة خلال الإحدى والعشرين دورة من المفاوضات التي عقدت في لندن ونيويورك، وجنيف خلال الفترة من عام ١٩٤٨م حتى ١٩٨٠م، أن هناك قدرًا كبيرًا من التبادل السلوكي بين الدولتين. فباستثناء سنة ١٩٥٥م، التي تميزت بتقديم الاتحاد السوفيتي العديد من التنازلات مقابل تحفظ الولايات المتحدة على اقتراحاتها السابقة حول نزع السلاح، تبين أن هناك عامل ارتباط بين السلوك التنازلي للدولتين، مقداره ٠,٥٧، وله دلالة إحصائية.(٧) وقد تم استخلاص نتائج مشابهة عند تحليل التنازلات التي قدمتها الدولتان بخصوص محادثات حظر التجارب النووية التي بدأت عام ١٩٥٨م والتي أسفرت عن توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام ١٩٦٣م.(٨) بيد أنه في الحالة الأخيرة، تبين أنه ما إن اقتربت الدولتان من التوصل إلى اتفاق حول الحظر الشامل في إبريل عام ١٩٦٠م ـ وذلك بالاتفاق على كل بنود مشروع المعاهدة ماعدا ثلاثة بنود ـ بدأ السلوك السوفيتي يتسم بالمراوغة. وهذا يدل على أن الدول قد تقدم تنازلات عديدة عندما يبدو أن احتمالات التوصل إلى اتفاق بعيدة، تحت تأثير توقع أن الطرف الآخر لن يقبل تلك التنازلات، ولكن ما أن يبدو في الأفق احتمال التوصل إلى اتفاق حتى تبدأ في المراوغة أو سحب التنازلات التي قدمتها. وقد أدى ذلك التراجع إلى التوصل إلى إتفاقية حول الحظر الجزئي للتجارب الذرية بدلا من الحظر الشامل.

وقد أوضح تحليل مضمون مفصل للمداولات التي تمت حول اتفاقية حظر التجارب الذرية ـ وذلك بترميز الاتجاهات، والسلوكيات، والردود ـ نمطًا مشابهًا من تبادل السلوك، وبالذات من ناحية الولايات المتحدة. فقد انتهى التحليل إلى أن تزايد التعاون بين الدولتين خارج إطار المفاوضات قد أسهم في خلق نمط من التفاعل الإيجابي داخل إطار المفاوضات، كما أن تزايد كثافة الصراع بين الدولتين خارج إطار المفاوضات كان له تأثير سلبي على المفاوضات.(٩) بيد أن التحليل قد انتهى إلى أن المفاوضات قد تأثرت بالسلوك الفعلي أثناء المفاوضات أكثر من تأثرها بالسلوك الصراعي أو السلوك التعاوني للمشاركين خارج إطار المفاوضات.

وتتضح أهمية تبادل السلوك في تسوية المنازعات الدولية من دراسة تناولت عشرين نزاعًا دوليًا خطيرًا حدثت في القرن العشرين. وقد وجدت الدراسة أن الاستراتيجية التبادلية هي أكثر الاستراتيجيات فعالية في تفادي الهزيمة الدبلوماسية بدلًا من اللجوء إلى الحرب، وبالذات حين تطبق تلك الاستراتيجية في مواجهة عدو مشاكس. وترجع فعالية هذه الاستراتيجية إلى أنها تحفظ ماء وجه الطرف الذي يطبقها، «بالإضافة إلى اتفاقها مع القاعدة العامة للتبادل في الشؤون الدولية.»(١٠) وقد استخلصت دراسة مقارنة للسلوك الصراعي والتعاوني لمجموعة من الدول خلال الفترة من (١٩٦١-١٩٦٩م)، أن الدول تتفاعل على أساس من التبادل وأنها تتجاوب مع الفاعلين الذين يوجهون نحوها قدرًا أكبر من الاهتمام.(١١)

انطلاقًا من التسليم بأهمية التنازلات للتوصل إلى اتفاق، اقترح أوسجود أنه على الأطراف الداخلة في صراع دولي الإقلال من حدة الصراع تدريجيًا عن طريق تقديم تنازلات من طرف واحد مصحوبة بطلبات لفظية وضمنية إلى الطرف الآخر أن يفعل الشيء ذاته.(١٢) بيد أن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب توافر شروط معينة أهمها تكافؤ قوى الأطراف المتصارعة، ووصول محاولات حل الصراع بينها إلى حالة من الجمود أو الابتعاد عن احتمالات التسوية، ووقوعها تحت ضغط دولي للتوصل إلى اتفاق. وقد بين العديد من الدراسات التطبيقية صحة نظرية التنازلات التدريجية من طرف واحد التي

قدمها أو سجود. ومن أهم هذه الدراسات دراستان استعملتا أسلوب محاكاة سباق التسلح الاستراتيجي(*)، ودراسة استعملت أسلوب تحليل مباراة «أزمة السجين(**)». (١٣) وقد تبين من الدراسة الأخيرة، التي قام بها كوموريتا، أن استراتيجية التنازلات من طرف واحد تؤدي إلى نتائج طيبة إن طبقت في أعقاب وصول العلاقة الصراعية إلى طريق مسدود. بالإضافة إلى ذلك تأكدت النتائج الإيجابية لتلك الاستراتيجية في دراسة أخرى حول محادثات حظر التجارب النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. (١٤)

على الرغم من أهمية التنازلات كعامل من عوامل تسهيل التوصل إلى اتفاق، فإن لها أخطارها. فالعدو قد يفسرها على أنها مؤشر لعدم اهتمام الطرف الذي يقدمها بالقضية محل النزاع، أو يفسرها على أنها علامة ضعف مما يدفع العدو إلى طلب المزيد من التنازلات. (١٥) وقد أوضحت الدراسات التجريبية حول المساومة التي قام بها سيجل وفوراكر، أنه على المفاوض أن يبدأ عملية التفاوض بمطالب متشددة لأن البدء بمطالب توفيقية يزيد من تشدد الطرف الآخر. (١٦) وبصفة عامة فإن المحصلة النهائية للمفاوضات تكون عادة في غير صالح الطرف الذي يبدأ تلك المفاوضات بمطالب توفيقية.

وقد اعترض بعض الباحثين على نموذج «التنازل/الاتفاق» كعامل رئيس من عوامل تحديد نتيجة المفاوضات. فمن واقع مقابلاته مع حوالي خمسين سفيراً معتمداً لدى الأمم المتحدة، استخلص زارتمان أن التفاوض هو عملية قوامها التوصل إلى الصيغة الملائمة ومحاولة تطبيقها، وأنه في غمار عملية التفاوض لا يوجه إلا قدر ضئيل من الاهتمام بعدد التنازلات التي أعطاها كل طرف. وبالعكس، فإن التنازلات هي أساسًا

(*) المحاكاة هي منهج للتحليل يقوم على إعادة تصوير الموقف في إطار مصغر انطلاقًا من معطيات وقواعد الموقف المراد محاكاته، بهدف فهم حركية الموقف واحتمالات تطوره في المستقبل (المترجم).

(**) أزمة السجين هي أحد أشكال تحليل المباريات التي تفترض وجود علاقة تعارض في المصالح بين سجينين حول الاعتراف (المترجم).

أعمال رمزية تقدم في أغلب الأحوال قرب نهاية عملية التفاوض: حينما تلوح بوادر التوصل إلى اتفاق، وحينما يتوقع الطرف الذي يقدم التنازل أن الطرف الآخر سيقبل الصفقة المقترحة.[١٧] وقد أوضحت المقابلات التي أجريت مع المشاركين في دورة كيندي حول المفاوضات التجارية عام ١٩٦٧م ـ والتي أسفرت عن اتفاق حول تخفيض التعريفات الجمركية ـ أن المشاركين لم ينتبهوا كثيراً إلى التنازلات التي قدمها الآخرون، بدليل أن المشاركين في المفاوضات لم يستطيعوا تحديد النقطة التي حدث عندها تحول جذري في المفاوضات، أو حتى ما إن كان أي من الأطراف قد قدم تنازلات.[١٨] وفي مثل هذا النوع المعقد من المفاوضات فإن تصرفات الدول كانت مبنية على مدى ميل الدولة إلى تبني سياسة تجارية حرة، لا على سلوك معين للدول الأخرى المتفاوضة معها.

كذلك، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن السلوك السابق للدولة ربما يفسر سلوكها الراهن بصورة أفضل من السلوكيات السابقة للدول الأخرى. وليس من المؤكد ما إن كان تأثير السلوك السابق للدولة على سلوكها الراهن هو نتيجة للاعتياد البيروقراطي أم لشعور الدولة بالارتياح إلى أنماط السلوك المتبعة. ولكن المهم هو أن هذه الدراسات تلقي بعض الشك على نماذج «الفعل ـ رد الفعل». ويبدو أن هذه النماذج أكثر انطباقاً على السلوك الدولي أثناء الأزمات منها على السلوك الدولي في الأوقات العادية. وقد أوضحت دراسة للأحداث التي سبقت أربع عشرة أزمة خلال الفترة من ١٩٦٦م حتى ١٩٦٩م، أن القدرة التفسيرية لنموذج «الفعل ـ رد الفعل» ضئيلة إلى حد كبير، وأن السلوك السابق للدولة أكثر منه قدرة على التنبؤ بسلوكها الراهن.[١٩] وعلى الرغم من أن مزج النموذجين في نموذج واحد قد أدى إلى زيادة القدرة التفسيرية، إلا أن مدى إضافة نموذج «الفعل ـ رد الفعل» إلى تلك القدرة التفسيرية كان ضئيلاً. كذلك فقد تبين أن نموذج السلوك السابق كان أكثر قدرة من نموذج «الفعل ـ رد الفعل» في تفسير أنماط الاتصال بين الهند والصين خلال الفترة من عام ١٩٥٩م حتى عام ١٩٦٤م، وكذلك الإدراكات والتعبيرات عن الإدراكات خلال أزمة عام ١٩١٤م في أوروبا.[٢٠]

ففي هاتين الحالتين، كانت الدول المتصارعة تميل إلى الاستمرار في اتباع أنماط سلوكياتها السابقة أكثر من ميلها إلى التصرف بناء على ما تفعله الأطراف الأخرى. كذلك أوضحت دراسة عن المفاوضات الأمريكية ـ المصرية حول تمويل مشروع السد العالي أن كل دولة كانت أميل إلى التصرف بناء على سلوكها السابق منها إلى التصرف بناء على سلوك الدولة الأخرى.(٢١)

بيد أنه ربما كان من الخطأ أن نخلص إلى أن كل الدراسات التي قارنت بين القدرة التنبؤية لسلوك الدولة السابق، وبين القدرة التنبؤية لسلوك الدول الأخرى قد أكدت أفضلية السلوك السابق. فقد توصلت دراسة للعلاقات الكندية بالدول الأخرى خلال الفترة من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٠م، إلى أن هناك معاملات ارتباط عالية بين السلوك الكندي وسلوك الدول الأخرى تجاه كندا. وكان معامل الارتباط الكلي بالنسبة للسلوك الصراع الثنائي مع كل الدول هو ٠,٥٧، أخذًا في الاعتبار أن معامل الارتباط بالنسبة للسلوك الصراعي الأمريكي ـ الكندي كان أقل من المعامل الكلي، وأن معامل الارتباط بالنسبة للسلوك الصراعي السوفيتي ـ الكندي كان أعلى من المعامل الكلي، وفي الوقت نفسه فإن معامل الارتباط بين السلوك الصراعي الكندي السابق وبين السلوك الصراعي الكندي اللاحق كان ٠,١٨، كذلك وجدت الدراسة أن حوالي ٥٥٪ من الأحداث التي تم تجميعها قد حدثت نتيجة لحافز خارجي.(٢٢)

كذلك، فإن نموذج «الفعل ـ رد الفعل» يفسر إلى حد كبير سباقات التسلح. فقد جمع ريتشاردسون بيانات حول الإنفاق العسكري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، واستنتج أن الإنفاق العسكري للدولة يتأثر بالإنفاق العسكري للدول المعادية لها.(٢٣) وعلى الرغم من أن عامل شعور الدولة بالعداء، وعامل الإرهاق يؤثران أيضًا في مستوى الإنفاق العسكري، إلا أن الإنفاق العسكري للدول الأخرى كان هو العامل الأكثر أهمية في تفسير الإنفاق العسكري للدولة خلال الفترات محل البحث.

بيد أن محاولات تطبيق نموذج ريتشاردسون حول سباق التسلح على الإنفاق العسكري لإحدى الدولتين لم تؤد بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العسكري للدولة

الأخرى. بل لقد تبين أن مستوى الإنفاق العسكري السابق للدولة كان أكثر تأثيراً على مستوى إنفاقها العسكري الراهن.(٢٤) وعلى الرغم من أن إحدى الدراسات قد استخلصت أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق العسكري الأمريكي والإنفاق العسكري السوفيتي،(٢٥) إلا أن لامبيث يؤكد أنه لا يوجد ما يؤكد أن نشر القوات السوفيتية كان متأثرًا بقرارات التسلح الاستراتيجية الأمريكية. وعلى سبيل المثال، فإن تطوير الاتحاد السوفيتي لنظام التسليح من طراز ميرف (الصواريخ ذات الرؤوس النووية المتعددة) كان سابقًا لتطوير الولايات المتحدة لهذا النظام كما أن بناء الترسانة الحربية السوفيتية قد بدأ عام ١٩٦٢م، وذلك قبل اتخاذ القرار الأمريكي بنشر ١٠٥٤ صاروخًا عابرًا للقارات.(٢٦)

وقد انتهت دراسات متعددة لسباقات التسلح في أجزاء أخرى من العالم وفي أزمنة أخرى إلى نتائج متفاوتة. فتحليل سباقات التسلح في الشرق الأوسط يوضح أنه في حالة بعض الدول، وفي بعض الفترات كان هناك نمط تبادلي لسباق التسلح. فبمقارنة سباق التسلح بين عامي ١٩٥٦-١٩٦٧م، وعامي ١٩٦٧-١٩٧٣م، استخلص راتينجر أنه كان يوجد سباق للتسلح في الشرق الأوسط في الفترة الأولى، بينما تميزت الفترة الثانية باختفاء نمط «الفعل - رد الفعل» في التسلح الإسرائيلي - العربي.(٢٧) ويفسر المؤلف ذلك بأنه بعد عام ١٩٦٧م، كانت الدول العربية تستعد لشن حرب مسلحة، ومن ثم فإنها كانت أميل إلى الاستمرار في التسلح بصرف النظر عما تفعله إسرائيل.

كذلك، فقد كشفت دراسة مماثلة لسباق التسلح في أوروبا أنه خلال الخمسينات والستينات كانت عمليات رد الفعل أكثر وضوحًا في سلوك دول حلف الأطلنطي ــ وبالتحديد بريطانيا وفرنسا ــ عنه في سلوك دول حلف وارسو.(٢٨) غير أن المؤلف وجد أن لقوة الدفع البيروقراطية أثرًا أكبر على سباق التسلح من نموذج «الفعل - رد الفعل،» ومن حالة التوتر الدولي.

كذلك توضح حالة سباق التسلح البحري البريطاني ـ الألماني خلال الفترة من عام ١٩٠٥م حتى عام ١٩١٦م، أن بريطانيا كانت أميل إلى الرد على السلوك الألماني أكثر من رد ألمانيا على السلوك التسلحي البريطاني.(٢٩) كذلك، فإن ألمانيا كانت تميل إلى التأكيد على نوعية الأسلحة؛ أما بريطانيا فكانت أميل إلى التركيز على كمية الأسلحة.

وهناك العديد من الأسباب التي تفسر عدم قدرة نموذج «الفعل رد الفعل» على وصف ما يحدث فعلاً في عالم الواقع. ومن أول تلك الأسباب مجموعة العوامل السياسية الداخلية والبيروقراطية. فالإنفاق العسكري يتأثر بضغوط المركب العسكري ـ الصناعي على نحو ما أوضحناه في الفصل السادس. كما يتأثر الإنفاق العسكري بالحاجة إلى إرساء أسس النظام السياسي الداخلي، حيث إن المؤسسة العسكرية ــ وبالذات في الدول النامية ــ تلعب دورًا مهمًا في تأمين الاستقرار الداخلي. من ناحية أخرى، فإن الإنفاق العسكري يتأثر بالتنافس بين أفرع القوات المسلحة، إذ أن كل فرع يضغط من أجل زيادة مخصصاته المالية. ولا يعني ذلك أن زيادة إنفاق العدو العسكري لا تلعب دورًا، حيث إن تلك الزيادة تخلق المبررات الكافية لزيادة إنفاق الدولة العسكري، وللحصول على تأييد الرأي العام الداخلي لتلك الزيادة.

أما ثاني تلك الأسباب، فهو الميل إلى استمرار مستوى الإنفاق العسكري الراهن بحيث يعكس مستوى الإنفاق العسكري السابق، وذلك نظرًا لميل البرامج العسكرية إلى التوسع لامتصاص المبالغ المالية المتاحة. فبرامج الصواريخ الأمريكية توسعت بعد عام ١٩٥٤م، نظرًا لأن مستويات الإنفاق العسكري قد ارتفعت إبان الحرب الكورية.(٣٠) وكذلك، فإن انتهاء الحرب الفيتنامية لم يؤد إلى خفض الإنفاق العسكري الأمريكي، ولكنه بالعكس، كان من العوامل التي أدت إلى استمرار الميزانيات العسكرية الهائلة.

من ناحية ثالثة، فإن إنفاق الدولة العسكري قد لا يعكس الإنفاق العسكري للعدو نتيجة الخطأ في حساب مقدرات العدو ونواياه. فافتقاد نمط لتبادل السلوك في سباق

التسلح الأمريكي ـ السوفيتي قد يكون راجعًا إلى أن كل دولة من الدولتين كانت تتصرف بناء على تقديرها لقوة العدو المتوقعة، وليس بناء على قوته الراهنة. وقد أدى ذلك إلى أخطاء خطيرة في الحساب أدت بالتالي إلى وجود فجوات في مستويات التسلح، كفجوة قاذفات القنابل في الخمسينات، وفجوة الصواريخ في أوائل السنينات. وفي حالة فجوة الصواريخ، فإن الولايات المتحدة قد اكتشفت عن طريق طائرات الاستطلاع من طراز يو ـ ٢ أن القوة الصاروخية السوفيتية أقل بكثير من القوة الصاروخية الأمريكية، مما أغرى الولايات المتحدة لدفع خروشوف إلى اتخاذ القرار الخاطىء بنصب الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٢م.

من ناحية رابعة، فإن نماذج سباق التسلح تبنى عادة على أساس العلاقة الثنائية بين دولتين، ومن ثم فإنها لا تأخذ في حسبانها احتمال وجود دولة ثالثة تؤثر في السباق. وعلى سبيل المثال: ماهو حجم المجهود العسكري السوفيتي الناشىء عن التهديد الصيني؟ وما هو حجم المجهود العسكري السوفيتي الناشىء عن التهديد الأمريكي؟. توضح نماذج سباق التسلح المبنية على افتراض ثلاثية السباق أن سباق التسلح بين اثنتين من دول ثلاث يتصاعد باستمرار، ليس بسبب حركية السباق بينهما، وإنما بسبب الخوف من تحالفات الطرف الثالث.[(٣١)]

من ناحية خامسة، توضح دراسات سموكر أن هناك درجات متفاوتة للخوف من سباق التسلح.[(٣٢)] ويقصد بذلك أن أحد الأطراف الداخلة في سباق التسلح قد يبدأ في التخوف من تطور السباق إلى مستوى يؤدي إلى خروج السباق عن نطاق سيطرته، ومن ثم يشرع في تخفيض إنفاقه العسكري في الوقت الذي يستمر الطرف الآخر في تصعيد السباق لانخفاض درجة الخوف لديه.

من ناحية سادسة، فإنه في بعض الحالات تؤدي ضآلة مستوى التسلح لدى العدو إلى دفع الدولة الأخرى لتصعيد سباق التسلح. فالدوافع الرئيسة وراء ضغط الولايات المتحدة لزيادة الأسلحة التقليدية لحلف الأطلنطي في الستينات كان هو

اكتشاف الولايات المتحدة أن الأسلحة التقليدية السوفيتية أقل مما كان متوقعًا، مما أغراها بانتهاز الفرصة للحصول على تفوق على الاتحاد السوفيتي في هذا المجال والدفاع عن أوروبا بالأسلحة التقليدية بدلاً من الأسلحة النووية.(٣٣) وبالمثل، فإنه ربما لم يكن الاتحاد السوفيتي ليحاول أن يحسن من مستوى قدراته الاستراتيجية مالم يكن قد ظن أنه من الممكن تحقيق التكافؤ مع الولايات المتحدة في هذا المجال.

والواقع أن السؤال الأكثر أهمية من وجهة نظر السياسة الخارجية هو هل يؤدي سباق التسلح إلى نشوب حرب؟ فقد استخلصت إحدى الدراسات أنه لا توجد علاقة بين سباقات التسلح ونشوب الحروب،(٣٤) فالحرب الكورية على سبيل المثال، لم تبدأ بسباق للتسلح، ولكنها بدأت بسباق لنزع السلاح حيث كانت الولايات المتحدة تحاول إعادة قواتها إلى أراضيها بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية. كذلك، فسباق التسلح البحري البريطاني الفرنسي الذي استمر حوالي أربعة وستين عامًا (١٨٤٠-١٩٠٤م)، لم يؤد إلى نشوب حرب بين الدولتين. وعلى الرغم من حدة سباقات التسلح بعد الحرب العالمية الثانية، فقد لوحظ أن عددًا قليلاً من سباقات التسلح بين الدول الكبرى قد انتهى إلى حرب. فمنذ الحرب العالمية الثانية انتهت ٨٪ فقط من سباقات التسلح بين القوى الكبرى إلى حرب بين تلك القوى.(٣٥)

وبالعكس، فقد أكدت بعض الدراسات أن سباقات التسلح تؤدي إلى تصعيد العنف وزيادته. وقد وجدت إحدى هذه الدراسات أن ثلاثًا وعشرين من بين ست وعشرين مواجهة عسكرية حربية بين القوى الكبرى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت مسبوقة بسباق للتسلح. ولكن تبين أيضًا أنه من بين اثنتين وسبعين مواجهة غير عسكرية بين القوى الكبرى كانت خمس منها فقط مسبوقة بسباق للتسلح.(٣٦) كذلك، فقد توصلت دراسة أخرى، باستعمال بيانات تتعلق بالفترة نفسها، إلى أن هناك علاقة قوية بين معدل زيادة الإنفاق العسكري وعدد الحروب التي ظهرت في السنوات الخمس التالية لتلك الزيادة.(٣٧) وقد تأكدت تلك العلاقة حتى بعد أن تم تحييد أثر العوامل الأخرى التي قد تؤثر في تلك العلاقة.

وقد أكدت دراسة كلاسيكية لسباقات التسلح قام بها هنتنجتون أن هناك علاقة عكسية بين طول الفترة الزمنية لسباق التسلح وبين احتمال نشوب الحروب نتيجة لهذا السباق.(٣٨) ففي المراحل الأولى لسباق التسلح لا توجد عادة أنماط محددة للتفاعل السلمي بين الدول الداخلة في السباق، ومن ثم تزداد احتمالات نشوب الحرب في تلك المراحل. كذلك يؤكد هنتنجتون أن احتمالات نشوب الحرب تزداد في حالة سباق التسلح الكمي عنها في حالة سباق التسلح الكيفي. فسباق التسلح الكمي يؤدي إلى عدم التكافؤ لأن أحد الطرفين يزيد من كميات السلاح المتراكمة لديه على حساب الطرف الآخر؛ أما سباق التسلح الكيفي فإنه يؤدي إلى التكافؤ لأن الميزة العلمية النوعية التي قد يتمتع بها طرف لا تستمر عادة لفترة طويلة، أخذا في الاعتبار التطور الهائل في التقنية الحديثة. ويؤدي هذا التكافؤ ــ في نظر هنتنجتون ــ إلى الإقلال من احتمالات نشوب الحرب. كذلك فإن سباق التسلح الكمي ينطوي على أعباء مالية باهظة ويؤدي إلى توتر شديد، وبالتالي يولد ضغوطًا هائلة لإنهاء هذا السباق إما عن طريق اللجوء إلى الحرب، أو عن طريق نزع السلاح. ولسوء الحظ، فإن اللجوء إلى الحرب هو البديل الأكثر احتمالاً في تلك الحالة. أما سباق التسلح الكيفي، فإنه ينطوي على مجرد إعادة توزيع لميزانية التسليح أكثر منه زيادة جديدة في تلك الميزانية. ومن ثم، فإنه لا يولد ضغوطًا تؤدي إلى نشوب الحرب. ولا يعني ذلك أن سباق التسلح الكيفي هو سباق محمود، لأنه إن شعرت الدولة الداخلة في سباق التسلح الكيفي أن الدولة الأخرى على وشك الحصول على ميزة تقنية كبرى قد تؤدي إلى تغيير الميزان العسكري لصالحها، فإنها قد تجد نفسها مدفوعة إلى المبادرة بضربة عسكرية ضد الدولة الأخرى أو ضد نظام تسليحها الجديد، وبالذات إن شعرت أنها لن تكون قادرة على اللحاق بها في المستقبل القريب. كذلك، فإن سباق التسلح الكيفي يزيد من قدرة الدول الداخلة فيه على إحداث قدر أكبر من الدمار في العالم.

أثر الأطراف الثالثة

ناقشنا في القسم السالف الذكر أفعال الدول وردود أفعالها كما لو أن تلك السلوكيات تتم في نسق مغلق لا يتأثر من خارجه. وليس هناك ما هو أكثر منافاة

للحقيقة من هذا التصور. ذلك أن سلوك كل دولة يتأثر بسلوكيات الدول الأخرى. ففي حالة النزاع بين دولتين تلعب الأطراف الخارجية أو الثالثة دورًا في التأثير على سلوك الدولتين المتنازعتين عن طريق تقديم عروض الوساطة أو المساعدة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، وعن طريق التلويح بالعقوبات السلبية كالتهديدات، والإدانات، أو سحب الدعم العسكري، والاقتصادي، والسياسي.

وقد تمت تسوية العديد من الصراعات ـ أو على الأقل ضبطها ـ عن طريق وساطة الأطراف الثالثة، كما حدث في وساطة الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت في الحرب اليابانية ـ الروسية عامي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥م والتي انتهت بمعاهدة بورتسموث، وكما حدث في وساطة رئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كوسيجين في الحرب الهندية ـ الباكستانية، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية طشقند عام ١٩٦٦م، وكما حدث في وساطة الرئيس الأمريكي كارتر في توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م. بيد أنه كما تلعب الأطراف الثالثة دورًا في تسوية الصراعات، فإنها أيضًا قد تدخل كطرف في الصراع بشكل يؤثر على محصلته النهائية. ومن أمثلة ذلك تدخل الأطراف الثالثة في حرب السويس عام ١٩٥٦م، وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، والصراع في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي).

وبما أن للدعم الخارجي، أو على الأقل عدم التدخل من أطراف خارجية، أهمية مركزية في نجاح أو فشل المشروعات الحربية للدول، وبالذات الدول محدودة القوة، فإن أي قرار يتعلق بإعلان الحرب يجب أن يأخذ في حسبانه ردود الأفعال المحتملة للأطراف الثالثة. وبصفة عامة، فإن الدول التي تتمتع بتأييد قوي من حلفائها، أكثر ميلًا من الدول الأخرى إلى المبادرة بالحرب، بالرغم من أن ميزان القوى قد يكون في غير صالحها، وذلك على أساس توقع تدخل حلفائها لمساعدتها. فالتدخل العسكري الكوري الشمالي في كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠م قد تم بناء على الموافقة الصريحة أو الضمنية من الاتحاد السوفيتي. بيد أن الحليف قد يلعب دورًا آخر في كبح جماح الدولة الحليفة، كما حدث في حالة الضغط السوفيتي على الصين الشعبية لأنهاء قصفها لجزيرتي كيموي وماتسو عام ١٩٥٨م.

وبصفة عامة يسعى صانعو القرار في الدولة الداخلة في صراعات دولية، إلى تطوير أقصى قدر ممكن من التأييد الدولي لسياساتها إزاء تلك الصراعات. فقرار الصين الشعبية بإنهاء الثورة الثقافية الكبرى عام ١٩٦٩م، واستئناف علاقاتها بالعالم الخارجي كان متأثرًا إلى حد ما بنزاع الحدود الصيني - السوفيتي، الذي اندلع في تلك السنة. وفي خلال فترة قصيرة انضمت الصين الشعبية إلى المجتمع الدولي بتبؤ مقعد الصين في الأمم المتحدة، وبدأت في إنشاء علاقات دبلوماسية مع عدد أكبر من الدول، منهية بذلك فترة طويلة من العزلة عن العالم. كذلك، فإن إحدى المشكلات الكبرى التي واجهت إيران في حربها مع العراق التي اندلعت عام ١٩٨٠م كانت هي عزلتها العامة عن العالم بسبب رفضها احترام القواعد القانونية الدولية بعدم إعادة الرهائن الأمريكيين. والواقع أن الحرب ذاتها كانت من العوامل الرئيسة التي أدت إلى إطلاق سراح الرهائن، حيث إن اندلاع الحرب أدى إلى حرص إيَران على إنهاء المقاطعة الاقتصادية والعسكرية المفروضة عليها.

ويهتم صانعو القرار اهتمامًا كبيرًا بسلوك الدول الأخرى حتى يتمكنوا من الحصول على معلومات عن احتمالات ردود أفعال تلك الدول لسياساتهم المستقبلية. فقد اهتمت الصين اهتمامًا كبيرًا بالتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م، وما تبعه من إعلان «مبدأ بريجينيف،» والذي يقضي بأن للاتحاد السوفيتي حقًّا يكفل له التدخل في شؤون الدول الاشتراكية الأخرى. كذلك، فإن مصداقية التهديد الردعي الذي توجهه الدولة إلى دولة أخرى يعتمد إلى حد كبير على مدى تنفيذ الدولة الرادعة لتهديدات مماثلة سبق أن وجهتها إلى دول أخرى. وعلى سبيل المثال، يرى البعض أن إثارة خروتشوف لأزمة برلين عام ١٩٦١م، كانت نتيجة للتأييد المحدود الذي قدمه كينيدي للكوبيين المنفيين أثناء غزوهم الفاشل لكوبا في حملة خليج الخنازير. ونظرًا لتخوف الدولة من احتمال إساءة تفسير نواياها الردعية، فإن الدولة قد توجه تهديدات ردعية ضد دولة معينة، ليس بهدف ردع تلك الدولة، ولكن بهدف تأكيد صلابتها الردعية أمام دول أخرى أكثر أهمية ولكي لا تسيء تلك الدول تفسير نواياها الردعية. ولهذا، فإن من الصعب توقع ما الذي سيفعله صانع القرار إذا ركز الباحث فقط على الاهتمامات والمقدرات النسبية للدول الداخلة مباشرة في الصراع.

ويمكن للأطراف الثالثة أن تؤثر في السياسة الخارجية للدولة، عن طريق الاضطلاع بدور الوساطة في الصراعات التي تدخل فيها تلك الدولة. ويمكن لدور الوساطة أن يكون مركزيًا في الصراعات التي لا يتحدث فيها طرفا النزاع بعضهما مع بعض، وفي هذه الحالة، فإن الطرف الثالث يلعب دور الوسيط عن طريق التنقل بين الدولتين المتنازعتين كما فعل وزير الخارجية الأمريكية كيسنجر في محاولة للتوسط بين العرب وإسرائيل عقب حرب عام ١٩٧٣م. كذلك، فإن الطرف الثالث قد يقدم مقترحات لحل النزاع، ويوضح للدولتين المتنازعتين القضايا التي يمكن التوصل إلى حلول وسط لها. وقد تقبل الدولتان المتنازعتان اقتراحات الطرف الثالث خاصة إن رأتا أن الطرف الثالث يتسم بالموضوعية. وفي بعض الحالات، كما حدث في حالة تحكيم ران كوش عام ١٩٦٥م بين الهند وباكستان، فإن الدولتين المتنازعتين قد تقبلان مقدمًا الاقتراحات الصادرة عن الطرف الذي ارتضيتاه للتحكيم في النزاع.

كذلك، تؤثر القوى الخارجية في سلوك الدول الداخلة في مفاوضات بعضها مع بعض عن طريق إعطاء الوعود وتوجيه التهديدات إلى تلك الدول كما اتضح لنا في الفصل السابق. ومن أمثلة ذلك الوعود والتهديدات التي وجهها كيسنجر إلى العرب والإسرائيليين في غمار محاولة التوصل إلى تسوية مؤقتة للنزاع العربي الإسرائيلي. ويثير هذا الجانب من جوانب تأثير الأطراف الثالثة تساؤلاً عما إن كانت القوى الكبرى هي وحدها التي تستطيع ممارسة هذه الأدوار! حيث إن معظم الدول الأخرى تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من الاضطلاع بهذه الأدوار.

وتستطيع الأطراف الثالثة أن تساعد في التوصل إلى تسويات بين الدول المتنازعة عن طريق ضمان تلك التسويات. ومن أمثلة هذا الدور: الضمانات التي قدمتها الأطراف الثالثة للتسوية الفيتنامية، وأدوات مراقبة تنفيذ الاتفاقات العربية الإسرائيلية التي قدمتها الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م. وأخيرًا، فإن الأطراف الثالثة قد تساعد على التوصل إلى تسويات بين الدول المتنازعة عن طريق مساعدة تلك الدول لحفظ ماء وجهها. فالدول المتنازعة قد تستطيع أن تقدم تنازلات إلى أطراف ثالثة

بشكل يفوق قدرتها على تقديم تنازلات إلى العدو. فقد حفظ البريطانيون، والفرنسيون، والإسرائيليون، ماء وجههم أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦م، بعد أن ضغطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عليهم لإنهاء عدوانهم على مصر، عن طريق الدفع بأنهم قد تدخلوا بهدف تحقيق الاستقرار في منطقة قناة السويس ريثما تتدخل الأمم المتحدة.

غير أن تدخل العديد من الأطراف لمحاولة التوصل إلى تسوية سلمية قد يجعل من تلك التسوية أمرًا مستحيلاً، على نحو ما أوضحته دراسة تحليلية لمثل هذه التدخلات منذ القرن السابع عشر.(٣٩) فقد لاحظ مؤلف هذه الدراسة أن تدخل القوى الخارجية قد زاد من تعقيد عملية صنع السلام لأنه أدى إلى تعدد صانعي القرار، وعدد القرارات، وعدد التسويات المطلوب التوصل إليها. وانطلاقًا من المصاعب التي يثيرها تعدد الدول الداخلة في عملية تسوية الصراع، فإن قانون ميثاق الأمم المتحدة قد نص على ضرورة أن تحاول الدول تسوية المنازعات بينها في إطار إقليمي أولاً، فإن فشلت تلك المحاولات، فإن النزاع يمكن أن يحال إلى الأمم المتحدة (مادة ٣٣ من الميثاق).

التنظيم الدولي والسياسة الخارجية

ومن الأطراف الثالثة التي أصبح لها دور متزايد في التأثير على السياسة الخارجية للدول في السنوات الأخيرة: التنظيم الدولي. ويتضح ذلك من التزايد الكبير للتنظيمات الدولية من حوالي ٣٨ تنظيمًا دوليًا حكوميًا عام ١٩٤٩م إلى ٢٦١ تنظيمًا دوليًا عام ١٩٧٧م.(٤٠)

وقد حاول العديد من الدراسات تحديد ما إن كانت التنظيمات الدولية قد أثرت في سلوك الدول عن طريق إضعاف احتمالات نشوب الحروب أو على الأقل عدم تصعيد الصراعات الدولية. وتوضح بيانات مشروع محددات الحرب ـ الذي يشرف عليه ديفيد سينجر ـ أنه في خلال الفترة من عام ١٩١٦م حتى عام ١٩٦٥م، لم يكن



للتنظيمات الدولية الحكومية من تأثير يذكر على عدد الحروب، إلا أن معدل زيادة عدد هذه التنظيمات، كان له تأثير سلبي ضئيل على درجة اشتداد الحروب في خلال السنوات الخمس التي تلت تلك الزيادة.(٤١) وتؤيد هذه النتيجة، الفكرة القائلة بأن التنظيمات الدولية تهدىء من حدة الصراعات الدولية. كذلك، فقد استخلصت دراسة أخرى أن العلاقة بين التنظيمات الدولية الحكومية والحروب، تختلف باختلاف طريقة عضوية التنظيمات الدولية، وأنه خلال الفترة من عام ١٩٠٠م حتى عام ١٩٦٤م كانت هناك علاقة سلبية بين وجود التنظيمات الدولية واحتمالات نشوب الحروب. ومن ناحية أخرى، فقد تبين أنه كلما زاد عدد التنظيمات الدولية التي تنتمي إليها الدولة، زاد سلوكها الصراعي الدولي.(٤٢) وربما كانت هذه النتيجة الأخيرة راجعة إلى أن الدراسة كانت تركز على العلاقة بين حجم الدولة وسلوكها الصراعي. وبما أن الدول الكبرى هي بذاتها الدول التي تنضم إلى عدد أكبر من التنظيمات الدولية، فقد استخلصت الدراسة أن الدول الكبرى أميل إلى الانضمام إلى عضوية التنظيمات الدولية وإلى اتباع سلوكيات صراعية بشكل يفوق غيرها من الدول.

وقد بحثت مجموعة من الدراسات أثر عصبة الأمم، والأمم المتحدة في السلوك الصراعي للدول. فقد وجد هولستي ــ على سبيل المثال ــ أنه من بين سبعة وسبعين صراعًا دوليًا حدث في الفترة من عام ١٩١٩م حتى عام ١٩٦٥م، تم حل ٢٣٪ منها من خلال المساعدة الكلية والجزئية للتنظيمات الدولية. ومن بين الثمانية والأربعين صراعًا التي وضعت على جدول أعمال عصبة الأمم والأمم المتحدة، تم تسوية ٣٧٪ منها.(٤٣) وكذلك وجد رايت أنه من بين ستة وستين نزاعًا سياسيًا تناولتها عصبة الأمم، تمت تسوية خمسة وثلاثين منها بنجاح، كما تم تحويل عشرين نزاعًا منها إلى وكالات أخرى للنظر فيها. وقد تبين أيضًا أن معظم الأحد عشر نزاعًا التي فشلت العصبة في حلها قد حدثت في عام ١٩٣٥م، مما يبرهن على سجل العصبة الممتاز في التسوية السلمية للمنازعات الدولية بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٥م.(٤٤) وقد تبين من دراسة لاحقة قام بها رايت لخمسة وأربعين صراعًا دوليًا عرضت أمام الأمم المتحدة خلال السنوات العشرين التالية لإنشائها، أن تسعة منها لم تتضمن استعمالا للقوة العسكرية،

وأنـه من بين الستة والثلاثين صراعًا التي تضمنت استعمال القوة العسكرية تم إنهاء الأعمال الحربية في عشرين صراعًا عن طريق وقف رسمي أو ضمني لإطلاق النار في خلال السنة الأولى لاندلاع تلك الأعمال، وتصاعد أربعة عشر صراعًا لفترة تزيد على العام، بينما تحوّل صراعان فقط إلى مرحلة الحرب الشاملة.(٤٥) وعلى الرغم من أن هذه الـدراسـة قد كشفت عن السجل الجيد للأمم المتحدة في ضبط تصعيد الصراعات الدولية، فإنه لا يمكن أن نستخلص من هذه الدراسة أن الأمم المتحدة قد نجحت في تسوية هذه الصراعات. ذلك أن تأمل الحالات التي تضمنتها الدراسة يوضح أن بعض الصراعات التي حدثت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد استمر في إطار سلمي، مع اندلاع الأعمال الحربية من آن لآخر حول بعض القضايا التي تضمنتها تلك الصراعات.

وتوضح دراسة لخمسة وخمسين نزاعًا في الفترة السابقة على سنة ١٩٦٥م، أن الأمم المتحدة لم تنجح في إقرار تسوية دائمة للمنازعات التي عرضت عليها. فلم تتم تسـوية حوالي نصف هذه المنازعات، كما أن حوالي ثلث هذه المنازعات فقط قد تم تسـويتـه إما كليًا أو جزئيًا عن طريق قرارات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من شيوع الاعتقاد بأن التنظيمات الدولية لا تستطيع التأثير في سلوك القوى الكبرى، فإن هذه الدراسة قد استخلصت أن قدرة الأمم المتحدة في حل المنازعات التي تدخل الدول الكبرى طرفًا فيها لا تختلف إن لم تزد على قدرتها على حل المنازعات بين الدول الصغرى.(٤٦)

وفي دراسة أخرى لأثر التنظيم الدولي على التسوية السلمية للمنازعات تبين أن أقل من ٢٠٪ لما يزيد على مائة نزاع دولي، حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد أدت إلى صدور قرار من الأمم المتحدة يطالب بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة. ومن بين المنازعات التي صدرت بصددها تلك القرارات تبين أن الأطراف المتنازعة لم تستجب لتلك القـرارات إلا في حوالي نصف المنازعات فقط.(٤٧) ومن الواضح أن فعـالية الأمم المتحـدة في الحد من استعمال القوة العسكرية في المنازعات الدولية قد تضاءلت على مر الزمن، شأنها في ذلك شأن عصبة الأمم.

كذلك، فإن معدلات نجاح التنظيمات الإقليمية في تسوية المنازعات الدولية لا تزيد كثيراً على معدلات نجاح الأمم المتحدة. ففي دراسة لفعالية الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، وجد أن ١٨٪ فقط من ١١٦ نزاعًا دوليًا حدثت في الفترة من عام ١٩٤٩م حتى ١٩٧٧م، بين الدول الأعضاء، هي التي نجحت الأمم المتحدة والتنظيمات في تسويتها وقد نجحت الأمم المتحدة في تسوية ٩٪ من ٩٣ نزاعًا عرض أمامها، بينما نجحت منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية ١٩٪ من ٢٦ نزاعًا عرض أمامها، ونجحت جامعة الدول العربية في ١٢٪ من ١٧ نزاعًا عرض أمامها، ونجحت منظمة الدول الأمريكية في ٣٧٪ من ١٩ نزاعًا عرض أمامها.(٤٨) ويرجع ارتفاع معدل نجاح منظمة الدول الأمريكية إلى هيمنة الولايات المتحدة عليها وقدرتها على توفير القوة العسكرية التي تضمن تطبيق قرارات المنظمة التي توافق عليها والواقع أن ما يحدث بالفعل، هو أن الولايات المتحدة تقرر كيفية التعامل مع النزاع، ثم تدفع المنظمة إلى اتخاذ قرار يتفق مع ما قررته هي مسبقًا. ومن أمثلة ذلك قرار الولايات المتحدة بفرض الحصار البحري على كوبا عام ١٩٦٢م، وهو القرار الذي تبنته منظمة الدول الأمريكية بعد صدوره.

وفي تحليل لتسعة عشر نزاعًا عرضت أمام منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، اتضح أن هذه التنظيمات قد ساعدت على تسوية حوالي ثلث تلك المنازعات، وأنه من بين تسعة عشر نزاعًا استعملت فيها القوة العسكرية، نجحت تلك التنظيمات في إنهاء الأعمال العسكرية في سبعة منها فقط.(٤٩)

إلا أن اتخاذ التنظيم الدولي لقرار بصدد نزاع معين، لا يعني بالضرورة احترام الدول المتنازعة لهذا القرار. وفي هذا الصدد، تتفاوت النتائج التي توصلت إليها الدراسات المختلفة. فقد وجد هاس أن الأمم المتحدة قد استطاعت أن تفرض على الدول المتنازعة احترام قراراتها، وذلك من واقع دراسته للمنازعات التي عرضت أمام الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٥م.(٥٠) كذلك، فقد تبين أن وضع قوات لحفظ السلام بين القوات المتحاربة في نزاع بين دولتين كان عاملاً فعالاً في استعادة السلام بينهما.

وتوضح دراسة مقارنة للحالات التي لم تقرر فيها الأمم المتحدة وضع قوات لحفظ السلام، والحالات التي قررت فيها الأمم المتحدة وضع تلك القوات، أن أحد الشروط الضرورية ــ وإن كانت غير كافية ــ لفعالية قوات حفظ السلام، هو تدخل القوى الكبرى في تنظيمها.(٥١)

وتوضح الدراسات الكمية السالفة أن قدرة التنظيمات الدولية على ضبط السلوك الصراعي للدول، ضئيلة إلى حد كبير. ولكننا نرى أن هذه الدراسات لم تدخل في اعتبارها، عند تقويم أثر التنظيم الدولي على السياسات الخارجية، أن التنظيم الدولي قد يلعب دورًا يتعدى دور تسوية المنازعات الدولية. فالتنظيم الدولي هو أداة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. فالدول تلجأ إلى الأمم المتحدة لتبرير مطالبها، ولإحراج الدول المعادية، أو لاستقطاب الدول الأخرى الأعضاء إلى جانبها، وهي كلها أهداف تتخطى مسألة تسوية المنازعات بين الدول.(٥٢)

كذلك، فإن دور التنظيم الدولي في السياسة الخارجية قد لا ينحصر في عملية تسوية المنازعات الدولية، ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي. وقد أوضحت الدراسات التي بحثت أثر خبرة التعامل مع التنظيم الدولي على أعضاء الكونجرس الأمريكي، أنه كلما ازدادت خبرة هؤلاء الأعضاء في التعامل مع التنظيم الدولي، ازداد اهتمامهم بالقضايا العالمية وتأييدهم لدعم التنظيم الدولي في تسوية المنازعات الدولية.(٥٣) فقد اكتشف ريجز أن أعضاء الكونجرس الذين شاركوا في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر اهتمامًا بالأمم المتحدة وتأييدًا لها من غيرهم. كذلك، فقد وجد كارنز أن هناك علاقة إيجابية ذات معنوية إحصائية بين حضور أعضاء الكونجرس اجتماعات الجمعية العامة وبين تأييدهم للأمم المتحدة، وذلك بعد تحييد أثر الانتماء الحزبي، والانتماء الأيديولوجي، ودرجة التوجه الانعزالي السابق للعضو.

غير أن دراسة مقارنة لاتجاهات المشرعين الأمريكيين والنرويجيين وموظفي الخدمة المدنية، أوضحت أنه لا توجد علاقة مباشرة بين المشاركة في اجتماعات التنظيمات

الدولية، وبين التأييد الإيجابي لتلك التنظيمات. فقد أوضحت الدراسة أن خبرة المشاركة في اجتماعات التنظيمات الدولية، تؤدي إلى الإقلال من تأييد المشارك لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وأن صانعي القرار السياسي أكثر ميلاً إلى تأييد التنظيمات الدولية العاملة في الميدان الفني من تلك التنظيمات الدولية الأكثر اهتمامًا بالقضايا السياسية والدبلوماسية.(٥٤) كذلك، فقد انتهت دراستان أخريان إلى أن مشاركة السياسيين في التنظيمات البرلمانية الأوروبية لا تنتج آثارًا يعتد بها في اتجاهات هؤلاء السياسيين نحو تلك التنظيمات. وربما كانت هذه النتيجة مضللة بعض الشيء، ذلك أن السياسيين الذين يؤيدون التنظيمات البرلمانية الأوروبية هم الذين يشاركون في تلك التنظيمات. ومن ثم، فإنهم يغيرون من اتجاهاتهم لأنها كانت إيجابية منذ البداية.(٥٥)

خصائص النسق الدولي

لا يتأثر صانعو قرارات السياسة الخارجية بسلوك الدول الأخرى وبالتنظيمات الدولية فقط، ولكنهم يتأثرون بالخصائص والقواعد العامة للنسق الدولي. فالنسق الدولي يتغير بمرور الزمن، وهو في غمار عملية التغير هذه، لا يؤثر فقط على السياسات الخارجية للدول، ولكنه يؤثر كذلك على محددات السياسة الخارجية ذاتها. بيد أن هذا التأثير يختلف من فترة زمنية إلى أخرى، مما يجعل من الصعب تعميم النتائج المستخلصة من فترة زمنية، على فترة زمنية أخرى. فالسلاح النووي قد أدى إلى تغيير طبيعة النسق الدولي تغييرًا جذريًا. كذلك فقد أوضح «مشروع محددات الحرب» أن أثر الأحلاف والاستقطاب الدولي قد اختلف في القرن التاسع عشر عنه في القرن العشرين.

وأوضحت دراستان حديثتان، أن الأنساق الدولية والوحدات المشاركة فيها تتميز بخصائص مشتركة معينة. فلاحظ ويسون أن الأنساق الدولية ـ كالأنساق الدولية في اليونان القديمة، والعصر ما قبل الإمبراطوري في الصين، ونسق الدول القومية في أوروبا ـ تتسم بتطوير ثقافة واحدة في النسق تختلف اختلافًا محددًا من إقليم إلى آخر. كذلك، فقد لاحظ أن الأنساق الدولية ذات الوطنية الواحدة تثمر أبنية أثرية تاريخية

(كالأهرامات، وسور الصين العظيم، والملعب الروماني) بينما تتميز الأنساق الدولية ذات القطبية المتعددة بكثافة التعامل التجاري، وتطور العلوم والفنون. وبينما يؤدي الانقسام الذي يميز الأنساق الدولية المتعددة القطبية، إلى فنائها، فإن الوحدة التي تميز الأنساق الدولية ذات القطبية الواحدة قد تؤدي إلى النتيجة نفسها.(٥٦)

ويخلص ليوارد من دراسته لسبع أنساق دولية تاريخية، منذ عصر الصين القديمة وحتى عصر الأيديولوجية الراهن، إلى أن النسق يؤثر على الدول المشاركة فيه إلى حد أنها تصبح متشابهة في الدوافع، والأساليب، والهيكل الداخلي، والأدوار، والقواعد، والمؤسسات.(٥٧)

ولا ينبع هذا التشابه من مجرد تقليد الدول بعضها بعضًا في الأساليب وأنماط السلوك، ولكن أيضًا من تأثير هياكل النسق الدولي التي تؤثر على كل الوحدات الكائنة في النسق بالمقدار نفسه. وعلى سبيل المثال، فإن النسق المتسم بالتوتر الدولي، يؤدي إلى تميز السياسات الخارجية للدول بالشك والحذر. كذلك، ربما يؤدي التوتر إلى زيادة درجة المركزية في صنع قرارات السياسة الخارجية.

وتعتبر القواعد والقوانين المقبولة في المجتمع الدولي، من أهم الخصائص النسقية الدولية التي تؤثر في سياسات الدول. ومن الملاحظ أن الدول ـ بصفة عامة ـ تحترم تعهداتها الدولية. ففي دراسة إحصائية لمدى احترام الاتحاد السوفيتي تعهداته الواردة في ٢٤٧٥ معاهدة دولية في الفترة من عام ١٩١٨م حتى عام ١٩٥٧م، تبين أنه لم يخرق سوى ١,٢٪ من تلك التعهدات.(٥٨) وربما يؤدي تحليل مدى احترام الولايات المتحدة تعهداتها الدولية إلى نتيجة مماثلة. بيد أن الولايات المتحدة قد انتهكت بعض هذه التعهدات انتهاكًا صارخًا. ومن أبرز الأمثلة على ذلك خرق الولايات المتحدة ميثاق منظمة الدول الأمريكية، بتدخلها في جواتيمالا عام ١٩٥٤م لقلب حكومة اربنز، وتدخلها في حملة خليج الخنازير عام ١٩٦١م، وتدخلها في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥م. وقد قدر السناتور فرانك تتسيرش أن الولايات المتحدة، قد خرقت ثمانية عشر ميثاقًا واتفاقًا دوليًا بتدخلها في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥م.(٥٩)

ولا ينبع احترام الدول للقانون الدولي من مجرد الضرورات التي يفرضها احترام التعهدات الدولية، ولكن أيضًا من الضرورات التي يفرضها احترام العرف الدولي للدول المتحضرة. ويقول ماكهويني إن القواعد القانونية العرفية تتمتع بمزايا نسبية على القواعد القانونية الرسمية، تتمثل في أن الأولى لا تمس هيبة الدولة مباشرة إن رأت أن تغير الظروف يحتم عليها عدم مراعاة تلك القواعد، كما أنها لا تثير مشكلة العقوبات المرتبطة بعدم احترام القواعد القانونية الرسمية، وتسمح لصانعي القرار بتخطي العقبات البيروقراطية المتعلقة بالتصديق على المعاهدات. ولكن القواعد القانونية العرفية تتميز بعيوب نسبية أهمها عدم وضوحها، وعدم الاتفاق حول مفهومها، وتناقضها في بعض الأحيان. (٦٠)

وبما أن معظم أجزاء القانون الدولي تعتمد إلى حد كبير على القواعد القانونية العرفية، فإن الدول الجديدة تشعر أنها غير ملزمة بتطبيق تلك القواعد، وتعارض في كثير من الأحيان تطبيقها تأسيسًا على أنها لم تشارك في صنعها. وتوضح المفاوضات التي جرت في جنيف في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠م، حول قانون البحار، أن الدول الجديدة كانت تنظر إلى القانون الدولي كأداة لحماية مصالح الدول الغربية وتمكينها من السيطرة عليها، وأن الدول النامية كانت تفضل التصريحات العامة على الالتزامات القانونية المحددة. (٦١)

وربما تلجأ الدول في بعض الأحيان إلى خرق القواعد القانونية، الدولية، كما حدث حين رفضت إيران احترام قرار محكمة العدل الدولية الصادر عام ١٩٨٠م، بصدد موضوع الرهائن الأمريكيين. كذلك، فقد تحفظت معظم دول العالم على التقيد بالاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، مما أدى إلى تحويل عملية تسوية معظم المنازعات الدولية إلى خارج إطار المحكمة.

بيد أن قوة القانون الدولي تظهر في بعض المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية أكثر من غيرها. فقوة القانون الدولي تظهر بوضوح في مجالي السياسة التجارية وسياسة



النقل الدولي. إذ أن التعامل التجاري الدولي ـ الذي يبدو في تحديد جداول الطيران والسكك الحديدية الدولية، والبريد الدولي ـ يتطلب قدرًا كبيرًا من التنسيق بين الدول. ولتحقيق هذا التنسيق، تنازلت الدول طواعية عن بعض حقوقها السيادية، وقبلت القرارات التي تصدرها أغلبية الدول الأعضاء في الأجهزة الدولية التي تشرف على مختلف مجالات التعاون التجاري الدولي.

وقد تطورت السلطة فوق الوطنية للأجهزة القانونية الدولية تطورًا كبيرًا في أوروبا. فمحكمة العدل الأوروبية تتمتع بسلطة فرض الغرامات على الأفراد والشركات. كذلك يستطيع الأفراد الذين يشعرون أن حكوماتهم الوطنية قد انتهكت حقوقهم الإنسانية، أن يتظلموا أمام اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تقوم بدراسة التظلم، وربما تحيله إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد أدت هذه الإجراءات إلى دفع الدول الأوروبية إلى تغيير قوانينها التي تتعارض مع ميثاق حقوق الإنسان الأوروبي. وكثيراً ما طبقت المحاكم الوطنية الأوروبية بعض بنود هذا الميثاق في بعض الأحكام التي أصدرتها بخصوص مواطنيها.(٦٢)

وعلى الرغم من العقبات التي تعرقل نمو القانون الدولي، فإنه مازال ينمو ويتوسع نحو مجالات جديدة. فالدول تهتم بتبرير سياساتها أمام العالم من الناحية القانونية، كما أنها تؤيد الأجهزة القانونية الدولية باعتبارها أدوات لتنفيذ سياساتها الخارجية.

توزيع القوة

ربما كان نمط توزيع القوة في النسق الدولي، هو أهم خصائص هذا النسق التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول. فالدول تتأثر في سعيها لتحقيق القوة ـ كما ترى نظرية ميزان القوى ـ بالمحاولات التي تقوم بها الدول الأخرى لتغيير ميزان القوى الدولي، وفي غمار تلك العملية تحقق قدرًا معينًا من السلام والاستقرار الدولي، وتضيف تلك النظرية أن بعض الدول قد لعبت دور حامل الميزان في نسق ميزان

القوى، كما حدث في حالة بريطانيا إبان عهد هنري الثامن الذي نسب إليه أنه قال: «إن من أؤيده سيسود.» وطبقًا لإحدى الروايات، فإن هنري الثامن كانت لديه لوحة تصوره وهو يبدو ممسكًا بيده ميزانًا كتب على كفته الأولى «النمسا»، وعلى كفته الثانية «فرنسا»، وفي اليد الثانية يمسك بثقل كفيل بترجيح إحدى الكفتين.(٦٣)

وتدور مناظرة كبرى في أدب العلاقات الدولية حول مدى قدرة كل من نسقي القطبية الثنائية وتعدد الأقطاب على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الدولي. فمن ناحية، يرى والتز أن نسق القطبية الثنائية أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الدولي للأسباب التالية:

١ ـ يتميز نسق القطبية الثنائية بهيمنة قوتين مسيطرتين على النسق الدولي وأحداثه العالمية، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهما على تحقيق الاستقرار الدولي.
٢ ـ يتميز نسق القطبية الثنائية بالتنافس الحاد الواسع النطاق بين القوتين المسيطرتين، ومن ثم فإن كل قوة تهتم بأي تغير في الميزان، حتى لو كان محدودًا.
٣ ـ يتميز نسق القطبية الثنائية بتفاهم القوتين المسيطرتين على إطار معين للتعامل مع الأزمات الدولية.
٤ ـ أنه مع وجود قوتين مسيطرتين في نسق القطبية الثنائية، فإن التغيرات المحدودة في ميزان القوى لن تؤثر كثيرًا في الخصائص العامة للميزان.(٦٤)

ولكن يجب علينا ألا نقبل هذه الحجج على علاتها. فنسق القطبية الثنائية قد يؤدي إلى تعميق دوافع الدول نحو التوسع، نظرًا إلى سعي القوتين المسيطرتين لإقامة مناطق عازلة بينهما. كذلك، فإنه يصعب تحقيق السلام في إطار نسق القطبية الثنائية نظرًا إلى تميزه بتكرار الأزمات، التي قد تتحول إحداها إلى حرب شاملة. وأخيرًا، فإنه لا يمكن قبول مقولة والتز الثانية عن تدخل القوتين المسيطرتين لمنع حدوث تغيرات محدودة في ميزان القوى، على علاتها. فالقوتان المسيطرتان قد لا تتدخلان لمنع حدوث مثل هذه التغيرات المحدودة نتيجة لإدراكهما أن تلك التغيرات لن تؤثر في مركزيهما

المهيمن على النسق الدولي كما يؤكد والتز. بدلاً من ذلك، فقد تريان أن عدم التدخل ربما يكون هو السياسة المثلى، خاصة في أن التدخل قد يؤدي إلى زيادة احتمال نشوب حرب نووية.

ومن ناحية أخرى يرى بعض الدارسين أن نسق تعدد الأقطاب أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الدولي، وذلك لعدة أسباب منها:

١ - أن نسق تعدد الأقطاب يوفر فرصًا أكبر للتفاعل بين الدول، ومن ثم لتحقيق الأهداف الوطنية عن طريق تعامل الدولة الواحدة مع عدد من الدول المختلفة إذا تطلب الأمر ذلك.

٢ - يتميز نسق تعدد الأقطاب بتعدد المحالفات بين الدول طبقًا لكل قضية على حدة، فالدولة قد تتحالف مع دولة أخرى تحالفًا عسكريًّا، ولكنها ربما تتحالف مع دولة ثالثة تحالفًا اقتصاديًّا. ويؤدي تقاطع هذه المحالفات وتشابكها إلى ربط مصائر الدول بعضها ببعض، ومن ثم إلى تحقيق الاستقرار الدولي.

٣ - يؤدي نسق تعدد الأقطاب ــ بما يعنيه من تعدد الدول الكائنة في النسق ــ إلى الحد من حجم الاهتمام الذي توجهه الدولة إلى الدولة الأخرى الداخلة في صراع معها. ومن ثم يتضاءل احتمال تصاعد الصراع إلى حالة الحرب.

٤ - يؤدي نسق تعدد الأقطاب إلى تحجيم سباق التسلح، لأن اتجاه دولة واحدة إلى زيادة تسلحها قد لا يفسر على أنه موجه بالضرورة إلى القطب المضاد كما هو الحال في نسق القطبية الثنائية، ولكنه قد يفسر على أنه موجه إلى أي من الدول الأخرى الكائنة في النسق.

٥ - يتميز نسق تعدد الأقطاب بوجود الدول الوسيطة التي قد تساعد على تسوية المنازعات بين الدول.[٦٥]

ويدافع أنصار «نظرية ميزان القوى» عن نسق تعدد الأقطاب باعتباره شرطًا رئيسًا من شروط الأداء الصحيح لميزان القوى. وأحد الشروط الضرورية الأخرى لهذا



الأداء هو توافر إمكان تغيير المحالفات بحيث يتم ردع أي تهديد للسلام عن طريق إعادة تشكيل نظام المحالفات في النسق. وهذا ما يتحقق في نسق تعدد الأقطاب. فمع وجود أكثر من قوتين في النسق، يؤدي احتمال انضمام الدول الأخرى إلى القوة المعادية إلى كبح جماح القوة الأولى.

وقد أُجري العديد من الدراسات مؤخرًا حول العلاقة بين الأحلاف والاستقطاب الدولي من ناحية، وبين الأحلاف واحتمال دخول الدول في حروب من ناحية أخرى. وقد أُجري معظم هذه الدراسات في إطار «مشروع محددات الحرب» بإشراف ديفيد سينجر في جامعة ميتشجان. وقد جمع القائمان على المشروع بيانات حول تكرار الحروب وشدتها في النسق الدولي لكل سنة، ابتداء من عام ١٨١٥م، وتم تحليل علاقة هذه المتغيرات بمتغيرات أخرى كالأحلاف، والتنظيمات الدولية، والسكان، والقوة. وقد تبين من إحدى الدراسات التي تفرعت عن المشروع في مراحله الأولى أن هناك علاقة إيجابية محدودة بين نظام الأحلاف وبين تكرار الحروب، ولكنهما عندما قسما البيانات إلى فترتين زمنيتين ـ الأولى تمتد عبر القرن التاسع عشر، والأخرى تشمل القرن العشرين ـ تبين أن نظام الأحلاف لم يكن مرتبطًا بنشوب الحروب في الفترة الأولى، ولكنه كان مرتبطًا بنشوب الحروب في الفترات الأخريات.(٦٦) بعبارة أخرى تبين أن الأحلاف في القرن التاسع عشر كانت أحد العوامل المؤدية إلى السلام؛ أما الأحلاف في القرن العشرين فأحد العوامل المؤدية إلى الحروب. وقد أثبتت دراسة أخرى من دراسات المشروع، العلاقة بين نظام الأحلاف ونشوب الحروب في القرن العشرين. فقد وجدت هذه الدراسة أن ٨٤٪ من الحروب في القرن العشرين قد بدأت في السنوات التالية مباشرة لزيادة قوة نظام الأحلاف.(٦٧) وربما يمكن تفسير عدم قدرة الأحلاف على حفظ السلام الدولي في القرن العشرين، في عدم رغبة الدول في احترام تعهداتها. فقد وجد سابروسكي أن معدل انتهاك الدول لمحالفاتها في القرن العشرين يبلغ خمسة أمثال معدل انتهاك الدول لمحالفاتها في القرن التاسع عشر. حيث تم في القرن العشرين خرق ١٤٪ من المحالفات القائمة، مقابل خرق ٣٪ فقط من المحالفات التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر.(٦٨)

يؤثر طول فترة استمرار الحلف في احتمال نشوب الحرب. فقد تبين من إحدى دراسات «مشروع محددات الحرب» التي ركزت على بيانات القرن التاسع عشر فقط أن هناك علاقة إيجابية بين نظام الأحلاف ونشوب الحروب، وذلك بعد تحييد عامل فترة استمرار الحلف.(٦٩) بعبارة أخرى: إن الأحلاف التي تستمر فترة طويلة تزيد من احتمال نشوب الحرب. وقد تأكدت هذه النتيجة في دراسة أخرى على الأحداث التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. فقد اتضح أن استمرارية نظام المحالفات الدولية لفترة طويلة من الزمن أدى إلى زيادة احتمال نشوب الحروب في النسق الدولي.(٧٠) كذلك، فإن وجود دولة في حلف مع دولة أخرى داخلة في حالة حرب دولية يؤدي إلى زيادة احتمال دخولها تلك الحرب، إذ تبين أن حوالي نصف المشاركين في الحروب الدولية خلال الفترة من عام **١٨١٥**م حتى عام **١٩٦٥**م، كانوا من المنتمين إلى أحلاف.(٧١)

وفي تحليل آخر لبيانات «مشروع محددات الحرب» قام به ولاس تبين أن العلاقة بين نظام الأحلاف ونشوب الحروب في النسق تأخذ شكل المنحنى.(٧٢) فحينما يزداد جمود نظام الأحلاف، تزداد معدلات نشوب الحروب، لأن الدول تضطر إلى دخول الحرب تحت ضغط جمود نظام الأحلاف. كما أنه حينما تزداد مرونة نظام الأحلاف، يزداد معدل نشوب الحروب أيضًا إذ يزداد عدد الدول غير الداخلة في أحلاف والتي يمكن بالتالي مهاجمتها عسكريًّا.

من ناحية أخرى، أوضح تحليل لواحد وعشرين نسقًا دوليًا فرعيًا منذ عام **١٩٤٩**م أن النسق ذا القطبية الواحدة، هو أكثر الأنساق الدولية ميلاً إلى الاستقرار. فالقطب المسيطر على النسق يضمن ــ بحكم قوته الهائلة ــ عدم تحدي صانعي القرار في الدول الأخرى لإرادته، وهذا يؤدي إلى استقرار العلاقات الدولية.(٧٣) أما نسق القطبية الثنائية، فإنه ينتج عددًا ضئيلاً من الحروب، ولكنها تكون في معظم الأحوال حروبًا إقليمية طويلة الأمد بين القوى التابعة للقطبين. هذا في الوقت الذي يتسم فيه نسق تعدد الأقطاب بمزيد من الحروب، ومزيد من الخسائر البشرية، ومزيد من الدول المشاركة في الحروب.

وربما يمكن تفسير التناقض بين نتائج الدراسات التي حللت أثر الاستقطاب الدولي في احتمال نشوب الحرب. في ضوء ما لاحظه جالتونج من أن الاستقطاب سلاح ذو حدين. «فهو يؤدي إلى تصعيد الصراع، لأنه يخلق دافعًا قويًا لدى الأطراف المتصارعة للدخول في حروب، كما أنه يؤدي في الوقت نفسه إلى عدم تصعيد الصراع لأنه يؤدي إلى الإقلال من حجم التفاعل بين الأطراف إلى حد قد يصل إلى الصفر.»(٧٤)

وهناك من الشواهد القوية ما يبرهن على أن تَرَكُّز القوة في يد دولة أو مجموعة من الدول المؤيدة لاستمرار الوضع الدولي القائم، يؤدي إلى الإقلال من احتمال لجوء الدول الأخرى إلى استعمال القوة العسكرية. فَتَرَكُّز القوة في بريطانيا في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ الذي أدى إلى هيمنتها على البحار ـ كان من العوامل التي خلقت جو السلام الدولي الذي ساد معظم هذين القرنين. كذلك، فقد أوضحت دراسة للعلاقات الثنائية بين الدول الآسيوية مابين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٩م، أن هيمنة دولة واحدة على دولة أخرى (نقصد بذلك أن تكون قوة إحدى الدولتين على الأقل عشرة أمثال قوة الدولة الأخرى) يقلل من احتمال نشوب الحرب بين هاتين الدولتين.(٧٥) وقد تم التوصل إلى نتائج مشابهة في دراسة لثلاثين حربًا ثنائية خلال الفترة من عام ١٨١٦ حتى ١٨٦٥م. فقد استخلصت تلك الدراسة أن تكافؤ القوى بين دولتين قد أدى إلى زيادة معدل الصراع بينهما.(٧٦) وتعني هذه النتائج أن الاستقرار الدولي لا يتحقق من خلال توازن القوى، ولكن من خلال الاختلال الشديد بين القوى.

وتؤثر القطبية في النسق الدولي على أسلوب اتخاذ القرارات سواء داخل الأحلاف أو داخل الدول. فكلما ازداد جمود الاستقطاب الدولي، ازدادت مركزية عملية اتخاذ القرارات في الأحلاف وفي الدول. فتماسك الأحلاف يؤدي إلى محاولة الدول الأعضاء في الحلف التوصل إلى سياسة مشتركة إزاء القضايا الدولية قبل تقديم مقترحات بشأنها إلى الحلف المضاد. ويمكن أن نضرب مثالاً على ذلك بمفاوضات نزع السلاح. ففي عصر الاستقطاب الثنائي الجامد، كانت الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي تتفق على

مشروع معين ثم تقدمه إلى الاتحاد السوفيتي. أما في عصر الاستقطاب الثنائي المرن، فقلت محاولات الحصول على موافقة الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي قبل تقديم المشروع إلى الاتحاد السوفيتي. وقد تمثل ذلك في المفاوضات التي أسفرت عن اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨م، حيث لم يكن حلفاء الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي راضين عن أهداف هذه الاتفاقية التي كانت تخدم مصالح الدولتين العظميين. زيادة على أن مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية جرت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دون مشاركة من الحلفاء.

الخاتمـــــــــــة

لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية. فإن لم تكن هناك مدخلات خارجية، فلن تكون هناك حاجة إلى السياسة الخارجية. وقد وجدنا أن نموذج «الفعل ـ رد الفعل» يفسر إلى حد كبير كلًّا من السلوك الصراعي والسلوك التفاوضي، وأنه يؤثر على سباق التسلح. وفي الوقت نفسه، وجدنا أن نموذج السلوك السابق للدولة قد يكون ــ في بعض الحالات ــ أكثر قدرة على تفسير السياسة الخارجية، وبالذات في حالات اعتياد البيروقراطية على نمط معين من السلوك.

كذلك، فإن الأطراف الثالثة تؤثر على القرارات التي تتخذها دولتان متنازعتان فالأطراف الثالثة هذه قد تلعب دور الوساطة، ومن ثم تساعد على تسوية النزاع، أو قد تساند إحدى الدولتين المتنازعتين وبذلك تساعد على تصعيد النزاع.

وتلعب التنظيمات الدولية دورًا كبيرًا في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وبالتحديد على سلوكها الصراعي. إلا أنه من الصعب تحديد حقيقة هذا التأثير، لأنه يصعب تحديد عدد الحروب التي لم تندلع بسبب وجود التنظيمات الدولية. ونحن نعرف أن التنظيمات الدولية قد حدت من تصاعد عدة منازعات دولية إلى مستوى الحروب. ويوضح تحليل سجل عصبة الأمم، والأمم المتحدة أن قدرتها على تسوية المنازعات الدولية قد قلت بمرور الزمن. وربما يظهر الدور الأكبر للتنظيمات الدولية في مدى



تأثيرها على صانعي القرار الوطنيين الذين يشاركون في اجتماعات التنظيمات الدولية، حيث إن هذه المشاركة تساعد في تطوير قدرتهم على التفاهم الدولي.

كذلك، يؤثر عدد من خصائص النسق الدولي على سلوك السياسة الخارجية. فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية، وعلى سبيل المثال: يلاحظ أن التوتر الدولي يؤدي إلى زيادة مركزية عملية اتخاذ القرار في كل الدول. كما أن القواعد والقوانين الدولية تضبط سلوك الدول، لأن الدول تحرص على أن تبدو سياساتها الخارجية ذات نهج أخلاقي متفق مع القانون الدولي.

ويعد توزيع القوة في النسق الدولي أهم الخصائص النسقية الدولية التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول. وفي هذا الصدد يختلف الدارسون حول تحديد أفضلية أي من الاستقطابين الثنائي أم المتعدد في تحقيق الاستقرار الدولي. ولكن هناك من الشواهد ما يؤكد أن الاستقطاب الثنائي يؤدي إلى حروب محدودة ولكنها طويلة الأمد، كما أن الاستقرار الدولي يتحقق في ظل النسق الدولي الذي يتميز بهيمنة دولة واحدة أو عدد من الدول.



التعليقـــــــــات

(١) Stephen G. Walker, "New Naions and an Old Model: The Application of the Garrison State Theory to the Third World," in Sheldon W. Simon, ed., *The Military and Security in the Third World* (Boulder, Col.: Westview Press, 1978), p. 180.

(٢) Warren R. Phillips, "The Dynamics of Behavioral Action and Reaction in International Conflict," *Peace Research Society (International) Papers,* 17 (1970), 31-46.

(٣) John Osgood Field, "The Sino-Indian Border Conflict: An Exploratory Analysis of Action and Perception," *Sage Professional Papers,* 1 (1972), 47, and Ole R. Holsti, Richard A. Brody, and Robrt C. North, "Measuring Affect and Action in International Reaction Models: Empirical Materials from the 1962 Cuban Crisis," *Journal of Peace Research,* 1, no. 3-4 (1964), 177.

(٤) Jeffrey S. Milstein, "American and Soviet Influence, Balance of Power, and Arab-Israeli Violence" in Bruce M. Russett, ed., *Peace, War and Numbers* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1972), p. 152; James M. McCormick, "Evaluating Models of Crisis Behavior: Some Evidence from the Middle East," *International Studies Quarterly,* 19 (January 1975)," *Journal of Conflict Resolution,* 16 (June 1972), 135-54.

(٥) Dina A. Zinnes, "A Comparison of Hostile Behavior of Decision-Makers in Simulate and Historical Data," *World Politics,* 13 (April 1966), 474-502.

(٦) Charles A. McClelland, "Decision Opportunity and Political Controversy: The Quemoy Case," *Journal of Conflict Resolution,* 6 (September 1962), 201-13, and "Access to Berlin: The Quantity and Variety of Events, 1948-1963," in J. David Singer, ed., *Quantitative International Politics* (New York: Free Press, 1968), pp. 159-86.

(٧) Lloyd Jensen, "Soviet-American Bargaining Behavior in the Post-War Disarmament Negotiations," *Journal of Conflict Resolution,"* 9 (September 1963), 522-41.

(٨) Lloyd Jensen, "Approach-Avoidance Bargaining in the Test Ban Negotiations," *International Studies Quarterly,* 12 (June 1968), 152-60.

(٩) P. Terrence Hopmann, "Internal and External Influences on Bargaining in Arms Control Negotiations: The Partial Test Ban," in Russett, *Peace, War and Numbers*, pp. 313-37.

(١٠) Russell J. Leng and Hugh G. Wheeler, "Influence Strategies, Success and War," *Journal of Conflict Resolution*, 23 (December 1979), 655-84.

(١١) Charles W. Kegley, Jr., "Selective Attention: A General Characteristic of the Interactive Behavior of Nations," *International Interactions*, 2 (May 1976), 113-16.

(١٢) Charles E. Osgood, *An Alternative to War or Surrender* (Urbana: University of Illinois Press, 1962).

(١٣) Wayman J. Crow, "A Study of Strategic Doctrines Using the Inter-Nation Simulation," *Journal of Conflict Resolution*, 7 (September 1963), 580-89; Mark Pilisuk and Paul Skolnik, "Inducing Trust: A Test of the Osgood Proposal," *Journal of Personality and Social Psychology* 28 (February 1968), 121-33; S.S. Komorita, "Concession-Making and Conflict Resolution," *Journal of Conflict Resolution*, 17 (December 1973), 745-62.

(١٤) Amitai Etzioni, "The Kennedy Experiment," *Western Political Quarterly*, 20 (June, 1967), 361-80.

(١٥) Charles Lockhart, *Bargaining in International Conflicts* (New York: Columbia University Press, 1979), p. 124.

(١٦) Sidney Siegel and L. E. Fouraker, *Bargaining and Group Decision Making* (New York: McGraw-Hill, 1960).

(١٧) I. William Zartman, "Negotiation as a Joint Decision-Making Process," *Journal of Conflict Resolution*, 21 (December 1977), 619-38.

(١٨) Gilbert R. Winham, "Complexity in International Negotiations," in Daniel Druckman, ed., *Negoitations: Social-Psychological Perspectives* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1977), pp. 347-66.

(١٩) Dina A. Zinnes, "Three Puzzles in search of a Researcher," *International Studies Quarterly*, 24 (September 1980), 321.

(٢٠) G. Duncan and R. Siverson, "Markov Models for Conflict Analysis: Results from Sino-Indian Relations, 1959-1964." *International Studies Quarterly,* 19 (September 1975), 344-74, and Gordon Hilton, "Expressions of Hostility in Crisis," *Journal of Peace Research,* 8, no. 3-4 (1971), 249-62.

(٢١) Bertram I. Spector, "A Social-Psychological Model of Position Modification: Aswan," in I. William Zartman, ed., *The 50% Solution* (Garden City, N.Y.: Doubleday/Anchor Press, 1976), pp. 343-71.

(٢٢) Don Munton, "Stimulus-Response and Continuity in Canadian Foreign Policy During the Cold War and Detente," in Brian W. Tomlin, ed., *Canadian Foreign Policy: Analysis and Trends* (Toronto: Methuen, 1978).

(٢٣) Lewis F. Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels* (Pittsburgh, Pa.: Boxwood, 1960).

(٢٤) Charles W. Ostrom, Jr., "Evaluating Alternative Foreign Policy Decision-Making Models," *Journal of Conflict Resolution,* 21 (June 1977), 235-66, and W. Ladd Hollist, "An Analysis of Arms Processes in the United States and The Soviet Union," *International Studies Quarterly,* 21 (September 1977), 503-28.

(٢٥) Sivia S. Wurtele, *A Quantitative Analysis of Arms Competition* (Los Angeles: Pan Heuristics, 1976).

(٢٦) Benjamin S. Lambeth, "The Sources of Soviet Militry Doctrine," in Frank B. Horton et al., eds., *Comparative Defense Policy* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1974), pp. 202-3.

(٢٧) Hans Rattinger, "From War to War: Arms Races in the Middle East," *International Studies Quarterly,* 20 (December 1976), 501-31.

(٢٨) Hans Rattinger, "Armaments Detente, and Bureaucracy: The Case of the Arms Race in Europe," *Journal of Conflict Resolution,* 19 (December 1975), 571-95.

(٢٩) John C. Lambelet, "A Complementary Analysis of the Anglo-German Dreadnought Race, 1905-1916," *Peace Science Society (Intrnational) Papers,* 26 (1976), 49-66.

(٣٠) Colin S. Gray, *The Soviet-American Arms Race* (Westmead, England: Saxon House, 1976), p. 107.

(٣١) John E. Hunter, "Mathematical Models of a Three-Nation Arms Race," *Journal of Conflict Resolution,* 24 (June 1980), 241.

(٣٢) Paul Smoker, "Fear in the Arms Race: A Mathematical Study," *Journal of Peace Research,* 1, no.1 (1964), 55-63.

(٣٣) Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), p. 86.

(٣٤) John C. Lambelet, "Do Arms Races Lead to War," *Journal of Peace Research* 12, no.2 (1975), 123-28.

(٣٥) Melvin Small and J. David Singer, "Conflict in the International System, 1816-1977," in Charles W. Kegley, Jr., and Patrick J. McGowan, eds., *Challenges to America: United States Foreign Policy in the 1980s* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979), p. 107.

(٣٦) Michael D. Wallace, "Arms Races and Escalation," *Journal of Conflict Resolution* 23 (March 1979), 3-16.

(٣٧) Michael D. Wallace, "Status, Formal Organization, and Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War, 1820-1964," in Russett, *Peace, War, and Numbers,* pp. 49-69.

(٣٨) Samuel P. Huntington, "Arms Races: Prerequisites and Results," *Public Policy,* 1958, pp. 41-86.

(٣٩) Randle Ripley, *The Origins of Peace* (New York: Columbia University Press, 1974).

(٤٠) William D. Coplin, *Introduction to International Politics,* 3rd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1980), p. 119.

(٤١) J. David Singer and Michael D. Wallace, "Intergovernmental Organization and the Preservation of Peace, 1816-1965," *International Organization* 24 (Summer 1970), 520-47.

(٤٢) James E. Harf, David G. Hoovler, and Thomas E. James, Jr., "Systemic and External

Attributes in Foreign Policy Analysis," in James N. Rosenau, ed., *Comparing Foreign Policies* (New York: Wiley, 1974), p. 240.

(٤٣) K.J. Holsti, "Resolving International Conflicts," *Journal of Conflict Resolution,* 10 (September 1966), 286-87.

(٤٤) Quincy Wright, *A Study of War,* 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1965), p. 1431.

(٤٥) Quincy Wright, "The Escalation of International Conflicts," *Journal of Conflict Resolution,* 9 (December 1965), 438.

(٤٦) Ernst B. Haas, "Collective Security and the Future International System," University of Denver Monograph Series in World Affairs no.5 (Denver, 1967-68), pp. 44, 51.

(٤٧) Jock a. Finlayson and Mark W. Zacher, "The United Nations and Collective Security: Retrospect and Prospect," p. 3 (Paper delivered at the Annual Convention of the International Studies Association, Los Angeles, 1980).

(٤٨) Mark W. Zacher, *International Conflict and Collective Security,* 1946-77 (New York: Praeger, 1979), p. 214.

(٤٩) Joseph S. Nye, *Peace in Parts* (Boston: Little, Brown, 1971), p. 170.

(٥٠) Haas, "Collective Security and the Future International System," p. 51.

(٥١) N.A. Pelcovits, "Local Conflict and UN Peacekeeping," *International Studies Quarterly,* 20 (December 1976), 533-52.

(٥٢) Abraham Yeselson and Anthony Gaglione, *A Dangerous Place: The United Nations as a Weapon in International Politics* (New York: Grossman, 1974).

(٥٣) Robert E. Riggs, "One Small Step for Functionalism: UN Participation and Attitude Change," *International Organization,* 31 (Summer 1977), 515-39, and David A. Karns, "The Effect of Interparliamentary Meetings on the Foreign Policy Attitudes of United State Congressmen," *International Organization,* 31 (Summer 1977), 497-514.

(٥٤) Robe't E. Riggs and I. Jostein Mykleturn, *Beyond Functionalism: Attitudes Toward International Organization in Norway and the United States* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1979), p. 159.

(٥٥) G. Matthew Bonham, "Participation in Regional Parliamentary Assemblies: Effect on Atitudes of Scandinavian Parliamentarians," *Journal of Common Market Studies*, 8 (June 1975), 325, and Henry H. Kern, J., "Changing Attitudes Through International Participation: European Parliamentarians and Integration," *International Organization*, 27 (Winter 1973), 45-83.

(٥٦) Robert G. Wesson, *State Systems* (New York: Free Press, 1978), pp. 10-15.

(٥٧) Evan Luard, *Types of International Society* (New York: Free Press, 1976).

(٥٨) Jan F. Triska and Robert M. Slusser, *The Theory, Law and Policy of Soviet Treaties* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1962).

(٥٩) نقلاً عن: Margaret G. Hermann, ed., *A Psychological Examination of Political Leaders* (New York: Free Press, 1977).

(٦٠) Edward McWhinney, *Peaceful Coexistence and Soviet-Western International Laws* (Leyden, The netherlands: Sithoff, 1964), pp. 181-94.

(٦١) Robert L. Friedheim, "The Satisfied and Dissatisfied States Negotiate International Law," *World Politics*, 18 (October 1965), 20-41.

(٦٢) لمناقشة هذه الأمثلة راجع: Jane S. Jensen and Lloyd Jensen, "The European Convention for the Protection of Human Rights and National Law," paper delivered at the Annual Meeting of the International Studies Association, Los Angeles, 1980.

(٦٣) Arthur Cyr, *British Foreign Policy and the Atlantic Area* (New York: Holmes and Meier, 1979), p. 10.

(٦٤) Kenneth N. Waltz, "The Stability of a Bipolar World," *Deadalus* (Summer 1964), 881-909.

(٦٥) Richard N. Rosecrance, Biopolarising "*Journal of Conflict Resolution*, 10 (September 1966), 314-37, and Kjell Goldman, *Tension and Detente in Bipolar Europe* (Stockholm: Esselte Studium, 1974).



(٦٦) J. David Singer and Melvin Small, "Alliance Aggregation and the Onset of War, 1815-1945," in Singer, *Quantitative International Politics,* pp. 247-86.

(٦٧) Bruce Bueno de Mesquita, "Systemic Polarization and the Occurrence and Duration of War," *Journal of Conflict Resolution,* 22 (June 1978), 241-68.

(٦٨) Alan Ned Sabrosky, "Interstate Alliances: Their Reliability and the Expansion of War," in J. David Singer, ed., *The Correlates of War,* volume II: Testing Some Realpolitik Models (New York: Free Press, 1980), p. 177.

(٦٩) William B. Moul, "The Level of Analysis Problem Revisited," *Canadian Journal of Political Science,* 6, no.3 (September 1973), 494-513.

(٧٠) Alan Ned Sabrosky, "From Bosnia to Sarajevo," *Journal of Conflict Resolution,* 19 (March 1975), 3-24.

(٧١) Randolph M. Siverson and Joel King, "Alliances and the Expansion of War," in J. David Singer, ed., *To Augur Well* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979), pp. 37-49.

(٧٢) Michael D. Wallace, *War and Rank Among Nations* (Lexington, Mass.: D.C. Heath, 1973).

(٧٣) Michael Haas, "International Subsystems: Stability and Polarity," *American Political Science Review,* 64 (March 1970), 98-123.

(٧٤) Johan Galtung, "Peace Thinking," in Albert Lepawsky et al., eds., *The Search for World Order* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1971), p. 130.

(٧٥) Erich Weede, "Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition Among Contiguous Asian Dyads, 1950-69," *Journal of Conflict Resolution,* 20 (September 1976), 395-411.

(٧٦) David Garnham, "Dyadic International War, 1816-1965: The Role of Power Parity and Geographical Proximity," *Western Political Quarterly,* 29 (June 1976), 231-42.





الفصل التاسع

تفسير السياسة الخارجية

من الواضح أن العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لا تنتج آثارها بالشكل المبسط الذي قد يستشف من معالجتنا لكل متغير في الفصول السابقة. ذلك أن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار. ويتوقف شكل تأثير المحددات الرئيسة على الظروف والفاعلين الداخلين في صياغة السياسة الخارجية في موقف معين. بيد أن أدب السياسة الخارجية الراهن يتسم بندرة الدراسات الامبيريقية التي تربط بين مجموعة من محددات السياسة الخارجية وتحدد آثارها التفاعلية على السياسة الخارجية. وإن كنا نريد أن نبني نماذج مفيدة لصنع السياسة الخارجية، فإنه من الضروري أن نحدد الأهمية النسبية لكل من العوامل التي يفترض أن تؤثر على خيارات السياسة الخارجية. وفي هذا الفصل، فإننا سنحاول أن نحدد الأهمية النسبية لمحددات السياسة الخارجية على أساس المعرفة المتاحة في الوقت الراهن عن هذا الموضوع.

ولكن قبل أن نحاول تقويم الأهمية النسبية لتلك المحددات، فقد يكون من المفيد تقديم بعض الملاحظات. من ناحية أولى، يعتمد تأثير المحدد على السياسة الخارجية على عنصر الإدراك. فإذا تجاهل صانع القرار هذا المحدد، بسبب ضعف إدراكه أو نتيجة لوجود مشكلات اتصالية، فإن هذا المحدد لن يؤثر على السياسة الخارجية. ومن ناحية ثانية، فإن تأثير المحدد يختلف باختلاف الفاعلين. وعلى سبيل المثال نجد الدول الصغرى أكثر تأثرًا من الدول الكبرى بالمتغيرات النسقية الدولية، كما أن الدول الديمقراطية تتأثر بمجموعة من المحددات تختلف عن تلك التي تتأثر بها الدول الدكتاتورية. وأخيراً، فإن الدول المتطورة اقتصاديًا تتأثر بمجموعة من المتغيرات



بشكل يختلف عن تأثر الدول النامية بها. فالدول النامية أكثر حساسية لقضايا السيادة حيث إنها حصلت على استقلالها منذ فترة وجيزة.

ومن ناحية ثالثة، على الرغم من أننا قد عالجنا كل مجموعة من المحددات الكبرى في فصل مستقل، فإن صانعي القرار لا يقسمون تلك المحددات بهذا الشكل. فهم حينما يصنعون القرارات، يكونون عادة على وعي بمجموعة مختلفة من العوامل التي تؤثر على خياراتهم. وقد أوضحت مناقشتنا للقرار السوفيتي بالتدخل في أفغانستان في «الفصل الأول» مجموعة متعددة من العوامل التي قد تفسر لماذا تصرف صانعو القرار السوفيتيون بهذا الشكل. ولذلك، فإنه من الضروري، إجراء المزيد من البحوث لكي نتمكن من بناء نماذج مركبة لاتخاذ القرار قادرة على تفسير مثل تلك القرارات. ولاشك أن تحديد المتغيرات الأساسية المؤثرة في اتخاذ القرار هو نقطة البداية على هذا الطريق.

ومن ناحية رابعة، ينبغي أن نتذكر أنه على الرغم من استعمالنا لفظة «المحدد»، فإن عددًا قليلاً من العوامل التي تناولناها هو الذي يتسم بصفة الحتمية. فالفوارق الشخصية تؤثر بشكل ما، ولكن على الرغم من أنها لا تؤثر بشكل حتمي، فإن بعض تلك الفوارق يحدد مدى الخيارات المتاحة. كذلك، فإنه إن كانت الدولة تتميز بالافتقار إلى الموارد الرئيسة، وانخفاض الناتج القومي الإجمالي، يصبح إمكان اضطلاع هذه الدولة بدور القوة الكبرى في النسق الدولي معدومًا. فالافتقار إلى موارد القوة الاقتصادية والعسكرية يحد بشكل كبير من خيارات السياسة الخارجية. بيد أن توافر هذه الموارد لا يعني بالضرورة اضطرار الدولة إلى الاضطلاع بدور نشيط في السياسة الخارجية، بدليل خبرة السلوك الأمريكي في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وإن نظرنا إلى المحددات المذكورة في الفصول السابقة، نجد أن تحليلنا للعوامل النفسية قد أوضح لنا أن تأثير المتغيرات الذاتية النفسية على السياسة الخارجية يزداد كلما ازداد اهتمام صانع القرار بتلك السياسة، وكلما ارتفع موقع الفرد في جهاز صنع القرار،

وكلما ازدادت سلطة صانع القرار بصفة عامة. كذلك، فإن تأثير تلك المتغيرات يزداد في المواقف الجديدة، والمواقف التي تتسم بعدم اليقين. وتوضح الأبحاث التي أُجريت على العوامل النفسية أن النموذج الرشيد ربما لا يكون هو النموذج الملائم في كل الأحوال. فالنزاعات العدوانية، والانحرافات الشخصية، ومشكلات سوء الإدراك، تؤثر في قدرة صانع القرار على الحساب الرشيد.

وقد يرى البعض أن شخصية صانع القرار لا تؤثر كثيرًا، لأن صانع القرار هو نتاج للمجتمع الأكبر الذي يحدد مدى الخيارات الممكنة. ومن ثم، فإن المحصلة النهائية للسياسة الخارجية لا تتأثر كثيرًا باختلاف صانعي السياسة الخارجية الرئيسين. فالعوامل المجتمعية كالشخصية الوطنية، والقومية تؤدي إلى اختلاف أساليب الدول التفاوضية، واختلاف ميولها، لدخول صراعات دولية.

وتؤثر الأنساق العقدية المحددة للدول بالقدر نفسه. فهذه العقائد تؤثر على إدراك العالم، وتحدد مدى الخيارات، وتؤدي إلى استمرار السياسة، وتساعد على ترشيد خيار السياسة الخارجية بمجرد التوصل إليه. وعلى الرغم من أن العصر الراهن يبدو كما لو أنه عصر الأيديولوجية، فإن الأيديولوجيات قد برهنت على عدم فعاليتها في تحقيق التضامن بين الشعوب المختلفة. وبدلًا من ذلك، فإن العقائد الوطنية للدول المختلفة قد سيطرت على الأيديولوجيات عبر الوطنية.

وقد تبين أن هيكل اتخاذ القرار يؤثر على السياسة الخارجية، مما يبرهن على مصداقية تحليلها من منظور السياسة البيروقراطية أو هيكل اتخاذ القرار. فهناك من الشواهد ما يدل على وجود فارق بين الأسلوب الديمقراطي والأسلوب الدكتاتوري في صنع السياسة الخارجية، على الرغم من أن هذا الفارق قد يكون مقصورًا على الأسلوب لا على المضمون. كذلك، فإن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تفوق عملية صنع القرار في السياسة الداخلية من حيث المركزية. فقد اتضح أن تأثير الأحزاب، وجماعات المصالح، والرأي العام على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية هو تأثير محدود.

وتتوقف نظرة المرء إلى أهمية العوامل الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية ـ إلى حد كبير ـ على ما إن كان المرء سيحلل تلك المسألة من منظور راديكالي أو من منظور محافظ. فالمنظرون الراديكاليون ينظرون إلى تأثير العوامل الاقتصادية على أنها تأثير حتمي إلى حد كبير، معتقدين أن معظم الصراعات الدولية تكمن في العوامل الاقتصادية. وفي إطار هذا المنظور، تعد الرأسمالية أحد العوامل المحركة للاستعمار والسلوك الصراعي الدولي. من ناحية أخرى، يرى المنظرون المحافظون أن الأدوات الاقتصادية، كالمعونة الخارجية، والتجارة، والاستثمار، تفيد دول العالم الثالث. كذلك يختلف المنظرون الراديكاليون مع المنظرين المحافظين في تحديد أثر المركب العسكري ـ الصناعي، والذي يراه الراديكاليون عاملاً شديد التأثير على خيارات السياسة الخارجية.

أما مقدرات القوة الوطنية فتعتبر أحد العوامل الرئيسة، إن لم تكن العامل الرئيس في التأثير على السياسة الخارجية. فهذه المقدرات تحدد مدى الخيارات المتاحة، وقدرة الدولة على لعب دور «الدولة الكبرى.» بيد أنه من الصعوبة بمكان تحديد القوة، ويتضح ذلك من تغير الأسس التي تستند إليها قوة الدول وذلك نتيجة الزيادة التدريجية لأهمية القوة الاقتصادية في السياسة العالمية. كذلك، فقد أدّى الخوف من الفناء النووي إلى تحييد الأسلحة النووية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، مما أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي تلعبه الأدوات الأخرى كالقوة الاقتصادية والدعاية.

أخيراً، فإننا يجب ألا نقلل من تأثير العوامل الخارجية والنسقية على السياسة الخارجية. إذ يمكن القول إنه مالم توجد ضغوط خارجية على الدولة، فلن تكون هناك سياسة خارجية. وقد تبين في هذا الصدد أن لنماذج «الفعل ـ رد الفعل» قدرة تنبؤية تمكننا من تفسير سباقات التسلح؛ والحلقات الدائرية للصراع، على الرغم من أن بعض الدراسات قد انتهت إلى أن السلوك السابق للدولة هو أيضًا أحد العوامل التي تمكننا من التنبؤ بسلوكها الراهن. ولا تتأثر خيارات السياسة الخارجية فقط بما يفعله الأعداء الرئيسون، ولكن أيضًا بما تفعله الأطراف الثالثة كالدول والتنظيمات الدولية.



وتشكل المدخلات النسقية، كالأعراف والقوانين، أحد القيود على السياسة الخارجية، ويجب أن تؤخذ في الحسبان مع بنيان النسق الدولي، إذا أردنا تفسير السياسة الخارجية. فالدول الكائنة في النسق المتعدد الأقطاب تتصرف بشكل يختلف عن تصرف الدول الكائنة في نسق القطبية الثنائية. وفي الوقت نفسه، فإن هناك اختلافًا بين الخبراء حول درجة الاستقرار والسلام التي يتميز بها كلا النسقين.

ومن ثم، فإنه يبدو من المستحيل تلخيص نتائج البحوث التي تحاول تفسير الاختيارات التي تتخذها الدول، حيث إننا قدمنا العديد من النماذج والعوامل التفسيرية المختلفة. بيد أنه قد يكون من المفيد تقويم الأهمية النسبية لمحددات السياسة الخارجية، وذلك لكي نتعرف على قدرة المحددات على تفسير السياسة الخارجية بشكل أفضل. ولكى نصل إلى تقويم مبدئي لأهمية العوامل التي ناقشناها في هذا الكتاب، فقد قام المؤلف باستطلاع آراء خبراء السياسة الخارجية في صيف عام ١٩٦٥م.(١) وتتكون العينة من ١٧١ مبحوثًا يتوزعون كالتالي: ٤٣ مراسلاً صحفيًا وإذاعيًا يتركزون في واشنطن ونيويورك، ٣٩ أكاديميًا، معظمهم في واشنطن ونيويورك وبوسطن، ٤٨ من وزارة الخارجية الأمريكية، ٤١ من وزارة الدفاع الأمريكية. وقد سألنا أفراد العينة أن يحددوا من وجهة نظرهم، ما إذا كان كل عامل من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية مهمًا جدًا، مهمًا نسبيًا، غير مهم نسبيًا، غير مهم بالنسبة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية والسوفيتية. وقد لخصنا نتائج تقديرات أفراد العينة لمدى أهمية العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية في الجدول رقم (٩-١)، وفي السياسة الخارجية السوفيتية في الجدول رقم (٩-٢).

ويوضح تأمل الجدولين رقم (٩-١)، ورقم (٩-٢) أن مكونات القوة الوطنية هي أهم عامل مؤثر في السياسة الخارجية من وجهة نظر أفراد العينة. ذلك أن ٧٠٪ من أفراد العينة يرون أن تلك المكونات مهمة جدًا في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، كما أن ٧٩٪ منهم يرون أن تلك المكونات مهمة جدًا في تحديد السياسة الخارجية السوفيتية. وكان الموقف السياسي والاقتصادي الداخلي هو ثاني أهم العوامل، إذ أن

جدول (٩-١)

إدراك محددات السياسة الخارجية الأمريكية

	مهم جدا	مهم نسبيا	غير مهم نسبيا	غير مهم
مكونات القوة الوطنية	٪٧٠	٪٢٥	٪ ٤	٪ ٠
الموقف الاقتصادي والسياسي الداخلي	٤٨	٤١	١١	١
سلوك الدول الأخرى	٤٦	٤٣	١١	٠
الشخصية	٤٥	٣٧	١٧	١
الأيديولوجية	٢٢	٤٢	٣١	٥
هيكل اتخاذ القرار	١٨	٥٠	٢٦	٧
التقاليد التاريخية	١٣	٤٨	٣٦	٤

جدول (٩-٢)

إدراك محددات السياسة الخارجية السوفيتية

	مهم جدا	مهم نسبيا	غير مهم نسبيا	غير مهم
مكونات القوة الوطنية	٪٧٩	٪١٩	٪١	٪٠
الموقف الاقتصادي والسياسي الداخلي	٥٧	٣٣	١٠	١
سلوك الدول الأخرى	٤٣	٤٧	٨	٢
الشخصية	٤٤	٣٨	١٦	١
الأيديولوجية	٣٢	٣٩	٢٨	٧
هيكل اتخاذ القرار	٢٦	٣٦	٣١	٧
التقاليد التاريخية	١٠	٤٤	٣٤	١٣

حوالي نصف أفراد العينة أكدوا أن هذا العامل مهم جدًّا بالنسبة للقوتين المسيطرتين. بيد أن أفراد العينة اختلفوا في تحديد الوزن النسبي للأيديولوجية ولسلوك الدول الأخرى. فقد رأوا أن تأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية الأمريكية هو تأثير ضئيل، لكنه مهم للغاية بالنسبة للسياسة الخارجية السوفيتية. وليس من المؤكد أنّ فترة الانفراج قد تدفع أفراد العينة إلى إعطاء وزن أقل للأيديولوجية في تحديد السياسة الخارجية السوفيتية، ولكن استنكار إدارة ريجان للتدخل السوفيتي في أفغانستان، يعبر عن استمرار أهمية التفسيرات الأيديولوجية للدوافع السوفيتية.

أما نقطة الاختلاف الأخرى بين تقديرات الأهمية النسبية لمحددات السياسة الخارجية، فكانت تتعلق بسلوك الدول الأخرى، حيث عبر أفراد العينة عن اعتقادهم أنها أكثر أهمية لصانعي القرار الأمريكيين من صانعي القرار السوفيتيين، ويجب أن نلاحظ هنا أنه من الشائع بين محللي السياسة الخارجية أن يؤكدوا عدم مبالاة الدول الأخرى بسلوك دولتهم بقدر اهتمام دولتهم بسلوك تلك الدول.

فقد كانت تقديرات الخبراء للمتغيرات الثلاثة الأخيرة متشابهة تقريبًا. إذ رأوا أن العوامل الشخصية تلعب دورًا كبيرًا في عمليات السياستين الخارجيتين: الأمريكية والسوفيتية، وأن هيكل اتخاذ القرار والتقاليد التاريخية لا تلعب إلا دورًا محدودًا في الحالتين. وبصفة إجمالية، فإن الأمر الملحوظ في تقديرات الخبراء هو التأكيد على أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يتأثران بالعوامل نفسها في صياغة سياساتهما الخارجية، باستثناء عاملي الأيديولوجية وسلوك الدول الأخرى.

تتسم الشواهد الإمبيريقية المتعلقة بالأهمية النسبية لمحددات السياسة الخارجية بالتشتت أكثر منها بالانتظام. كما أن خبراء السياسة الخارجية غالبًا ما يختلفون بعضهم مع بعض حول محددات السياسة الخارجية. وعلى سبيل المثال، فإن فرانكل يخلص من دراسته للسياسة الخارجية البريطانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أنه حينما كانت تتعارض السياسة الداخلية مع السياسة الخارجية، فإن الأولوية كانت تعطي

للسياسة الداخلية.(٢) بينما يخلص نورتدج من تحليله للسياسة الخارجية البريطانية نفسها في الفترة ذاتها تقريبًا إلى أن «البيئة الداخلية للسياسة البريطانية هي أقل تعقيدًا وأهمية من البيئة الخارجية بالنسبة لصنع تلك السياسة.»(٣)

كذلك، توجد مجموعة محدودة من الدراسات المتعلقة بمقارنة الأهمية النسبية لمحددات السياسة الخارجية، كما أن نتائج هذه الدراسات تتعارض في بعض الأحيان. فعدد من تلك الدراسات يؤكد أولوية المتغيرات الخارجية على نحو ما يظهر في دراسة رسيت وجريج حول السلوك الصراعي والتعاوني لاثنتين وثمانين دولة خلال الخمسينات.(٤) كذلك، فإن دراسة أخرى لسلوك السياسة الخارجية لست وخمسين دولة خلال الفترة من عام ١٩٦٦م حتى عام ١٩٧٠م، توصلت إلى أن المتغيرات الداخلية ليست بذات أهمية في تحديد السياسة الخارجية. ويبدو أن ظاهرة «الفعل ـ رد الفعل» تمكننا من التنبؤ بالسلوك الصراعي. ذلك أن مقدار التباين الذي تفسره المتغيرات الخارجية يزداد من ١٪ إلى ٥٠٪ حينما نأخذ ظاهرة «الفعل ـ رد الفعل» في الحسبان.(٥) من ناحية أخرى، فقد وجد روزناو ورامزي أن العوامل الداخلية هي أفضل العوامل التي تفسر السلوك الصراعي في السياسة الخارجية في أواخر الستينات، ولكنهما تحفظا على مصداقية تلك النتيجة بسبب بعض المشكلات المتعلقة بالقياس.(٦) وبالرغم من تناقض هذه النتائج، فإنه يبدو أن هناك إجماعًا على أن تأثير العوامل الخارجية يزداد مقارنة بتأثير العوامل الداخلية. فكلما قل مستوى تطور الدولة، ازداد اعتمادها على القوى الخارجية.

ويعود التركيز على الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية إلى أن تلك العوامل لا تنتج الآثار نفسها على السياسة الخارجية. فالسياسات التي يفرضها أحد العوامل قد تتعارض تعارضًا جذريًا مع السياسات التي يتطلبها عامل آخر. وعلى سبيل المثال، قد يحاول صانعو القرار إعطاء الانطباع بضعف القوة العسكرية لدولهم لكي يدفعوا الرأي العام المحلي إلى تأييد زيادة الإنفاق العسكري. ولكن هذه السياسة قد تؤدي إلى تشجيع صانعي القرار في الدول الأخرى على محاولة الاستفادة من هذا





الموقف بشكل معين. كذلك، فإن إعطاء تقديرات دورية عن احتمالات توقيع اتفاق معين في محاولة للحصول على تأييد الرأي العام لهذا الاتفاق، أو الإسراع في المفاوضات بحيث يبدو صانع القرار كما لو أنه صانع سلام أمام الرأي العام المحلي والعالمي، قد يؤديان إلى نتائج عكسية. وعلى سبيل المثال، فقد تم الإسراع بإنهاء المراحل النهائية من إتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى لكي يتم عقد مؤتمر القمة الأمريكي السوفيتي، ولكي يبرهن الرئيس الأمريكي نيكسون على نجاحه الدبلوماسي قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٧٢م. ولكن هذا الإسراع أدى إلى ضرورة إعادة فتح باب التفاوض حول الاتفاقية فيما بعد.

لذلك، فإنه ربما يكون من المستحيل فهم السياسات الخارجية وتفسيرها. فبعض السياسات تبدو غير رشيدة، وبعضها الآخر تبدو متأثرة بالعديد من المتغيرات إلى حد يصبح معه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التمييز بين أثر كل متغير، كما أن البعض الآخر من السياسات قد يكون محاطًا بإطار من السرية، مما يجعل من الصعب فهم السياسة الخارجية فهمًا كاملاً.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه لايزال من الضروري أن نحاول فهم لماذا تتصرف الدول بالشكل الذي تنهجه، وأن نحاول استخلاص أنماط من سلوكيات السياسة الخارجية، لأنه من خلال فهم دوافع صانعي القرار يمكن أن نتوصل إلى أدوات مناسبة للتعامل مع سياساتهم. ولكن القضية ليست مجرد القدرة على تفسير دوافع صانعي القرار في الدول الأخرى لكي يمكن التنبؤ بسلوكهم. ولكنها أيضًا قضية قدرة الدولة على فهم سياساتها هي. فمن الضروري أن نكون قادرين على إدراك سياساتنا الطفولية وغير الرشيدة إن كنا نريد أن نصوغ سياسة خارجية رشيدة وفعالة.





التعليقـــــــــــات

(١) Lloyd Jensen, "Foreign Policy Calculation," in Michael Haas, ed *International Systems* (New York: Chandler, 1974), pp. 91-92.

(٢) Joseph Frankel, *British Foreign Policy, 1945-73* (New York: Oxford University Press, 1975), p. 16.

(٣) F.S. Northedge, "British Foreign Policy," in F.S. Northedge, ed., *The Foreign Policies of the Powers* (London: Faber and Faber, 1968), p. 157.

(٤) Maurice A. East and Phillip M. Gregg, "Factors Influencing Cooperation and Conflict in the International system," *International Studies Quarterly,* 11 (September 1967), 258-61.

(٥) Jonathan Wilkenfeld et al., *Foreign Policy Behavior* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1980), pp. 171-92.

(٦) James N. Rosenau and George H. Ramsey, Jr., "External and Internal Typologies of Foreign Policy Behavior: Testing the Stability of an Intriguing Set of Findings," in Patrick J. McGowan, ed., *Sage Foreign Policy Yearbook,* vol.3 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1975), pp. 245-62.



كشاف المصطلحات

A

Accountability	المساءلة
Action-reaction model	نموذج «الفعل ـ رد الفعل»
Adaptation	تكيف
Adaptive model	النموذج التكيفي
Adjudication	التحكيم القضائي
Aggression	عدوان
Alliance	تحالف
Alternatives	بدائل
Appeasement	سياسة الاسترضاء
Arms race	سباق التسلح
Authoritarian personality	شخصية تسلطية
Authoritarian regimes	نظم تسلطية
Authoritarian structure	هيكل تسلطي
Authority	سلطة
Executive	سلطة تنفيذية

B

Balance of power	توازن القوى
Balance of terror	ميزان الرعب



Bargaining	مساومة
Bargaining from strength	التساوم من مركز القوة
Belief system	نسق عقدي
Bipolar system	نسق ثنائي القطبية
Boycott	مقاطعة
Bureaucractic maneuvering	مناورات بيروقراطية
Bureaucractic politics model	نموذج السياسة البيروقراطية



Campaign	حملة انتخابية
Capabilities	مقدرات
Centralism	المركزية
Charismatic personality	شخصية جاذبة
Chauvinism	التعصب القومي
Class conflict	الصراع الطبقي
Coalition	الائتلاف
Coercive diplomacy	الدبلوماسية القهرية
Cognitive consistency	الاتساق الذهني
Cognitive dissonance	المتضارب الذهني
Colonialism	الاستعمار الاستيطاني
Compartmentalization of information	تجزئة المعلومات
Compliance	إذعان
Compromise	حل وسط
Concessions	تنازلات
Conciliation	توفيق
Conflict	صراع



Conflict resolution	حل الصراع
Conservative	محافظ
Consensus-style decision making	الأسلوب الإجماعي لصنع القرار
Containment	احتواء
Coup d'etat	انقلاب
Crisis	أزمة
Cultural intolerance	التعصب الثقافي

D

Decision	قرار
Decisional latitude	سلطة اتخاذ القرار
Decision making	صنع القرار
Decision making model	نموذج صنع القرار
Decision making process	عملية صنع القرار
Decision making style	نمط اتخاذ القرار
Definition of situation	تعريف الموقف
Democractic regimes	نظم ديمقراطية
Democractic structure	هيكل ديمقراطي
Dependence	الاعتماد
Dependency	التبعية
Detente	الانفراج
Determinants	محددات
Deterrence	الردع
Dictatorial government	حكومة دكتاتورية
Dictatorship	دكتاتورية
Disarmament negotiations	مفاوضات نزع السلاح
Dissonant information	معلومات متضاربة

Domestic instability	عدم الاستقرار الداخلي
Dominance	سيطرة
Domino theory	نظرية التتابع

E

Economic aid	المعونة الاقتصادية
Economic deprivation	الحرمان الاقتصادي
Economic sanctions	عقوبات اقتصادية
Efficiency	كفاءة
Elite	النخبة
Escalation	تصعيد
Ethnocentrism	التعصب العرقي
Event-analysis approach	منهج تحليل الأحداث
Expansionism	التوسعية

F

Factionalism	الانقسام الداخلي
Federalism	اتحادي فيدرالي
Flexibility	مرونة
Foreign conflict behavior	السلوك الصراعي الخارجي
Foreign policy	سياسة خارجية
Foreign policy behavior	سلوك السياسة الخارجية
Foreign policy elite	نخبة السياسة الخارجية
Foreign policy motivation	دوافع السياسة الخارجية
Foreign policy objectives	أهداف السياسة الخارجية
Frustration	إحباط
Frustration-aggression hypothesis	فرضية الإحباط والعدوان

G

Game theory	نظرية المباريات
Garrisson state	الدولة العسكرية
Geographic proximity	التقارب الجغرافي
Geopolitical resources	الموارد الجغراسية
Government	حكومة
Group-think	التفكير الجماعي

H

Hierarchical	هيكل تدرجي (تسلطي)
Historical determinism	الحتمية التاريخية
Hypotheses	فرضيات

I

Ideology	أيديولوجية
Idiosyncratic factors	العوامل الفردية
Image	تصور
Imperialism	الاستعمار
Incremental decision making	صنع القرار التدريجي
Information	معلومات
Information-overload	وفرة شديدة في المعلومات
Influence	تأثير (نفوذ)
Institutionalization	المؤسسية
Integration	تكامل، اندماج
Interdependence	التداخل

جماعات المصالح	Interest groups
التنظيم الدولي	International organization
قانون دولي	International law
الهيبة الدولية	International prestige
نسق دولي	International system
تدخل	Intervention
انعزالية	Isolationism



سلطة تشريعية	Legislature
ليبرالي	Liberal



الانتقام الشامل	Massive retaliation
وساطة	Mediation
العسكرة، العسكرية	Militarism
المؤسسة العسكرية	Military establishment
إنفاق عسكري	Military expenditure
المركب الصناعي العسكري	Military-industrial complex
القوة العسكرية	Military power
أقلية	Minority
سوء تقدير	Miscalculation
سوء إدراك (سوء فهم)	Misperception
الشخصية النمطية (السائدة)	Modal personality
نموذج	Model
تحديث	Modernization

Motivations	دوافع
Multi-national corporation	الشركات المتعددة الجنسية
Multi-polar system	نسق متعدد الأقطاب

N

National character	الشخصية الوطنية
National interest	المصلحة الوطنية
National survival	البقاء الوطني
Nationalism	القومية
Nationalization	تأميم
Nation-state	الدولة القومية
Need for achievement	الحاجة إلى الإنجاز
Need for affiliation	الحاجة إلى الانتماء
Need for power	الحاجة إلى القوة
Negotiations	المفاوضات
Neutral	محايد
Neutralization	تحييد
Non-alignment	عدم الانحياز
Nuclear deterrence	الردع النووي
Nuclear non-proliferation treaty	معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية
Nuclear weapons	الأسلحة النووية



Objectives	أهداف
Occasion for decision	مناسبة القرار
Open & closed minded personality	الشخصية المنفتحة والمنغلقة عقليًا
Os. politik	الانفتاح على الشرق



Paranoia	جنون العظمة
Parliament	برلمان
Peaceful co-existence	التعايش السلمي
Perception	إدراك (فهم)
Personality traits	سمات الشخصية
Plebiscite	استفتاء
Polarization	الاستقطاب
Political parties	الأحزاب السياسية
Political repression	القمع السياسي
Political stability	الاستقرار السياسي
Population pressure	الضغط السكاني
Power	القوة
Power vacuum	فراغ القوة
Pragmatic logic	المنطق العملي
Prediction	التنبؤ
President	رئيس الجمهورية
Prime minister	رئيس الوزراء
Prior behavior	السلوك السابق
Procrastination	التسويف
Psychological predispositions	الاستعدادات النفسية
Public opinion	الرأي العام



Ratification	تصديق
Rational calculation	الحساب الرشيد



Resources	موارد
Revolution	ثورة
Risk	مخاطرة
Role	دور

S

SALT II	معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية
Security	الأمن
Selective perception	الإدراك الانتقائي
Self-actualization	تحقيق الذات
Self-effacement	طمس هوية الفرد
Self-esteem	احترام الذات
Self reliance	الاعتماد على الذات
Simulation	المحاكاة
Sovereignty	سيادة
Stereotypes	النماذج النمطية
Strategic nuclear balance	الميزان النووي الاستراتيجي
Strategic parity	التكافؤ الاستراتيجي
Strategic (rational) model	النموذج الاستراتيجي (الرشيد)
Strategy	الاستراتيجية
Summit	اجتماع قمة
Supranational institutions	المؤسسات العالمية



Tariffs	التعريفات الجمركية
Tension	توتر



نظرية الصراع الممتد	Theory of protracted conflict
نظم شمولية	Totalitarian regimes

U

عدم التأكد	Uncertainty

V

انكشاف	Vulnerability



التفكير بالأماني	Wishful thinking
السياسة العالمية	World politics



الخوف من الأجنبي	Xenophobia





كشاف الموضوعات

أ







ح



د

ر























و





الدكتور / محمد أحمد مفتي

- ولد في مكة المكرمة عام ١٩٥٥م.
- حصل على البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الملك سعود عام ١٩٧٦م.
- حصل على الماجستير عام ١٩٨١م من جامعة كاليفورنيا رفرسايد.
- حصل على الدكتوراه في عام ١٩٨٣م من الجامعة نفسها.
- عين أستاذًا مساعدًا في جامعة الملك سعود عام ١٩٨٤م.
- رقي أستاذاً مشاركاً بها عام ١٩٨٨م.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المنشورة في مجال العلوم السياسية.

الدكتور / محمد السيد سليم

- ولد عام ١٩٤٧م بجمهورية مصر العربية.
- حصل على البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة القاهرة سنة ١٩٦٧م.
- حصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٢م.
- حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية عام ١٩٧٩م من جامعة كارلتون بكندا.
- عين مدرسا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٩م، أعير إلى جامعة الملك سعود عام ١٩٨٤م، ثم رُقي أستاذًا مساعدًا وأستاذًا مشاركًا، من جامعة القاهرة عام ١٩٨٥م.
- من مؤلفاته:

باللغة العربية، **تحليل السياسة الخارجية** (عام ١٩٨٣م)، **التوازنات الدولية في شرق البحر المتوسط** (عام ١٩٨٤م)، **كيفية صنع القرار في الوطن العربي** (بالاشتراك) (عام ١٩٨٦م).

باللغة الإنجليزية، «عدم الانحياز في الثمانينات» (عام ١٩٨٥م) بالإضافة إلى نشر العديد من البحوث في الدوريات والكتب العربية والإنجليزية.